











RÜLÜ

535



Q

R

O

O

15



Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter, spanning the right page of the document. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines. The script is cursive and appears to be from the Ottoman or Persian periods. The text is mostly illegible due to fading and the age of the document.





اسباه نظائر

معه مبین حدیث کتب بدو در



۵۴۵





الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فلما يسر لنا  
 اتمام كتاب الاشباه والنظائر الفقهية على مذهب الحنفية  
 المشتمل على سبعة انواع اردت ان افرسه في اوله ليسهل  
 النظر فيه الاول في القواعد الاولى لاثواب الابلية وفيها  
 بيان ما يكون اليسته شرطاً وما لا يكون وبيان خولها في العبادات  
 والمعاملات والمخصوصات والمباحات والمناسبات المترتبة  
 الثانية الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشئ الواحد يخصص  
 بالكل والحركة باعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في اليسته يقع في  
 عشرة مواضع الاول في بيان حقيقتها الثاني فيما شرعت  
 لاجله الثالث في تعيين المنوي وعديه الرابع في بيان التعرض  
 لصفة المنوي من الفريضة والتأفله والاداء والقضاء الخامس  
 في بيان الاخلاص السادس في بيان اجمع بن عبادتين بنية  
 واحدة السابع في وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط  
 استمرارها وفيه حكمها في كل ركن التاسع في حكمها القائل  
 في شروطها وفيه بيان ما ينافيها وقاعدة في اليهن وتخصيص  
 العام بالينة وبيان ان المشبهة تدخل اليسته اولا وبيان ان اليهن  
 على نية الكمال المستخلف وبيان ان الايمان مبنية على الالفاظ  
 دون الاغراض وفيها فروع في الطلاق وبيان دخول البناء في اليسته  
 وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم العربة ايضا وبيان ما يتعلق  
 بالكلام نحواً وفقهاً وبيان سماع اية السجدة ممن لم يقصد تلاوتها

وبيان ان هذه تجري في الفروض ايضا القاعدة الثالثة اليقين  
 لا يزول بالشك وفيها قواعد الاولى لاصلها ما كان على ما كان  
 وبيان ما تفرع عليها من الطهارات والعبادات والطلاق  
 وانكار المرأة وصول النفقة اليها واختلاف الزوجين فيمكن  
 من الوطئ والسكوت والرد والرجعة في العدة واختلاف المتبايعين  
 في الطوع ودعوى المطلقة بحمل الثانية الاصل براءة الذمة وفيها  
 بيان الاختلاف في القيمة والجواب على ما اورد عليها الثالثة  
 من شك بل فعل او لا فالحاصل عدمه ويدخل فيها من يتقرب الفعل وشك  
 في القيل والكل وبيان ان ما ثبت يقين لا يزول الا باليقين وبيان  
 الشك في الوضوء والصلوة بل صلاها اولا والشك في تعيين  
 المفروض المترك وبيان ما اذا اخبره عدل ترك شئ منها  
 ولا اختلاف بين الامام والقوم وبيان الشك في اركان الحج وفي  
 الطلاق وعدده وفي الخارج من ذكره وفي قدر الدنم ما يدعي  
 عليه وفي الزكاة والصوم والمنذور وفي اليهن من كونها بالنية  
 او بطلاق واعتناق الرابعة الحاصل لعدم وبيان الاختلاف  
 في وصول الغنين في ربح الشريك والمضارب وان المال  
 قرض او مضاربة وفي قدم العيب اشتراط انجاره وفي الروية وفي  
 سان الشك وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما دخلت بها  
 في فمه وفي اخرا التبنية على يقيد القاعدة وبيان ما خرج منها  
 الخامسة اضافة الحادث الى قرب او قاته وبيان جوده النجاسة  
 في الثوب والفارة في البر وسان ما اذا قربت عين العبد ملك  
 البائع وكذا المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابايتها  
 في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون المأقر لبعضهم الصحة  
 او المرض وفيما لو اختلفوا في اسلامها بعد موت الزوج او  
 قبله وفي الاختلاف بين العاصي المعزول وعجزه وبيان ما خرج





المستثنى

عن هذه القاعدة السادسة بل الأصل في الأشياء الإباحة والخطأ  
أو التوقف من ثمر الاختلاف السابقة الأصل في الإيضاح  
التحرر ومنها مسائل التحريم في الفروج وبيان لطلال الميثم  
وبيان ما خرج عنها ومنها بيان وطى السرى اللاتى بجلين  
الآن من الروم والهند ومن أن أصحابنا احتاطوا في الفروج  
الافى مسئلة ومنها قاعدة الأصل في الكلام بحقيقة وبيان ما فرغ  
عليها وبيان ما يشمل الصحيح والفساد وما يختص بالصحيح وبيان  
ما ورد علينا مع جوابه ومنها خاتمة فنها فوايد الأولى يستثنى  
من قولهم البقن لا يزول بالشك مسائل الثانية ما الشك الوهم  
والظن وغالب الظن أكبر الرأى الثالثة في بيان الاستصحاب  
وحجته وما فرغ عليه القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير وبيان  
أن أسباب التخفيف سبعة السفر والمريض والكره والبيان في كل  
والعسر عموم البلوى والنقص وفيه بيان ما وسع فيه الامة الرابعة  
وختما هذه بقواعد مهمة الأولى المثاق على قسمين فيها تنبيه القدر  
بين مرض الزوج ومرضها الثانية أن تخفيفات الشرع أنواع  
الثالثة أن المشقة والحرج إنما يعبران عند عدم النص الرابعة  
بيان قولهم إذا ضاق الأمر اتسع وإذا اتسع ضاق وبيان ما جمع  
بينها القاعدة الخامسة الضرر يزال وبيان ما يتنبه عليها من أحوال  
النفقة ويتعلق بها قواعد الأولى الضرورات تلبيح المحظورات  
الثانية ما يجب للضرورة يتقدر بقدرها ويقرب منها ما جاز  
لغدر بطل ثواله الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وبيان أنها مقيدة  
لما قبلها ومنها بيان ما يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبيان  
ما فرغ عليها ومنها بيان ما إذا تعارض ضرران أو مفداهما  
وبيان أحكام من ابتلى ببليتين وبيان قولهم في المفساد أو  
من جلب المصالح وما تفرغ عليها القاعدة السادسة العامة

أو حيف في العادة وغيره  
على هذه الامة وما وسع فيه

محكمة وبيان ما فرغ عليها من حد المباح والمأ الكثرة والنجس النجاس  
والعمل المفيد للصلاة وكون الشئ ميكلا أو موزونا وصوم  
يوم الشك وتوطين قبل رمضان قبول الهدية للقاضي جواز  
الاكل من الطعام المقدم اليه بغير إذن صريح وبيان الإيمان بالله  
والوصايا والوقوف عليها وبيان ما ثبت العادة به وبيان  
أنها إنما تعتبر إذا طرأت أو غلبت لأن نذرت وفيها بيان  
حكم البطالة في المدارس وفيه بيان ما فتحه الأيام في كل شهر  
اسبوعا للاستراحة ولزيارة أهله وفيها بيان تعارض  
الشرع والعرف في تعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج قولهم  
الإيمان مبني على العرف وبيان أن العادة المطردة تنزل  
منزلة الشرط وما تقع عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط  
إذا جرت العادة بانه يعمل بالاجرة وفيه بيان أن العارية إذا  
شرط ضمانها بل يصح أولا وبيان جهاز البنات وأنه لا يجب  
السؤال عند الشراء من الأسواق وبيان أن العرف الذي يحل  
عليه الالفاظ إنما هو المقارن للمأخر وأنه لا يعتبر في التقاضي  
والدعوى والاقارير وفيه بيان أن لواقف إذا شرط النظر  
لحاكم المسلمين وكان في ذمته شيئا فصار لا أن جنفا بل  
يكون له أولا وبيان أن إذا شرط النظر للقاضي هل يكون له  
بلدة أو الموقوف والموقوف عليه وفيه بيان أن المعبر العرف  
العامة لا الخاص وهذا آخر القواعد الكلية **الفرع الثاني**  
في قواعد كلية يخرج عليها ما لا ينحصر في الصور الجزئية الأولى  
الاجتهاد ولا ينقض بمثله ومنها بيان أن القاضي إذا روى شهادتين  
فليس لغرض قبولها الا في أربعة وأنه لو حكم بشئ ثم تغيرت  
وبيان ما خرج عنها وبيان استثناء أصحابنا من قولهم إذا  
رفع إليه حكم حاكم أمضاه وبيان قولهم وحكم بموجبه وبيان



قول الموثق مستوفياً شريطة الشرعة وحكاية شمس الدين  
 اكلوا في مع قاصي غيبه وسان عدم الفرق بين الحكم بالصحة  
 والحكم بالموجب وسان اذا حكم بقول ضعيف مذمبه او برأ  
 مرجوع عنها او مخالف مذمبه عند اناسياً وسان القضاء  
 على خلاف شرط الواقف كالتفويض بخلاف النص وسان ان فعل القاض  
 و امره انما ينفذ اذا وافق الشرع والاراد الثانية اذا اجمع كالحل  
 والحرام غلب الحرام كالحلال وسان ما ترفع عليها من اشتباه محرم  
 باجنيات وما اذا كان احد ابويه ناكولاً والاخر غير ناكول واذا  
 شارك الكل المعلوم غرة او كل المسلم كلب محوس ما اذا وضع المحوس  
 يده على المسلم الذابح وما اذا عجز المسلم عن مدقوسه فاعانه مجوس  
 ووطئ الجارية المشتركة وما اذا كان بعض الشجرة او الصدي في  
 اكل بعضها في المحرم وما لو اختلطت المذكاة بالميتة وما اذا  
 اختلطت ورك الميتة بالزيت وما اذا اسلم وكحة خمس وما اذا  
 رمى صيد افوق في ماء او سطح ثم الارض بيان ما خرج عنها من  
 المسائل العشرة وفي اخرها ثمة فيما اذا اجمع بين حلال وحرام في عقد  
 او نية وبيان دخوله في ابواب النكاح والمهر والبيع والاجارة  
 والكفالة والابراء والهبه والهدية والوصية والافرار والشهادة  
 والقضاء والعبادات والطلاق والعاق وعارية الرمس والوقف  
 وفي اخرها تبينه على ما اذا اجمع في العادة جانب كحضر النفر من فضل  
 في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه تقدم المانع الا مسائل  
**القاعدة الثالثة** بل مكره الا يشار في القرب القاعدة الرابعة  
 التابع تابع ويدخل منها قواعد الاولى انه لا يفر بحكم وفيها بيان  
 حل الجارية والشرب والطريق وخرج عنها مسائل الثانية التابع  
 بسقط بسقوط المبتوع ويقرب منها قولهم بسقط الفرع بسقوط  
 اصله الثالثة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها وفيها بيان

وما اذا احتلقت زوجة  
 لغيره فانه حرام

ما يفتقر

ما يفتقر ضمناً لا قصد **القاعدة الخامسة** الخامسة تصرف الامام على الرعية  
 منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع  
 وفي اخرها تبينه على تصرف القاضي في اموال يتامى والاوصياء  
 وفيه بيان احداثه الوطائف بغير شرط الواقف وتقرره في المرتبة  
 في الاوقاف **القاعدة السادسة** السادسة الحدود تدبر بالسياسة ومنها  
 بيان ان القصاص كالحكم والافاق خمس مسائل وسان مخالفة القصاص  
**القاعدة السابعة** السابعة لا يدخل تحت اليد وفيها بيان ما خرج  
 القاعدة الثامنة اذا اجمع امران من جنس واحد ولم يختلف  
 مقصودهما دخل احدهما الاخر غالباً وسان ما ترفع عليها من اجتماع  
 احد شئ ما يوجب اخرا على المحرم وبيان ما يخرج عن تحريم المسجد  
 وركعتي الطواف وملاوة اية البجدة وبيان لغة السهو في الصلوة  
 والفرق بين جابر الصلوة وجابر الحج وما اذا زنى فراراً او شرباً  
 او قذف او جماعة وما اذا وطئ في رمضان حراراً او تعدد جنس  
 المحرم والوطئ بشبهة وما اذا زنى بابة فصلها او حرة كذلك  
 وما اذا تعددت الجنات على واحد وما اذا وطئت المعتدة بشبهة  
**القاعدة التاسعة** التاسعة اعمال الكلام اولى في حاله متى امكن والآ  
 اعمل وفيها بيان الحقيقة اذا تعذرت او هجرت شرعاً او عرفاً  
 وما اذا تعذر الحقيقة والمجاز وفيها بيان ما اذا اجمع بين امرأة  
 وغرم في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف واليقول ينقض  
 القسم وما ذكره السبكي والخصاف وفيها تبينه المسائل خمس  
 من التاكيد وبيان ما وقع عليه فانه لو كرر الطلاق او اليقين بالعدالة  
 منجراً او معلقاً **القاعدة العاشرة** العاشرة يخرج بالضمحان ما من غير  
 وما دخل منها وما خرج عنها **القاعدة الحادية عشر** الحادية عشر السؤل مع  
 وبيان كلمة نعم وب **القاعدة الثانية عشر** الثانية عشر لا ينسب اليه ما لم يفتقر  
 وسان ما ترفع عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة عشر** الثالثة عشر النقص

في الجواب











الفصل من نقل الآتي مسائل **الفصل الرابع** عشرة عشر ما حرم اخذه  
 حرم اعطاوه الامتثال وصحها تبنيها ما حرم فعله حرم طلبة الآ  
 في مسئلتين **الفصل الخامس** عشرة عشر من استعمل الشئ قبل اوانه  
 عوقب بحرمانه وبيان ما تفرغ عليها وما خرج عنها وفي اخرها  
 لطفة في العربية **الفصل السادس** عشرة عشرة الولاية الخاصة  
 من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات **الفصل السابع**  
 السابعة عشرة لا عبرة بالنظر البين خطاوه **الفصل الثامن** عشرة  
 ذكر ما لا يخرج كذا كركله وبيان ما خرج عنها **الفصل التاسع** عشرة  
 عشر اذا اجمع المباشرة والمنسب اصنف الحكم الى المباشر  
 وبيان ما خرج عنها والى مناصرات القواعد خمس وعشرين  
**الفصل العاشر** في القواعد من الطهارة الى الغرض على ترتيب  
 اكثر **الفصل الحادي عشر** في الجمع والفرق من الاشياء والنظائر في  
 اوله بيان احكام كثيرة ودرها وبقبح بالفقه جهلها من احكام  
 الناسي والجاهل والمكره واحكام الصانع العبد والساكن  
 والاعمى والحمل وسان الاحكام الاربعة الاقضاء والاستناد  
 والتبيين والانقلاب وحكم النقود ما يتعين وما لا يتعين وما يخرج  
 فيه احد عما كان الاخر وما لا وبيان السقط بل يعود وان التنا  
 يملك لا يملكه الاصيل وما يقبل الاستقاط من حقوق وما لا يقبل  
 وبيان ان الدراهم الزبوف كالجناد في بعض المسائل وفي بعض  
 واحكام الناييم والمجنون المعنوه وما يخبره المعنى واللفظ وكذا  
 واحكام الانثى والخشي الخان والدمي والمجرام وعيوبه الخشعة  
 وما فارق فيه الدبر والقبل واحكام العقود والفسوخ والملك  
 والدين وشمس المثل واجرة المثل ومثل المثل والشر والتعليق السفر  
 والمسجد والحرم ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع والافترق في بعض  
 المسائل وفي اخره خاتمة شملت على بعض قواعد وفوائد شتى

بدون

ومناقف الكردى وطبقات عبد القادر **الفصل الاول**  
 في القواعد الكلية **الاول** في الاثواب والآمال فيه صرح المشايخ  
 في مواضع في الفقه او لها في الموضوعات انما هي الصلوة  
 كما في الصلوة والزكاة والصوم والحج والاعمال في الموضوع  
 والغسل على هذا اقرروا حديث انما الاعمال بالنيات انه في باب  
 المقضي اذا لا يصح تقدير كثره وجود الاعمال بدونها فقدرة  
 مضافا الى حكم الاعمال في موليها وان اخذ في موليها الثواب  
 واستحقاق العقاب ودينوي ومو الصلوة والفساد وقدر  
 الاخرى بالاجماع للاجماع عليه انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية  
 فان شئ الاخر ان يكون مراداً اما لا يشترك ولا عموم له او  
 لا ندفاع الضرورة به في صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر والنا  
 اوجه لان الاول لا يسله الخصم لانه فاعل عموم المشرك فيجوز  
 لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة وعلى المقاصد ايضا  
 وفي بعض الكتب ان الموضوع الذي ليس ممنوع من ماله كونه  
 مفتاح للصلاة وانما اشترطت في العبادات بالاجماع او بآية  
 وما امر والا لبعده والله مخلصين له الدين الاول اوجه لان  
 العادة فيها معنى التوحيد بقرنه عطف الصلوة والزكاة فلا  
 في الموضوع والغسل ومسح الخفين ازاله النجاسة كحقيقة التو  
 والبدن والمكان والا وفي للصحة وانما اشتراطها في التيمم  
 فله لانه آية عليها لانه المقصد وانما غسل المبت فقلا لا لا شرط  
 لصحة الصلاة عليه وتخصيل طهارته وانما هي شرط للاستقاط الفرض  
 غرضه المكلفين وتفرغ عنه ان الغرض لا يغسل ثلاثا في قول من  
 وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل من  
 وان لم ينو ثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في مع الفدر وامانه  
 العبادات كلها في شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها



يدل قولهم ان الاسلام المكره صحيح ولا يكون مسلماً بحرقه  
 الاسلام بخلاف الكفر كما ينبغي في بحث الزكوة واما الكفر فشر  
 له اليقين لقولهم ان كفر المكره غير صحيح واما قولهم انه يكفر بكلمة الكفر  
 بالزكوة انما هو باعتبار ان غيبه كفر كما علم في الاصول من بحث  
 المنزل فلا يصح صلوة مطلقاً ولو صلاة جنازة الا بها وضاً  
 او واجبة او سنة او نفلاً واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا  
 بمساف ولو نوى الانتقال عنها الى غيره فان كانت الثانية غير  
 الاولى وشرع بالكبير صار مستغلاً والا فلا ولا يصح اقتداء امام لا  
 يثبت وتصح الامانة بدون غيرها خلافاً للكوفي وانه يحض الكبير  
 في السجدة الا اذا صلى حلف نسياناً فان اقتداء به ينافي الامانة  
 غير صحيح ويستثنى بعضهم الجمعة والعدين لو حلف ان لا يوم احداً  
 فاقضى به انسان صح الا قد اقبل بحث قال في الحائض بحث قضاء  
 لا ديانة الا اذا اشهد قبل الشروع فلا حث قضاء وكذا الوام  
 الناس في الحالف بصلوة الجمعة صحت وحث قضاء ولا حث  
 اصلاً اذا اهم في صلوة الجنازة وسجدة السلاوية ولو حلف  
 ان لا يوم فلان اقام الناس او بان لا يومه ويوم غيره فاقضى  
 فلان حث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب له على الامانة وسجود  
 السلاوية كالصلوة وكذا سجدة الشكر على قولنا ما مشروعة  
 والمعتد ان الخلاف في سنيتهما لا في اجواز وكذا السجود والسهو ولا  
 نضرة فيه عدمه وقت السلام واما اليقين في الخطبة للجمعة فشرط صحتها  
 حتى لو عطل بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس عن فاصد  
 لم يصح كما في فتح القدير وعجزه وخطبة العدين كذلك لقولهم شرط  
 لها ما شرط للخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان فلا شرط  
 لصحته وانما هي شرط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط  
 اجبر كما لصحة اليقين والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول

على ما اذا كان يصلي في الصبح والثاني على ما اذا كان يصلي في  
 محراب كذا في النسيان واما ستر العورة فلا شرط لصحته ولم ار  
 فيه خلافاً ولا شرط للثواب صحة العادة بل ثواب على نيته وان  
 كانت فاسدة بغیر تعدد كما لو صلى محدثاً على نيل طهارته وسبب  
 تحقيقه واما الزكوة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى من اذكره  
 القاضي سيبان ان من امتنع عن ادائها اخذها الامام كرهاً و  
 وضعها في ايديها وتجزيه لان الامام ولاية اخذها مقام اخذ  
 مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتد في المذنب عدم الاخذ  
 كرهاً قال في المحيط ومن امتنع عن ادائها الزكوة فالسائل لا يأخذ منه  
 كرهاً ولو اخذ لا يقع غير الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن بحرقه كالحرق  
 بغيره ينتهي وخرج عن شرطها لها ما اذا تصدق بجميع  
 النصاب لانيه فان الفرص سقط عنه واختلفوا في سقوط  
 زكوة البعض اذا تصدق به قالوا وتشرط بنية التجارة في العود  
 ولا بد ان يكون مقارنه للتجارة ولو اشترى شيئاً للفقرة وبا  
 انه ان وجد رجلاً بابعه لا زكوة عليه ولو نوى التجارة فيها خرج  
 من ارضه العشرة او الحراجية او المتاجرة او المتجارة  
 لا زكوة عليه ولو قارنت ما ليس بل مال كالمالهبة والصدقة  
 والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي السابعة لا بد من قصد  
 اسماها للزكاة والنيل اكثر احوال فان قصد به التجارة ففيها  
 زكوة التجارة ان فاني الشراء وان قصد الحمل والركوب والاكل  
 فلا زكوة اصلاً واما اليقين في الصوم فشرط صحة لكل يوم ولو  
 علقها بالمشيئة صحت لانها انما تبطل لا قوال والنية ليس منها  
 الغرض والنية والنفل في اصلها سواء واما الحج فشرط صحة  
 الاضاً فرضاً كان او نفلاً والعمرة كذلك ولا يكون الا سنة المدة  
 كالغرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الاحج الاسلام كما لو نذر







ولو كنت ارضى طالق او انت طالق وقالت له اقرأ على فقراء  
عليها لم يقع لعدم قصد ما للفظ ولا ينافيه قولهم ان الصحيح  
لا يحتاج الى البينة وقالوا لو قال انت طالق باو يا الطلاق  
وثاق لم يقع وبانه وقع قضاء وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق  
المخطي واقع قضاء لا ديانته فظهر بهذا ان الصحيح لا يحتاج اليها  
قضاء ويحتاج اليها ديانته ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها باراً  
وقع قضاء وديانته لان الشارع جعل هزله به جده او قالوا لا يصح  
فيه الثلث في انت طالق ولا نه الباس لا يصح فيه الثلث في  
انت طالق الا ان يكون له وتصح فيه الثلث واما كما فلا يصح  
بها الا بالبنية ديانته سواء كان معها ذكر الطلاق او لا والمذكر  
انما يقوم مقام البينة في القضاء الا في لفظ المحرم فانه كما ان  
يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق اذا كان الزوج مرقوم بدين  
بمحرم الطلاق واما نقوض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما  
كان منه صريحاً لا يشترط له البينة وما كان كناية اشترط له واما الرجعة  
فكما السكاح لانها استدامة لكن ما كان منها صريحاً لا يحتاج اليها  
وكمايتها يحتاج اليها واما البينة فانه فلا توقف عليها فتعقد  
اذا حلف عايداً او ساهياً او مخطئاً او مكرباً وكذا اذا فعل المحلوف  
عليه كذلك واما بنية تخصيص العام في الحسن فمقبولة وديانته انفاً  
وقضاء عند انحصاف القوي على قوله ان كان الحالف مظلوماً  
كذلك اختلفوا بل الاختار بنية الحالف وليه المستحلف والقوي  
بعد اعتبار نه الحالف ان كان مظلوماً لا ان كان ظالماً كما في الولاة  
والخلاصة واما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها وكذا الابداع  
والاعارة وكذا القذف والسرقة واما القصص فتوقف على  
قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد اعمراً باطناً فيميت  
مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عايدة كان عمداً ووجب القضاء

والافان قتله بما يفرق الاجزاء عايدة لكنه يقبل غالباً فهو شبه عمداً  
لا قصاص فيه عند الامام الأعظم واما الخطأ فان قصده ساهياً  
فيصيب آدمياً كما علم في باب الجنائات واما قراءة القرآن قالوا  
ان القرآن يخرج عن كونهم قرأناه بالقصد فحوزوا للجنح والحيث  
قراءة ما فيه من الازكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء  
اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا تبطل صلواته واجبت  
في شرح الكنز بانه في محله فلا تغیر غريمته وقالوا ان المأموم اذا  
قرأ الفاتحة في صلوة الجحارة بنية الذكر لا تحرم عليه مع انه يحرم  
عليه قراءتها في الصلوة واما الضمان فحصل ترتب في شيء بمجرد  
البينة غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوباً ثم نزعها ومن قصد  
ان يعود اليه لا يبعد والجواب ان قصد ان لا يعود اليه لا يبعد  
بل يسه وقالوا في المودع اذا لبس ثوباً لم يبعد عنه ومن قصد  
ان يعود اليه لم يبعد عنه الضمان انما يثبت في ما يترك  
فذكره في الاصول في بحث ما يترك به حقيقة عند الكلام على حديث  
انما الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك  
المنهي عنه لا يحتاج الى بنية الخروج عن عمدة النهي واما الحصول  
الثواب ان كان كافاً وموان تدعو النفس اليه قادراً على فعله  
فكيف نفسه عنه خوفاً من به فهو مثاب والا فلا ثواب على تركه  
فلا ثواب على ترك الزنا وموبصلي ولا ثواب العين على ترك  
الزنا ولا الاعمال على ترك النظر المحرم وعلى هذا ان تركه لو  
نوى بالتجارة ان يكون للخذلة كان عمداً وان لم يعمل بخلاف  
عكسه وهو ما اذا نوى فيها كان للخذلة ان يكون للتجارة لا يكون  
للتجارة حتى يعمل لان التجارة عمل فلا تتم بمجرد البينة والخذلة ترك  
للتجارة فتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوف  
والسائمة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسلماً ولا سائمة







المنوي وعدم تعيينه الرابع في بيان التخصيص لصفة المنوي من  
 القرصبة والتفدية والاداء القضا الخامس في بيان الاختصاص  
 بينهما السادس في بيان الجمع بين عمادتين في واحدة السابع  
 في وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفي حكمها  
 في كل ركن من الاركان التاسع في محلها العاشر في شروطها اما  
 الاول فهي في اللغة قال في القاموس نوى الشيء نويه نيه ونهف  
 قصد وانتهى وفي الشرع كان في التلويح قصد الطاعة والتقرب  
 الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه انه في التلويح  
 لانه كما قد منا لا يتقرب بها الا اذا صار التلويح كفاً ومول  
 وهو المكلف في النية لا التلويح بمعنى العدم لانه ليس بامور  
 القدرة للعبد كما في التلويح وعقوبتها القاضية بالبيضاء في ما  
 شرع الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى واما  
 حكمه ولغة ابتغاث القلب نحو ما نراه موافقا لفرضه فحلب  
 نفع او دفع ضرر حالاً او مآلاً انتهى الثاني في ما شرعت  
 لاجله قالوا المقصود منها تمثيل العبادات في العادات لم يمتنع  
 العبادات عن بعض كما في البناء وفي فتح القدر كالاساكنة المقطوع  
 قد يكون حمية او تدبوا او لعدم الحاجة اليه ويجوز في المبتدئ يكون  
 للاستراضة ودفع المال قد يكون مبنية او لغرض نبوي وقد يكون  
 قربة زكاة او صدقة والذبح قد يكون لاكل فيكون مباحاً او مندوباً  
 او لاجل فدية فكون عبادة او لغرض دم امير فيكون حراماً او كفر على  
 قول ثم التقرب الى الله يكون لغرض الفعل الواجب فشرعت  
 لتبين ما عن بعض فقرع على ذلك ان لا يكون عادة او لا يمتنع  
 بغيره لانه شرط فيه كالايمان بالله تعالى كما قد مناه والمعرفة والخوف  
 والرجاء والنية وفراة القرآن والادكار لانها متميزة لا يمتنع  
 بغيرها وما عدا الايمان لم اره صريحاً ولكنه يخرج على الايمان المصحح

ثم رأت ان بيان في شرح المسطورة قال ان لا يكون لاجل عبادة  
 لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية وفعل العنية  
 في شرح البخاري لاجل على ان المسادة والادكار والاداء لا يحتاج  
 الى نية الثاني في بيان حسن المنوي وعدمه الاول عندنا ان المنوي ما  
 ان يكون من العبادات او لافان كان عبادة فان كان وقتها  
 ظرفاً للموذي بمعنى انه يسعد وخير فلا بد من التقيد بالصلوة كان  
 بنوي الظاهر فان قرنه باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت  
 بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج وقت به لا يخرج في الصحيح  
 وقدر الوقت كظهر الوقت لاني اجمعه فانها بدل لاصل الا ان  
 يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظاهر لا يخرج من وقتها  
 والاصح ان يجوز قالوا وعلة التعليل بشرط ان كان الصائم صحيحاً  
 مقبلاً فيصح مطلق النية وفيه الفعل واجب اخر لان النية في المعين  
 لغو وان كان مريضاً ففيه روايتان الصحيح وقوعه عن مصمان  
 سواء نوى واجبا اخر او نفلاً واما المسافر فان نوى غير واجب  
 وقع عما نواه لا غير رمضان في النفل روايتان الصحيح وقوعه  
 غير رمضان وان كان وقتها مستكلاً كوقت الحج يشبه المعبور  
 باعتبار ان لا يصح في السنة الواحدة والظرف باعتبار  
 ان فعله لا يتفرق وقته فينبطق اليه نظر الى المعيارية  
 وان نوى نفلاً وقع عن ما نوى نظر الى الطريقة ولا يمتنع  
 في الصلوة بضيق الوقت لان السعة مبنية بمعنى انه لو شرع مستقلاً  
 صح وان كان حراماً ولا يمتنع في غيرهما الوقت بتعين العبد قولاً  
 وانما يمتنع بفعله كما كانت في البهمن لا يمتنع واحد من خصال الكفارة  
 الا في ضمن فعله بذاته الاداء واما في القضاء فلا بد من التقيد بصلوات  
 صوماً او حجاً واما ان كثرت الفوات فاختلصوا في شرط التقيد  
 لتبين الفروض المتخدة في جهنم واحد والاصح انه ان كان عليه

للصلوة ان يكون بحيث لو سئل اي صلوة  
 تصلي بكلمة ان يجب بل لا تأمل وان كان  
 وقتها معياراً لها بمعنى لا يصح غيرها  
 كالصوم في يوم رمضان فان التغير  
 صح



قضا من رمضان واحد فصام لو ما نأى عنه ولكن لم يعين انه غرم  
 كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان لم يعين انه صائم عن رمضان  
 سنة كذا او انا قضا الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة ولو فيها  
 بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه  
 جاز وهذا هو المختص لم يعرف الاوقات الغائبة او انتهت  
 عليه او اراد التسهيل على نفسه وذكر في المحط ان نية التعيين  
 في الصلوة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدي بل  
 باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب  
 الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت تكف به نية  
 الظهر لا غير وهذا متشكل وما ذكره اصحابنا كفا صفي خال وغيره خلافه  
 وهو المعتمد كذا في التبيين وقالوا في النجم لا يجب التمييز بين الحدث  
 والنجاسة حتى لو يتم احب برده الوضوء جاز خلافا لمختصا كونه يقع  
 لها على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلوة المفروضة قالوا لو  
 يصح لان حاجته اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان  
 يتوحي به ماشا لان الشرط براعي وجودها لا غير الا ترى انه لو يتم  
 للعصر حازه ان يصلي به غيره ضابط في هذا البحث التعيين لغيره لا  
 فنية التعيين في الجنس الواحد فلو عدم الفائدة والتصرف في المبدأ  
 محله كان لغوا ولعرف اختلاف الجنس في سبب الصلوة كلها  
 من قبل المختلف حتى الظهر من يومين والعصر من يومين بخلاف يوم رمضان  
 فانه يجمعها شهرا والشهر فترفع عنه ذلك انه لو كان عليه قضا يوم  
 فصامه بنية يوم اخر او كان عليه قضا صوم يومين او اكثر فصاموا  
 عن قضا يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لا خلاف  
 السبب كما اذا نوى الظهر من او ظهر عن عصر او نوى ظهر يوم السبت  
 وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اذا الكفارات لا تحتاج فنية اليه  
 التعيين في جنس واحد ولو عين نية وفي الاجمال لا بد منه كما حققنا

في الظاهر من شرح الكفر واما في الزكوة فقلوا لو عمل خمسة سودا  
 عن باقي ورسم سودا فمطلت السود قبل الحول وعنده نصاب اخر  
 كان المعجل غير الباقي وفي فتح القدر من الصوم ولو وجب عليه قضا  
 يومين من رمضان احد الاول ان ينوي اول يوم وجب على  
 قضاوه من رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان من رمضان  
 على المختار حتى لو نوى القضا لا غير جاز ولو وجب عليه كفارة بغير  
 فصام احدى وسنتين بوجوب القضا والكفارة ولم يعين يوم  
 القضا جاز وفي النجاسة لو عمل الزكوة عن احد المالين فيستحق  
 ما عمل عنه قبل الحول لم يكن المعجل غير الباقي ولذا لو استحق بعد الحول  
 لان الاستحقاق عمل عام لم يكن ملكه فبطل العمل انتهى وفيها  
 ايضا لو كان خمس حرام الا بل الحول يعني النجاسة فيعمل شائين عنهما  
 وعن باقي بطونهما ثم يجب خمس قبل الحول اجزاء عما عمل وان عمل  
 تحمل في السنة الثانية لا يجوز هذا كله في الفرائض الواجب كالمسند  
 والوتر على قول الامام والعبد على الصحيح وكفى الطواف على المختار بغير  
 الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلوة الحارة ينوي  
 الصلوة لله تعالى والدعاء لليت والابرار في التعيين في سجود السلاوة لا  
 سجود لها كما في القينة واما التوافل فانفق اصحابنا انها تصح بطلاق  
 اليه واما السنن الرواية فاختلفوا في اشتراط تعيينها والصحيح  
 المعتمد عدم الاشتراط وانما تصح بنية النفل وبطلان السنة وتفرع عليه  
 لو صلى ركعتين على ظن انها تهجد لغير نية الليل فتبين انها بعد طلوع الفجر  
 كانت على السنة على الصحيح فلا يصليها بعده للكرهية واما في حال  
 اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانتا على السنة فيعيد لان  
 السنة لا بد من الشروع فيهما في الوقت ولم يوجد وقالوا لو قام الى  
 الخامسة في الظهر سابها بعد ما قعد الاجرة فانه يضم سادسة ويكون  
 الركعتان فضلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل



على اشتراط التعيين لان عدم الاجز الكون السنة لم تشرع الا بخرمية  
 مبتدأة ولم توجد واختلف التصحيح في التراويح هل تنفع من تراويح مطلق  
 البنية او لا بد من التعيين فصيح قاضي فان لاشتراط والمصنف خلافه  
 كالسنن الرواتب وتفتح ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب  
 مسند احمدى في لوصيه بعد الجمعة اربعاً في موضع ينسب في صحة الجمعة  
 ما رواه اخوه عليه او اوله ادرك وقتاً ولم يوده ثم نزل في صحة الجمعة  
 فعلى الصحيح المعتمد ثوب غن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فابت  
 وعلى القول الآخر كما في فتح القدير وهو ايضا يتفح على ان الصلوة  
 اذا بطلت وصفها لا بطل اصلها وهو قول في حنفية واني يوسف خلافاً  
 لمحمد فينتهي ان تحق الصلوات السنوية باصلو السنوية فلا يشترطها  
 التعيين لم ارمز به عليه بحمل السنن الرواتب في اليوم والليله اثنا  
 عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعد الظهر  
 بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلوة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها  
 والتراويح عشرون ركعة ثلثتها بعد العشاء في الباقي رمضان صلوة  
 النذر على قولها وصلوة العدين في احدى الروايتين وصلوة الكسوف  
 على الصحيح منيل واجبة وصلوة الخسوف الاستسقاء على قول اما تجت  
 فاربع قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان  
 بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء ونجحة المسجد وبث  
 عنهما كل صلاة اذا ما عند الدخول وقبل تودي اجد القعود وركعتا الايام  
 كذلك ينوب عنهما كل صلاة فضا كانت او نفلاً وصلوة الصبح واقلها  
 اربع واكثر ثماناً عشرة ركعة وصلوة الحاجة وصلوة الاحارة  
 كما في شرح منية المصلي وتامها مع الكلام على صلوة الرغائب ليلة  
 براءة مذكورة لابن امير حاج الكلبي واسد سجانة اعلم ضابطها اذا  
 عين الخطا الخطا فيما لا يشترط التعيين لا يبصر كنعين مكان الصلوة  
 وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر ثلاثاً او خمساً

لان التعيين ليس بشرط فخطا فيه لا يبصر قال في البنايه وبنه عدد  
 الركعات والسجرات ليست بشرط ولو نوى الطهر ثلاثاً او خمساً  
 صحت وتنفوئية التعيين كما اذا عين الامام من يصلي في بيان غيره  
 ومنه اذا عين الا اذا عين ان الوقت خرج او القضا بيان انه  
 باق على هذا الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطا فيه لا يبصر فاك  
 في البرازية لوسا لم القاضي عن لون الدابة فذكر واثم شهد  
 عند الدعوى وذكر والوانا اخر يقبل والتا قض فيما لا يحتاج  
 اليه لا يبصر انتهى واما فيما يشترط فيه التعيين كخطا في الصوم الى الصلوة  
 وعكسه من صلوة الظهر الى العصر فانه يبصر ومن ذلك اذا نوى الاثم  
 يزيد فاذا مواعيد والافضل ان لا يعين الامام عند كثرة الحاجة كيداً  
 بظهر كونه غير المعين فلا يجوز فيغني ان ينوي القيام في المحراب كما بناه  
 ولولم بخط بيانه انه زيد او غير جاز اقتداوه ولو نوى بالامام القيام  
 ومواري ان زيد ومواعيد وصح اقتداوه لان العبرة لما نوى بالمحراب  
 وسو نوى لاقتدا بالامام وفي التا ما رخصه صلى الله عليه وسلم في ان هذا  
 ظهر يوم الثلاثاء فبين ان من لوم الاربع جاز ظهراً في تعين الوقت  
 لا يبصر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره  
 لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وسو نطقه يوم الخميس وسو غيره  
 جاز ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الامام الذي زيد  
 فاذا هو خلف غيره جاز لانه عرفه بالاشارة فلف التسمية وكذا لو  
 كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء بالامام القائم  
 في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في  
 الخطا في تعيين الميت فعند اكثره بنوي الميت الذي يصلي عليه الامام  
 كذا في فتح القدير وفي عمدة الفتاوى لو اقدمت بهذا الشا فلان  
 موشح لم يصح ولو قال قدمت بهذا الشيخ فاذا موشاب صح لان  
 الشاب يدعى شيخا لعملة بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا لا تغني لانها

والغلط



لم يكن اشارة الى الامام انما هي الى شاب وشيخ قابل وعلى هذا  
لو نوى الصلوة على الميت الذكر فبان انه انشئ او عكسه لم يصح ولم ار  
حكم ما اذا عين عدد المولى عشرة فبان انهم اكثر او اقل ويبلغ ان لا  
يضر الا اذا بان انهم اكثر لان منهم من لم ينو الصلوة عليه وهو الراية  
مسئلة ليس لنا من ينوي خلاف ما يودى الا على قول محمد في الجمعة  
فانه اذا ادرك الامام في التشهد او في سجود السهون او يا جمعة ويصليها  
ظلمة عند المذهب انه يصليها جمعة فلا استثنا واما اذا لم يكن المبنى  
من العبادات المقصودة وانما هو في الوسائل كالوضوء والصلوات والنيهم  
قالوا في الوضوء لا ينوبه لانه ليس بعبادة واعترض الشارح الزيلعي  
على اكثر في قوله وبنيته بناء على عود الصمير الى الوضوء وكذا اعترضوا  
على القدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي الا يصح  
الا ما الطهارة من العبادات او رفع الحداث وعند البعض نية الطهارة  
تكفي واما في النية فقالوا انه عبادة مقصودة لا يصح الا بالطهارة  
مثل سجدة السلاوة وصلوة الظهر قالوا ولو نيم لدخول المسجد والاداء  
او الاقامة لا يودى به الصلوة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما  
هي اتباع لغيرها في النية لقراءة القرآن وايمان بفن العالمة للحو  
كما في الحائنة وهو محمول على ما اذا كان محمد ثانيا اذا كان حيا  
فيتم جازله ان يصلي به كما في البدائع وقد اوضحناه في شرح الكفر الرابع  
في صفة المنوي من الفريضة والنافلة والاداء والقضاء اما الصلوة  
فقال في البناء انه ينوي الفريضة في الفرض فقال مغزياً الى المجتبى لانه  
منية الصلوة ونية الفرض ونية التعبد حتى لو نوى الفرض بخبره انتهى  
والواجبات كالقرايض كانت التام خائفة واما النافلة والسنن  
الراتية فقد مناهنا تصح بمطلق النية ونية مبانية وتوقع على  
اشراط نية الفريضة التي لم يعرف اقراص خمس الا ان يصليها  
او قاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضاً وطلا ولا يميز

ولم ينو الفرض منها فان نوى الفرض في الكل جاز ولو نوى الكل فرضاً  
جاز وان لم يطق في كل فصل صلاة مع الامام جاز ان يترك  
صلوة الامام كذا في فتح القدير وفي القنة المصلون سنة من علم  
الفروض من سنها وسن وعلم معنى الفرض انه يستحق الثواب بفعله والعقابة  
بتركه والسنة باستحقاق الثواب بفعلها ولا يعاقب على تركها فنوى الظهر  
او الفجر اجزائه واخت نية الظهر غنية عن الفرض والسنن يعلم ذلك وينوي  
الفرض فرضاً ولكن ما يعلم ما فيه من القرايض والسنن بخبره والناث  
ينوي الفرض لا يعلم معناه لا بخبره والرابع علم ان فيها بصلية الناس  
قرايض ونوافل فصلى كما يصلى الناس ولا يميز القرايض من النوافل  
لا بخبره لان عين النية شرط وقبل بخبره صبيته في الجماعة ونوى صلوة  
الامام وانما سأل عن هذا ان الكل فرض جازت صلوة والسادس  
لا يعلم ان يتد على عبادة صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لا وقفا  
لم بخبره انتهى واما في الصوم فقد علمت ان يصح بنية مبانية وبمطلق  
النية فلا شرط لصوم رمضان او نية الفريضة حتى لو نوى ليلة  
الشك صوم اخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاء  
واما الزكوة فبشرط طهانية الفريضة لان الصدقة متوقفة ولم ار  
حكم نية الزكوة المعجلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض لا تعجل  
بعد اصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي قد وجد بخل  
احوال فانه شرط لوجوب الاداء بخلاف تعجل الصلوة على قتها فانه  
غير جاز لكون قتها سبباً للوجوب بشرط صحة الاداء واما الحج فقد  
انه يصح بمطلق النية ولكن عللوه بما يقتضيه انه لو نوى في نفس الامر  
الفريضة قالوا لانه لا يخلو في الكثرة الا لاجل الفرض لا يستنبط  
منه المحقق ابن السام انه لو كان الواقع انه لم ينو الفرض لم بخبره لانه  
صرفه الى الفرض حملاً له عليه عملاً ما بطاير وهو حسن جداً فلا بد من نية  
الفرض لانه لو نوى النفل منه وعلمه حجة الاسلام كان فضلاً ولا بد



منه في الفرض في الكفارات ولهذا قالوا ان صوم الكفارات  
وقضا رمضان يحتاج الى تثبيت اليه في الليل لان الوقت صالح  
لصوم النفل واما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم  
اشتراط اليه فيهما واما التيمم فلا يشترط له في الفريضة لانه من الوسائل  
وقد منا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط  
لها نية الفريضة لقولهم انها برأعي حصولها لا تخصيصها وكذا الخطبة  
لا يشترط لها نية الفريضة وان شرط لها اليه لانه لا ينقل بها  
ويشترط ان يكون صلاة الجمار كذا لك لانها تكون الا فرضا كما  
صرحوا به وكذا الابعاد نفلا ولم ار حكم صبي في نية الفريضة فنبغي ان  
لا يشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان نوى صلوة كذا النبي  
انه تعالى على المكلف في هذا الوقت ولم ار ايضا حكم نية فرض العين  
في فرض العين وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط واما الصلوة  
المعادة لارتكاب مكره او ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض  
لقولهم يسقط الفرض بالاولى فعلى هذا ينوي كونها جائزة لنقص  
الفرض على انها فعل حقيقي واما على القول بان الفرض يسقط بها  
فلا خلاف في اشتراط نية الفريضة واما نية الاذا والقضاء ففي لساننا  
اذا عين الصلوة التي نويتها صح نوى الاذا والقضاء وقال فخر  
الاسلام وعجزه في الاصول في بحث الاذا والقضاء ان احدهما يعمل  
مكان الآخر حتى يجوز الادائية وبالعكس وبيان ان لا يوصف  
بها لا يشترط له كالعبادة المطلقة غير الوقت كالزكاة وصلة الفطر  
والعشر والخراج والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة  
الجمعة فلا تباين لاني اذا فاتت مع الامام يصلي الظهر واما ما يوصف  
بها كالصلوات الخمس فقالوا لا يشترط ايضا قال في فتح القدير لو  
نوى الاذا على طين بقا الوقت فبين خروج اجزاءه وكذا العكس في  
البنائية لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك

في نية الفريضة في وقت جاز وفي الجمعة نوبها ولا ينوي فرض  
الوقت للاختلاف فيه وفي التاتارخانية كل وقت شك في خروجه  
فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا سجد خرج المختار بجواز وخلفوا ان  
الوقفة تجزئ في القضاء والمختار بجواز اذا كان في قبلة فرض الوقت  
وكذا القضاء بنية الاذا المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول  
في الاسلام ان الاذا يصح بنية القضاء حقيقة كنية من نوى اذا الظهر  
اليوم بعد خروج الوقت على طين الوقت باق وكينه الاسير الذي  
اشبهه عليه شهر رمضان فنوى شهر او صلاه بنية الاذا فوقع صوته  
بعد رمضان وعكس كنية من نوى قضاء الظهر على طين ان الوقت قد خرج  
ولم يخرج بعد وكينه الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على  
ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار انه اني بابل اليه ولكنه اخطأ في  
الظن واخطأ في مثله معفو انتهى واما الحج فينبغي ان لا يشترط فيه نية التيمم  
بين الاذا والقضاء الخامس في بيان الاخلاص صرح الربيعي بان المصلحة  
بجناح اليه الاخلاص فيها ولم ار في اوضحه لكن صرح في الخلاصة بانه  
لا ريب في الفريضة وفي البرازية شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالفه  
الريافا لغيره السابق ولا ريب في الفريضة في حق سقوط الواجب ثم  
قال الصلوة لارضاء المحصوم لا تعيد على بطلان وجه الله تعالى فان كان  
لم يعف بوجهه من ثمانية يوم القيمة جاء في بعض الكتب انه لو خلد له  
ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة فلا فائدة في اليه وان كان عفا فلا يوافق  
فما الفائدة جند انتهى وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب  
ان الفريضة مع الربا هي مستقطبة للواجب ولكن ذكر في كتاب الاحجية  
بان البدنة كحرى عن سبعة اذا كان الكل مريدين القرية وان خلت  
جهتا من الضحية وقران ومنعه قالوا فلو كان احدهم مريدا لخاله  
او كان نصرانيا لم يخرجوا واحدا منهم وعللوا بان البعض اذا لم يقع قرنة  
خرج الكل عن كون قرنة لان الارق لا تجري فغلب في الودجها







المكتوبة على صلوة الجحارة وله اقل في السراج لو نوى كبتين  
 فهي للتي دخل وقتها ولو نوى فابتين فهي الاولى منها ولو نوى فابتين  
 ووقته فهي للثانية الا ان يكون في اخر الوقت ولو نوى الظهر والظهر  
 وعليه الفجر فبوجه فان كان في اول وقت الظهر فهي عن الفجر وان كان  
 في اخره فهي عن الظهر انتهى بقية ما اذا كبرنا وبألفه في الركوع وما  
 اذا طاف للقرص والوداع وان نوى فرضاً ونفلان فان نوى الظهر  
 والتطوع قال ابو يوسف بخبره عن المكتوبة وبطل التطوع وقال محمد  
 لا تجزئ المكتوبة ولا التطوع وان نوى الزكوة والتطوع يكون غير الزكوة  
 وعند محمد عن التطوع ولو نوى نافلة وجحارة فهي نافلة كذا في السراج  
 واما اذا نوى فلتين كما اذا نوى ركعتي الفجر النجدة والسنة اجزأت  
 عنهما ولم ار حكم ما اذا استثنين كما اذا نوى في يوم الاثنين صوم عنه  
 وعن يوم عرفة اذا وافقه فان مسئلة النجدة انما كانت صنفاً للسنة  
 لحصول المقصود واما التعداد في الحج فقال في فتح القدير من باب  
 الاحرام لو احرم نذر او نفلاً كان نفلاً او فرضاً وتطوعاً عندنا  
 في الاصح ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لو احرم نكحاً معاً  
 او على التعاقب لزماه عندنا في حنيفة واية يوسف وعند محمد في المعية  
 بمرنه احدهما وفي التعاقب الاول فقط واذا الزماه عندنا  
 ارفضت احدهما بانعاقها لكن اختلفا في وقت الرضا فعندنا في يوسف  
 عقيب صيرورة محرماتاً بلامهلة وعندنا في حنيفة اذا شرع في الاعمال  
 وقبل اذا توجه سائر او نض في المبسوط على انه ظاهر الرواية وثمره  
 الخلاف فيما اذا جنى قبل الشرع فعليه ان المحاربة على امرين دوم  
 واحد عندنا في يوسف ولو جامع قبل الشرع فعليه ان المحاربة على الجماع  
 ودوم ثالث للرضا فانه يرفض احدهما ويمضي في الآخر ويقضي  
 التي مضى فيها وحجة وثمره مكان التي رفضها ولو قبل صيداً فعليه  
 قيمتان او حصر فدان وعلى هذا الخلاف اذا اقبل بعمرتين معاً او

كان تطوعاً

التعاقب بلا فصل انتهى واما اذا نوى عبادة ثم نوى في اشائها  
 الانتقال عنهما الى غير ما كان كبرنا وبألفه للانتقال الى غير ما صار خارجاً  
 عن الاول وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجاً كما اذا نوى تجديداً  
 وكبر وتماه في مفيدات الصلوة غير حرام على الكفر **منفوع**  
 على الجمع بين اثنين في البيعة وان لم يكن من العبادات ما لو قال لزوجتي  
 انت على حرام ما وبألفه الطلاق والظهار او قال لزوجتي انتما على  
 حرام ما وبألفه احديهما الطلاق في الاخر الظهار ولقد كتبنا في آ  
 الا بلافه شرح الكفر المحط السابع في وقتها الاصل ان وقتها اول  
 العبادات ولكن الاول حقيقي وحكمي فقالوا في الصلوة لو نوى قبل  
 الشرع ففجر فحرم لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر والعصر مع  
 الامام ولم يشغل بعد البيعة بما ليس من جنس الصلوة الا انما انتهى  
 الى مكان الصلوة لم تحضره البيعة جازت صلوة بتلك البيعة وبكذلك  
 عن ابي حنيفة واية يوسف كذا في الخلاصة وفي التجنب اذا توضأ  
 في منزله لم يصلي الظهر ثم حضر المسجد واشتج الصلوة بتلك البيعة  
 فان لم يشغل بعمل اخر بكيفية ذلك بكذا قال محمد في الرقات لان البيعة  
 المنقذة بيقينها الى وقت الشرع حكماً كما في الصوم اذا لم يجد لها  
 بغير ما انتهى وعن محمد سلمه ان كان عند الشرع بحيث لو شغل  
 اية صلاة يصلي بحجب على البيعة من غير تفكير فهو نية تامة ولو اصاب  
 الى السائل لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس  
 الصلوة لصحة تلك البيعة مع نصيحة بانها صحيحة مع العلم بانها يتخلل  
 بينهما وبين الشرع المشي الى مقام الصلوة وموت من  
 جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على الاعمال  
 بخلاف ما لو اشتغل بكلام او اكل او يقول عند المشي اليها في بعض  
 غير قاطع للبيعة وفي الخلاصة جميع اصحابنا ان الافضل ان يكون  
 مقارن للشرع ولا يكون شراً بما حرمه لان ما مضى لم يقع



لعدم اليقين فكذلك لعدم البهري ونقل ابن مهران اختلاف  
 بين المساج خارج المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز  
 التيمم عن التيمم فقبل في الشا وقبل في التعوذ وقبل في الركوع  
 وقبل في الرفع والكل ضعف المعتمد لانه لا بد من القرآن حقيقا وحكما  
 وفي الحوسنة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول  
 السن عند غسل اليدين في الرسغين لينال ثواب السن المتقدمة  
 على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء في السن في التيمم بنوي  
 عند الوضع على الصلابة ولم اروق نية الامانة للشواب وينبغي  
 ان يكون وقت اقتداء احده بالآخر كما انه ينبغي ان يكون وقت اقتداء  
 اول صلوة المأموم وان كان في اثنا الصلوة الامام به اللشوا  
 واما الصلوة الاقدا بالامام فقال في فتح القدير والاصل ان ينوي  
 الاقدا عند افتتاح الامام فان نوى حين وقف عالما بانه لم يشرع  
 جاز وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قبل الجوز  
 انتهى واما نية القرب لصيرورة المأموم مستعمل فوقها عند الاقدا  
 واما وقتها في الركوة فقال في الهداية ولا يجوز اذا الزكوة الانية  
 مقارنة للاذا او مقارنة لغزل مقدار ما وجب لان الركوة عبادة  
 فكان شرطها الانية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق  
 فاكتمل بوجودها حالة الغزل تيسرا كقيدم النية في الصوم انتهى  
 فتدبوز والتقديم على الاذا لكن عند الغزل ويجوز نية متاخرة  
 عما اذا قال في شرح الجمع لو دفعها بلا نية ثم نوى بعده فان كان  
 المال قايما في دفعه جاز والا فلا انتهى واما صدقة الفطر فكان الركوة  
 نية ومصرفا قالوا الا ان نوى فانه مصرف للفطر دون الزكوة واما  
 الصوم فلا يخلو اما ان يكون وضعا او نفلا فان كان فرضا فلا يخلو  
 اما ان يكون اذ رمضان او غيره فان كان اذ رمضان جاز  
 بنية متقدمة من غروب الشمس بمقارنته وهو الاصل وبمتاخرة

لا يعتبر بقول الكرخي واما  
 الانية في الوضوء فقال في الجوز

غير الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي يسيرا غير الصائمين ان  
 كان غير اذ رمضان من قضا او نذرا او كفارة فيجوز نية متقدمة  
 من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز نية مقارنته لطلوع الفجر لان  
 الاصل ان كان في قنات في صحاح ان كان نفلا فكمضاهي واما  
 الحج فانية فنية سابقة على الاذا عند الاحرام وهو النية مع النية  
 او ما يقوم مقامها من سوق المدي فلا يمكن فيه القرآن الاخر لانه  
 لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وسبق كنيته او شرط على قولين  
 بل يصح نية عبادة وسوق في عبادة اخرى قال في الفينة كونه  
 في صلوة مكتوبة او نافذة الصوم تصح بنية ولا تصح صلوة انتهى  
 الشارح في بيان عدم اشتراطها في البقاء حكمها مع كل ركعة في الصلوة  
 لا شرط الانية في القاء الحج كذا في النية فكذا بقية العبادات وفي التنية  
 لا يلزم نية العبادة في كل حركتها فلهذا في جملة ما يفعله في كل حال انتهى  
 وفي النية ان فتح المكتوبة ثم ظل بها تطوع فانما على نية التطوع  
 اخراجه عن المكتوبة ومن الغرض في المحتسب لانه في العبادة وسبق النذر  
 والتخصيص على المبلغ الوجوه ونية الطاعة وسبق فعل ما اراد الله به  
 ونية القربة وسبق طلب الثواب بالشفقة في فعلها وينوي ان يفعلها  
 مصلحة له في نية ان يكون اقرب الى ما وجب عقلا من الفعل واذا  
 الامانة والبدع عا حرم عليه الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات  
 من اول الصلوة اخرها خصوصا عند الانتقال من ركعة الى ركعة ولا بد  
 من نية العبادة في كل ركعة والنقل كالغرض فيها الا في وجه وهو ان يكون  
 في النوافل انما لطف في الفرائض وتسهيل لها سببا والحاصل ان المذهب  
 المعتمد ان العبادة ذات افعال كنعى بالنية في اولها ولا يحتاج اليها  
 في كل فعل اكتفا بانسحابها عليها الا اذا نوى بعض الافعال غير ما وضع  
 له قالوا طاف طالبا لغرم لا يجزئ ولو وقف كذلك بعد احواله وتباعد  
 والفرق ان الطواف عهد فنية متقدمة بخلاف الوقوف وقرن الزمعي



بينهما بغير فرق وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يغفل في الاحرام  
فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجوب  
فاشترط فيه اصل النية لا تعيين الجهة وقالوا لو طاف بنية التطوع في ايام  
النحر وقع غير الفرض لو طاف بعد ما حل النحر ونوى التطوع اجزاها  
عن الصدر كما في فتح القدير وسومني على ان نية العبادة تنسحب اركانها  
واستفاد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا يطلعه وفي الفتنة وان  
المعتمد لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله في الصلوة لا يستحي الثواب وان  
كان ذلك فعلا لا تتم العبادة بدونه فسدت والآلة وقد استأ  
انتهى التاسع في محلها محلها القلب في كل موضع وقد منتهى في محلهما  
وهنا اصلان الاول لا يكتفي بالتلفظ باللسان ونه في النفس والمجتمعي  
من لا يقدر ان يحضر لينوي بقلبه وبشك في النية بكيفية التكلم بلسانه لا  
يكلف الله تعالى الا وسعها انتهى ثم قال فيها ولا يوجد بالنية حال  
سهوه لان ما يفعله في الصلوة فيما يسهو معفو عنه وطلانه مجزئ  
وان لم يستحي بها ثوابا انتهى وفيه فروع هذا الاول انه لو اختلف  
اللسان والقلب فالمعتمد في القلب وخرج عن اهل البين ما كان  
لسانه الى لفظ البين فلا قصد انعقد الكفارة او قصد اكل  
على شئ فنسب لسانه الى غيره هذا في البين والله تعالى واما في الطلاق  
والعاق فيقع قضا لا بدانه ومن فروع ما لو قصد بلفظ غير معناه  
الشرعي وانما قصد معنى اخر فلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق عن  
وثاق لم يقبل قضا وبدن في النية قال لعبد الله حر وقال  
قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضا وقد حكى في البسيط ان  
بعض الوعاظ طلب من الحاضر شيئا فلم يعطوه فقال متضرعا  
منهم تطلبكم ثلاثا وكانت زوجة فيهم وسوا يعلم فامتنى امام  
اخر من وقوع الطلاق قال الغزالي في القلب منه شئ انتهى  
قلت يخرج على ما في فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل قال عبيد اهل

بلح احرار وقال عبيد اهل بغداد احرار ولم يوجب عبيده وسومني اهل بغداد  
او قال كل عبيد اهل بلح او قال كل عبيد اهل بغداد حر او قال كل عبيد  
في الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعق عبيده و  
قال محمد يعق وعليه هذا الخلاف الطلاق ويقول ابي يوسف اخذ  
عصام بن عصف وبقول محمد اخذ شدا والقوي على قول  
ابي يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة وعبيده في السكة او قال  
كل عبيد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في  
الدار حر وعبيده فيها يعق عبيده في قولهم ولو قال ولد آدم  
كلمهم احرار لا يعق عبيده في قولهم انتهى فقضاء ان الواعظ ان  
كان في دار طلق وان في الجامع او السكة فعلى الخلاف والا لا  
يخرج بها على مسألة البين لو حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة موافقهم  
قال لو حث وان نواسم دونه وبين دبانة لا قضا انتهى فعند عدم  
نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان مسألة البين لا فرق بين من  
يعلم ان زيدا منهم او لا ويتفرع على هذا فروع لو قال لهاباط  
وسواسم اهل لم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كذا حر ومواسمه كما  
في النجاشية وخرج المجولي في التلخيص من الطلاق فلا يقع وبين  
فيقع خلاف المشهور ولو نذر الطلاق وقال اردت به التعلق  
على كذا لم يقبل قضا وبدن ولو قال كل امرأة لي طالق وقال  
اردت غير طلاق لم يقبل كذا وفي الكنتريات تزوجت عبي فقال  
فقال كل امرأة لي طالق طلقت المحلقة وفي شرح الجامع لقاضي  
وعن ابي يوسف انها لا تطلق به احد مشايخنا وفي المبسوط وهو  
ان لو سلف اصح عندي ولو قيل لك امرأة غير هذه المرأة فقال كل  
امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين مسألة الكنتريات  
في الاول اجماع وفي الكنتريات كل مملوك لي حر عن عبيد القس وامهات  
اولاده وبدن ووه وفي شرحه للزعلي ولو قال اردت به الرجال

العتق



و دون النساء و كذا لو نوى غير المدبر و لو قال نويت السوء و دون  
 البين و عكسه لا يدين لان الاول يخص العام و الثاني يخص  
 الوصف و لا عموم لغیر اللفظ فلا يعمل فيه بنية التخصيص و لو نوى  
 النساء و دون الرجال لم يدين في اكثر ان لست او اكلت او شرب  
 و نوى ميتا لم يصدق اصلا و لو زاد ثوبا او طعاما او شرابا و دين  
 و في المحط لو نوى جميع الاطعمة في الاكل طعاما و في جميع مياه العالم  
 في الشرب شرابا يصدق قضا انتهى و في الكشف الكبير يصدق  
 و بانه لا قضا و قبل قضا ايضا و في اكثر و لو قال لموطوءة اطلاق  
 ثلاثا لاسنه وقع عند كل طهر طهقة و ان نوى ان تقع الثلاث  
 الساعة او عند كل شهر واحدة صح انتهى و في انت طالق لاسنه  
 و نوى ثلثا جملة او متفرقا يصدق الاطمار صح خلافا لصاحب الهدى  
 في بنية الجملة و في كناية و لو جمع بين مكوفة و رجل فقال احدهما طالق  
 لا يقع الطلاق على امراته في قول في حنفية و عن ابي يوسف انه يقع  
 و لو جمع بين امراته واجنبية و قال طلق احدكما طلق امراته و لو  
 قال احدكما طالق لم يوشى لا تطلق امراته و عنهما انها تطلق  
 و لو جمع بين امراته و ما ليس محل للطلاق كما بهيمة و الجحر و قال  
 احدكما طالق طلق امراته في قول في حنفية و ابي يوسف قال محبة  
 لا تطلق و لو جمع بين امراته اجمعة و المينة و قال احدكما طالق لا تطلق  
 اجمعة انتهى و لا يخفى انه اذا نوى عدة فبقا قلنا بالوقوع فيه انه يدين  
 و فيها لو قال لصاحب مطلقه ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج  
 لكن مات وقع الطلاق عليها و ان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو  
 الاجبار طلق و ان نوى به الاخير صدق و بانه و قضا على الصحيح  
 و لو نوى به الشتم و ين فقط الاصل الشتم التاسع و موانه لا يشترط  
 مع بنية القلب التلفظ في جميع العبادات و كذا قال في الجمع و لا يعتبر  
 باللسان و بل يستحب التلفظ او ين و يكره اقوال اخصار في الهدى

شر

الاول لم يجمع غريمته و في فتح القدير لم ينقل عن النبي عبد السلام  
 واصحابه التلفظ بانه لا في حديث صحيح و لا ضعف و زاد ابن  
 امير حاج انه لم ينقل عن الائمة الاربعة و في المفيد كره بعض نحاة  
 النطق باللسان و رآه الاخرون سنة فينبغي ان يقول اللهم  
 اني اريد صلوة كذا فيسترها و تقبلها مني و يقول في كتاب الحج  
 ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بنية العبادات و قد حققنا  
 في شرح اكثر و في الفقيه و المجتبي المحار انه يستحب و خرج عن اصل  
 مسائل منها النذر لا يكفي في يحاية النية بل لا بد من التلفظ به  
 في كتاب الاعتكاف و منها الوقت لم يسهل الا بدع التلفظ لا  
 عليه و اما توقف شرعه في الصلوة و الاحرام على الذكر و لا يكفي النية  
 فلاته من الشر ابط للشرع و اما الطلاق و العاق فلا يقعان بالنية  
 بل لا بد من اللفظ الا في مسئلة فتاوى قاض خان جل له امراتان عمرة  
 و زينب فقال زينب فاجابة عمرة فقالت انت طالق ثلاثا و وقع  
 الطلاق على التي اجابته ان كانت امراته و ان لم يكن امراته بطل  
 لانه اخرج الجواب جوابا للكلام التي اجابته و ان قال نويت زينب  
 انتمى فقد وقع الطلاق على زينب بحجده الله و منها حديث النفس  
 لا يواخذ به ما لم يتكلم او يحل به كما في حديث سلم و حصل ما قاله ان الله  
 يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مرات الهامس و هو ما يقع  
 فيها ثم جربانه فيها و هو ان يحاط ثم حديث النفس و هو ما يقع فيها  
 من التردد بل بفعل و لا ثم الهم و هو برجح قصد الفعل ثم الغم و هو  
 قوة ذلك القصد و الجرم به فالحامس لا يواخذ به اجماعا لانه ليس  
 من فعله و انما هو شئ و رد عليه لا قدرة له فيه و لا صنع له و الحاشي  
 الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهامس اول و روده  
 و لكنه هو و ما بعده من حديث النفس من فو عان بالحدث الصحيح و اذا  
 ارتفع ما قبله بالاولى في هذه الثلاث لو كانت في احدها لم يكت بها

و في المحط الذكر باللسان سنة صح

طلق زينب صح

حديث النفس لا يواخذ  
 به ما لم يتكلم او يحل به

ارتفع حديث النفس صح



اجزاعهم القصد واما الهم فقد بنى في الحديث الصحيح ان الهم كونه  
بكتلة حسنة وان الهم بالنية لاكتسابه وينتظر ان كونه  
كبت حسنة فان فعلها كبت حسنة واحدة والاصح في معناه انه  
يكبت عليه الفعل وحده وموعدى واحدة وان الهم مرفوع واما الهم  
فالمحققون على انه لو اخذ به ومنهم من جعل الهم المرفوع وفي البرزخ  
من كتاب الكراهية ثم بمعضية لا يثبت ان لم يصح عنه عليه وان غم  
ياثم ثم الغم لا يثبت العمل بالحوارج الا ان يكون امر اثم بحج الغم كالم  
انتهى العاشر في شروط النية الاول الاسلام ولهذا لم ينصح العباد  
من كافر صوابه في باب النية عند قول غيره فلفي يتم كافر لا وضوءه  
لان النية شرط النية دون الوضوء فيصح وضوءه وعند فاذ  
اسلم بعد صلاتي بهما لكن قالوا اذا انقطع دم الكتابة لاقول عشرة  
حل وطهرا بحج والانعطاع ولا يتوقف على الغسل لانها ليست في الهم  
وان صح منها وصح طهارة الكافر قبل اسلامه قال في  
المسقط قال ابو حنيفة اعلم النصارى الفقه والقرآن لعلة بهتكم  
ولا يمس المصحف وان غسل ثم فلا بأس به انتهى ولم تصح الكفارة  
من كافر فلا تخفف بنية انهم لا ايمان لهم وتوكلوا وان كانوا ايمانهم  
الصورية وقد كتبنا في الفتاوى ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسكنه البرزخ  
والخلاصة هي صحتي ونصرتي خرجا الى سيرة ثلث فبلغ الصبي في بعض  
الطريق واسلم الكافر فصر الكافر لا يعتبر قصده لا الصبي المحتار  
انتهى الثاني التيميم فلا تصح عبادة صبي غير تيميم ولا المجنون من فروع  
عمد الصبي المجنون خطأ ولكنه اعم من كون الصبي مجنونا او لا ويقتضيه  
المكران لعدم تيميمه وتبطل صلوة بالسكر كما في شرح منظومة من بهما  
الثالث العلم بالمنوي من حصل فريضه الصلوة لم تصح منه كما قد مر  
عن القصة الا في الحج فانهم صرحوا الاحرام المبهمة لان عليا احرم به النبي  
عليه السلام وصحح فان عين حجا او عمرة صح ان كان قبل الشروع بالانحاض

نه

وان شرع تعينت عمرة الرابع ان لا ياتي مناف من النية والمنوي لولا  
ان السنة المتقدمة على التيميم جازية بشرط ان لا يبعد ما بينا بيننا  
وعلى هذا تبطل العادة بالارادة في اثباتها وتبطل صحة النية عليه  
السلام بالردة اذا مات عليها فان اسلم بعد ما كان في جوف  
عليه السلام فلا مانع من عودها والافعى عودها نظر كما ذكره العراقي  
ومما لم يثبت القطع فاذا نوى قطع الايمان صار مرتد الى حال ولو  
نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا كبر في الصلوة  
ينوي الدخول في اخرى فالتكبير موالف لاولي لا محذور النية اما  
الصوم الفرض في اشهر فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال الى  
صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلوة من  
مختلفان لا رجحان لاحدهما على الاخر في التيميم واما في الصوم  
والزكاة جنس واحد كذا في المحط وفي خواتمه الاكل لو فتح الصلوة  
بنية الفرض ثم غتر نية في الصلوة وجعلها نفل عاصرت تطوعا  
ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا فعل مناف في  
الصلوة لم تبطل ولو نوى الصوم في الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط  
حكمها بخلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل  
بعد النية في الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر بالاقامة صار حائطا  
وبطل سفره بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الاقامة سائرا  
لم تصح وصلاجه الموضع للاقامة فلو نواها في بحر او جزيرة لم تصح  
واختار الموضع والمدة والاستقلال بالبراي فلا تصح نية التابع  
كذا في معراج الدراية واذا نوى المسافر الاقامة في اثنا صلوة  
في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء نواها في اولها او وسطها  
او في اخرها وسواء كان منفردا او مقربا او مدركا او سبوقا  
اما اللاحق لا يتم نيتها بعد فرائض اما لا استحكام فرضه بفرغ اما  
كذا في الخلاصة ولو نوى بالالتحارة التحارة كان للتحدة بالنية



ليكشف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال لان المكرم  
 ما يشبهه فاش في الكلام وان قال اردت الظاهر فهو ظاهرا  
 تشبه جميعها وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان وان  
 لم يكن له فيه فليس يشبهه كما قال محمد بن طهارة وان عني انهم  
 لا يخبرونني يوسف ابلا وعلى قول محمد بن طهارة ولو قال انت على  
 حرام كامي ونوحى ظهرا او طلاقا فهو على ما نوحى ان لم ينو فعله  
 الى يوسف ابلا وعلى قول محمد بن طهارة ومحمد بن ابراهيم فان  
 قصد السلاوة حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ الفاتحة في صلوة  
 على الجحازة ان قصد الشاؤد عالم بكرة وان قصد السلاوة كره  
 عطل الخلب فقال محمد بن احمد ان قصد الخطبة صح ان قصد الحمد  
 للعطاس لم يصح فخرج فطس فقال محمد بن احمد ان قصد المصلحة اية  
 او ذكر او قصد به حوايا المتكلم فدت الآ فلا في البناء  
 في الية قال في يتم القضية من ضمن خمسة فاليه على المريض دون  
 الميت يتم انتهى وفي الزكاة قالوا المعترضة الموكلة فلو نواها فذبح الوكيل  
 بلانية اخوانه كما ذكرناه في الشرح وفي الحج غير الاعيان لينة المامو  
 وليس هو من باب النيابة فيها لان الافعال انما تصدر من المامور فالمعتبر  
 نيته استخلفت قاعدة الامور بمقتضاها على عدة قواعد  
 كما بين لك وقد اتينا على عيون ما بينهما والافسائهما لا يخص  
 وفروعهما لا تنقض بخرى قاعدة الامور بمقتضاها  
 في علم العربية ايضا فاول ما اعتبره في الكلام فقال سبويه  
 والجمهور اشرط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم  
 والساهي ما حكى به الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترط  
 وسمى كل ذلك كلاما واخاره ابو حيان وفتح على ذلك من الفقهاء  
 ما اذا حلف لا يكلمه فكلمته بما بحيث يسمع فانه بحيث يسمع بعض  
 شرط ان يوقظه وعليه ما يشاء لانه اذا لم يتنبه كان كما

المسوط

وما علمنا ان الشعر مما ينبغي له رد وابطال لما كانوا يقولونه في حقه صلى الله عليه وسلم من انه شاعر وما ينزل شعرا ما علمنا  
 الشعر ينطق على معنى ان القرآن ليس شعرا فان الشعر كلام مكلف موضوع ومقال من غير موضوع منسوج على منوال التوراة  
 على خيالات وادبام واهية طائفة ذلك من التبريل الجليل المحظرة المنزهة عما ملأه كلام البشر المشجون بعنون الحكيم والاحكام الباسمة  
 الموصلة الى سعادة الدنيا والاخرة ومن اين تشبه عليهم الشئون واختلط بهم الطنون فاقدم الله ان يكون في تفسيره في السور

اذا ناداه من بعد وموحي لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل  
 انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح والمحكم اذا كلمه  
 من غير عليه ومجنونا او سكران في الخلاصة لو قرأ آية السجدة بالحي  
 لا يجب عليه السجدة ولو قرأ ذلك في الصلاة فقد صلاته ولو سمع  
 انه السجدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المخير لعدم ابدية الفاعل  
 بخلاف ما اذا سمع من جن او حايض او سماع من المجنون لا وجوبها  
 ومن النائم بوجوبها على المخير وكذا يجب لهما من سكران ومن  
 ذلك المنادي النكرة ان قصدته او اوجده بعينه تعرف ووجوبها  
 على الضم والام يعرف واعرب بالنص من ذلك العلم المنقول من  
 ضيقه ان قصد به لم يح الصفة المنقول منها اذ في ال والافلا  
 وفروع ذلك كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض قال الشعر  
 عند اهل كلام موزون مقصود به ذلك اما يقع موزونا انفا  
 لا عن قصد الحكم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام  
 الله تعالى كقوله لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون او رسوله عليه  
 السلام كقوله هل انت الا اصبع ديت وفي سبيل الله اقبلت  
**القاعدة الثالثة** البقن لا يزول بالشك ووليدها ما رووه  
 غير اني سريرة عرفوها اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فشكل عليه اخرج  
 منه شيئا او لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوته او يجدر كما وفي فتح  
 القدير من باب اللباس ما بوضيها فنسوق عبارته بتمامها قوله يظهر  
 النجاسة واجب مقيد بالامكان اما اذا لم يتمكن من الازالة تخفى  
 خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب قيل الواجب غسل طرف  
 منه فان غسله بخر او بلاخر طهر وذكر الوجه بين ان لا اثر للنجاسة وهو  
 ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة  
 لاحتمال كون المخلول محلها فلا يقتضي بالنجاسة بالشك كذا اورد  
 الا سيجاب في شرح الجامع الكبير قال سمعت الامام تاج الدين احمد

قال ابن كثير قال في تفسيره في السور  
 مع انه على ما علمنا ان الشعر مما ينبغي له رد وابطال لما كانوا يقولونه في حقه صلى الله عليه وسلم من انه شاعر وما ينزل شعرا ما علمنا  
 الشعر ينطق على معنى ان القرآن ليس شعرا فان الشعر كلام مكلف موضوع ومقال من غير موضوع منسوج على منوال التوراة  
 على خيالات وادبام واهية طائفة ذلك من التبريل الجليل المحظرة المنزهة عما ملأه كلام البشر المشجون بعنون الحكيم والاحكام الباسمة  
 الموصلة الى سعادة الدنيا والاخرة ومن اين تشبه عليهم الشئون واختلط بهم الطنون فاقدم الله ان يكون في تفسيره في السور

قال ابن كثير قال في تفسيره في السور  
 الصفة المباركة في بعض النوازل في قوله فانه  
 بكسر الميم الميم في قوله فانه  
 في سبيل الله ما لفت اي في سبيل الله  
 لا في سبيل غيره



عبد العزيز يقول القيس على مسئلة السكبيرى اذا فتح حصن  
وفهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لضم المانع يقين فلو قتل البعض  
او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة  
بعد ما ذكره مجرد ادعاء التعليل فلو صلب مع صلوات ثم ظهرت النجاسة  
في طرف اخر يجب اعادته صلى انتهى وفي الظهيرة الثوب فيه نجاسة  
لا يدرك مكانها بفصل الثوب كله انتهى وسوال اجابته وذلك التعليل  
شكلى عندي فان غسل طرف بوجوب الشك في طهر الثوب بعد يقين  
بنجاسته قبل وحاصله انه شك في الازالة بعد يقين بقاء النجاسة  
والشك لا يرفع المتيقن منه وانما ان ثبوت الشك في كون الطهر  
المفصول الرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم بوجوب الشك  
الشك في طهر الباقي واما عدم الباقي فمضرورة صبر ورثة  
مشكوكا فيه ارتفاع اليقين غير تجيبه ومحصوميته واذا صار  
مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه لان هذا ان صح لم  
يقبل ككلمتهم المجمع عليها عن قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فان  
لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين لتصور ثبوت شك  
فيه لا يرفع به ذلك اليقين فعن احق بعض المحققين ان المراد  
لا يرفع حكم اليقين على هذا التقدير بجعل الاشكال في الحكم  
لا الدليل فتقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته  
لكن لا يرفع حكم ذلك اليقين الى بقاء نجاسته وسوء عدم جواز الصلوة  
فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك الطارى لا يرفع حكم اليقين  
الى بقاء يدينه ما حقق في انه سوا المراد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك  
فصل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكلى والله اعلم ونظيره قولهم  
القسمة في المطهرات يعني لو تجسس بعض البر ثم قسم طهر لوقوع الشك  
في كل جزء بل هو التجسس ولا قلت بغير رج في هذه القاعدة فواعدها  
قولهم الاصل نفا ما كان عليه ما كان ويتوقع عليها مسائل ومنها

من يقين الطهارة وشك في احد ثبوت فهو منقطع ومن يقين احد  
وشك في الطهارة فهو محدث كانه السرحية وغيره بالكنز كذا محمد  
انه اذا دخل ميتا محلا وجلس للاستراحة وشك بل خرج منه ولا  
كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ثوب شك بل توضا ولا كان  
متوضعا عملا بالغالب فيها وفي خزانة الاكل استيقن بالبرغم وشك  
احد ثبوت فهو على ثبوت وكذا الواسيقين باحد ثبوت وشك في البرغم  
اخذ باليقين كانه الوضوء ولو يقين الطهارة واحد ثبوت شك  
في السابق وفي البرازية يعلم انه لم يغسل غصوا لكنه لا يعلم  
بعينه غسل رجله اليسرى لانه اخر العمل راي البلية بعد الوضوء  
فمذكوره بعيد وان كان عرض كثيرا ولا يعلم انه بول او لا لا يفت  
اليه وينضح فرجه وازاره بالما قطعاً للوسوسة واذا بعد  
غمر الوضوء او علم انه بول لا تنفعه الحيلة انتهى ومن فروع ذلك  
ما لو كان زيدا على عمر والف مثلاً فبر من عمر وعلى الاذا والابن  
زيد على ان له عليه الف لم يقبل حتى يبنوا انها حادثة بعد الاذا  
والابن اشك في وجوده لم يجز فالاصل بقاء الطهارة ولذا قال  
الامام محمد حوض ثلثه الصغار والعبيد بالايه الدنية والحوار  
الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسته ولذا افقوا بطهارته  
الطرقات وفي المستقط فارة في كوز لا يدري انها كانت في اجرة  
لا يقضى لغيره اجرة بالشك وفي خزانة الاكل راي في ثوب قدراً  
وقد صلى فيه ولا بد من تنجيسه اصابه بعد ما فرغ حدث احده المني  
فمخرقة انتهى يعني اجتناباً وعملاً بالظاهر اكل اخر الليل وشك  
في طلوع الفجر صح صومه لان الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف الا  
ان لا ياكل مع الشك وغسل في جنقه انه مئى بالاكل مع الشك اذا  
كان بصره عليه او كانت الليلة مقمرة او متعينة او كان في مكان  
لا يسبب فيه الفجر وان غلب على طمعه طلوعه لا ياكل فان اكل فان



النجاسة ثوبه او لا او مسح راسه ولا استقبال ان كان اول مرة  
 والا فلا انتهى ولو شك انها بكتيرة الافساح او القنوت لم يصح  
 شاعرا وتماه في الشرح من اخراج السهو ولو شك في اركان  
 الحج ذكر انحصاف انه بخيرى كما في الصلوة وقال عاتق بن جابر  
 ثانيا لان تكرار الركن الزيادة عليه لا تفسد الحج وزيادة الركعة  
 تفسد الصلوة فكان النحرى في باب الصلوة احوط كذا في المحط  
 وفي البدائع انه في الحج بني على الاقل في طائر الروايات والبراة  
 شك في الصيام في الصحر انها الاكوا والناينة رفضه وقد قد التمسك  
 ثم صلت ركعتين بغير سجدة وسورة ثم اتم وسجد السهو فان شك في سجدة  
 انها غير الاولى ام الثانية ببعض فيها وان في السجدة الثانية لان  
 انها لازم على كل حال واذ رفع راسه في السجدة الثانية فقد  
 ثم قام وصلى ركعة واتم بسجدة السهو وان شك في سجدة اية  
 الفجر ركعتين او ثلاثا ان كان في السجدة الثانية فقد تفسد  
 وان في السجدة الاولى يمكن اصلاحهما عند محمد لان تمام المائتين في  
 عنده فتمت رفع السجدة بالرفض ارتفاعها باحد ثم يقوم ويقعد  
 وسجد السهو الى قال نوع منه ذكر انه ترك ركنا قوليا فسد  
 وان غلبا بجل على ترك الركوع فبفسد ثم يقعد ويصلي ركعة بسجدة  
 صلي صلوة يوم ويليه ثم ذكر انه ترك الفقرة في ركعة ولم يعلم انه  
 صلوة اعادة الفجر والوتر وان ذكر انه ترك في الركعتين فلكل  
 وان ذكر انه ترك في الاربع فذوات الاربع كلها تنهت ومنه شك  
 بل طلق ام لا لم يقع شك انه طلق واحدة او اكثر بني على الاقل  
 كما ذكره الا سيجاب الى ان يتيقن بالاكراه يكون كبره على خلاف  
 وان قال الزوج غنم على انه ثلاث بتركها وان اخبره عدل حضرا  
 ذلك المجلس بانها واحدة وصدقه فمأخذ بقوله ان كانوا اعدوا  
 وغير الامام الثاني حلف بطلانها ولا يدري ثلاث ام اقل

ثم يقوم

وان استنابا عمل ما شد ذلك عليه كذا في البرازية ومنه شك  
 في الخارج انتهى ام يدري وكان في النوم فان ذكر احتلاما وجب  
 الغسل اتفاقا والا لم يجب عند ابي يوسف عملا بالاقل هو المالك  
 وجب عند سماعا حيا طاقولهما بالنقص بالمباشرة العاشرة  
 وكقول الامام في الفارة الميتة اذا وقعت في نهر ولم يدبره  
 وقت من افروغ لم اربا الآن الاول لو كان عليه من وشك في قدر  
 وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن في البرازية من القضا اذا شك  
 فيما يدعي عليه ينبغي ان يحصر خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع  
 في الحرام وان في خصمه لا حلف ان اكثر رايه ان المديعي حقيق لا  
 يحلف وان انه مبطل ساغ له الحلف انتهى الثاني ابل بغير غنم  
 سائمة وشك في ان عليه لها وبعضها وينبغي ان يلزمه زكوة الكل  
 الثالث شك فيما عليه في الصيام الرابع شك فيما عليه في العدة  
 بل هي عدة طلاق او وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصيام  
 اخذ اخر قولهم لو ترك صلوة وشك انها اية صلوة يلزمه صلوة  
 يوم ويليه عملا بالا اجتناب الحاشي شك في المنذور بل هو صلو  
 او صيام او عتق او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة بمن اخذ  
 من قولهم قال علي بن ابي حمزة كفارة بمن لان الشك في المنذور كعدم  
 تسميته السادس شك بل حلف بانه او بالطلاق او بالعنق  
 ثم رابت المسئلة البرازية قبيل الايمان حلف نسي انه بانه تعا  
 او بالطلاق او بالعنق محلفه بطل انتهى وفي التهمة اذا كان  
 يعرف انه حلف معلقا بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار  
 ونحوه الا انه لا يدري كان بالدار او بالطلاق فلو وجد الشرط ما  
 ذابجب عليه قالوا بجل على اليمن بانه تعا ان كان الحالف مسلما قل له  
 قال اعلم ان على ايماننا كثيرة غير اني لا اعرف عدما ذابضع فاكل  
 عبي الاقل حكما واما الاجتناب فلا نهاية له انتهى



العدم فيها فروع منها القول قول في الوطى لان الأصل عدم  
 لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطى واكثر فنكر خبرته ان  
 قن ثب بالقول له كونه منكرا استحقاق الفرقة عليه والأصل  
 السلامة عنه وفي القينة افتراقا وفات افتراقا بعد الدخول  
 وقال الزوج قبله فالقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر  
 اسي ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يبرج  
 لان الأصل عدم وكذا القول لم ابرج الا كذا لان الأصل عدم  
 الزايد وفي المجمع لاقرأ وجعل القول للمضارب اذا ائتم  
 بالقين وقال بها اصل ويرجى كمن عارضه اصل اخر وسوان القول  
 القابض في مقدار ما قبضه وكذا في قدر راس المال لان الأصل  
 عدم الزيادة وكذا في انه ما نهاه عن شرا كذا لان الأصل عدم  
 النهي ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها قرض والاخر انها  
 مضاربة وينبغي القول فيها قول الاخر لانها اتفاقا على جواز  
 التصرف له والأصل عدم الضمان ولذا قال في الكفر وان قال  
 اخذت منك الفاء وبيعة وبككت قال اخذتها غصبا هو ضامن  
 ولو قال اعطيتها وبيعة وقال غصبتيها لا انتهى وفي البرية  
 دفع لاخر عين ثم اخلف فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة  
 فالقول للدافع انتهى لان مدعى الهبة يدعى البراءة القبيحة مع كون العين  
 منقولة بنفسها ومنحها لو دخلت امرأة حيلة ثديها في ثم الرضيع  
 ولا بدري او حل اللبن في حلقه ولا لا يحرم الكناح لان في المانع  
 شك كذا في الولو ايجبه وسببا عامه في قاعدة ان الأصل في المضاعف  
 الحرة ومنها لو اخلف في قبض المسع والعين الموجرة فالقول  
 لمنكره وسي في اجارة التهنذب ومنها لو ثبت عليه دين باقرار  
 او بينه قاضي الا اذا والابراء فالقول للدين لان الأصل  
 العدم ومنها لو اخلف في قدم العيب فانكره البائع فالقول له

لا ريب المالك انتهى لان  
 الأصل ان كان عدم الرجح

عدمه وقيل لان الأصل لزوم  
 العقد ومنها لو اخلفا

واختلف في تعليل فصل لان الأصل في اشتراط انجاز فصل القول  
 لم ينفاه عملا بان الأصل عدمه وقيل لم ادعاه لانه ينكر لزوم العقد  
 وقد حكينا القولين في الشرح والمعتقد الاول ومنها لو قال  
 منك الفاء ورجعت فيها عشرة الاف فقال المعضوب منه  
 بل كنت اعزتك بالبجارة بها فالقول للمالك كما في اقرار  
 البرازية يعني المتمسك بالأصل وهو عدم الغصب ومنها لو اخلفا  
 في زوية المبيع فالقول للمشتري لان الأصل عدمها ولو اخلفا  
 في تغيير المبيع بعد رويته فالبائع لان الأصل عدم التغيير  
 ليس الأصل عدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة  
 وانما في الصفات الاصلية فالأصل الوجود وتفرع على ذلك لو  
 اشترى على انه جبار او كاتب انكر وجود ذلك الوصف فالقول  
 له لان الأصل عدمها لكونها من الصفات العارضة ولو اشترى  
 عبيد انها بكر واكثر قدام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع  
 لان الأصل وجودها لكونها صفة أصلية كذا في فتح القدر من خيار  
 الشرط وعلى هذا تفرع ولو قال كل مملوك جباري فهو حر فادعاه  
 عبيد المولى فالقول للمولى ولو قال كل حارثي بكر فبي حرة فادعاه  
 جاريه انها بكر واكثر المولى فالقول لها وتمام تقريرة في شرا  
 عبيد الكثر في تعلق الطلاق عند شرح قوله وان اخلفا في وجود  
 الشرط الأصل اضافة الحادث الى اقرب وقاية لها  
 ما قد مناه فيما لو راي في ثوبه نخاسة وقد صلى منه ولا بدري منه  
 اصابته بجيد باخر حدث احدته والمنى في اخر فدية وبلزبه  
 الغسل في الثانية عند ابني حنيفة ومحمد وان لم يذكرا احتلاما  
 البديع بعد من اخر ما اخلف وقيل في البول بعينه من اخر ما بال  
 وفي الدم من اخر ما عرف ولو صدق جبهه فوجد با فارة ميتة ولم  
 يعلم متى دلت فيها فان لم يكن لها ثقب بعد الصلوة نذ يوم



وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب لعبد ما في ثلثه ايام وقد  
 عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكموا بنجاسة البشر اذا وجد فيها  
 قاره منه من وقت العلم بها من غير عادة شئ لان قوتها حاد  
 فيضاف الى اقرب الاوقات وخالف الامام الاعظم فاحسن  
 اعاده صلوته ثلثة ايام ان كانت منتفخة والا فربوم ولبسها  
 بالسبب الظاهر دون الموصوم احتياطاً كما لم يرحل اذ لم يزل  
 صاحب فراش حتى مات بحال على الكبح ومنها لو كان في رجل  
 عبد فقال رجل فقات عجنه وهو في ملك البائع وقال المشتري  
 فقاته وهو ملكي فالقول للمشتري فقاته لانه من ثمنها ان زوجها  
 ابانها في المرض وصافا فرث وقالت الورثة ابانها في الصحة  
 فلا اثر كان القول قولها فرث وخرج عن هذا الاصل منسكه  
 من مسائل شتى من القضاء وان مات في فقات زوجته اسلمت  
 موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل  
 المذكور يقتضي ان يكون لها وبه قال في رواية اخرى جواز هذه القارة  
 فيها لاجل حكمهم احوال وهو ان سبب الحكم ثابت في احوال فثبت  
 فيها معنى ومما فرغته على الاصل ما في النعمة وغيره ولو اقر لوارث  
 ثم مات فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه  
 فالقول قول الورثة والبيتة بنت المقر له وان لم تقم بنته واد  
 استخلا فم فله ذلك انتهى ومما فرغته على هذا الاصل قولهم لو مات  
 مسلم وتحت نصرانية فقات مسلمة بعد موته فقات مسلمة  
 موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كما ذكره الربيع  
 في مسائل شتى ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد غزله  
 لرجل اخذت منك الفاء ودفعتها الي زينة فقصت بها عليك  
 فقال الرجل اخذت ظلماً بعد الغزل فالصحيح ان للقاضي الفعل  
 حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وموت

او منسوخة

القول

القول

الغزل وبه قال البعض واختاره النسخة لكن المعتمد الاول لان  
 القارة اسند الى حاله منافية للصحة وكذا اذا زعم المأخوذ منه  
 ان فعله قبل تقليد القضاء وخرج ايضا عنه ما قال العبد لغيره بعد  
 العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المقر له بل قطعها وانت  
 كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعنته اخذت منك  
 غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المقر له قد اعنتها بعد  
 العتق كان القول قول المولى وكذا لو قبل بالبيع اذا قال لعت  
 سلت قبل الغزل وقال الموكل بعد الغزل كان القول للموكل  
 ان كان المبيع ستملكا وان كان قائماً فالقول قول الموكل  
 وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة ومما وافى الاصل  
 ما في النهاية لو اعنته ثم قال لها قطعتك وانت امتي فقات  
 مني قطعها وانا حرة فالقول لها وكذا في كل شئ اخذ منها عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف ذكره قبل الشهادة وتحتاج هذه المسائل  
 الى نظر دقيق للفرق بينها في الجمع من الاقرار ولو اقر حربي اسلم  
 باخذ المال قبل الاسلام او باتلاف خمر لعبد او مسلم بحال حربي  
 في الحرب او يقطع يد معتقه قبل العتق فكذلك في الاسناد او يفتي  
 بعدم الصمان في الكل انتهى يعني وقال لا يضمن ومما فرغ عليه كوا  
 عبد او ظهر انه كان مريضاً ومات عند المشتري فانه لا يرضع لثمن  
 لان المرض ينزايده يحصل الموت بالزايده فلا يضاف الى السابق  
 لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الربيعي وكيس من فروغها  
 ما اذا تزوج امه ثم اشتراها ثم ولدت ولدها يحتمل ان يكون  
 حادثاً بعد الشراء او قبله فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد  
 لان فرجه انه حادث اضيف الى اقرب اوقاته لانه لو ولدت  
 قبل الشراء ثم ملكها تصبر ام ولد عندنا بل الاصل في  
 الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل على النحر وموت سبب الشايع



او التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبة الشافعية الى ابي حنيفة  
وفي السد ايج المختار ان الحكم للافعال قبل الشرع والحكم عند  
وان كان ازيل فاما ادسهما عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع  
والحكم عندنا فانتفى التعلق لعدم فائدة انتهى وفي شرح المنا  
للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض حنفية ومنهم  
الكرخي قال بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر وقال  
الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من حكم لكن لم ينف عليه  
بالعقل انتهى وفي الهداية من فصل الحدود ان الاباحة انتهى  
ويظهر اثر هذا الاختلاف في السكوت عنه وتخرج عليها ما اكمل  
حاله ومنها ايجوال المسكول امره والبناء للمجهول سمته ومنها اذا لم  
يعرف حال النهر بل هو مباح او مملوك ومنها لو دخل برجه حمارا  
بل هو مباح او مملوك ومنها مسألة الزرافة فالتحريم عند من حل  
اكلها وقال البيهقي لم يذكرها باحد من المالكية والحنفية وقواعدهم  
تقصص عليها والله اعلم <sup>الكل في الابضاع التحريم في الكناج</sup>  
ولذا قال في كشف الاسرار شرح في الاسلام الاصل في الكناج حظر  
واجب للضرورة انتهى فاذا اتفقت في المرأة حل وحرمة غلبت حرمة  
ولند الاجواز التحريم في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيد في باب الفروج  
ولو ان جلاله اربع جوارى اعق واحدة منهم بعينها ثم نسبها فلم  
يدراينهن اعق لم يبعد ان يحرم للوطى ولا للبيع ولا بيع الحاكم ان  
يحل منه وبينهن حتى بين المقتضى من غير ما وكذا كذا او اطلق احد  
نسائه بعينها ثلاثا ثم نسبها وكذا كذا ان يتركهن الا واحدة لم  
ان يقر بها حتى يعلم انها غير المطلقة فاذا اخبره ذلك استخلفه  
ما اطلق به بعينها ثلاثا ثم نسبها وان كان حلفا وجاهل بها  
فلا ينبغي له ان يقر بها فان باع في المسئلة الاولى ثلاثا فاجوز  
بحكم الحاكم فان اجاز معهن وكان ذلك مبررا به وجعل الباقية

وذهب الشافعي القائل بالاباحة  
الكل في الكناج اما مسألة الزرافة  
صحيح

وكذا كذا منعه القاضي عنها  
حتى يخبر انها غير المطلقة  
صحيح

المعتقة ثم رجع اليه بعض ما باع بشرا او ميرة او ميراث لم ينفه  
ان يطا بالان القاضي قضى فيه بغير علم فلا ينبغي له ان يطا بالان  
منهن الملك الا ان تزوجها فحينئذ لا بأس لانهما زوجة او امه  
ولا يجوز التحريم في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة ولو الفروج  
لا يحل للضرورة انتهى ثم قال ولو اعتق جارية من رقيقه ونسبها  
لم يخبر القاضي التحريم ولا يقول للمورثة اعتقوا ابنتي شتمت او  
اعتقوا ابنتي اكبر ظنكم انها حرة ولكنه يسألهم فان رجموا ان الملك  
اعتق هذه بعينها اعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان  
لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتقن كلهن واسقط عنهم قيمة احدين  
وسعين فما بقي انتهى وخرج غير هذه المسئلة في فتاوى قاضي خان  
صبيته ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا بد من  
ارضعها واراد واحد من اهل تلك القرية ان تزوجها قال ابو العلام  
الصغارا اذا لم يظهر له علامته ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها  
وبذا امر باب الرخصة كيد لا يسد باب النكاح فلو اختلطت الرضعة  
بنسابة حصرن لم اره الا ان ثم رأت في الكا في الحاكم الشهيد في  
الحل ولفظه ولو ان فوما كان لكل منهم جارية فاعتق احداهم جارية  
ولم يعرفوا المعتقة فكل واحد منهم ان يطا جارية حتى يعلم المقتضى  
بعينها وان كان اكبر راي احد سم انه موالذي اعق فاجب ان  
لا يقرب حتى يتيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشترى  
رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحد منهم حتى يعرف  
المعتقة ولو اشترى ابا الا واحد حل وطئن فان نفل ثم اشترى  
الباقية لم يحل له وطئ شئ منهن ولا بيعه حتى يعلم المقتضى منهن  
ثم عسى ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المراءىب  
محقق للحرمة ولو كان في الحرمة شك لم تعتبر ولذا قالوا لو اودعت  
امراة حليلة ثديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن جواز

اصح



لم تحرم لان في المانع شك كما في الوالوامة وفي القينة امرأة  
كانت تغطي ثديها صلبته واشتهر ذلك فيما بينهم ثم يقول لم يكن  
في ثديي لبن القينة ثدي ولا يعلم ذلك الا من جاز لا بينهما ان  
يتزوج بهذه الصبية انتهى وفي النجاسة صغير وصغيرة بينهما  
شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالكلح بينهما  
هذا اذا لم يجز ذلك احد فان اضر عدل ثمة لو خذ بقوله ولا يجوز الكلح  
بينهما وان كان المجز بعد الكلح وبما كبر ان لا يحوط ان يفاردها  
ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه الخطر يقبل في حله خبروا  
قالوا له شر انه زيد قال بكر وكلني زيد بيعها وبجل وطنها وكذا  
لو جات انه قالت لرجل ان مولاي يغني لك يدية وظن فحشا  
حل وطنها ولم ار حكم ما اذا وكل شخصاً في شر اجارية ووصفها  
فاشترى لو يكل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها للموكل  
الفائدة حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكل  
بشر غير المعين له ان شره لنفسه وان كان بشر الوكل اجارياً بصفا  
المعينة ظاهر في الحل ولكن الاصل التحريم ومعنى الرجوع الى قول  
الوارث لانه خليفة وله نظاير في الفقه ولما كان الاولي اجنباً  
في الفروج قال في المضمرات اذا عقد على امته متبرعاً بغير وطنها  
على سبيل الاحتمال ان يكون حرة او متعفة الغير او محلوفاً عليها  
وقد حثت الحالف وكثيراً ما يقع لاسيما اذا تم اولهما الايدي  
فما وقع لعصاة ثمة فزان وطى السراري اللاتي يجلبن اليوم من  
الروم والهند والترك حرام الا ان منعت المغانم من حمة  
الامام من خمس قسمتها فغير حنف لا ظلم او تحصل قسمه في محكم  
او تزوج بعد العتق بان القاصي والمعتق والاجباط اجبا بن  
مملوكات وحرابر امهي ورع لا حكم لازم فان كان حرة المجهولة  
احال المرجع منها الى صاحب البه ان كانت صغيرة والى اقرارها

فهو حسن الاحتمال

فمن وخصاً  
انهم يملكون  
من راد

ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال في معراج الدار  
من كتاب الخطر والاباحة ان اصحابنا اختلفوا في امر الفروج الا  
في مسئلة كانت جارية بين شركين ادعى كل منهما انه يخاف عليها  
من شركه وطلب ان توضع على يد عدل لا يجاب الي ذلك وانما  
يكون عند كل واحد بما حشته لذلك انتهى الاصل في الكلام  
الحقيقة وعلى ذلك فروع كثيرة منها السكاح للوطى وعليه حمل  
قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء فحرمت فزنية الاب كحليته  
ولذا الوقضى في محلهما لم ينفذ لخالفة الكتاب بخلاف القضاء  
بحل ممسوسة والفروج في ظاهرها شرخا وحرمة المعقود عليها بلا  
وطى بالاجماع ولو قال لامته او منكوحته ان يحنك فعلى الوطى فلو  
عقد على الامه بعد اعتاقها او على الزوجة بعد اباستها لم يحل  
في كشف الاسرار ومخاض لو وقف على لده او اوصى لولد زيد  
لا يدخل ولد لده ان كان له ولد صليته فان لم يكن له ولد لصليته  
استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم حو  
وصحح فاذا ولد لواقف لرجوعه من ولد الابن اليه لان اسم الولد  
حقيقة في ولد الصلب وهذا المفرد اما اذا وقف على ولادة ولد  
النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير  
وكانه للعرف فيه والا فالولد مفرد وجمعاً حقيقة في الصلبي ومنها  
حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يزوج ولا يبايع ولا يبيع ولا يبيع  
عنه مال ولا يبايع ولا يبايع ولا يبايع ولا يبايع ولا يبايع  
ولا يحنك بالنيوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا مباشر  
ذلك الفعل كالقاضي الامير فحينئذ يحنك بها وان كان مباشره  
ولو كل فيه احرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكسرة وما بحث بها  
السكاح والطلاق والحلع والعتق والكتابة والصليح غم عدم  
والهبة والصدقة والقرض الاستقراض وضرب العبد والبيع

انه من صلب  
عند عدل  
لا يبيع عند عدل  
ما يحل في غير الامه او الصبي  
انما يبايع بالامه او الصبي  
او يبايع بالامه او الصبي  
حكمة الملك بآية في نوع في الحلية  
من كتاب القضاء

الكار



والبناء والنجاة والادب والاسبغ والاعارة والاعارة  
 وقضا الدين وقبضه والكسوة والحمل انتهى والافعال و  
 العقود في الايمان هل تحصى الصحيح او متناول الفاسد فقالوا  
 الاذن في الكناح والبسج والنوكل بالبيع تباول الفاسد  
 والنوكل بالكناح لا يباول له واليمن على الكناح ان كانت  
 على الماصي تباولته وان كانت على المستقبلي لا تباولها على الصلوة  
 كما يمن على الكناح وكذا على الحج والصوم كما في الطهيرة وكذا  
 على المسبغ كما في المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح  
 ويتقيد به اسخسا ومثله لا يزوج اليوم كما في المحيط ومنها  
 لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها  
 لم يقبل في البرازية قوله فلا كره في الدار اقرار بكونها ملكا  
 زرع فلان او غرس او بنى او عي او فعل بالاجر فهو للمقر ومنها  
 حلف لا ياكل من هذه الشاة حث مجملها لانه احققة دون لبنها و  
 نسا جملها بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذه النخلة حث مجملها  
 لا بما اتصل به صنعة حاوثة كالبس فان لم يكن غرض حثها اكلها  
 اشتراه ومنها حلف لا ياكل من هذه الحطة فانه حثها اكلها  
 فلا يحث باكل ضربا ومنها حلف لا يشرب من هذه الحلة حثها اكلها  
 احققة ولا يحث بالشرب بغيره او باناء بخلاف من اوجله ومنها  
 اوصى لمواليه وله عتقا ولم عتقا اختصت بالاولين لانهم موال  
 حقيقة والاخرون محاربا بالثبوت منها اوصى لانياء زيدا  
 وله صليون حقة فالوصية للصليين ونقص علينا الاصل  
 المذكور بالمتنازل على ابائنا لدخول الحقة ومن حلف لا يضع  
 قدمه في دار زيد حث بالدخول مطلقا ومن اضاف العتق الى يوم  
 قدم زيد فقد لم يلاحق ومن لا يسكن دار زيد عتقت السنة  
 الملك وعجزه وبان ابا حنيفة ومحمد قال لا يمن قال الله على صوم

بشئها

نوا

ناويا يمن انه نذر ويمن واجب بان الايمان لحقن الدم المحظ  
 فيه فانه من الاطلاق شبهة تقوم مقام احقية فيه ووضع  
 القدم مجازع الدخول فعم واليوم اذا قرن بفعل لا يمن كان  
 لمطلق الوقت ومن لو لهم يومين وبره وللمنار اذا امتد  
 لكونه معيارا والقدر غير ممتد فاجتبر مطلق الوقت اضافة  
 الدار شبهة للسكنى وهي غائبة والنذر مستفاد من الصيغة  
 في الموجب فان كان المباح بمن كتحريمه ينص مع الاختلاف  
 لا جمع كذا في الخلاصة ومنه في الاصل لو حلف لا يصلي صلوة فانه  
 لا يحث الا بركعتين لانها احققة بخلاف لا يصلي فانه يحث حتى بعد  
 بسجدة لانه يكون انما بجميع الاركان هل يحث بوضع الجبهة او  
 بالرفع قولان مناه غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كما رجوه في الصلوة  
 ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحث الا بالاربع ولو حلف لا يصلي جماعة  
 لم يحث ما دراك ركعة واختلف فيها اذا اتى بالاكثرة  
 فيها فوايد في ملك القاعدة على القين لا يزول بالشك  
 يستثنى منها مسائل الاولى استحاضة المتحيرة فلهما  
 الاغتسل لكل صلوة وهو الصحيح الثانية اذا وجد ملكا ولا بد  
 امني او ندبي قد منا ايجاب الغسل مع وجود الشك الثالثة جد  
 فارة ميتة ولم يدبر متي وقعت وكان قد توضع منها قد منا  
 وجوب الاعادة عليه مفصلا مع السك الرابعة قد منا انه كوكب  
 بل كبر لا فتاح او لا واحد او لا او مسح راسه او لا وكان  
 اول ما عرض له استقبال انجاسة اصابه ثوبه كحاشية ولا بد من  
 اي موضع اصابته غسل الكل عليه ما قد مناه عن الطهيرة مع ما  
 من الاختلاف السابعة ربي صيد افرسه ثم تعقبه بصره ثم وجد  
 ميتا شرط في الكفر لم يمتد ان يفقد غير طلبه وشرط فاني حان ان  
 بنواري غير بصره واليه شير ما في الهداية والمعمد الاول السابعة

ولا بد من سب مائة  
 حكم مع وجود الشك لكن  
 صح



في غير ما لما نحن  
كنا ربنا الله  
الماء

لو اكلت الهرة فارة قالوا ان شرب على فوره ولو كنت ساعه  
ثم شربت لا يتحقق عند اني حنيفة لاحتمال غسلها فمما يلعبها عند  
محمد بن سنان على اصله فاما لا نزول الا بالملوك كالحكيم ومن  
سائل يحتاج الى المراجعة ولم اربا الا منها شك مسافر اول  
بلدة او لا ومنها شك مسافر هل نومي الاقائه او لا وينبغي  
ان لا يجوز له الترخض بالشك ثم رأت في التمار خاتمة لو شك  
في الصلوة ام يقم او مسافر صلى اربعاً ويقعد على الثانية حبلاً  
فكذلك اذا شك في بنة الاقائه ومنها صاحب العذر اذا شك  
في انقطاع فصيلة تطهارته وينبغي ان لا يصح ومنها جاف قدم  
الايام وشك امتقدم عليه ام لا ومنها شك هل سبق الامام  
بالكبير او لا ثم رأت في التمار خاتمة واذا لم يعلم المأمور  
هل سبق امانه بالكبير ولا فان كان كبر رايه انه كبره اخراه  
وان كان كبر رايه انه لم يحزه وان اشترك الظان اخراه  
لان امره محمول على السداد حتى يظهر الخط انتهى وينبغي ان يكون  
كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم والآخر  
من عليه فانه وشك في مضاهي مست في التمار خاتمة بل  
لا بد من بل في ذمته قضا الفوايت او لا بكرة له ان ينوي القوا  
ثم قال اذا لم يدرك الرجل انه بقي عليه شيء من الفوايت او لا الفصل  
البرق في سنة الظهر والعصر والعشاء في الرابع الفاتحة والسنن  
انتهى **القاعدة الثانية** الشك تساوي الطرفين والظن الظن الظن  
الراجح وهو ترجيح جهة الصواب والوسم رجحان جهة الخطا واما  
اكبر الراي في غالب الظن فهو الطرف الراجح اذا اخذ به القليد  
المعتبر عند الفقهاء كما ذكره اللامسي في اصوله وحاصله الظن  
عند الفقهاء قبل الشك لانهم يريدون التردد وجود الشيء  
وعده سوا استوبا او ترجيح احدهما ولذا قالوا في كتاب

فقد صح

لما

لو قال له على الف في طني لا يلزمه شيء لانه للشك انتمى وغالب  
الظن عند سم بالحق باليقين وهو الذي ينبغي عليه الاحكام يعرف  
ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض السنن  
بان الغالب كما لم يتحقق وصرحوا في الطلاق انه اذا ظن الوقوع  
لم يقع واذا غلبت ظنه وقع **القاعدة الثالثة** في الاستصحاب  
وسو كما في التجرر الحكم بقا امر محقق لم يظن عدمه واختلاف  
بحينه فيقبل حجة مطلقاً ونفاه كشر مطلقاً واختاره الفحول  
الثلاثة ابو زيد بنهمس الامنة وفجر الاسلام انه حجة للدفع لا  
للاستحقاق وهو المشهور عند الفقهاء والوجه ليس حجة  
اصلاً لان الدفع استمرار عدمه لا يلبس لان موجب الوجود ليس موجب  
بقائه فالحكم بقائه بلا دليل كذا في التجرر وقاموع عليه الشك في  
مع فم الدار وطلب الشريك الشفعة فامر المشتري ملك الطاب  
فيما في يده فالقول له ولا شفعة الا بيبته ومنها المفقود لا يرث  
عندنا ولا يورث وقد منافر وعامية عليه في قاعدة ان الحاد  
بضائف اقرب اوقاته وفي اقرار الزارية صبب منها لانه عند  
الشهود فادعى ما كلف الضمان فقال كانت تحته لوقوع فارة فاقول  
للصا لا تكاره الضمان والشهود يشهدون على الصا على عدم  
النجاسة وكذلك اتفحم طواف فطوبى بالضمان فقال كانت تحتية  
فاتلفها لا يصدق وللشهود ان يشهدوا انه لم يذكي حكم الحال  
قال لهما لا يضمم فاعترض عليه بمسئلة كمال السحان وهي ان رجلاً  
لو قتل رجلاً قال كان ارتد او قتل في فقهه قصاصاً او لردة لا يسمع  
فاجاب قال لانه لو قتل لا يوجب لي فتح باب العدة وان قتل ويقتول  
كان القتل لذلك امر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة للدم  
ايون حتى حكم في المال بالبول في الدم بحسب حتى يقرأ ويكف والكف  
بيمين واحدة وخمس مائة في الدم انتهى **القاعدة الرابعة**

صفحة الشئ ما جئت تصفح  
الشيء نظري صفحاته  
مخار



المشفقة تجلب التيسير والاكل فيها قوله تعالى بريد الله بكم البسرة لا  
يريد بكم العسر وقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث  
احب الدين الى الله احقصة السحابة قال العلماء يخرج على هذه القاعدة  
جميع رخص الشرح وتحصناته واعلم ان سباب التحقير في العباد  
وغيره باسبعة الاول السفر وسو لوعان منه ما يختص بالطول وهو  
ثلاثة ايام ولياليها وسو قصر الفطر والمسح اكثر من يوم وسيلة  
وسقوط الاضحية على ما في غايه البيان والثاني ما يختص بالزمان  
به مطلق الخروج عن المصير وسو ترك الجمعة والعبد في الجماعة والتبذل  
على الدابة وجوار النعم واستحباب الفرقة بين نسائه والقصر للمساكين  
عندنا رخصة سقطا بمعنى الغربة بمعنى ان الاقام لم يبق مشروعا  
انتم به وفدت لو انتم ولم يقع على راس الركعتين انتم  
اقامة قبل سجود الثالث في المرض رخصة كثيرة البتة عند  
الخوف على نفسه او على عصبوه او من زيادة المرض بطوله والعجز  
في صلوته الفرض الاضطرار فيها والايما والتخلف عن الجماعة مع  
حصول الفضيلة والفطر في رمضان والشيخ الفاني مع وجوب  
الفدية عليه والانتقال في الصوم الى الاطعام في كفارة الطهارة  
والفطر في رمضان والخروج من المعتكف والاستنابة في الحج  
وفي رمي الجمار واباحة مخطورات الاحرام مع الفدية البداء  
بالنخاس وبالحكم على احد القولين واختار قاض خان عدمه وبساعة  
اللقية جبا اذ غصن اتفاقا واباحة النظر للطبيب في العورة السنن  
الثالث الاكراه الرابع النسيان الخامس الجبل وسبيلها حاشا  
السادس العسر وعموم البلوى كالصلوة مع الجنازة المعفو  
عنها كما دون ربح الثوب من احقصة وقد ادرى في الغلظة  
ونخاسه المعذور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرج دم  
البرائح والبق في الثوب وان كثروا بول ترشش على الثوب

قد رزقنا البر وطين الشوارع وانزجنا عسره واليه وبول  
سور في خيرا وانى الماء وعليه الفتوى ومنهم من اطلق في الهرة  
والقاروه وخوخام وعصفور وان كثروا وخر والطيور المحترمة  
في روايته وما لنفس له سائله وربق الناييم مطلقا على المنفعة  
وافواه الصبيان وغبار السرجين وقيل له خان النجس ومنفذ  
البحون والغفوق عن الريح والفسا اذا اصاب السراويل المثلثة  
او المتعددة على المنفعة به وكان اكلوا في لا يصلح في سريه ولا  
تاو لفعلة الا الخبز من الخلف وفي ذلك قولنا بان النار  
مطهرة للروث والغذرة فقلنا بطهارة رما دها تيسيرا  
والا لزممت نخاسه الخبز في غالب الامصار وفي ذلك طهارة  
بول الخفاش وخروجه والبعد اذا وقع في محل رمي قبل  
وتحتمل نخاسه الارواح عند سجا وما يصيب الثوب من كجارت  
النخاسه على الصحيح ما يصيبه مما سال في الكيف لم يكن كبره البياض  
وما الطابق استحسانا وصورة احرق الغذرة في بيت خاص  
ما الطابق يوب انسان كذا الا يطبل اذا كان حارا وعلى كونه  
طابق او بيت بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا  
الحمام اذا كان هريق فيه النخاسه فحرق حيطانها وكوتها  
وتقاطر وكذا لو كان في الاطبل كوز معلق فيه ما قرش في اسفل  
الكوز والقول بطهارة المسك وان كان اصله دما والزباد  
وان كان عرق جوارح محرم الاكل والتراب الطاهر وجعل  
طينا بالما النخس او عكسه فالفتوى على ان العبرة للطاهر بما كان  
وما ترشش على الغسل في غساله الميت مما لا يمكن الاخر عنه  
وما ترشش في السوق اذا ابل به قدماه ومواطي الكلاب الطين  
المسفرن وردغة الطريق ومشروعية الاستنجاء بالخر مع ايسر  
بمزل حتى لو نزل المستنجي به في ما ينجسه والقول بان كل ما يخالع



ينزل النجاسة المحققة ومن المصحف للصبيان للتعلم ومسح الخنثى  
أحضرت بمسحة زرقاء في كل وضوء ومن ثم وجب زرقاء للفصل لعدم  
تكرره وإن لا يحكم على الماء بالاستعمال ما دام منزه وأعلى العضو  
ولا نجاسة الماء إذا لاقى المتنجس لم ينفصل عنه وأنه لا يضره  
التغير بالملح والطين والطحلب وكل ما يصير صوته عنه وبأباده المني  
والاستدبار عند سبق حدث وأباحته في صلوة كحرف الأمانة  
النافذة على الدابة خارج المصراة لا بما وفيه رواية غير أبي يوسف  
وأباده القعود فيها بلا عذر ووسع الوضوء في العباد أكلاهما  
فلم يقل إن س المرأة والوكرة ناقض لم يشترط اليه في الطهارة  
ولا أنه كذا ووسع في المياضة إلى رأي المنجلي به ولم يشترط مقاراة  
اليه للتكبير ولم يعين في الفرقان شيا حتى الفاتحة عملا بقوله تعالى  
فأقرأوا ما نزل من القرآن والتعجب بحسب الجوز غيره عسروا  
القرآن غير المأموم بل منعه منها شفاعة على الإمام دفعا للتخليط  
كما ثبت به بإجماع الأئمة ولم يخص كسرة الإفصاح بلفظ وإنما جاز  
بكل ما يفيد التعظيم واستقطظ نظم القرآن غير المصنف فحوزه بالقرآن  
تيسيرا على النحاشين وروى رجوعه وسقط فرض الطهارة في  
الركوع والسجود وسقط لزوم التفرقة على الإضافات الثمانية الركوة  
وصدق الفطر وجوز تأخر اليه في الصوم وعدم التعيين لصوم  
رمضان لم يجعل للحج الأركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم  
يشترط الطهارة له ولا الشتر ولم يجعل البتة كلهما ركنا بل  
الأكثر ولم يوجب العمرة في العمر كل ذلك للنسبة على المؤمنين في غير ذلك  
الأبراد بالظهر في شدة الحر ومنه لا أبراد في الجملة لاستحباب  
التكبير إليها على ما قيل ولكن ذكر الأسباب أنها كالظهر في الزمان  
وترك استحبابه للمطر والجمعة بالاعتدال المعروفة ولذا سقط أبو حنيفة  
عن الأعمى الجمعة والحج وإن وجد قائدا دفعا للشبهة عنه وعدم وجوب

قضا الصلوة على الحائض تكررا بخلاف الصوم وبخلاف المسح  
لندور ذلك وسقوط القضاء غير المعنى عليه إذا زاد على يوم وسبلة  
وغير المريض العاجز عن الأجر بالأس كذا في الصحيح وجوز صلوة  
الفرض في السفينة فاعدا مع القدرة على القيام لحرف وإن الرأى  
وكذا الصوم في السنة شهر والحج في العمرة والزكوة ربع العشر  
تيسيرا ولذا قلنا أنها وجبت بقدره مبصرة حتى سقطت بهما  
المال وأكل الميتة ومال الغير مع ضمان البديل إذا اضطر وأكل الكو  
والولي مال اليتيم بقدر راحة عمله وجوز تقديم اليه على الشروع  
في الصلوة إذا لم ينفصل جنبا وتقدم اليه على الصوم من الليل  
وتأخر ما عدا طلوع النجاسة في مثل نصف النهار الشرعي وهو المشقة  
غير جنس الصابيين لأن الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير  
يبلغ كذلك وأباده التحليل من الحج بالأحصار والغوات وأباده  
أبي يوسف عن حشيش الحرم للحاج في الموسم تيسيرا وليس أحقر  
للحكمة والقضال مع الموصوف في الذمة كالمسلم يجوز على خلاف القضا  
دفعا لحاجة الفقهاء في الاكتفاء بربوية ظاهر الصبرة والامتنون  
ومشروعية خيار الشرط للهروفي دفعا للندم وخيار نقد الثمن  
دفعا للمحاطة ومنه القبول ببيع الأمانة المستثنى ببيع الوفا جوزه  
مشايخ بلخ وبجاري توسعة وبيانية شرح الكفر باب خيار الشرط  
ومن ذلك أفتى المتأخرون بالرد بخيار العيش العاشق أما مطلقا  
أو إذا كان فيه غدر رحمه على المشترى ومنه الرد بالعتق والعتق  
والأقالة والحوالة والرمز والضمان والأبراد القرض والشركة والصلح  
والحجر والوكالة والأجارة والمراغة والمساواة على قولها المفضي  
للحاجة والمضاربة والعارية والوديعة لمشقة العظيمة في أن  
كل واحد لا ينتفع إلا بما سوا ملكه ولا يستوفي إلا من عليه حقه ولا يأخذ  
الإبكامه ولا يتعاطى أموره لنفسه فسهل الأمر بأباده الانتفاع



ملك الغير بطريق الاجارة والاعارة والقرض بالاستعانة  
 بالغير وكالنه ذابداً وشركة ومضاربة ومساواة وبالاستيفاء  
 من غير المدلول حواله وبالتوثيق على الدين برهن وكفيل ولو بان  
 وباسقاط بعض الدين صلحاً او كلاً ابراً والحاجة اقتضاها  
 جوازنا الصلح بغير الكار ولو فقد ما شرعت الاجارة له لو جعل المنافع  
 احده عند الحاد بالجنس قلنا لا يجوز قلنا الاجارة على منفعة غير  
 مقصودة من العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعارية كما علم في اجارة  
 البرارية ومن التخصف حوار العقود والاجارة لان لزومها شائياً  
 لعدم تعاطيها ولزوم اللازمه والا لم يستفيع ولا غيره وقولنا  
 غل لو كل على علمه دفعاً للمخرج عنه وكذا العا صاحب طرفة من  
 اباة النظر للطبيب والشاهد عند الخطبة والسيد ومنه حوار الكا  
 من غير نظر لما في اشتراطها من المشقة التي لا تحملها كثر من الناس فيهم  
 واخوانهم من نظر كل خاطب فتناسب التيسير فلم يكن منه حارز ولا  
 المبيع يصح قبل الردية وله ان يجار لعدم المشقة ومنه قلنا ان  
 ايجاب في النكاح بخلاف المبيع ومنه وسع ابو حنيفة فجوزه  
 بلا ولي ومنه اشتراط عدالة الشهود ولم يفرضه بالشرط  
 المفقده ولم يخصه بلفظ النكاح والتزوج بل قال نعتك يفيد  
 ملك العين للحال وصحة حضور اثنى العاقد من نا عين وسكاري يذكره  
 بعد الصحو وبعبارة النكاح وجوز شهادتهن في نعتك كحضر رجل وامرأتين  
 كل ذلك دفعاً لمشقة الزنا وما يترتب عليه من منافع عنت كحفي زينة  
 ومنه اباة اربع سنة فلم تقتصر على واحدة يسر على الرجل في  
 النكاح ايضا كثر من لم يزد على اربع لما فيه المشقة الزود  
 في القسم وعجزة ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية  
 عند التناحر وكذا مشروعية الخلع والافقة او الرجعة في العدة  
 الثلاث ولم يشرع دأماً لما فيه المشقة على الزوجية ومنه وقوع الطلاق

كون صح

على الوارث

على المولى لمضى اربعة اشهر دفعا للضرر عنها ومشرعها الكفارة  
 في الظهار واليمين ففسر على المكلفين كذا التحجير في كفارة اليمين  
 تكراراً بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشرعها  
 التحجير في نذر معلق بشرط لا يبرأ كونه من كفارة اليمين والوفاء  
 بالندب وعلى عليه الفتوى اليه رجوع الامام قبل موته بسبعة  
 ايام ومنه مشروعية الكتابة ليتخلص العبد من دوام الرق لما فيه  
 من الضرر ولم يطلها بالشرط الفاسدة توسعة ومنه مشروعية  
 الوصية عند الموت ليتدارك الانسان ما فرط منه في حال حيوته  
 له في الثلث دون ما راد عليه دفعا للضرر الورثة حتى اخبرنا بالجميع  
 عند عدم الوارث واوقفنا على اجازة بقية الورثة اذ اكا  
 لوارث وابقينا التركة على ملك المتحكما حتى يقضي حوائج منها  
 رحمة عليه وسعنا الامر في الوصية فجوزنا بالامم والمعدوم ونطلبها  
 بالشرط الفاسدة ومنه اسقاط الاثم عن المحندين في الخطأ  
 والتيسير عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا بالاخذ باليقين لشنق  
 وعسر الوصول اليه وسع ابو حنيفة في باب القضا والشهادا  
 يفسر اقصي قوله الفاسق وقال ان فسقه لا يغزله وانما يخففه لم  
 يوجب تركية الشهود حلاً لحال المسلمين على الصلح ولم يقبل الجرح  
 المجرى في الشاهد وسع ابو يوسف في القضا والوقف والقوة  
 على قوله فيما يتعلق بها نحو يلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي القاضى  
 من غير سفر ولم شرط فيه شاماً شرط الامام وصح الوقف على النفس  
 على جهة تقطع ووقف المشاع ولم بشرط التسليم الى المتولى ولا حكم  
 القاضى وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوزه مع الشرط  
 ترغيباً في الوقف وتيسيراً على المسلمين فقد بان هذا ان هذه القاعدة  
 يرجع اليها غالب ابواب الفقه السبب السابع النقض في الضمان المحل  
 نفوض اموالها الى الوالي وتزبنيه وحضانته الى النساء رحمته عليه

دفع

نوع من المشقة فان سبب التخفيف  
 فمن ذلك عدم تكليف صح



ولم يجز من على احضانه فسر عيسى و عدم تكليف بكثير مما وجب  
على الرجال كالحجامة والجمعة والجماد والجمعة وتخل العقل على  
قول الصحيح خلافة و ابا له بس الحار و هو الذي عدم تكليف  
الارفا بكثير مما على الاحرار لكونه على النصف من الحجة في احد و دونه  
مما سبكا في احكام العبد وهذه فوايد مهمة بها الكلام على  
القاعدة القاعدة الاولى المثاق على ضمن مشقة لا تنكح  
عنها العباد غالباً كمشقة البر في الوضوء والغسل ومشقة الصوم  
في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا تنكح للحج  
والجمعة ومنها ومشقة لم احد و د و رجم الزنا و قيل الحجة و قال  
البغاة فلا اثر لها في اسقاط العباد في كل الاوقات و اما جواز  
التيتم للحج في شدة البرد للحاجة فلم ادر في خوف من الال  
على نفسه او على عضو من اعضائه او من حصول مرض في لدا شرط في  
البدائع لجوازه من الحاجة لا كجدا كانيا و به ولا ثوبا يتد به  
ولا مشحنا ولا حاما و الصحيح انه لا يجوز للحديث الا صغر كما في الحاجة  
لعدم اعتبار ذلك الخوف في اعضا الوضوء و اما المشقة التي تنكح  
عنها العباد غالباً فعلى مراتب الاولى مشقة عظيمة فاقه مشقة كح  
على النفوس الاطراف و منافع الاعضاء فهي موجبة لتخفيف لدا  
اذا لم يكن للحج طريق الا من الحر وكان الغالب عدم السلاية لم يجب  
الثاني مشقة تخفيفه كادني وجع في صبع و ادني صداع في الراس  
او سو فرج خفيف ثم لا اثر له ولا التفات اليه لان تحصيل  
مصالح العبادات اولي من دفع مثل هذه المفسدة التي لا اثر لها  
و غير منازة على من قال في مشايخنا ان المرض اذا نوى الصوم فصا  
عز و اوجب اخر فانه يقع عما نوى ان كان مرضاً لا يقصر مع الصوم  
والا فيقع غير رمضان بان لا يقصر ليس بخص للفطر في رمضان  
و كلامنا في مريض رخص له الفطر مطلق المرض و ان لم

لم يضر كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها ان  
متوسطة بين ما بين كل رخص في رمضان تخاف من الصوم زيادة  
المرض او بطو البر يجوز له الفطر وهكذا في المرض المبيح للتيتم  
واعبر و ان في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص من قال  
في فتح القدر يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه و قالوا لا  
يكفي بالعقبه في الراحلة بل لابد من شق محل او راس المله ومن  
المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له انه تخاف من الماء  
على نفسه او عضوه ذهاباً او منفعه او حدوث مرض او بطو  
ولم ينجح بمطلق المرض مع ان مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم  
يوجبوا شرا الما زادة حاشة على قيمة البسيرة  
تخفيفات الشرع انواع الاول تخفيف اسقاط كاسقاط العباد  
عند وجود اعداء بالثالث تخفيف تقيض كالتقصير السفر على النوى  
بان الاتمام اصل و اما قولنا في ان القصر اصل والاتمام فرض بعده  
فلا الا صورة الثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل بالتيتم  
والقيام في الصلوة بالنعوذ او الاضطجاع والركوع والسجود لا يما  
والصيام بالا طعام الرابع تخفيف تقديم كاجمع بعرفان وتقديم  
الزكاة على احوال و زكوة الفطر في رمضان وقيله على الصحيح بعد  
ملك النصاب في الاول و وجود الراس بصفة المونة والولاية  
الخامس تخفيف تأخير كاجمع من دلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر  
وتأخير الصلوة عن وقتها في حشنة غل بالنقا وغلق وكه الساس  
تخفيف ترك صلو المستحرم مع بقية النجس وشرب الخمر للفطر بع  
تخفيف تغيير كغير نظم الصلوة للخوف القاعدة الثالثة المشقة  
والحج انما يعتبر في موضع لا نص فيه و اما وضع النص بخلافه فلا  
ولذا قال ابو حنيفة ومحمد بخرته رعي حشيش الحرم وقطعة الاخر  
وجوز ابو يوسف غيبة للحج ورد عليه ذكرنا ذكره الرعي حشيا حرام



وقال في باب النجاس ان الامام يقول تغلط نجاسة الارواح لقوله  
عليه السلام انما ركس اي نفس ولا اعتبار عند بلبلوي في موضع  
النفس كما في قول الادبي فان البلوي فيه اسم انتهى وفي شرح منية  
المصلحة في المناظر من ادنى في نفسه الغلبة على قول الى جنة ولا  
حرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغلبة على قولها ولا بلوي في  
اصابته كما في الاخبار ايضا وفي المحيط وسى زيادة حسنة لشهداها  
بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوي في  
اصابته على اختلاف العبارات انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين  
فتقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي انما تمت عليه  
حقت قضية انتهى القاعدة الرابعة ذكر بعضهم ان الامر اذا  
اتسع واذا اتسع ضاق وجمع بينهما بعضهم بقوله كلما تجا وزرع  
انعكس الى ضده ويظهر باين القاعدتين في انعكاس قولهم يقتصر  
في الدوام لا لا يقتصر في الابد او قولهم يقتصر في الابد لا لا يقتصر  
في البقاء وسياتي ان شاء الله ذكر فروعها **القاعدة الحاشية**  
الضرر زال اصلها قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار اخرجه مالك  
في الموطا عن عمر بن الخطاب عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
والبهيقي والدارقطني حديث ابي سعيد الخدري واخرجه ابن جبر  
في حديث ابن عباس وعادة من الصامت وقصره في المغرب بانه  
لا يضر الرجل اخاه اشد او لا يضر اخاه انتهى وذكر اصحابنا في كتاب  
الغصب الشفعة وغيرهما وتبني على هذه القاعدة كثر في الروايات  
الفقه فمن ذلك الرد بالاجب وجميع اخبارنا وكثيرا من انواعه على المعنى  
والشفعة فانها للشرك لدفع ضرر الشفعة وللبجار لدفع ضرر الجار  
السوكرية تعلقوا الدبار ونقص الفصل الحدد ودوا الحكار  
وضمان المستلفات ويجوز على القسمة بشرطه وضمانه والقضاء  
ودفع الصائل وقول المشركين في البغاة وفي البرازة في كتاب

الكرامة

الكرامة باع اعصان في صناد والمشتري اذا اراد ان يقطعها بطلع  
على عورات النجاس ان لم يجرى في وقت الارثاق ليسترد واحدة  
او مرتين فان فعل والارفع الى الحاكم بمنع في الارثاق انتهى  
وهذه القاعدة مع التي قبلها متحدة او متداخلة ويتعلق بها  
قواعد الاكابر الضرورات تتبع المخطوطات وفيه ما جاز اكل المبيحة  
المجتمعة واساعد القيمة بالخير واللفظ بكلمة الكفر للاكراه وكذا الاما  
المال اخذ مال المتسع من اذن الغيرة اذنه ودفع الصائل ولو  
ادى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم  
نقصانها قالوا يخرج ما كان الميت نبيا فانه لا يحل اكله للمصطر  
انتهى ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد فانهم قالوا لو اكره على قتل  
غيره يقتل لا يرضى فان قتله انما لان مفسدة قتل نفسه اخف من  
مفسدة قتل غيره وقالوا لو دفن لا مكفيل لا ينش عليه لان مفسدة  
بنك حرمته اشد من عدم مكفنته الذي قام السر بالبراء مقامه  
وكذا لو دفن لا يغسل واهيل التراب صلى عليه قبره ولا يخرج التراب  
ما ايج للضرورة يتقدر بقدر ما وليد اقال في ايمان الطهيرة ان  
اليمن الكاذبة لا تباح للضرورة وانما يباج التعريض انتهى يعني  
لانها فاعلم بالتعريض وفي فروع المصطر لا ياكل من الميت الا قدر  
سد الرمي والطعام في دار الحرب يخذ على سبيل الحاجة لا على  
ايج للضرورة قال في الكثرة وتنفع فيها بعلف وطعام وحطب  
وسلاح ودين لا قسمة وبعد اخذ من منها لا وما مل من الى الغنية  
واقفوا بالبعوض قول السور في الثياب في الاواني لانه لا  
ضرورة في الاواني الجريان العادة بتجيمها ورفق كثير المشايخ  
في البعوض انما بالفلوات فيبعث في قليل للضرورة لانه ليس لها راس  
حاجة والابل تعرجوها ومن ابار الامصار لعدم الفلوات و  
الامصار وبين الصحيح والمنكسر ومن الرطب واليابس ويعفى

قوله لا يقتل في ذي النفس  
ما ذكره في التمهيد في  
احكام النصوص في  
الامانة فانه خالف  
لان حرمته اعظم في نظر  
الشرع من غيره المصطر



غرضه المتوضي اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية الجحاسة  
 للضرورة ولا يعفى عنها بصب ثوب غيره لعدمها ودم الشهيد  
 طاهر في حق نفسه بخس في حق غيره لعدم الضرورة والجبر يجب  
 ان لا يستر في الصحيح الا بقدر ما لا بد منه والطبيب لما ينظر في العورة  
 بقدر الحاجة وفتح الشافعية عليها ان المحن لا يجوز تزويجه  
 اكثر من واحدة لانه فاع الحاجة بها هي ولم يشايخنا **في**  
 من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل زواله فبطل النكاح اذا قد رعى  
 استعمال الماء فان كان لقدره الماء بطل بالقدرة وعليه وان كان  
 لمض بطل بغيره وان كان لم يزل بطل زواله وينبغي ان يخرج على هذا  
 القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل من نصيب صحيح بعد  
 الاشهاد او ما فرأى قدم ان يبطل الاشهاد على القول بانها  
 لا تجوز للموت الاصل او مرضه او سفره **الثاني** الضر لا يزال الضرر  
 مقيدة لقوله الضر زال اي لا يضره وفروغها عدم وجوب  
 العارة على الشريك وانما يقال لمزيد ما يقع في جسده استفا  
 قيمته البناء او ما انفقه فالاول ان كان لغرض اذن القاضي والساكن  
 ان كان ما دونه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكفر في مسائل شمس  
 من كتاب القاضي ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل ولا يجبر  
 السبعة على ترويح عهده او امنه وان ضررا ولا ياكل المضطر  
 طعام مضطر اخر ولا شيئا منه بدنه **بجمل** الضرر الحاصل  
 لاجل دفع ضرر عام وبذا مقيد لقوله الضرر لا يزال مثله وعليه  
 فروع كسرة ومنها وجوب نقص حائط مملوك مال الى طرف الوعاء  
 على ما كتبنا دفعا للضرر العام ومنها جوارح على البالغ العاقل  
 المحر عند ابى حنيفة في ثلاث المقتضى الماخض والطبيب كجاءل المكار  
 المفلس دفعا للضرر العام ومنها جوارحه على السفينة عند سماعه وعليه  
 الفتوى لدفع الضرر العام ومنها بيع مال المدبول المجبوس عند سماعه

ومنها جوارحه التي لا  
 تنسوا بصيالي الشك في

العقود

لنا

لقضاء دينه دفعا للضرر على الغنا وهو المعتمد ومنها السفينة عند  
 ارباب الطعام فبعضه فاحش ومنها بيع طعام المحر جبر عليه  
 عند الحاجة واتساعه من البيع دفعا للضرر العام ومنها منع اتخاذ  
 حائضه للطبخ بن البرازين وكذا الكحل ضرر عام في الكافي وغيره **في**  
 اخر تقييد القاعدة ايضا بما لو كان احد هما اعظم ضررا فان  
 الاشد يزال بالاحف فمن ذلك الجائر على قضاء الدين والبقا  
 الواجبة ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الاتفاق على ولده بجملة  
 المدلول ومنها لغضب جنة امي خشيته واودعها في بناء فان  
 كانت قيمته البناء اكثر ثقلها صاحبها بالقيمة وان كانت قيمتها اكثر  
 فبقيته لم ينقطع حق الملك ومنها لغضب ارضا فبقيتها او عرس  
 فان كانت قيمة الارض اكثر فلها وردت والا ضمن له قيمتها ومنها  
 لو ابتلع جاجة لولو ينظر الى اكثرهما قيمة فبقيتها صاحب الاكثر قيمة الا ان  
 وعلى الوادخل قبيل غيره في داره فبقيتها ولم يكن اخراجه الا بهدم  
 الجدار وكذا الوادخل البقرة راسه في قدر من النحاس فتعد راسه  
 بكذا اذكر اصحابنا كما ذكره الزمعي في كتاب الغضب وفصل الشافعية  
 فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مغرط بترك الحفظ فان  
 كانت غيرة ما كوله كسرت القدر وعليه رش النقص وما كوله ففيه  
 وبجها وجمان ان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت لا  
 ارش والافله الارش ينبغي ان يمتحن مسئلة البقرة ما لو سقط دينا  
 في محبرة عجرة ولم يخرج الا بكسرها ومنها جواز دخول بيت غيره  
 الاسقط متاعه فيه وخاف صاحبها انه لو طلبه منه لافقاه ومنها  
 مسئلة الطفر بجنس دية ومنها جواز شق طين المسبة لاجراء الولد  
 اذا كانت ترجى حيوته وقد احر به ابو حنيفة فعاش الولد كما في  
 الملتقط قالوا خلاف ما اذا ابتلع لولو فمات فانه لا يسقط  
 لان حرمة الاودي اعظم من حرمة المال وسوى الشافعية بمنعها في

الضمان قول الكرخي وهو مختار  
 بعض الشايع لا العانة جوارحه

الفصل في النافذة او الفصل  
 عن اية جملة فصلان الضم  
 والكسر



في جواز الشئ في تهنيت الطائفة في الخط والاباحة وقيمة الدرة  
 تركته وان لم يترك شيئا لا يجب شي انهي ومنها طلب صاحب  
 الاكثر القسمه وشركه بضرر فان صاحب الكثير يجاب على احد الاول  
 لان ضرره في عدم القسمه اعظم من ضرر شركه بها من هذه القاعدة  
 قاعدة رابعة وهي اذا تعارضت مقتضات ما في اعظمها ضرر باركان  
 اخفها قال الزمعي في باب شروط الصلوة ثم اصل في جنسها المسألة  
 ان في ابتلي ببلتين وسماحت وبيان باجدهما شأ وان اختلفا نجأ  
 اسونهما لان مباشرة الاحرام لا يجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق  
 الزمادة مثاله رجل عليه صرح لو سجد سال حرجه وان لم يسجد لم يسلم  
 فانه يصلي فاعدا يومى بالركوع والسجود لان ترك السجود اسهل من ترك  
 مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز قاله لا في اختياره التطوع  
 على الدابة ومع الحدث لا يجوز وكذا اشبح لا يقدر على القراءة قائما و  
 يقدر عليه فاعدا يصلي فاعدا لانه يجوز حاله الاختار في النفل ولا يجوز  
 ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث ترك  
 القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر  
 الدرهم تجبر بالمال يبلغ احدتهما ربع الثوب لا يستويهما في المنع ولو  
 كان احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي في اقلهما دما ولا يجوز  
 عكس لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان  
 في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثه اربعة وفي الاخر قدر الربع صلى فيها  
 شأ لا ستوانهما في الحكم والافضل ان يصلي في اقلهما نجاسة ولو  
 كان ربع احدهما طائرا والاخر اقل من الربع يصلي في اقلهما طائرا  
 ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت فابعدت فكشف فمعه عورتها  
 بالمنع جواز الصلوة ولوصلت فاعدا لا تكشف منها شي فانها تقص  
 قاعدة لما ذكر ان ترك القيام اهون لو كان الثوب يغطي جسدها  
 وربع راسها فتركت تعظيمة الراس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من

ونشأ

من الربع لا يضر لان للربع حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل  
 والشر افضل تقسدا لان كشف انهي ومنه البقيل ما ذكره في الحكم  
 انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته  
 صلى فابعدت البها يصلي فاعدا وهو الصحيح فاعدا في شرح منية  
 المصلي تصحيا اخر انه يصلي في بيته قائما وهو الاظهر ومنه النوع  
 لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه ياكل الميتة وعند بعض اصحابنا  
 من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعما ابن سحابة الغضب من الميتة  
 وبه اخذ الطحاوي وخبره الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر المحرم وعنده  
 ميتة وصيد اكلها دونه على المعتد وفي البرازية لو كان الصيد مذكرا  
 فالصيد اولى وفاقا ولو اضطر وعنده ومال الغير فالصيد اولى وكذا  
 من لم يحرم انسان وغنم الصيد اولى من الخنزير انتهى وذكر الزمعي في اخر  
 كتاب الاكراه لو قال له لتلقين نفسك النار او فمكجبل او فمكجبل  
 وكان لا تقاوت لا ينجو منه ولكن من نوع حقه فله ان يجار ان شأ  
 فعل ذلك وان شأ لم يفعل وصبر حتى يقتل عند ابني حنيفة لانه ابتلي  
 ببلتين فنجار ما هو الا هون في زعمه وعند سها لا يصبر ولا يفعل  
 ذلك لان مباشرة الفعل سعي في اهلاك نفسه فيصبر كما يباح  
 واصله ان يحرق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحرق  
 ولو وقع في الماء غرق فعنده يجار ايها شأ وعند سها يصبر  
 ثم اذا اتى نفسه النار فاحرق ففعله المكروه القصاص بخلاف  
 ما اذا قال لتلقين نفسك من راس الجبل او لاقتلك بالسيوف فالتق  
 نفسه فمات فعند ابني حنيفة يجب الدية وهي مسلة القتل بالمثل  
 انتهى ونظير القاعدة الرابعة قاعدة خامسة وهي في راء المعصية  
 اولى من جلب المصالح فاذا تعارضت مفيدة ومصلحة قدم دفع  
 المفيدة غالبا لان اعتنا الشرع بالمنهيات اشد من اعتنا  
 بالمأمورات ولذا قال عليه السلام اذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم

الصيد اولى





واذا انبشكم غم شئ فاجنوه وري في الكشف حد بشا لترك ذرة  
 مما تحب الله افضل من عبادة الثقلين ومن ثم ترك الواجب دفعا  
 للشقة ولم يسأج في الاقدام على المنهات خصوصا الجبار ومن  
 ذلك ما ذكره البرازي في فتاواه ومن لم يجد سرة ترك الاستنجاء  
 ولو على شطبه لان النبي راجع على الامر حتى استوعب النبي لالزمان  
 ولم يقتض الامر التكرار انتهى والمرأة اذا وجب عليها الغسل ولم يجد  
 سرة من الرجال فوجزة والرجل اذا لم يجد سرة من الرجال فوجزة  
 ويغتسل في الاستنجاء اذا لم يجد سرة يتركه والفرق ان النجاسة  
 الحكمية أقوى والمرأة بين النجاسة كابر حل من الرجال كذا في شرح  
 الصاية ومن فروع ذلك المسألة في المضمضة والاستنشاق ونحو  
 ومكره للصائم وتحليل الشعر في الطهارة ومكره للمحرم وقدر  
 المصلحة لغلبتها على المفدة في ذلك الصلوة مع اختلاف شرط  
 من شروطها من الطهارة او السرا او الاستقبال فان كل ذلك  
 مفدة لما فيه من الاخلال بجلال الله تعالى في ان لا ياجي الا على اكل  
 الاحوال ومتى تغذر عليه شئ من ذلك جازت الصلوة بدونه كما  
 لمصلحة الصلوة على هذه المفدة ومنه الكذب بفسدة محرمه  
 تضمن جلب مصلحة تربو عليه جاز كالكذب لاصلاح الناس ويغلب  
 الزوجة لاصلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب المفسدان  
 في الحقيقة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة  
 الضرورة عانة كانت او خاصة ولهذا جوزت الاجارة على خلاف  
 القياس للحاجة ولهذا قلنا لا يجوز اجارة بيت بمنافع الاتحاد  
 جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف ومنها ضمان الدين  
 يجوز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس  
 لكونه مع المعدم دفعا لحاجة المفايس ومنها جواز الاتصاف  
 بالحاجة ودخول الحكم مع جهالة كثر فيها وما يستعمل فيها

محتاج

بت

وشرة السقا ومنها الاقا بفتح مع الوفا حيث كثر الذين على ايل  
 بخار او يكذب بمصر وقد سموة مع الامانة والث فعية لسموة الرمن  
 المعاد وبكذا اسماه في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكفر  
 جبار الشرط وفي القينة والبغية يجوز للحاج الاستبراء بالرجع  
 انتهى العادة محكمة واصلا قوله عليه  
 السلام ما رآه المسكين حسنا فهو عند الله حسن قال العلامة لم اجده  
 مرفوعا في شئ من كتب الحديث اصلا ولا بسند ضعيف بعد طول  
 البحث وكثرة الكشف السؤال انما هو من قول عبد الله بن مسعود مرفوعا  
 عليه اخبره احمد في مسنده وعلم ان اعتبار العادة والعرف يرجع  
 اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا ان  
 الاصول في باب ما ترك به بحقيقة بدالة الاستعمال العادة بهذا  
 ذكر في الاسلام فاختلف في عطف العادة على الاستعمال فنقل  
 مما مراد فان قل المراد من الاستعمال نقل اللفظ غير موضوعه  
 الا على الى معناه المجازي شرعا وغلبة استعماله فيه ومن العادة  
 نقله الى معناه المجازي عرفا ونحوه في الكشف الكبير وذكر المسند  
 في شرح المعنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة  
 المعقولة عند الطباع السليمة وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع  
 القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفق بالحاجة  
 والفرق والجمع والنقض للنظار والعرفية الشرعية كالصلوة والركعة  
 والحج تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فافزع على  
 القاعدة حد بجاري الاصح انه ما بعد الناس جارا ومنها وقوع  
 البعد الكبير في البر الاصح ان الكثير ما يستكره الناطق ومنها حد  
 المالك الكبير الملحق بجاري الاصح تفويضه الى رأي المتبدي بالتقدير  
 بشئ من العشر في العشر ونحوه ومنها اجبض النفاس فالو الوارد  
 الدم على كثر اجبض النفاس ترة الى ايام عاداتها وفي كل العمل



المفصلة مفوض الى العرف لو كان بحث لوراه راي يظن انه  
 خارج الصلوة ومنه تناول الثمار لقطع وفي اجارة الفطر  
 وفيها لا نص فيه من الاموال الربوية بعينه العرف في كونه كبل او ذرا  
 اما المنصوص على كبله او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند ائمتنا  
 ومحمد خلافا لابي يوسف وقواه في فتح القدر من باب الربا ولا  
 خصوصية للربا وانما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال الطهطاوي  
 في الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول السرة في موضع ثبات الشعر  
 ثم العانة ليست لعورة لتعال العمال في الابداع ذلك الموضع عند النور  
 وفي النزاع عند العادة الظاهرة نوع حرج وبذا ضعيف وبعبارة  
 التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم الشك فلا يكره  
 لمنه له عادة وكذا اصوم يومين قبله والمذهب عدم كراهية صومه  
 بنية النقل مطلقا ومنه قول الهدية للشافعية من له عادة بالابدان  
 قول توبته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الربا  
 والاكل من الطعام المقدم ضافة بلا صرح الاذن ومنه لفظ الوا  
 تبني على فهم كما في فتح القدر وكذا لفظ الناذر والموصى والحا  
 وكذا الاقارب يمتنع عليه الا يتعاذ كره وسببا مسائل الاما وتعلق  
 بهذه القاعدة مباحث الاول كما ثبتت العادة وفي ذلك  
 فروع الاول العادة في باب الجبض اختلف فيها فذهب الى جيفه ومحمد  
 لا ثبتت الا بمرتين وعند ابي يوسف ثبت مرة واحدة قالوا عليه  
 الفتوى وهل اختلف في الاصلية او في الجبلية او بهما ستوفي في اكل  
 وغيره بالاش في تعلم الكلك الصايد بترك اكله للصيدين نص لترك  
 عاده له وذلك بتركه لاكل ثلث مرات الثالث لم اربا واثبت  
 العادة مالا يهدى للفق المقتضى للقبول المبني الثاني انما العادة  
 اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراسم او دينار  
 وكان في يده اختلفت منها النقود مع الاختلاف في المايه والراج

انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فيبصر  
 المطلق اليه ومنه لو باع الناجر في السوق شيئا بثلثين ولم يصرها  
 بحمول لا ناجل وكان المتعارف فيها بينهم ان البائع باخذ كل جمعة  
 قدرا معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط  
 ولكن اذا باعه المشتري توبته ولم يبين التقيط للمشتري بل يكون  
 للمشتري الخيار منهم فرائضة وكجمهور على انه بيعه من جهة بلا بيان يكون  
 حالا بالعقد ذكره الربيعي في التولية ومنها في استنجاز الكاتب لو  
 اجر عليه وكجاط قالوا ان يخط والابرة عليه عملا بالعرف فيبغى ان  
 يكون الكحل على الكحل للعرف من هذا القبيل طعام البعد فانه على المتاجر  
 بخلاف علف الدابة فانه على الموجه حتى لو شرط على المتاجر فست  
 كما في البرازية بخلاف استنجاز الطير بطعامها وكسوتها فانه جائز وان  
 كان مجهولا للعرف وتفرع على ان علف الدابة على مالكها دون المتاجر  
 فان المتاجر لو تركها بلا علف حتى ماتت جو عالم يضمن كما في البرازية  
 ومنها ما في القينة بعت شمعاً في شهر رمضان الى مسجد واخرق وتبني  
 منه ثلث او دويش للامام ولللمودن ان ياخذ بغير اذن الدافع لو  
 كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمودن ياخذ من غير صرح  
 الاذن في ذلك كله كان له ذلك انتهى ومنها البطالة في المدارس  
 كايام الاعياد ويوم عاشور وشهر رمضان في درس الفقه لم اربا  
 صرحه في كلامهم والمسئلة على جهين فان كانت مشروطة لم سقط  
 من المعلوم شيء الا فيبغى ان يلحق بطلالة القاص وقد اختلفوا في  
 اخذ القاص ما رتب له في ثلث المال في يوم بطلانه فقال في المحط انه  
 ياخذ يوم البطالة لانه سترج لليوم الثاني وقبل لا ياخذ انتهى وبني  
 المسئلة القاصي سترج الكفاية من ثلث المال في يوم البطالة في الاصح  
 واختاره في منظومته ان سببان قال انه لا يظهر فيبغى ان يكون  
 كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون



للمطالعة والتحرر عند ذي الهمة ولكن تعارف الفقهاء زماننا  
 بطلانه طوبه اوت الى ان صار الغالب البطالة واما المدرس  
 فقليله وبعض المدرسين تقدم في اخذ المعلوم على غيره محتجاً بان  
 المدرس من الشعار يستد لاجل في الحادوي القدسي مع ان في الحادوي  
 انما هو في المدرس للمدرسة لانه كل مدرس يخرج مدرس للمسيح كما  
 هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تعطل اذا غاب المدرس  
 اصلاً بخلاف المسجد فانه لا يتعطل لغيبه المدرس <sup>تعلق</sup>  
 ان الامام للمسيح في شهر اسبوعاً للاستراحة او لزيادة ايامه  
 وعجارتها في باب الامانة امام تبرك الامانة لزيارة اقربائه في  
 الاسبوع اسبوعاً او نحوه او لمصلحة او لاستراحة لا بأس  
 ومثله عفو في العادة والشرع انتهى ومنها المدارس الموقوفة  
 على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها بل مدرس منها علم  
 الحديث الذي هو معرفة المصطلح كخصر من الصلح او بقراتين  
 كالبخاري ومسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه او غير فقه  
 مشكل واختلف كما هو عرف الناس لان قال الجلال الاسيوطي  
 وهو شرط المدرس بخونه كما رايته في شرط واقفها قال في  
 شيخ الاسلام ابن حجر شيخه الحافظ ابا الفضل العزيم ذلك فاجاب  
 بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط  
 وكذلك اصطلاح كل بلد فان اهل الشام يلقون دروس الحديث  
 كالسماع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان  
 العادة جرت بينهم في هذه الاعصار بالجمع من الامر من حيث  
 فيها من الحديث في تعارض العرف مع الشرع فاذا تعارض  
 قدم عرف الاستعمال خصوصاً في الايمان فاذا حلف لا يجلس  
 الفرس او على الباط او لا يتنص بلسان لم يثبت بكونه  
 الارض لا بالاستصا بالشمس وان سماها الله تعالى فرسا وسمى

ليس في عبارة انه يسامح بذلك في  
 كل شهر كما ترى ولا يجنب ما دل على  
 ذلك اصلاً بخلافه زاده رحمه

تعلق

الحديث

ولو حلف لا ياكل لحم لم يثبت ما بكل لحم السمك ان سماها الله تعالى لحماً  
 في القرآن ولو حلف لا يركب اية تركب كافر لم يثبت ولو حلف لا  
 تعاوانه ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يثبت ان  
 سماه الله تعالى سقفاً لانه مسائل فتقدم الشرح على العرف لا  
 ولو حلف لا يصلي لم يثبت بصلوة الجنازة كما في عانة اكلت الثانية  
 ولو حلف لا يصوم لم يثبت بطلاق المساك وانما يثبت بصوم  
 ساعة بعد الفجر بنية من اكله الثالثة حلف لا يبيع فلانة حث بالبعد  
 لانه الكناح شرعاً لا بالوطى كما في كشف الاسرار بخلاف لا يبيع زوجته  
 فانه لو طلى الرابعة لوقال لها ان زايك المملوك فانت التي فعلت  
 فمغيره روي بمعنى ان يبيع لكون الشارع استعمل الروية فيه بمعنى  
 العلم في قوله عليه السلام صوموا الروية فلو كان الشرع يقضي  
 بخصوص واللفظ يقضي العموم اعتبرنا بخصوص الشرع قالوا لو  
 اوصى لا قاربه لا يدخل الوارث اعتباراً بخصوص الشرع ولا يدخل  
 الوالدان الولد للعرف هما فرعان مخرجان لم ارهما الا في  
 احد سما حلف لا ياكل لحماً لم يثبت ما بكل الميتة الشك حلف لا يطاء  
 لم يثبت بالوطى في الدبر واما لو حلف لا يشرب ماء فشراباً بغير  
 بغيره فالعبرة للغالب كما صرحوا به في الرضاع <sup>في تعارض</sup>  
 مع اللغة صرح الربيعي وعنده بان الايمان مبني على العرف لا على  
 اللغوية وعليها فروع منها لو حلف لا ياكل الجوز حث بما يعتاده  
 اهل بلده ففي القامرة لا يثبت الا بخبر البرد في طبرستان نضرت  
 الى خبر الارز وفي زبيد الى خبر الذرة والدخن ولو اكل الحالف  
 خلاف ما عدهم من الجوز لم يثبت ولا يثبت ما كل القطايف الا بالنية  
 ومنها الشوا والطيخ على اللحم فلا يثبت بالبادخا لابل بالارز المطبوخ  
 باليمن بخلاف المطبوخ باليمن ولا بقلية بالية ومنها الراس  
 ما يباع في مصر فلا يثبت الا براس الغنم ومنها حلف لا يدخل بيتاً

والجوز المشوي فلا يثبت  
 بالزودة في الطبخ صح



قد خلعت أوكنت أو بنت نار أو الكعبة لم يحث خرج  
عن بنا الإيمان على العرف مسائل الأولى حلف لا ياكل لحما حث لكل  
لحم الحمر والادوي على ما في الكفر ولكن الفتوى على خلافه وحوا  
الزليعي ما عرف على فلا يصح مقيد بخلاف اللفظي فقد رده في فتح  
القدير بقوله في الأصول المحققة ترك بدلالة العادة أو العادة  
الأعفا عينا انتهى إلى أنه حلف لا يركب جونا ما يحث بالركوب على أن  
تساو اللفظ والعرف العمل سواء لا يركب عادة لا يصلح مقيد ذكره  
الزليعي بخلاف لا يركب أنه كما قد مناه وقد استمر على ما منه وقد ثبت  
رده لكن لم يحث ابن الهمام عن يد الفرج أن لا حلف لا يهدم بيتا  
بهدم العسكوت بخلاف لا يدخل متا و فرق الزليعي بينهما بما كان  
العمل محققا في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا المسلك لم يصح  
بنا الإيمان على العرف إلا عند تعدل العمل كحقيقة اللغو في الرابعة  
حلف لا ياكل لحما حث بأكلم الكبد والكسر على ما في الكفر مع أنه لا يبيح  
لحما عفا ولذا قال في المحط أنه انما حث على عادة أهل الكوفة تأني  
عفا فلا حث لأنه لا يعد لحما انتهى وهو حسن جدا ومن هذا و أمثاله  
علم أن العمل يعتبر بغيره قطعاً ومنه ما قال الزليعي في قول الكفر والوفا  
على السطح داخل أن المختار لا يحث في الحج لأنه لا يسمي دخلا عند هدم  
المحيط الثالث العادة المطردة بل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة  
الطبيبة والمعروف عفا كما مشروط شرطا انتهى وقالوا في الاجارة  
لو وقع ثوبا إلى خياط ليخطه له أو إلى صباغ ليصبغه له ولم يعين له  
أجره ثم اختلف في الاجرة وعدة وقد جرت عادة العمل بالاجرة بل  
تنزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلف قال الامام الأعظم لا اجرة له قال  
ابو يوسف إن كان الصانع حريفاً له أي معاهلاً له فله الاجرة والآلاف  
محمد إن كان الصانع معروفاً بهذه الصنعة بالاجرة وقيام حاله بها كان  
القول قوله والأفلا اعتبار اللفظ المراد قال الزليعي والنسوة

على قول محمد انتهى ولا خصوصية لصانع كل صانع نصب نفسه للعمل  
باجرة فان سكوت كالأشراط وغيره القبل نزول الحان الأحكام  
والدلال كما في البرازية ومنه القبل المقيد للاستغفار كما في اللفظ  
وكذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادة كالمشروط  
صريحاً وسنا مسئلتان لم ارهما الآن يمكن تخبرهما على أن المعروف  
كالمشروط وفي البرازية المشروط عفا كالمشروط شرعاً ومنها الوجوه  
عادة المقرض برؤا زيدا مما اقترضه من حرم اقراضه من غير العادة  
منزلة الشرط ومنها لو بارز كافر مسلماً واطردت العادة بالامان  
للكافر بل يكون منزله اشترط الامان فيجوز على المسلمين عفا المسلم  
عليه وبين تأليف هذا المحل ورد على سؤال من اجبر مطبعا ليطبع  
وفيه فخر اذن للمتاجر في استعماله فلف ذلك وقد جرى  
العرف في المطابع بعضها على المتاجر فاجب بان المعروف كالمشروط  
فصار كأنه صرح بعضها على العارية اذا شرط فيه الضمان على المتغير  
تصير مضمونه عندنا في رواية ذكره الزليعي في العارية وجزم به في  
البحرورة ولم يقبل في رواية لكن نقل بعده فرع الزليعي عن البناء ثم  
قال لو بيعه والعين الموجهة فلا يضمن بحال انتهى ولكن في البرازية  
قال أعني هذا على أنه ان ضاع فاما ضامن له فاعا رضاع لم يضمن  
انتهى ومما تفرع على أن المعروف كالمشروط لوجبه الاب انتهى  
جهازاً ودفعه لما ثم ادعى أنه عارية ولا يضمن فيه اختلف والمختار  
للقوة أنه ان كان يعرف سبباً أن الاب يدفع ذلك الجواز ملكاً  
لاعارية لم يقبل قوله وان كان مشركاً فالقول للاب كذا شيخ  
منطوتة ابن مبان وقال القاضي خان وعنه ان الاب ان كان  
من كرام الناس اشترافهم لم يقبل قوله وان كان فربا وساط الناس  
كان القول قوله انتهى وفي الكفرى للمختار ان القول للزوج  
بعد موتها وعلى الاب لأن الظاهر في الزوج كمن دفع ثوبا



الى قصار بقصره ولم يذكر الاجرة فانه يحل على الاجارة بشهادة  
 الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنظور الى العرف بالقول المقتضى  
 نظر الى عرف بلد سما وقاضي حال نظر الى حال الابن العرف وما  
 اكبرى نظر الى مطلق العرف من ان الابن انما يحكمه مكانا وفي المنطق  
 من السوء وعن ابن القاسم الصغار الاشياء على الظاهر ما جرت  
 العادة فان كان الغالب اكلان في الاسواق لا يجب السؤال  
 وان كان الغالب احرام في وقت او كان الرجل يأخذ المال  
 وجده ولا يتامل في احرامه والحال في السؤال عنه حسن انتهى ومنه  
 ايضا ان دخول البردعة والاكاف في بيع الحكماء منى على العرف  
 وفيه ايضا ان حمل الابرار الاحمال الى داخل البيت على النفاذ  
 ذكره في الاجارات وفي اجارات منية المفتي دفع غلته الى حاكم  
 مدته معلومة لتعلمه البيع ولم شرط الاجرة على احد فلما علم العمل  
 الاستاد والاجر من المولى والولى من الاستاد بنظر الى عرف اهل  
 تلك السدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاد وحكمه  
 مثل تعلم ذلك العمل على المولى وان كان المولى فباجر مثل الغلام  
 على الاستاد وكذلك لو دفع ابنه امهى وضمانيه على العرف  
 اكثر اهل السوق اذا استاجر واحارثا وكره الباقون فان الاجرة  
 تؤخذ من الكل وكذلك في منافع القرية وتمايه في منية المفتي وفيها دفع  
 غلته الى حاكم لينسجه بالنصف جو مشايخ بخارا وابوالثغرة  
 للعرف انتهى التمسع العرف الذي يحل عليه الاغراض انما هو  
 المفارز السابق دون المتأخر ولذا يقولون الاجرة بالعرف الظاهر  
 فلذا اقر العرف في المعاملة ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومه ولا  
 يخصصه العرف وفي اخر المبسوط اذا اراد الرجل ان يخصص  
 اجراته فقال كل جارية استرحتها فمجرة ومويعني كل سفينة  
 عملت منه ولا يقع عليه العرف قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت

في البحر كالاعلام والمراد السفن فان النوى عملت منه لانها طائلة  
 في هذا الاستحلاف ونبه المظلوم فاما يختلف عليه معتبره وان حلفه  
 بطلاق كل امرأة تزوجها عليك فليقل كل امرأة تزوجها  
 عليك فهي طالق موبقوى ذلك كل امرأة تزوجها عليك فليقل  
 ففعل منه لانه نوى حقيقة كلامه انتهى واما الاقرار فهو اخراجه  
 سابقا فيرجم بقدم الوجوب على العرف الغالب لانه الواو قد اتم  
 ثم فسر بانها زبوف او بهرجة بصدق ان وصل وان اقر بالف  
 ثم من متاع او فرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زبوف  
 وصل او فصل وصدقه ان وصل وان اقر بالف غصبا او ودعة  
 ثم قال هي زبوف صدق مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة  
 لان الدعوى والاقرار اجزاء واحدة فلا يقيد العرف المتأخر  
 بخلاف العقد فانه باشره للحال فبقية العرف قال في البرزخية من  
 الدعوى معربا الى اللامشي اذا كانت النقود في البلد مختلفة جدا  
 اروج لا تصح الدعوى لم بين وكذا الواو عشرة ونايز حرم في  
 البلد نقود مختلفة حرم لا يصح للايمان بخلاف السبع فانه صرف  
 الى الارواح انتهى وقد اوسعنا الكلام في ذلك في شرح الكفر  
 البيع ويمكن ان يخرج عليها مستلذان احد بهما مسئلة البطالة في  
 المدراس فاذا استمر عرف بها في اشهر مخصوصة حمل عليها ما  
 بعدها لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم  
 وكان الحاكم اذا كانت فصيحا ثم صار لالا حقيقيا لا فصيحا  
 الابنية بل يكون النظر له لانه الحاكم اول لانه متأخر فلا يحمل الحكم  
 عليه فيقتضي القاعدة الثانية وكذا قالوا في الايمان لو حلف  
 والى مدته ليعلمه بكل واحد دخل البلدة بطلت اليمين بغزل الواو  
 فلا يثبت اذا لم يعلم الواو الثاني ولم ار المان حكم ما اود حلف  
 متى راي منكر ارفعه الى القاضي هل تبين انك جازم اليقين



هذا النوع لو وقف بدار على الحرم الشريف بشرط النظر للمص  
 هل تصرف الى القاضي المحرم او قاضي البلدة الموقوفة او  
 قاضي بلد الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان التيمم ببلد  
 وماله في بلد اخر فهل النظر عليه لقاضي بلد التيمم او كان لقاضي بلد  
 ماله صرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر لقاضي المحرم ويمكن ان  
 ان يقال ان الارجح كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه  
 اعرف بمصالحهما فانظر ان الواقف قصده وبه يحصل المصلحة  
 وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار لاني ولاية القضاة وتنازعوا فيه  
 عند قاض اخر منهم لم يصح قضاءه ومنهم من نظر الى البلد  
 والرافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة بل المعبرة  
 في بناء الاحكام العرف العام او مطلق العرف ولو كان خاصا  
 المذهب الاول قال في البرازية مع ما يلى الامام البخاري الذي  
 ختم به الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل ثبت  
 انتهى وتفرع عنه ذلك لو استقرض الفاء واستاجر الموضع  
 لحفظ حرة او ملحقه كل شهر عشرة وقيمة ما لا يزيد على الاجر  
 فيها ثلاثة اقوال صحة الاجارة بلا كراهية اعتبار العرف  
 خواص بخاري والصحة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة  
 باعتبار العام ولم يوجد وقد افق الاكابر فيها وبما وفي الفقه  
 من باب استيجار المستقرض المقرض التعارف الذي ثبت  
 الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض  
 البعض ان كان ثبت لكن احده بعض اهل بخاري فلم يكن  
 متعارفا مطلقا كيف ان في الشيء لم يعرفه عامتهم بل يعرفه  
 خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال رضي الله  
 ومواله صواب انتهى وذكر فيها كتاب الكراهية قبل التيمم  
 لو تواضع اهل بلدة على زيادة في سجناتهم التي يوزن بها

وانما المشبهة في الفرق  
 بينه وبين سلة التيمم  
 لانه في التيمم  
 حاكم زاده

مع الكرمه

الدر اعم والابرسيم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك انتهى  
 وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استاجر به يحمل طاعة الفقير  
 منه فالاجارة فاسدة ويجب جرم المثل لا يتجاوز به المسمى وذكره  
 الى حاكم غلا على ان يشبه بالثالث ومشايخ بلخ وحوارزم اقوا  
 بجواز اجارة الكباك للعرف وبه افق ابو علي النخعي ايضا والفقهاء  
 على جواب الكتاب لا الطمان لا منصوص عليه فبذلك ابطال النص  
 وفيها من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس  
 من انه صحيح قال حاجه الناس فرارهم الربوا فيلج اعتادوا الدين  
 والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخارا اعتادوا والاجارة الطولية  
 ولا يمكن في الاشجار فاصطروا اليه معها وفا وماضق على الناس  
 لا التسع حكمه انتهى فاحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص  
 ولكن افق كثير من المشايخ باعتبار ما قول على اجارة ينبغي ان يفتي  
 بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوات كانت لازم ويصير خلوة  
 في الخانات فعليه فلا يملك صاحب الخانات اخراجه منها ولا اجارة  
 لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوايت الجملون بالغوري ان  
 السلطان الغوري لما بنى اسكنها للبخاري بالخلوة وجعل لكل خالوة  
 قدرا اخذه منهم وكتب لك بكتب الوقف وكذا اقول على اعتبار  
 العرف الخاص قد عارف الفقهاء بالقاهرة النزول غير الوظائف  
 بحال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيبيع الجواز وانه لو نزل له  
 وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة  
 الا امانة العلي العظيم وقد اعتمدوا عرف القاهرة في مسائل منها  
 ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها  
 لان بونهم طبقات لا ينفق بها الا بالية وقد تمت القاعدة الكلية  
 وهي ان الاول في الاثبات الثانية الثانية الامور مقاصد بالية  
 البقيل النزول بالثالث الرابعة المشقة تجلب التيسير الخامسة الضرر



يراد بالسادسة العادة محكمة والآن نشرح في النوع الثاني من  
القواعد في قواعد كلياته يخرج عليها ما لا يخفى من الصور المحترمة  
الاولى الاجتهاد لا ينفصل بالاجتهاد وويلها الاجماع وحكم الحاكم  
رضي الله عنه في مسائل وخالفه غير مجاز ولم ينفصل حكمه وعلمته انه  
ليس الاجتهاد والشك باقوى من الاول انه روي الى ان يستقر  
حكم وقينه مشقة شديدة وبذا اولى من قوله في المداينة لان اجتهاد  
الشك كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضية فلا  
فلا ينفصل عما هو دونه انتهى لانه يمكن ان الشك كالاول ولا حاجة الى  
ترجيح الاول لغيره سبق مع ما اورد في العناية على قوله ان  
الاول ترجح باتصال القضية بانه ترجح للاصل بغيره لان الاول  
في القضية اي المحتمل فكيف ترجح بالقضاء وان اجاب عنه بان الوقع  
يرجح اصله من حيث بقاءه لا من حيث انه من فاشيئنا اذنا واما  
في القوة وكان لاحد مما فرغ فانه ترجح على ما فرغ له الى اخره  
ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاد في القبلة على الثاني حتى لو صلت  
اربعة ركعات لاربعة جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما يختلفوا في  
صحة ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاول وقد  
بيناه في الشرح وذكر فيها اختلافنا في الخلاصة منهم من قال يستقبل  
ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي برد شهادة القاض  
ثم تاب فاما لم يقبل وعلله بعضهم بان قبول شهادة بعد التوبة  
تضمن نقص الاجتهاد بالاجتهاد واصله كما في الخلاصة من رد الشهادة  
لعله ثم زالت ثم اعادها في تلك الحالة لم يقبل الا في اربعة الصب  
والعبد والكافر والاعمى انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما  
فخرى في صلبه باجدهما وقع تحريمه على طهارة الاخر لم تعتبر الشك  
وعلى هذا مسئلة في الشهادات ان شهدت طائفة بقبلة يوم النحر مكة ولا  
يموت بالكونه لغت فان قضى باحدهما قبل حصول الاخرى لم تعتبر

الثانية لاتصال القضية بمقتضى الاول انه لو تحري وظن طهارة  
احد الانامين فاستعمل وترك الاخر لغير طهارة لا يعمل بالشك بل يسم  
ولكن في امثلي على جواز التحري في الانامين في شرح الجمع قبل  
القبول لو كانا انامين رفقهما ويتم اتفاقا انتهى ومنها لو حكم الحاكم  
بشيء لم يغير اجتهاده لا ينفصل الاول وحكمه في المستقبل كما راه ثانيا  
ومنها حكم القاضي في المسائل اجتهادية لا ينفصل بمعنى قول الصبي  
في كتاب العاقبة واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الحكماء  
والسنة والاجماع وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في الشرح  
وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني ثم علم ان بعضهم سئل  
في هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينفصل بالاجتهاد وسئل احدهما عن  
القضية اذا ظهر منها غير فاحش فانها وقف باجتهاد وكلف نقص مثله  
واجواب ان نقصها لقوات شرطها في الامتداد والمعادلة فظهر انها  
لم تكن صحيحة من الابد فهو كما لو ظهر خطأ القاضي لقوات شرط فاية نقص  
قضاؤه الثانية اذا راي الامام شيئا ثم مات او غل فلما بين  
تغيره حيث كان من امور العامة واجواب ان هذا الحكم بدور مع  
فاذا رايها الشك وجب اتباعها الاول كثر في رايها  
وقبله ان المؤمنين كينون عقب الواقعة عند القاضي من مع وكما  
واجادة ووقف واقرار حكم بموجبه فهل يمنع النقص لو رفع اليه  
فاجبت حرارا بانه ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة جرم  
على خصم منعه والا فلا يكون حكما صحيحا كما بما ذكره العماد في  
فصوله وبعده في جامع الفصولين الكرد في في فتاوى البرزبة  
والعلامة فاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين  
ان يكون في حادثة ودعوى فان مات بهذا الشرط كان فتوى الحكماء  
وزاد العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لو قضى شافعي بموجب سج  
عقار لا يكون قضا بانه لا شفعة للمجاور ولو كان القاضي حفيوا لا يكون



قضا بان الشفعة للبجار الى اخر ما ذكره في الفروع وشي عليه من امر  
 واوضحه ما يشهد ان لو قال الموثق وحكم بموجبه حكما صحيحا  
 شرابطه الشرعة قبل كسفه فاجبت مرارا بان لا يكتفي به ولا بد من  
 تلك الحاوثة والدعوى وكيفية الحكم لما في المنقط من كتاب الشهاد  
 ولو كانت السجل ثبت عندى ما ثبتت الحوادث حكيمه انه كذا الصبح  
 ما لم ينل الامر على التفضيل ثم قال وحكي انه لما استعصى فاضى غيب  
 بخار اكل كنب الامام اكلوا في محاضرهم لا فادروا عيدها  
 في سجالات كنبت تلك النسخة بعينها بنم فقال انهم لا يفسرون الشهاد  
 وقبلك القاضي على السعدى قبله شيخنا ابو علي النسفى وكان لا يخطى فاما  
 انت وامثالك لا تشق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التغيير  
 السيد الامام ابى شجاع قال كانا بل في ذلك كذا بخار حتى طابنتهم  
 بنفس الشهاد فلم يابوا بها حتى فحق عندى ان الصواب هو الاستفسار  
 انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والبيانات اصل في المحاضر والبيانات  
 ان ما بلغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتفى بالاجمال حتى قبل لا يكتفى  
 في المحضر ان كنت حضر فلان احضر معه فلان فادعى في الذي  
 حضر عليه ولكن كنب هذا الذي حضر على هذا الذي حضر الى ان قال  
 وكذا لا يكتفى بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاشهاد ما لم يذكر عقب  
 ودعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتفى في السجل حكم القاضي لفظ الشهاد  
 بتامها ولا يكتفى بما يكتفى عندى على الوجه الذي ثبتت الحوادث  
 الحكمية الى اخره وحكي فيها واقعة اكلوا في مع قاضى غيب الى ان قال  
 والمختار في هذا الباب ان يكتفى في السجلات ودون المحاضر لان  
 السجل لا يرد في مصراخ فلا يكون في التدارك حرج انتهى الثالث  
 انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار السنو في الشرط  
 السابق فان وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بها  
 صحيحا وان لم يقع تنازع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب

وقع تنازع في موجب خاص فموجب ذلك الشى الثابت عند  
 القاضي ووقف الدعوى بشرطها كان حكما كذا كذا الموقوف  
 دون غيره والا فلا فاذا اقر لوقف عقاره عند القاضي بشرط  
 فيه شروطا وثبت ملكه ما وقفه وسلمه الى باطرم تنازعا عند  
 قاضى حنفى وحكم بصحة الوقف لزومه وموجبه لا يكون حكما بالشرط  
 فلو وقع التنازع في شى من الشروط عند مخالف كان ان الحكم مقتضى  
 ندبه ولا يمنع حكم الحنفى الباقى اذ الحكم بمعاني الشروط انما  
 حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس ثلث ففى الحكم  
 باطل له باعتبار شرط الغلة والنظر والاستبعاد الرابع مبينا في  
 الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف ندبه او برواية مرجوح عنها  
 اذا خالف ندبه عند او ناسيا انما يحسم لا ينفذ القضا ما اذا  
 قضى شى مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغیرهم فقد صرح في المحرر  
 ان الاجماع انعقد على عدم العمل ندبه مخالف للاربعه لا تضابط  
 نه اجههم وانت راها وكثرة اتباعهم الساس القضا بخلاف شرط  
 الواقف كالمقتضى بخلاف النص لا ينعقد لقول العلماء شرط الواقف  
 كنص الشارع صرح به في شرح المصنف ابن الملك وصرح السبكي  
 في فتاواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص هو حكم  
 لا دليل عليه سواء كان نصه الوقف نصا او ظاهرا انتهى ويدل  
 عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ  
 ويدل عليه ايضا ما في الذخيرة والواجبة وغيرهما من ان القاضي اذا  
 قرر فراشا لم يبيح بشرط الواقف لم يحل له ولا للفراس تناول  
 المعلوم انتهى وبهذا علم حرمه احداث الوظائف احداث المرتبات  
 بالاك وانه فعل القاضي ان افق الشرع نفذ والارادة عليه الله علم  
 اذا اجمع اكلال واحكام غلب احكام  
 وبمعناها ما اذا اجمع محرم ومبيح الا غلب المحرم والعبارة الاولى

وهو ظاهر وما خالف لانه  
 الاربعة مخالف للاجماع صحيح



لفظ الحمد بث اورده جماعة ما اذا اجتمع اكلان واحكام الاغلب  
 احكام اكلان قال العراقي لا اصل له وضعفه البهقي واخره عبد  
 الرزاق موقوفاً على ابن مسعود وذكره الزمعي شارح المكنز  
 في كتاب الصيد موقوفاً على من فروعهما ما اذا تعارض اكلان احكامهما  
 تقتضي التحريم والا ما قدم التحريم وحلله الاصوليون بتعليل  
 النص لانه لو قدم المبيع لزم تكرار النسخ لان الاصل في الاشياء  
 الاباحة فاذا جعل المبيع متاخراً كان المحرم مانعاً للاباحة لا  
 ثم يصير منسوخاً بالمبيع ولو جعل المحرم متاخراً كان مانعاً للمبيع هو  
 لم يفسح شيئاً لكونه على وجه الاصل في التحريم بقدم المحرم ففقد النسخ  
 او احتياطاً وقد اوضحناه في شرح المنار في باب التعارض فزعمه  
 قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاخيرين ملك البهين  
 اصلهما اية وحرمتها اية فالنحر لم اجب اليها وذكر بعضهم ان  
 من هذا النوع حديث كثر في كافي ما فوق الاثار وحدث اصحابنا  
 كل شيء الا الكساح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة  
 والثاني يقتضي اباحة ما بعد الوطئ فرجح احتياطاً وموقوفاً على حقه  
 والي يوسف وماك والشافعي وخص محمد شعار الدم وبه قال احمد  
 عملاً بالكتاب ومنها لو اشبهت محرم ما جئنا محصوراً لم يحل كما قد مضى  
 في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ومنها من احده ابوه ما كوال الا  
 غيره ما كوال لا يحل اكله على الاصح فاذا ازاك كل شيء شاة فولدت لا ياكل  
 الولد واذا ازاك اكل على رأس فولدت بغلام ياكل والاهلي اذا ازاك  
 على الوحشي فبيح لا يجوز الاضحية به كذا في الفوائد الناجية ومنها لو سار  
 الكلب المعلم عن المعلم او كلب غير محسوس او كلب لم يذكر اسم الله عليه  
 عند اذكاره الهداية ومنها ما في صيد الحائنه محسوس اخذ به  
 مسلم قدح والسكنج في المسلم لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمبيع  
 فيحرم كما لو عجز مسلم عن قوسه فباعه على يد محسوس لا يحل اكله

حرم

انفي

انتهى ومنها عدم جواز وطئ الجارية المشتركة ومنها لو كان بعض  
 الشجرة في اكل بعضهما في احرم ومنها لو كان بعض الصبي في اكل  
 والبعض في احرم والمنقول في النسخ كما ذكره الاسيحي ان لا يجزى  
 لقوا به لا لراسه حتى لو كان فاباح في اكل راسه في احرم فلا شيء ففعله  
 ولا يشترط ان يكون جميع قوايمه في احرم حتى لو كان بعضهما في احرم  
 والبعض في اكل وجب بجزا بقصد تغليب الخطر على الاباحة انتهى اما  
 المنقول في الاول في فقي الاجناس لا غصان ابغ لا صلبها اكل  
 فعلى قاطع اعصانها القيمة والثالث ان يكون اصلها في اكل غصانها  
 في احرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واعصانها والثالث  
 بعض اصلها في اكل وبعضه في احرم فعلى القاطع الضمان سواء كان  
 النص من جانب اكل او من جانب احرم انتهى ومنها لو اختلط لبن  
 الذكوة بمسليخ اللبنه ولا علانة بمبنة وكانت الغلبة للبنه او استويا  
 لم يجر تناول من معها ولا بالتحري لا عند المحضه واما اذا كانت الغلبة  
 للذكوة فانه يجوز التحري ومنها لو اختلط ودك اللبنه بالزيت نحو  
 لم يוכל الا عند الضرورة والمسئدان في صلوة اخلاصة من فضل  
 اشبهاه القبلة بمقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقر بلبن امان  
 او ماء وبول عدم جواز التناول ولا بالتحري ومنها لو اختلط  
 زوجه بغير ما فلبس له الوطني ولا بالتحري سواء كان محصوراً او لا  
 كما ذكره اصحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدى زوجتيه  
 مبهما حرم الوطني قبل التبين ولهذا كان طلي احدى زوجتيه تبيناً  
 لطلاق الاخرى في صور ما لم لو اسلم على اكثر من اربع فانه يحرم  
 عليه الوطني قبل الاختيار على قول في خبره ومو محمد وان فقي ابا  
 الشيخان في لا يبطلان النكاح قال في الجمع من فضل نكاح الكافر  
 ولم اسلم ونحوه من اختان وام وبنت بطل النكاح فان ثبت  
 فالأخر وخبره في اختيار اربع مطلقاً واحدى الا حسن البنت اشبهت

وذلك على ثلث اقسام احدها ان يكون  
 اصلها في احرم والا فغصان صح



ومنها لو رمى صيدا فوق في ما ادى على سطح او جبل ثم تردى منه  
الى الارض حرم للاختلال والاجتناب المحرمه بخلاف ما اذا وقع  
على الارض ابتداء فانه لا يجل لانه لا يمكن النحر عنه فسقط اعتبار  
وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى من احد ابواب كتابي والآخر  
محموس فانه يجل كاحد وذبحته ويجعل كتابيا وسي يقتضي ان يجل  
محموسا به قال الشافعي لو كان الكتاب في الاب في الظاهر عنه  
تغلبا بجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظر للصغر المحموس  
شرح الكتابي فلا يجل الولد نابعا له انما لا يجتهد في الاول  
اذا كان بعضهما نجسا والاقل نجس جاز و يربق ما غلب على ظنه انه  
نجس مع ان الاجتناب ان يربق الكل ويمنع كما اذا كان الاقل طاهرا  
عملا بالاعقاب فيها التام الاجتهاد في ثواب تحلطة بعضها  
وبعضها طاهر جاز سو كان لا كثر نجس او لا والفرق بين السا  
والاول انه لا خلف لهما في ستر العورة وللوضوء خلف في الطهيرة  
وموتهم وهذا كله حاله الاختيار واما في حاله الضرورة فيتحري في ستر  
اتفاقا كما في شرح الجمع قبل التمسك وينبغي ان يحمى سلة الاواني الشبه  
المنسوج تحته من حرر وعجزه يجل ان كان احمر اقل وزنا او اسودا  
بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اره الا في الاخلاص من التحريم كما  
الصلوة لو اخطأ او ائنه باواني اصحابه في السفر ومن غاب اخطأ  
رغيفه بار عفة غيره قال بعضهم تحري وقال بعضهم لا تحري في بعض  
حتى يحسب اصحابه وهذا في حاله الاختيار وفي حاله الاصل طاهر جاز  
مطلقا انتهى وقد جوز اصحابنا سكت التفسير للمحمد لم يفسد  
بين كون الاكثر تفسير او قرأنا وقيل به اعتبار الغالب كما في  
الرابعة لو شقي ثوبه خمر ثم ذبحها فربعتها فاحتل بالكرامة  
كذا في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو غلبها  
علفاح اما لم يجرم بينها وكحما وان كان الورع الزكيم قال في البرازية

ظاهر وبعضها

بعده ولو بعد ساعة الى يوم محل مع الكرامة انتهى انما مسنة  
ان يكون احرام سنه كما فلو اكل المحرم شاة سنه كما في سنه كذا في الطب  
فلا فدية وقد اوصى في شرح الكثر من جنات الاحرام السادة  
اذا اخطأ ما بيع طاهرا مطلقا لغيره للغالب فان غلب المباح  
الطهارة به والا فلا وبينا في الطهارات من شرح الكثر ما اذا تغير  
الغلبة السابعة لو اخطأ لبن المرأة بما او بد واولا ولبثا في الغيبة  
الغالب ثبت كونه اذا استنوب باحتياط كما في الغاية واختلف  
فيما اذا اخطأ لبن امرأة لبن اخرى والصحيح ثبوت كونه منها غير  
اعتبار للغلبة كما بينا في الرضاع الثامنة اذا كان غلب بالكمية  
حلالا فلا بأس بقبول بدية واكل ماله ما لم يثبت انه من حرام وان  
كان غلب ماله احرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ورث  
او استقرضه قال المحلوان وكان الامام ابو القاسم الحاكم يابخذ  
جواز السلطان ايجله فيه ان شترى شيئا بمال مطلق ثم ينفقه  
غراما في مال شاكه ارواه الشافعي الامام وغير الامام ان غلبت بطعام  
السلطان والظلمة تحري فان وقع في قلبه حيلة قبل واكل والا لا  
لقوله عليه السلام استفت قبلك الحديث وجواب الامام فيمنع  
ورع وصفا قلبه بظن نور الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا في البرازية  
من الكرامة السابعة اذا اخطأ حمامة المملوك بغير المملوك فطاهر  
كلما مهم انه لا يجرم وانما يكره قال في البرازية في اللفظ اخرج حمام  
في قرنه ينبغي ان يحفظها ولو لغها ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر  
الناس فان اخطأ حمام غير صاحبها لا ينبغي له ان يأخذها ولو اخذ  
طلب صاحبها كالضالة الى اخر ما فيها العاشرة قال في القينة  
من الكرامة غلب على ظنه ان كثر بيعات اهل السوق لا يخلو من الفساد  
فان كان الغالب موافقا لم يكره غير شراره ولكن مع هذا لو اشره  
يطيب له انتهى وقد مناع في المتن في البحث الثالث من قاعدة



اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشرأجواز الدلائل الذي يقيد الجوز  
فما خذ من كل الف عشرة وشراء كل السلاحين إذا كان المالك راضياً  
بذلك عادة ولا يجوز شراء بعض المقام من المكسرة وجوز انهم إذا  
عرفوا أنه أخذ ما قمار انتهى وأما مسئلة ما إذا اختلط الحلال بالحرام  
في البلد فإنه يجوز الشراء والأخذ إلا أن تقوم دلالة على أنه حرام  
كما في هذه القاعدة ما إذا جمع بين حلال وحرام في  
عقد أو نية وبداخل ذلك في أبواب منها الكناح قالوا لو جمع بين  
ميركل وميرلايكل كحرمة ومجوسية ووثنية وخبيثة ومنكوهة أو معتدة  
ومحرمة صح كناح الحلال اتفاقاً وإنما اختلف من الإمام وصاحبه  
في انقسام المسمى في المهر وعدمه وهي في الهداية وليس منه ما إذا  
جمع بين جنس واختين في عقد فإنه يبطل في الكل لأن المحرم المجمع  
أحد بين واحد بهما فقد وكذا الزوج أنه ووجه معاً في عقد  
بطل فيها ومنها المهر فإذا سمي ما كل ما يحرم كان ونحوها على عشرة  
درهم ودينار خم فلها العشرة وبطل الخمس ومنها الخلع فلها المهر  
ففيها غلب الحلال الحرام لما أن شرائطه بمنزلة الشرط الباطل  
وسما لا يبطلان وأما إذا زوج الولي الصغيرة بكثير من المهر  
فإن كان أباً أو جداً صح عليه الألف الكناح وقيل يصح للمهر  
ومنها البيع فإذا جمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فإن كان الحرام  
ليس بما لا يجمع من الذكبة والميتة والكحل والعبد فإنه يسرى البطلان  
إلى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا إذا جمع بين خل وخمر وإن كان  
الحرام ضعيفاً كان كونه لا في المحل كما إذا جمع بين المهر والقن  
أو من القن والمكاتب أم الولد أو عبد غيرة فإنه لا يسرى الفساد  
إلى القن لضعفه واختلف فيما إذا جمع بين وقف وملك الأصح  
أنه لا يسرى الفساد إلى الملك لأن الوقف مال غرم إذا كان سجداً  
عامراً فهو كالحرام بخلاف العامر بالمعنى أي الخراب كالمدة بغيره

القبيل ما إذا شرط انحرافه أكثر من ثلاثة فإنه يصح في الثلاثة وبطل  
بما زاد بل يبطل في الكل لكن إذا اسقط الزيادة قبل دخوله قبل  
الصحيح ومنه ما إذا جمع بين محمول ومعلوم في البيع فإن كان  
المحمول لا يقضى جهالة إلى المنازعة لا يضر والألف في الكل كما  
علم في البيع ومنها الإجارة وهي كالبيع لا شراكتها بينهما يبطلان  
بالشرط الفاسد وصرحوا بأنه لو استأجر داراً كل شهر مائة فإنه  
يصح في الشهر الأول فقط ولم أر الآل حكم ما إذا استأجر شيئاً  
ليست له ثواب طوله كذا أو عرضه كذا فخالف خبر ماوة أو نقص سجن  
بقدره أو لا يستحق أصلاً ومنها الكفالة والابراء وينبغي أن لا ينعقد  
إلى الجائر وقالوا لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح  
شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا تعدى إلى  
الجائر ومنها الأمانة أي الهدى إلى القاضي فله عادة بالأبدالة  
قبل القضاة وإذا برء القاضى الزايد لا الكل كما في فتح القدر فلم تعد  
إلى الجائر وظاهر كلامه أنه زاد في القدر وأما ما إذا زاد في المعنى  
كان كانت عادته أهدأ ثوب كان فأي ثوباً حرراً لم أره إلا  
لأصحابنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم  
منه بغير الجائر ومنها الوصية فلو وصى لاجني وارثه فلا جني  
لضعفها وبطلت للوارث كما في الكفر وكذا الوصى للقائل وللجني  
ومنها الأقرار قال الربيعي فيها لو أقر بعين أو دين لوارثه ولا جني  
لم يصح في حق لاجني أيضاً وفي الجمع من الأقرار لو أقر لوارث مع  
فكأنما الشراكتة صحيحة في الاجنبي انتهى ومنها باب الشهادة فإذا جمع  
فيها بين يجوز شهادة وفم لا يجوز في الظهيرة بمنها رجلان أو  
لفقر أجبرانه بشي أو كمال الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلاً صلياً  
لها أو لاد محامٍ قال محمد لا تقبل شهادتهما لأنها شهادتان لا ولاهما  
فما يخص لاد محامٍ فبطلت شهادتهما في ذلك فإذا بطلت في لاد محامٍ



بطلت أصلاً لأن الشهادة واحدة كما لو شهدوا على رجل أنه  
 قد فاتهما وفلان لا تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف الأصل  
 إذا وقف على فقير جيرانه فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت  
 شهادتهما قال الفقيه أبو الليث ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف  
 أما على فاس قول محمد فنحنى أن لا تقبل في الوقف أيضاً لأن عند  
 أبي يوسف يجوز أن تطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض على  
 قول محمد لا تقبل أصلاً ويجعل أن ما ذكر في الوقف محمول على أن كانوا  
 قليلين كجسور انتهى وفي القصة أخ واخت أديها أرضاً وشهد زوجها  
 ورجل آخر بزوجها ونهما في حق الاخت والآخر قال الشهادة مني  
 بعضهما بزوجها وفي روضه الفقهاء إذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة  
 وبغيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف في حق الآخر  
 فصل تطل قبل لا تبطل انتهى وكتبنا في شرح الكفران شهادة العبد  
 لا تقبل إذا كانت لأجل الدنيا سواء كانت على عهده أو غيره بناء  
 على أنه موقوف ومولا يتجوز ومنه القليل اختلاف الشاهد مانع  
 من قبولها لأن أحدهما طابق الدعوى والآخر خالفها وكتبنا في  
 الفتاوى المتضمنة في ذلك ومنها القضا فإذا امتنع القضا للبعض  
 امتنع للباقيين كما في شهادات البرازية ومنها باب العباد  
 فلو نوى صوم جميع الشهر بطل فمعه اليوم الأول وليس ما إذا  
 عمل ركوة سنين فإنه إن كان بعد ملك النصاب فهو صحيح والآ  
 فلا فيها وليس منه أيضاً ما إذا نوى حجبت أحرم بها فاما تقول  
 بدخوله فيها لكن اختلفوا في وقف روضه لأحدكما كما علم في باب  
 إضافة الأحرار وليس منه ما إذا نوى التيمم لغيره لأننا نقول يجوز  
 له أن يصلي باليمنى الواحد ما شاء من غير البصر والكوافل ومنها ما إذا  
 صلي على حى وميت وينبغي أن تصح على الميت ومنها ما إذا استنجى  
 للبول كحجر ثم نام فاستلم فامتنى فاصاب ثوبه لم يطره بالفكر لأن

إلى الأحرار

البول

في فقه الجواهر

البول لا يطره للمني كما صرح به ولقد قال مسلم في الخبر في سلة  
 المنى مشكل لأن كل فحل عذى أو لا والمذى لا يطره بالفكر إلا  
 أن يجعل تبعاً انتهى وقد يقال يمكن جعل البول الباقي بعد الاستحجار  
 تبعاً أيضاً وجوابه أن التبعية فيها مولى لازم له وهو المذى بخلاف  
 البول كم أرغب به عليه ومنها بابا الطلاق والعاق فلو طلق  
 زوجته وبغيرها أو عبده وبغيره أو طلقها أربعا فنفذ فيها  
 بملكه ونفخها لو استعاض عنها لغيره على قدر معين فمنه ما إذا قال  
 في الكفر ولو عن قدر واجب أو بلفظ مخالف ضمن الميعر المستعبر أو  
 المهر من انتهى واستثنى الشارح ما إذا عين له أكثر من قيمته فمن قال  
 منه ذلك بمثل قيمته أو أكثر فإنه لا يضمن لكونه خلافاً لغيره انتهى  
 ومنها لو شرط الواقف أن لا يوجر وقفه أكثر من سنة فزاد المأط  
 عليها فطامر كلامهم الف في جميع المدة لا فمأط على المشروط  
 لأنها كالمبيع لا تقبل بقرن الصفقة وصرح في فتاوى قاضي الهادي  
 ثم قال والعقد إذا فسد في بعضه فسد جميعه وليس القاعة  
 ما إذا جتمع في العبادة جانب المحضر وجانب السفر فاما لا تعجب المحضر  
 ومقتضاها تعقيباً لأنه اجتماع المبيع والمحرّم لأن صحابنا قالوا إنه  
 المصح على الحقيق لو أنه مقيم ففر قبل تمام يوم وليلة انتقلت  
 إلى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة بينهما تعقيباً بجانب  
 المحضر وبه قال أكثر فقي وعنده لو مسح إحدى الحقيقتين حضر الآخر  
 سفر فكذا لك على الأصح طرد القاعدة وأما عندنا فلا خلاف أن  
 مدة مدة السفر وأما لو أحرم قاصراً فبلغت سفينة داراً فمته فانه  
 يتم ولو شرع في الصلوة في دار الإقامة فسارت سفينة فليس له الفحص  
 ولم أرهما إلا أن عندنا فاته السفر إذا قضاها في المحضر بقضيتها  
 وعكسه يقضى أربعا لأن القضا حكلي لا إذا وأما باب الصوم فاذا أصام  
 مقيماً فسافر في أثناء النهار وعكسه حرم الفطر

إلى مدة المسافر فيسبح ثلاثاً  
 ولو كان على عكسه انتقلت صح



القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع  
فلو ضاق الوقت او المانع سنن الطهارة حرم فعلها ولو جرح  
جرح جرحاً أو حطاً أو مضمواً أو مراً أو مات بها فلا فضايل وخرج  
عنها مسائل الأولى لو استشهد الجنت فانه يغسل عند الامام ومقتضاها  
ان لا يغسل بقولها الثانية لو اخطط موتى المسلمين بموتى الكفار  
فمقتضاها عدم التعجيل لكل والشافعية قالوا بتعجيل الكل ولم  
يفصلوا واصحابنا فصلوا فقال الحاكم في الكافي في كتاب النجوى  
واذا اخطط موتى المسلمين وموتى الكفار فموتى الكفار عليه الصلاة  
صلى عليه وموتى المسلمين عليه الصلاة الكفار ترك من لم يكن عليهم علامة  
والمسلمون اكثر غسلوا وكفوا وصلى عليهم وينوون بالصلاة والنجاة  
للمسلمين ومن الكفار ويطفون في مقابر المسلمين ان كان الكفار  
سواء او كانت الكفار اكثر لم يغسل عليهم ويغسلون كمقتضى قوله  
في مقابر المشركين انتهى وقد رجح المانع على المقتضى في مسأله غسل  
رجل وعلوه لاخر فان كلا منهما ممنوع غير التصرف في ملكه حتى لاخر  
فملكه مطلق له وتعلق حتى لاخر به مانع وكذا التصرف في الموضع  
في المرسوم العين الموجرة منع حتى المرتين المستاجر وانما قدم  
الحق من اجل الملك لانه لا يفوت به الامتناع بالناظر وفي نصهم  
الملك تقويت عين على الاخر ونماه في العبادية من مسائل الجحاط  
الشيء لم ارها الا لصحابنا وارجو من كرم القياح  
ان يفتح بها او بشي من مسائلها وهي الاشارة في القرب قال الشيخ  
الابن المكي رحمه الله في بحر ما محبوب قال انه تعالى في قوله تعالى  
ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عزالدين الاشارة في القربيات فلا  
اشارة الى الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان العوض  
بالعبادات العظيمة والاجلال فمن اثر به فقد ترك اجلال الاله  
وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ما يتوضا به فوضا به

في القرب

غيره ليتوضا به لم يجز لا عرف فيه خلافاً لان الاشارة انما يكون  
فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في  
شرح المذهب في باب الجمعة لا تقام احد من محلي الجحاط موضع  
فان قام باختياره لم يكره فان نقل الى ابعده الامام كرهه قال  
اصحابنا لانه اثر بالقرب وقال الشيخ ابو محمد في الفروع في قوله  
عليه وقت الصلوة ومعه ما يكفيه لظهارته وسناك من كتابه  
لظهارته لم يجز له الاشارة ولو اراد المضطر اشارة غير كراهية  
مبجته كان له ذلك وان خاف فوات مبجته والفرق ان الحق  
في الطهارة انه تعالى فلا يسوع فيه الاشارة والحق في حال المحضه  
نفسه وكرائيا الطالب غيره بنوبته في القراءة لان قراءة العلم  
والمسارعة اليه قرينة والابن بار بالقرب مكرهه قال السوطي  
من المسائل على هذه القاعدة فمجاها ولم يجد في الصف فرضه فانه  
يجز شخصاً بعد الاحرام ويندب للمجور ان يساعده فهذا يفتى  
على نفسه قرينة ومواجه الصف الاول انتهى ثم رايته الهبة  
المفتي فقير محتاج معه درهم فاراد ان يثر الفقراء على نفسه ان علم  
انه يصير على الشدة فالابن بار فصل والا فالا لاتفادى على نفسه  
افضل انتهى **القاعدة البراءة** التابع تابع يدخل فيها قواعد  
الاول انه لا يفرد بالملك ومفرد وعما يحل يدخل في بيع الام تبعاً  
ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والظنون بخلاف  
في مع الارض تبعاً ولا يفرد ان بالبيع على الاظهر ومنها الكفارة  
في قتل الحمل ومنها لالعان تنفيه وخرج عنها مسائل ومنها يصح  
اعتاق الحمل ونحوه بشرط ان تده لاقل مائة شهر ومنها  
يصح افراده بالوصية بالشروط المذكورة ومنها يصح الايضاله  
ووجمل دابة ومنها يصح الاقرار له ان من المتقربين صاحبها وله  
لاقل مائة شهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حياً ومنها انه

ما بطعام



لو رث فقسم الغرة بين رثة الجنين اذا ضرت فالقنة ومنحها  
 يصح الاقرار به ولم يبين له سبباً اذا جأت به لاقبل المدة في الاول  
 وفي مدة ينصو عند ايل الحجة في البهايم ومنحها صحته برة ونحها  
 ثبوت نسبة تقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام  
 لا ترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت  
 الاحكام له قبله فالمراد ببعضها كما اشار اليه في الغاية وخرج عنها  
 ايضاً ما لو قال المديون تركت لاجل او ابطنته وجعلت المال حالاً  
 فانه يبطل لاجل كانه الخانة وفي غير ما مع انه صفة تدل على الضميمة  
 لموصوفها فلا تفردهم واما خرج عنها لو اسقط الجوده فانه يصح لانها  
 حقه واما خرج لو اسقط حقه في جسر الرمن قالوا اصح ذكره العاديين  
 في الفصول ومنحها الكفيل لو ابراه الطاب صح مع ان الرمن  
 والكفيل باعان للدين موباق وواقضا الشائفة في الرمن  
 والكفيل على الاصح وخالفوا في الاجل والجوده فارقبان شرط  
 القاعدة ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان افرد كل رمن  
 والكفيل افرد بالحكم الثانيه التابع بسقط بسقوط المبتوع ومنحها  
 منه فانه صلوة في ايام الجنون قلنا بعدم القضا لا يقضي بها  
 الروايت ومنها فانه الحج وتكفل افعال العمة لا تاتي بالرمي للثبوت  
 لانها تابعان للوقوف وقد سقطت ومنها لومات الفارس سقط  
 سهم الفرس لا عكسه وخرج عنها فانه حق في ديوان الخراج كالمقاتلة  
 والعلماء وطلبهم والمفتين والفقهاء بفرض لا ولا دم تبعا ولا يسقط  
 بموت الاصل من غيباً وقد اوصناه في شرح الكفر واما خرج الاخرى  
 بمرنه تحرك التان في كسرة الافساح والنبية على القول بكونها  
 بالقرارة فلا يجزئ المختار مع ان المبتوع قد سقط وموالتلفظ ومنحها  
 اجزاء الموصى عليه راس الاقرار فانه واجب على المختار **تنبيه**  
 يقرب من ذلك ما قبل سقط الفرج اذا سقط الاصل ومن فرعه

قوله اذا ارى الاصيل يرى الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرج  
 وان لم يثبت الاصل ففرعه لو قال لزيد على عمر والى وانا  
 ضامن به فاكتر عمر وزم الكفيل اذا ادعاها زيد دون الاصيل كما  
 في الخاتمة ومنحها لو ادعى الزوج الخلع فاكترت المرأة ولم يثبت  
 المال الذي هو الاصل في الخلع ومنحها لو قال بعت عبدى فزيد  
 فاعققه فاكتر زيد عن العبد ولم يثبت المال منها لو قال بعتني  
 نفسه فاكتر العبد عنى بلا عوض لثالثه التابع لا يقدم على المبتوع  
 فلا يصح تقديم المأموم على ماله في كسرة الافساح ولا في الاركا  
 ان ينقل قبل مشاركة الامام وخرج عليه قاضي خان في الفساق  
 ما اذا سبق ماله في الركوع والسجود في الرابعة الرابعة يقتصر في  
 التوابع ما لا يقتصر في غير ما وقرب منها يقتصر في الشئ منها  
 ما لا يقتصر قصداً وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصول  
 فيما ثبت ضمناً وحكماً ولا يثبت قصداً منه من لهما اعتقه احدهما  
 ومو مو سر فلو شري المعقوضيب الساكن لم يجز ولا يتمكن الساكن  
 من نقل ملكه الى احد لكن لو ادعى المعقوضيب الضمان الى الساكن ملك  
 نصيبه ومنه عصب قنفاً فاقرب منه بده وضمنه المالك ملكه العاص  
 ولو شراه قصداً لم يجز ومنه فصولي زوجة امرأة برضاها ثم  
 الزوج وكل عبيده بان زوجة امرأة فقال نفقت ذلك  
 السكاح لم ينقض لولم ينقضه قولاً ولكن وجه اياها بعد ذلك  
 انقضى السكاح الاول منه شري كرهيناً وامر المشتري بالبايع  
 بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غاراه وامره ان يحلها  
 صح اذا البايع لا يصلح وبكلاء المشتري في القبض قصداً ويصلح  
 ضمناً وحكماً لاجل الغرارة ومنه شري ماله برة فوكل بكلاء بقبضه  
 فقال الوكيل قد اسقطت الجوارعني ضار الروبة لم يسقط خيار  
 الموكل ولو قبضه الوكيل ومو راء سقط خيار روبة موكله عند تحفيقه

بالتحج



خلافا لهما وقرب من الجحش لا يجوز اجازته ابتداء وتوحيده  
 منه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يولد الاستخلاف لم يجز  
 ومع هذا لو حكم خليفة وهو يصلح ان يكون قاضيا واجاز القضاة  
 احكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالسبع لا يملك النوكل وبذلك اجازة  
 بيع ما يبعه فضولي المعنى منه انه اذا اجاز بحيط علمه بما في حليفته  
 ووكيل الوكيل كذلك فيكون اجازته في الانتهاج بصيرة بخلات  
 الاجازة في الابداء ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع ثلث  
 ما كان له ولالة القضاء في يومين من كل اسبوع لا يغير فقضي في  
 الايام التي لم تكن ولاية القضاء فاذا جاء نوبته اجاز ما قضى حازت  
 اجازته انتهى **ظفر مسئلتين** فقصر في الابداء اما لا يقصر  
 في البقا عكس القاعدة المشهورة الاولى يصح تقليد القاضي  
 القضا ابتداء ولو كان عدلا ثم فسق الغزل عند بعض المشايخ  
 وذكر ان الكمال ان الفتوى عليه الثانية لو ابق الماذون لا يخرج  
 ولو اذن الا ببق صحيح كما في قضاء المعراج وقيد قاضي خان في ذلك  
 نصرف الامام على الرغبة منوط بالمصلحة  
 وقد صرحوا به في مواضع متتالية في كتاب الصلح في مسئلة الامام  
 عن الظلم المبينة في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف كما  
 اخرج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنايات ان السلطان لا يصح  
 عفوه غير فاعل من الاول له وانما له القصاص والصلح وعلمته في  
 الايصاح بانه لفتن ناظر وليس منه النظر للمسحق العفو واصلها  
 ما اخرج بعد من منصوص غير البراقال قال عمر رضي الله عنه اني ازلت  
 نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى النبي ان اجبت اخذت منه و  
 البسرت ردونه فان استغيب استعفف وذكر الامام ابو الو  
 في كتاب اخرج قال بعث عمر الخطاب رضي الله عنه عمار بن ياسر  
 على الصلوة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء

وبث المال وبعث عثمان بن حنف على مساحة الارضين وجعل بينهم  
 شاة كل يوم شطرا وبطنها لعمار وربعها لعبد الله بن مسعود  
 وربعها لالاخ عثمان بن حنف وقال في انزلت نفسي واماكم  
 من هذا المال بمنزلة والى النبي فان الله تبارك وتعالى قال ومن كان  
 غنيا بطلب تعفف ومن كان فقرا فلياكل بالمعروف والله ما اورك  
 ارضا يؤخذ منها شاة في كل يوم الا تسرعوا بها انتهى فعلى هذا  
 لا يجوز له التقصيل ولكن قال في المخطط كتاب الزكوة والراي اليه  
 الامام في فضيل وسوية من غير ان يسل في ذلك الى موسى ولا يحل لهم  
 الا ما يكفهم ويكفي اعدائهم بالمعروف وان فضل في المال شي بعد  
 اتصال الحقوق اليه اربابها فممنه من المسلمين وان قصر في ذلك  
 كان الله عليه سببا انتهى وذكر الزبيدي في اخرج بعد ان كان  
 اموال بثلث المال اربعة انواع قال على الامام ان يحل لكل نوع  
 من هذه الانواع بيتا كحضه ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكا  
 يختص اليه ان قال في بحث على الامام ان تبقى الله تعالى وبصرف الى كل  
 مسحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله عليه سببا  
 انتهى وفي كتاب اخرج لابي يوسف ان ابا بكر رضي الله عنه قسم المال  
 بين الناس السوية بجا ما سقوا له من امواله بالخليفة رسول الله امك  
 قسمت هذا المال فسويت بين الناس اساس لهم فضل وسوايق وقدم  
 فلو فضل اهل السوايق والقدم والفضل بفضلهم فقال اما بادرهم  
 في السوايق والقدم والفضل فما عرفني بذلك وانما ذلك شيء نوابه  
 على الله تعالى وهذا معاش لا اسوة فيه خيره الاثرة فلما كان عشرين  
 الخطاب رضي الله عنه وجا الفتوح فضل وقال لا اجعل من قبل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قال معه ففرض لاهل السوايق والقدم  
 من المهاجرين والانصار ممن شهد بدر او لم يشهد بدر اربعة الاف  
 وفرض لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك اربعة الاف



مناز لهم من السواقي انتهى وفي القصة من باب ما يحل للمدرس  
 والمتعلم كان ابو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في العطاء  
 من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه  
 والفضل والاحد بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا حسن فبقية الامور  
 الثلاثة انتهى في البرازنة السلطان اذا ترك العشرة من عباده  
 غنيا كان او فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان  
 وان كان غنيا ضمن السلطان العشرة للفقير من بيت المال اخرج  
 بيت مال الصدقة انتهى اذا كان فعل الامام منسبا لمصلحة  
 فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه  
 لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب اخرج من باب احياء  
 الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروفا  
 انتهى وقال القاضي خالف في قضاياه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا  
 اذن لقوم ان يحلوا ارضاء من ارضى البلدة جازيت موثوقة على  
 المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة  
 فحقت غنوة ذلك لا يضر بالمار والناس ينفذ امر السلطان فيها  
 وان كانت البلدة فحقت صلحا يتبع على ملكها فلا ينفذ امر  
 السلطان منها انتهى وفي صلح البرازنة له عطاء في الدوا  
 مات ابنين فاصطالحا على ان يكتب في الدوا ان اسم احد سما والاخر  
 له من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا معلوما فاصطالح باطل  
 وبرو بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحسان  
 للعطاء ما شئت الامام لا دخل له لرضا الغير وجعله غير السلطان  
 ان منع المستحق فقد ظلم من من في مصلحه حرام المستحق واثبات غير  
 المستحق مفساه انتهى اخبرني القاضي فيما فعله  
 اموال البتامة والتركات والاوقاف بالمصلحة فان لم يكن منسبا  
 عليها لا يصح ولهذا قال في شرح لمخص الجامع من كتاب الوصايا

وبالعطاء

مقيد

اوصى ان يشترى الثلث من يثمن فان بعد الاتجار ويحيط بالثلثين  
 نشر القاضي غير الوصية كجلا بصر خصما بالعمدة واعتاقه لغو  
 بقصد الوصية وفي الثلث بعد الدين قال القاضي رده اما اعتاقه  
 فهو لغو واعتذر بتفديده باختيار الولاية العامة لان لالة القاضي مقبلة  
 بالنظر ولم يوجد النظر فبلغوا انتهى وفي قضاء الولو ايجته رجل اوصى  
 في رجل وامرأة ان تصدق من ماله على فقرا بلدة كذا بجملة دينار  
 وكان الوصي بعد من ملك البلدة وله بذلك البلدة غرم له عليه  
 الدرام ولم يجد الوصي له ملك البلدة سبيلا فامر القاضي الغرم  
 بصرف ما عليه من الدرام الى الفقرا فالدن عليه باق وهو مستطوع ذلك  
 ووصية الميت قايمة انتهى وبهذا علم ان امر القاضي لا تنفذ الا اذا وافق  
 الشرع وصرح في الذخيرة والولو ايجته وغيرهما بان القاضي اذا قرر  
 فراشا للمسجد غير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك لم يحل للمعاين  
 تناول المعلوم انتهى وبه علم حجة احداث الوظائف بالاوقاف  
 بالاولى لان المسجد مع احتياجه للمعاش لم يقرر بقرره لا مكان اتجار  
 فراش لا يقرر بقرره من الوظائف لا بكل الاولى وقد سئلت  
 غير فقرا القاضي المراتب بالاوقاف فاجبت بانه ان كان من وقف  
 مشروط للفقرا فالتصريح صحيح لكن ليس لازم ولناظر الصرف في غير  
 وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم بقرره فحقت غنوة من في  
 اوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقرا لم يصح ولم  
 يحل ذلك ان كان من وقف الفقرا او قررة لمن ملك ايضا باسمه  
 لو قرر من فائض وقف سكت الواقف عن مصرف فابضه منهل يصح  
 فاجت بانه لا يصح ايضا لما في التا ما رغبه ان فابض الوقف لا يصح  
 للفقرا وانما يشترى به المتولى بانه لا يصح فائض وقف لوقف اخر  
 اتحد واقفها واختلف انتهى وكتبنا في شرح الكثر من كتاب القضاء  
 ان من القضاء البطل القضاء خلاف شرط الواقف لان مخالفته مخالف

وبه علم ايضا حجة احداث المراتب بالاوقاف بالاولى

مستغلا وصرح في البرازنة وبقية في الدرر والغرر



وفي الملتقط القاضي اذا زوج الصغيرة فغير كفو لم يجر انتهي  
فعدم ان فعله مقدر بالمصلحة ولهذا اصرحوا بان الحابط اذا مال الطريق  
فاشكده واحد على الكهانة ثم ابراه القاضي لم يصح كانه التهنيد  
وكذا لا يصح تاجل الصبي لان الحق ليس له كذا في جامع الفضولين  
الحمد وندد بالاشبهات وموجده  
رواه البيهقي عن علي بن عبد الله بن عباس وخرج ابن ماجه  
في حديث ابني سرره او فو الحمد واما استنطقه وخرج الترمذي  
والحاكم في حديث عابثه او الحمد وخرج المسكين استنطقه فان وجه  
المسكين يخرج فخلو اسبيله فان الامام لان يخطي في العقوبة غير ان  
يخطي في العقوبة وخرج الطبراني عن ابن مسعود وموقفا او الحمد  
والفضل عن عباد الله ما استنطقه وفي فتح القدير اجمع فيها الاصدار  
على ان الحمد وندد بالاشبهات والحديث المروي في ذلك متعلق  
وتلقه الاله بالقبول الشبهه الشبهه الثابت وليس ثابت في الحاشية  
فسموا بالاشبهه في الفعل وتسمى حجة الاشبهه والى في المحل  
قالوا في تحقيق حق من اشبهه عليه الحول والحكمة فظن عمر الدليل والبيان  
فلا بد من الظن والافتلا شبهه اصلا كظنه حل وطي جارية زوجته او  
ابيه او امه او جده او جدته وان عليا ووطي المطلقة ثلاثا  
في العدة او بانيها على مال والمخلقة وام الولد اذا اعتقها وهي  
في العدة ووطي العبد جارية مولاه والمرتب في حق المهره في  
رواية وسنغير الرهن كالمهر في هذه المواضع لاحد اذا قال  
انها تحل لي ولو قال علمت انها حرام علي وجب الحمد ولو ادعى احد  
الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يفر جميعا بعلمهما بالحكمة والشبهة  
في المحل في سنة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا بانيا بالكمالات  
والجارية المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري  
والمجمله مهر اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجه المشتري

من الوطى وغيره والمرسونه اذا وطئها المرتبة في رواية كتاب  
الرسن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحمد  
وان قال علمت انها على حرام لان المانع من الشبهة في نفس  
الحكم ويدخل في النوع الثاني ووطي جارية عبده المأذون والمذلول  
ومكاتبه ووطي البائع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع العا  
والتي فيها الخمار للمشتري وجارية التي هي اخته من الرضاع جارية  
قبل الاستبراء والزوج المهرته بالردة او بالمطأ وعده لانه في الحاشية  
لا تمنا انتهى ما في الفقه وسننا شبهة ثالثة عند اني حنفه وهي شبهة  
العقد فلا حد اذا ووطي محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحكمة  
فلا حد على من وطئ امرأة زوجها فلا شهوة او نكاح او مولاه  
وقال لا حد في ووطي محرمة المعقود عليها اذا قالت علمت انها حرام  
والفتوى على قولهما كما في الخلاصة ومما يشبهه ووطي امرأة خلت في  
صحة نكاحها ومما يشبهه الحمد لئلا يوي وان كان المعتمد محرمة ونها  
انه لا يجوز النكاح باستنفا الحمد وواحد في النكاح بالثبوت  
ومما ينبغي على انهاء ارجحها انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب  
القاضي الى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحجة  
متفاد من سوي حدة القذف الا اذا كان بعد سمع عن الامام والاصح  
اقرار السكران بالحمد وواحدة الا ان يضمن المال ولا يصح معها  
لانه رجا النكاح في شبهه حتى اذا اكر القاذف ترك في غير محرمين  
ولا تصح الكفالة بالحمد ووالقصاص ولو برهن القاذف برجلين  
او رجل وامرأتين على اقرار المقذف بالزنا فلا حد عليه ولو برهن  
بثلاثة على الزنا حد وحدوا ولا قطع لسرقه مال صله وان علما  
وفرعه وان سفل واحد الزوجين سببه وعجده ومن ثلثون  
في دخوله ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت نفاذه في كتاب البيعة  
وسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو اللص



اللقص الطرف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم  
ذلك يقبل قول المترجم في احد وكذا في ما قال من قبل  
ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العجمي واحد ولا يثبت  
بالايدى الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب  
القاضي الى القاضي اجاب ان كلام المترجم ليس بدل عن كلام العجمي  
لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعود  
ويقف عليه فكانت عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل  
بل بطريق الاصاله لانه يصار الى الترجمة عند العجمي عن معرفة كذا  
كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب للصدر  
الشهيد في الثامن والثلاثين القصص كالحكم في دفع  
بالشبه فلا يثبت الا بما ثبت احد ودومما فرغ عليه انه لو دمج ما  
فقال في حجة وسويت فلا قصاص وجب الدية كما في العدة  
لو جن القاتل بعد الحكم عليه بالقتل فانه ينقل دية وقال يقبل من  
اقتلني فقتله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص  
اذا قال اقتل عبيدي او اخي او ابني كس لا شيء في العبد ونحو ذلك  
في غيره واستثنى في خزانة المفتين اذا قال اقتل ابني ونحو غيره  
بحك القصص وتعامه في البرزخية ويتبع في ان القصص فصل في تعليم  
انه محققون الدم على السابيد اولاد في الخائبة ثلاثة قتلوا رجلا عمدا  
ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا قال الحسن لا يقبل شهادتهم الا  
ان يقول اثنان منهم عفا عفا وعن الواحد فحق الوفا قال ابو  
يوسف في حق الواحد وقال الحسن اقبل في حق الكل اسهي وكذا في  
في العفو في شرح الكفر في الدعوى عند قوله قتل الخصم اعطه كفيلة  
فانما جمع وكتب في الفتاوى ان القصص كالحكم في الاثني عشر مسائل  
الا وفي محوز القضا بعلمه في القصص دون احد وكذا في الخلاصة الثانية  
احد ولا تورث والقصص موروث الثانية لا يصح العفو احد

الا

ولو كان حد القذف خلاف القصص الرابعة التقادم لا يمنع من  
الشهادة بالفضل بخلاف احد وسوى حد القذف الخامس  
بالاثر في الكفاية من الاخر بخلاف احد وكذا في الهداية  
مسائل شتى ان لا يجوز الشفاعة في احد ودون في القصص  
ان اربعة احد ودسوقه القذف لا يوقف على الدعوى بخلاف  
القصص لانه فيه من الدعوى اسحانه وتلك اعلم  
التي نزلت مع الشبهة ولذا قالوا ثبت ما ثبت المال يجري  
فيه الحكم بقضي فيه بالنيكول الكفارات ثبت معها ايضا  
الكفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب بالنسبة  
والخطا وباقى الصوم مختلف في صحته كما علم في محله واما القدية  
فهل سقطها لم اربا الا ان من العجب ان الشك في شرط في الشبهة  
ان يكون في قوله قاتل قاتل سلم ذميا فقتله ولي الذي فانه يقبل  
وان كان موافقا لراي ابي حنيفة ومن شرب النبيذ بحد ولا يراد  
خلاف ابي حنيفة انتهى  
فلا يصح من الغضب لو صبيا فلو غضب صبيا فمات بحده فحاشا او عجمي  
لم يصح من لابر دمالومات بصاعقة او نسيه حبه او ينقله الى ارض  
او الى مكان الصواعق او الى مكان يغلب فيه الكمي والاعراض فان  
عليه عاقلة الغاصب لانه ضمان ثلاث لا ضمان غضب احد بضمن  
بالاثر في العبد بضمنهما والمكاتب كالحكم لا يضمن بالغضب كالحكم  
وتعامه في شرح الزبيري قيل باب القسامه وام الولد كالحكم ولم ار الا  
حكم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاجلها ومات بالولادة وينبغي عدم  
وجوب ديتها بخلاف ما كانت انه ومن فروع القاعدة لو طأ  
حرة بعد الزنا فلا مهر لها كما في الخائبة ولو كان الواطئ صبيا فلا حد  
ولا مهر ولما اختلف في وطئ خلاصة العقر والعقر خلاف ما اذا طأ  
انه لكون المهر في السبد وخرج عن القاعدة قول اصحابنا اذا سار



رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما ودخل بها احدهما فلهما  
 لكونه وليا على سبق عقد والا لو ان يقال ان الزوجة في الزوج  
 لما قد مناه ولفظ لم في باب التحالف ان القول قوله فما يصح  
 معللين بانها في بد الزوج فهي مائة بد يابده فتقال اصل العادة  
 ان لا تدخل تحت بد احد الا الزوجة فانها في بد زوجها والله اعلم  
 ثم رأت في جامع الفصولين في التاسع عشر مائة امرأة في دار رجل  
 يدعى انها امراته خارج يدعيها وهي تصدق قال قول لرب الدار  
 كما في التاسع انتهى اذا اجتمع امران خمس  
 واحد ولم يختلف مقصودهما ودخل احدهما في الاخر فابنا منه  
 فروعهما اذا اجتمع حدث وجنابة او جنابة وجنابة كلف الغسل الواجب  
 ولو باشر المحرم فيها دون الفرج ولزمه شاة ثم جامع ومقتض  
 الاكتفاء بموجب الجماع ولم اره الا ان صبر حيا وميتا لو نقص المحرم  
 بدبه ورجليه مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان  
 في محاسن فلكذلك عند محمد وعليه قوله يجب لكل دم وكل رجل  
 دم اذا وجد ذلك في كل مجلس فلم يدور رجل فنجعل باجنابة او  
 معنى لا اتحاد المقصود وسوا لا اتفاق فاذا اتحد المجلس تعبيرة المعنى فاذا  
 اختلفت غير خبايات لكونها اعضا متباينة وعليه في الاختلاف لو  
 جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان يشاءوا  
 في الجماع بعد الوتوف في المرة الاولى عليه بدنه وفي المرة الثانية عليه  
 كذا في المبسوط وفي الخاتمة فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك  
 المجلس قبل الوتوف بعرفة ولم يقصد به فرض الحج الفاسدة بزيه  
 دم اخر بالجماع الثاني في قول في حنيفة واليوسف لو نوى الجماع  
 الشك في فرض الحج الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شي انتهى ومنها لو  
 دخل المسجد صلى الفرض او الراتبة دخل منه التيمم ولو طاف  
 القادوم غير فرض ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف

فقد صح بان ثبت  
 على كونه كحفظ الدار

حتى يحل عليه اربع ما  
 اذا وجد في كل مجلس

للا فاضه لا بدخل فيه طواف الوداع لان كلامها مقصود و  
 مقصود واما مختلف وكودخل المسجد احرام فاض مع الجماع لا يثبت  
 عن تحية البيت لا خلاف الجنب لو صلى في ربة عقب طواف منبج  
 ان لا يكفيه غير كعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان كعتي الطواف  
 واجبة فلا تسقط بفعل غير ما بخلاف تحية المسجد ولو تلا انه سجدة  
 صلاته قبل ان يقرأ ثلاث كفت عن التلاوة لحصول المقصود  
 التعظيم وكذا لو ركع لها فوراً اجزأت قياساً وهذه من المواضع  
 التي يعمل فيها بالقياس كما بناه في شرح المنار وكذا في الخلاصة  
 وكره ما في مجلس واحد كعتي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو  
 في الصلوة لم يتعد واجبا بخلاف الجاهل في الاحرام فانه يتعد  
 بتعد واجباته اذا اختلفت جنبها لان المقصد سجود السهو عن  
 الشيطان وقد حصل بالسجدة من اخر الصلوة والمقصود في ذلك  
 جبرئيل كونه فلكل جبر فاختلف المقصود ولو زنى او شرب او  
 مرار كعتي واحد سو كان الاول موجبا لما اوجبه الثاني او لا فلو  
 زنى بكرة ثم ثانيا كعتي الزم ولو قد فمراراً واحدا او جماعة في  
 مجلس او محابس كعتي واحد بخلاف ما اذا زنى فحدث ثم زنى فانه يجزئ  
 ولو زنى وشرب وسرق اقيم الكل لا خلاف الجنب ولو طلى في  
 نهار رمضان مراراً لم يلزم بالثاني وبالعقد ولو طلى في نهار  
 كانا رمضانين بعدت والا فان كفر للاول تعدت والا  
 اتحدت ولو قتل المحرم صيداً في الحرم فعليه حراً واحدا لا حرم لكونه  
 اقوى ولو لبس المحرم ثوباً مطيباً فعليه قد يتان لا حرم الجنب فان  
 الزبيعي في قول الكثر او خضب رأسه بخناب اذا كان ما يعاد كان  
 عليه افعليه ما دم للطيب دم لتغطية الرأس انتهى ويتعد واجبات  
 على القارن فيما على المفردة دم لكونه محرماً باحرامه عند ما وقولهم  
 الا ان يتجاوز اليقاعات غير محرم استثناء منقطع لانه حاله المجاوز

صلية



لم يكن قارناً ولو تكرر الوطى بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يحل  
 معه احد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب  
 لكل ووطى مهر لان كل ووطى صادف ملك الغير فالاول كوطى جارية  
 او مكاتبه والمنكوسة فاسد او من الثاني ووطى احد الشريكين الجارية  
 المشتركة ولو ووطى مكاتبه مشتركة حراراً اتخذ في نصيبه لها ونقد  
 في نصيب شريكه والكل لها ولا يبعد في الجارية المستحقة كذا في الظهير  
 وفري في ثمة فقتلها لزمه احدى القيمة لا خلافاً فها ولو زنى بغير فقتلها  
 وجب احدى مع الدية وكوز في كبيرة فافضيا فان كان مطلقاً وعنه غير  
 دعوى شبهة فغلبها احدى ولا شيء في الافضاء وجب العقر وان كانت  
 ملكاً من غير دعوى شبهة فغلبها احدى دونها ولا مهر لها فان لم  
 يولها فغلبه دية كاملة والاخذ وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى  
 شبهة فلا حجة عليها وان كان الولي ستمسك فغلبه ثلث الدية  
 وجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك لبول فغلبه الدية كاملة  
 ولا يجب المهر عند مخالفاً للمهر وان كانت صغيرة يجامع مثلها من  
 كالبكيرة الا ان سقوط الارش في ان كانت لا يجامع مثلها فان كان  
 ستمسك لولها فغلبه ثلث الدية وكما للمهر ولا حجة عليه الا فائدة  
 فقط كذا في شرح الزمعي في احدى دود واما الجارية اذا تعدت بقطع عضو  
 ثم قتله فانها لا تدخل فيها الا اذا كانا خطائين على واحد ولم تحللها  
 بر وصورها ستة عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عديلين خطائين  
 او احد معاً والاخر خطاً وكل من الاربعة اياً على واحد او اثنين وكل  
 من الثمانية اياً ان يكون الثاني قبل البر او بعده وقد اوضحنا في شرح  
 المنار في بحث الاذا والقضاء والمعدة اذا ووطى بشبهة وجب  
 اخرى ونما خلا والمري منها سواء كان الواطى صاحب العدة الا  
 او غيره لحصول المقصود وقد علمت ما اخرنا عنه بقولنا من واحد  
 وبقولنا لم يخلف مقصودنا وبقولنا غالباً والله الموفق والمرشد

ابنه

الاول

القاعدة

اعمال الكلام اولى في احواله من كل  
 وكذا اتفق اصحابنا في الاصول على ان احققة اذا كانت  
 متعذرة يصار الى المجاز ولو حلف لا اكل من هذه الخلة او هذه  
 الدقيق خشي باكل ما يخرج عنها ويضمنها ان باعها واشترى به  
 ما كولا وفي الثاني ما يخرج منه كالتحريم ولو اكل عين الشجرة والديق  
 لم يثبت على الصحيح والمبجور شرعاً او عرفاً كالمعذرة وان تعد  
 احققة والمجاز او كان اللفظ مشتملاً على ما لا يحل اكله لا سيما  
 فالاول قوله لامرأة المعروفة لا يها يذ بنيت لم تحرم بذلك ابداً  
 والثاني لو اوصى لمواليه وله معتق بالكسرة معتق بالفتح بطلت ولو لم  
 يكن معتق بالكسرة وله موال اعتقهم ولهم موال اعتقهم انصرف الى  
 مواليه لانهم احق بقبضه ولا شيء لمواليه لانهم المجاز ولا يجمع بينهما  
 ومما فرغ عنه على يده القاعدة ما في النكاحية رجل له امرأتان فقال  
 لاحد بهما انت طالق اربعاً ففان الثلاث تكفي في فقال الزوج  
 او قعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شيء وكذا لو قال  
 الزوج الثلاث لك والثاني لصاحبك لا يطلق الاخرى انما  
 لعدم امكان العمل فاحمل لان الشارح حكم بطلان ما زاد فلا يملك انفاً  
 على احد وفيها حكاية الاسماء والطحاوي حكاه في تيمم الدر من  
 الطلاق ولو جمع من من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احدى  
 طالق في النكاحية ولو جمع بين رجل ومنكوسة وقال احدى لا يقع  
 الطلاق على امراته في قول أبي حنيفة وغيره لو سفت ان يقع ولو جمع  
 من امراته واجنبية وقال طلق احدى كما طلقت امراته ولو قال طلق  
 طالق لم ينوشها لا تطلق امراته وعن أبي يوسف محمد انها تطلق ولو  
 جمع من امراته وبين ما ليس محل للطلاق كالبيهيمه والكحل وقال احدى  
 طالق طلقت امراته في قول أبي حنيفة وابي يوسف قال محمد لا يطلق  
 ولو جمع من امراته اجمية والمبيته وقال احدى كما طالق لا تطلق اجمية

فان لم يكن اصله

طالق صح



ثم قال فخصا ولو جمع بين امرأين احدهما صحيح النكاح والاخرى باسدة  
وقال احدكما طالق لا تطلق صحيح النكاح كما لو جمع بين مكوصة وحسنة  
وقال احدكما طالق انتني وحاصلة انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال  
احدا كما طالق لم يقع عليه امرأته في جميع الصور الا جمع بينها وبين جارية  
او بهيمة لان الجدة لما لم يكن مكررا لم يعمل اللفظ في امرأته بخلاف اذا  
كان المضموم ادبنا فانه صالح في الجملة الا انه يشك بالرجل فانه  
لا يوصف بالطلاق عليه وكذا لو قال لها انا منك طالق لغى وقد  
يقال ان الطلاق لازالة الوصلة ومي شرة بينهما ومما فرعه عليه  
القاعدة قول الامام الأعظم لعبد الاكبر سنا منه هذا النبي فانه  
عقفا مجازا عن غيره واما اسماءه وقال في المنار بحث الحروف  
منه وقال اذا قال لعبد ودانته هذا امر وهذا طلق لانه اسم  
لا احد مما غير عن ذلك غير محل للعقد وعنده هو كذلك لكن على احتمال  
التعيين حتى لانه التعيين كان في سلة العبد بن العمل بالمحمل او لم لا بد  
بفعل ما وضع حقيقة محازا عما يحتمل وان استحال حقيقة وبها  
ينكر ان الاستعارة عند استحالة الحكم انتهي فدل بالانه لو قال  
لعبد ودانته احدكما حر عتق بالاجماع كما في المحط وبنا الفرق في  
شرح المنار ونخصا لو وقف على اولاده وسمل الا اولاد اولاد  
حل عليهم صونا للفظ غير الاحمال عملا بالمجاز وكذا لو وقف على مولى  
وبسمل مولى وانما له مولى موال استحقوا كما في التجرير وليس  
ما لواتي بالشرط والجواب بلانا فاننا لا نقول بالتعيين لعدم امكان  
في تنجزه ولا ينوي خلافا لما نقل عن ابن يوسف وكذا انت طالق في  
مكة في تنجزه الا اذا اراد في ذوالمكة في ذن او حلت مكة لتعيق  
وقد جعل الامام البيهقي في رد عها ما وقع في فتاوى السبكي  
فتذكر كلاهما بانها ثم تذكر ما يسهل الله تعالى ما يناسب اصولنا  
قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم اولادهم

ونسله وعقده ذكر او انثى للذكر مثل خط الانثيين على غير توفيق  
منهم ثم ولد اولاد واما كان جارية باعته فذلك على ولد ثم ولد  
ولد ثم على نسله على الفريضة وعلى فريضة غير نسله واما كان جارية  
عليه من مائة درجة فربما اهل الوقف المذكور يقيد الاقرب اليه لا  
وبسمل الاخ الشقيق والاخ من الاب من مات فربما اهل الوقف قبل  
استحقاقه لشيء من نافع الوقف ترك ولد او اسفل منه استحق  
ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من نافع الوقف  
المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا انقضت فاعلى الفقهاء  
وتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولده احمد وعبد القادر ثم  
توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم علي وعمر ولطفة ولدي  
محمد المتوفى في حياة والده واما عبد الرحمن فملكه ثم توفي عمر غير غسل  
ثم توفيت لطفة وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى  
زيب ثم توفيت فاطمة بنت لطفة عن غير غسل فالي من نقل نصيب  
المذكورة فاجاب الذي ظهر في الاثر نصيب عبد القادر خمسة  
منه الوقف على اثنين من العبد الرحمن منه اثنان وعشرة من الملك احمد  
عشرة ولزيب سبعة وعشرون لا يستمر هذا الحكم في اعقابهم بل كل  
وقت بحسبه قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه  
الى اولاده الثلاثة وهم علي وعمر ولطفة للذكر مثل خط الانثيين  
خمسة وعمر خمسة ولطفة خمسة وهذا هو الظاهر عندنا ويجوز  
ان يقال شاركهم عبد الرحمن ومكة ولد احمد المتوفى في حياة ابيه وزلا  
منزله ابهما فكون لهما السبع والعلى السبعان وعمر السبعان ولطفة  
السبع وهذا ان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التمكن في ما خذ  
ثلاثة امور احدها ان مقصود الوقف ان لا يحرم احد من ربه  
وهذا اضعف لان المقاصد اذ الم بدل عليها اللفظ لا تعبر الشان  
ادخالهم الحكم وجعل الترتيب من كل اصل وفرعه لا بين لطيفين



جمعا وبذا جعل كنه خلاف الظاهر وقد كنت بثلث اليه مرة في وقت  
 للفظ اقتضاه فيه لست اعلم في كل ترتيب الثالث الاستنباد  
 الى قول الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شي قام  
 ولده مقامه وبذا اقرى كنه انما يتم لو صدق على المتوفي في حياته وان  
 انه من اهل الوقف وبذا مسلك كان قد وقع مشاهدا في السم قبل القين  
 وسماه وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية  
 يسألون عنها ولا ادرى اياها بوسم كنهى زابت بعد ذلك كلام  
 الاصحاب فيما اذا وقف على اولاده على ان مات منهم انتقل نصيبه  
 الى اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل الى الباقيين من اهل الوقف  
 فمات واحد من اولاد انتقل نصيبه اليه فاذا مات اخر من غير ولد انتقل  
 نصيبه الى اخر لانه صار من اهل الوقف فكذا التعليل يقتضي انه انما صار  
 من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفي  
 في حياة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف  
 الى الاستحقاق قال مما يتبين له ان من اهل الوقف الموقوف  
 عليه عموما وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم عمه واولاده  
 فعمه وموقوف عليه في حياة زيد لانه معين قصده الواقف خصوصه  
 وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وموت  
 موت زيد واولاده اذا ازال اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من اهل  
 الوقف لا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه  
 الواقف واما الموقوف عليه جهة الاولاد كالنظر قال فبين ذلك  
 ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا  
 موقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال قد يقال ان المتوفي  
 في حياة ابيه يستحق ان لو مات ابوه جري عليه الوقف منتقلا بالاستحقاق  
 الى اولاده قال وبذا قد كنت في وقت البحث ثم رجعت عنه فان قلت  
 قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شي فمات

من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فبدل عليه انه اطلق اهل الوقف  
 على من لم يصل اليه الوقف فبدل محمد والد عبد الرحمن ملكة ذلك  
 فيستحقان ونحن انما يرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها  
 سواء اوقف في كل عرف الفقهاء او لا قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قلنا  
 عرف الفقهاء اما اولاد فلانه لم يقل قبل استحقاقه واما قال قبل  
 شي فنحو ان يكون قد استحق شي صار من اهل الوقف بترتيب  
 اخر فموت قبله فنص الواقف عليه ان له يقوم مقامه ذلك الشي  
 الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيقول ان قال الواقف  
 عليه او البطن الذي بعده وان صل اليه الاستحقاق اعني ان صار  
 من اهل الوقف قد تباخر استحقاقه ايا لانه شرط بحد كقولنا في  
 كل سنة كذا بموت في ثنائها او ما شئت ذلك فيصح ان يقال  
 ان هذا من اهل الوقف الى ان لا يحق في الغلة شي ايا لمعهما  
 لعدم شرط الاستحقاق بمضي زمان وعجزه هذا الوقف بعد موت  
 عبد القادر فلما توفي في عمر غرس انتقل نصيبه الى اخوته عملا بطريق الوقف  
 لم يفي درجة فيصير نصيب عبد القادر كله منهما اثمنا بعد الثلث  
 وللطفقة الثلث ويستمر حرمان عبد الرحمن ملكة فلما مات بطريقه انتقل  
 نصيبها وسوا الثلث اليه ابنتها ولم ينتقل عبد الرحمن ملكة شي لوجود  
 اولاد وعبد القادر وولم يحجبهم لانهم اولاد وقد قدمهم على اولاد  
 الاولاد الذين هم منهم ولما توفي على بن عبد القادر وحلفه بانه  
 احتمل ان يقال نصيبه كله ومثلث نصيب عبد القادر لها عملا  
 بقول الواقف من مات منهم غزوله انتقل نصيبه لولده وبترتيب  
 عموما مستوعبين نصيبه بحد ما لم يزل شاه ولفاظه ثلثه واحتمل  
 ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم لان على اولاده عملا  
 بقول الواقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فمات جميع  
 اولاد الاولاد استحقاقا بعد الاولاد وانما حجبنا عبد الرحمن



فانما انظر الى الاولاد

و ملكة و سائر اولاد الاولاد بالاولاد و زال الحجب عنهما و بقسم  
نصيب عبد القادر من جميع اولاد الاولاد فلا يحصل لزيد جميع  
نصيب ابنا و بقض ما كان سبه فاطمة بنت لطيفة و هذا امر اقصا  
النزول الحادث بانقرض طهارة الاولاد المستفاد من شرط الوا  
ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله  
ان مات منهم فصيصة لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب علي بن ابي طالب  
و استمر ان نصيب لطيفة لبناتها فاطمة فخالفا بهذا العمل فصار  
ولو لم يخالف ذلك لم يناف مخالفة قول الواقف ان عبد الاولاد  
يكون لاولاد الاولاد و لا و فظاهره يشمل الجميع فمذا ان الظاهر تعارض  
و هو تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف محل اصعب منه وليس  
المرجع فيه اليقين بل هو محل نظر الفقيه و خطر في جهة طرف منها  
الشرط المقضي بالاستحقاق لاولاد الاولاد و جميعهم متقدم في كلام  
الواقف و الشرط المقضي لآخرهم بقوله فمات انتقل نصيبه لولده  
متأخر فالعمل بالمتقدم او لا ان ليس من باب التسخير حتى يقال العمل  
بالتأخر او و منها ان زيب الطبقات اصل و ذكر انتقال نصيب  
الي ولده فرع و تفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل او  
و منها ان من صيغة عامة بقوله فمات وله ولد صالح لكل فرد منهم  
و لمجموعهم و اذا اراد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع  
الاولاد و مقتضيا هذا الشرط فكان اعمالا فرع و جمع مع اعمال  
الاول و ان العمل بذلك كان الغالب الاول من كل وجه و هو موجود  
و منها اذا تعارض الامر من اعطاء بعض الذرية و حرمانها تعارض  
لان مرجع فيه فالاعطاء اولي لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقف  
و منها ان استحقاق زيب لقل الامر من موالدي تخصها اذ  
اشتركت بينهما و من بقية اولاد الاولاد و محقق و كذا فاطمة و الزا  
عنه المحقق في حقها شكوك فيه و شكوك في استحقاق عبد الرحمن

الوقف

و ملكة له فاذ لم يحصل ترجيح في التعارض من اللفظين بقسم بينهم  
فبقسم من عبد الرحمن ملكة و زيب فاطمة بل بقسم للذكر مثل حظ  
الانثى فيكون لعبد الرحمن حصة و لكل من الاولاد حصة نظرا اليهم  
اصولهم او بنظر اصولهم فيقرن من لستم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة  
حصة لزيد حصة و لعبد الرحمن ملكة حصة و في احتمال و انما ان الشك  
مبطل حتى لا يفصل فخذ على فخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق في ثبوت  
فاطمة من كسل الباقي من اهل الوقف زيب بنت خالتها و عبد الرحمن  
و ملكة و ولد اعلمها و كلهم في درجتها و جسيم نصيبها بينهم لعبد الرحمن  
نصفه و للملكة ربعه و لزيد ربعه و لا نقول منها منظر الى اصولهم  
لان الانتقال من سائرهم و من في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم  
اولى فاجتمع لعبد الرحمن ملكة الخمس حصلا لهما بموت علي و نصف ربع  
الخمس الذي لفاطمة بينهما بالقرينة لعبد الرحمن خمس و نصف خمس خمس  
و للملكة ثلثا خمس و ربع خمس و زيب الخمس ان مات والده باو ربع  
خمس فاطمة فاحتجنا الى عدد يكون خمس و ثلث ربع و يكونون  
فقسما لعبد القادر عليه لزيد حصة و ربع خمسة و سبعة عشر  
و لعبد الرحمن ثمان و عشرون و هي خمس و نصف خمس و ثلث خمس و للملكة  
احد عشر و هي ثلثا خمس و ربع خمس فخذ اما طهره و لا انتهى احدا  
في الفقهاء بقوله في بل نظر لنفسه انتهى كلام السككي قلت فاما السككي  
الذي يظهر اختاره اولاد و نول عبد الرحمن ملكة بعد موت عبد القادر  
عملا بقوله و من مات فميراث الوقف الى اخوه و ما ذكره السككي فانه  
لا يطلق عليه انه ميراث الوقف ممنوع و ما ذكره تاويل قوله قبل  
استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ و خلاف المتبادر الى الافهام  
بل صريح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه  
الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية و لكنه بصدد ان يصير له قوله  
يشي من منافع الوقف بل فوي لذلك فانه نكرة في سياق الشرط



وفي سياق كلام معناه النفع فتم لان المعنى لم يستحق شيئا من  
 منافع الوقف وهذا صريح في رواية ابي النبي قاله ولويده ايضا  
 قوله استحق ما كان بحقه المستحق لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من  
 منافع الوقف فمذه الا لفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق  
 لو كان المراد ما قاله السبكي لا استغنى عنه بقوله ولا على ان مات  
 عن ولد عا د ما كان جاريا عليه على لده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا  
 اشتراط الترتيب في الطبقات ثم لان ان كان عام حصصه هذا كما  
 ايضا قوله على ان مات عن ولد الى اخوه وايضا فاما اذا علمنا بعموم  
 اشتراط الترتيب لزم منه الفاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في حصة  
 لانه على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ملكة لما استوفى في الدار  
 اخذ من قوله عاد على من في درجة فنفى قوله ومات قبل استحقاقه  
 محتملا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا علمناه وحصصنا بعموم  
 الترتيب فان فيه اعمالا للكلالين جميعا بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع  
 حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه من اولاده الثلاثة  
 وولد له له اسباغا لعبد الرحمن ملكة اسباغا ثلاثا فلما مات عمر  
 من غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه وولد له اخيه فيصير نصيب عبد القادر  
 كله بينهم على حسب الطبقة خمس لعبد الرحمن ملكة خمس ان ثلاثا  
 ولما توفيت الطبقة انتقل نصيبها كما لها لبنيتها فاطمة ولما مات على  
 انتقل نصيبه كما له لبنته زينب لما توفيت فاطمة انت الطبقة الباقون  
 في درجتها زينب وعبد الرحمن ملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثى  
 اعتبارا بهم لا باصولهم لما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصف لكل بنت  
 ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث بموت فاطمة نصف  
 خمس وملكه بموت عمر ثلثا خمس بموت فاطمة ربع فمقتسم نصيبه  
 القادر ستمين خراف الزينب سبعة وعشرون في خمس وربع خمس  
 ولعبد الرحمن اثنان وعشرون خرافا وهي خمس ونصف وثلث وملكه

احد عشر وهي ثلثا خمس ربع فصح ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم  
 استحقاق عبد الرحمن ملكة واحتمل حينئذ بصحة هذه الفسحة السبكي  
 تردد فيها وجعلها من باب قسمه المشكوك في استحقاقه ونحوه لا تردد  
 في ذلك مثل السبكي ايضا غير رجل وقف على حمزة ثم اولاده ثم اولاد  
 وشرط ان يمات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوة وعز  
 قبل استحقاقه بشي من منافع الوقف له ولد استحق لده ما كان  
 يستحقه المستوفى لو كان حيا مات حمزة وخلف له بن عا د وان  
 وخديجة وولد له مات ابو له في حصة وولد له وسوخم الدين مؤيد  
 بن حمزة فاخذ الولد ان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان  
 ابو له لافذه ثم مات خديجة فانتقل حصص اخوها بالباقي اولادها له  
 اخيه ثم الدين فاجاب تعارض بين اللفظان فنحل المثلثة ولكن لا يحل  
 اختصاص الاخ ويزججه ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين منهم  
 كالتخصص قوله ومات قبل الاستحقاق كالعالم بقدم النحاص على  
 العام انتهى هذا اخر ما ورد في الاسيوط في هذه المسئلة وانا اذكر حال  
 السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه الاسيوط ثم اذكر  
 بعده ما عتقد في ذلك وانا اطلب منها لكثرة وقوعها وقد اقيمت  
 مرارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية مرتب بين المطول  
 ثم للذكر مثل حظ الانثى بشرط انتقال نصيب المستوفى عن ولد له  
 عن ولد له الى من هو في درجة وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام  
 مقامه لوبقي حيا مات الواقف عن ولد له ثم مات احد عا د ثلاثة  
 وولد له من لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولد له ثم مات  
 واحد عن غير نسل ثم مات الولد بن عن غير نسل وحاصل جواب السبكي  
 ان ما خص المستوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة  
 ولا شيء لو كذا لانه المستوفى في حياته ومات من الثلاثة عن غير نسل  
 نصيبه الى اخويه فيكون النصف منها ومات عن ولد فنصيبه له



ما دام اهل طبقة ابيه من مات بعد ثم يقسم نصيبه من جميع اولاد الاولاد  
 بالسوية فدخل ولد المتوفى في جوة ابيه فنقص القسم موت الطبقة  
 الثانية وبزول الحجج عن ولد المتوفى في جوة ابيه فلا يقوله ثم على  
 اولاد اولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد نقل نصيبه الى ولد  
 ما دام البطن الاول فمات من اهل البطن الاول فنقل نصيبه الى ولد  
 ويقسم الرابع على انا ذالم من احد من البطن الاول فنقص القسم  
 بينهم بالسوية فمات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه ان لم  
 اهل تلك الطبقة فنقص القسم ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في  
 كل بطن وحاصل مخالفة الاسبوطي في شئ واحد وهو اولاد المتوفى  
 في جوة ابيه لا يحرمون مع بقا الطبقة الاولى وانهم يحقون مع  
 واقعة على انقراض القسم قلت اما مخالفة اولاد المتوفى في جوة  
 ابيه فواجبة لما ذكره الاسبوطي واما قوله فينقص القسم بعد انقراض  
 كل بطن فقد افق بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى اخصاف ولم  
 يتنبهوا لما صور اخصاف واما صور السكك فانما اذكر حال ما ذكره  
 اخصاف بالاخصار واهل ما بهما من الفرق قد ذكر اخصاف صور الاولاد  
 وقف على ذرية لا ترتب من البطن اسحق جميع بالسوية الا على  
 والاسفل فنقص القسم في كل سنة بحج فلهم وكثرتم الثانية وقف  
 عليهم شريطة تقديم البطن الاعلى ثم ثم ولم يرد فلا شئ لاهل البطن  
 ما دام واحد من الاعلى ومات عن ولد فلا شئ لولد له وسحق من مات  
 ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لا مع الاول كونه منهم  
 الثالثة وقف على ولده واولادهم وسلم لاهل ولد من كان ابوه  
 مات قبل الوقف كونه حصص اولاد الولد الموقوف عليه يخرج المتوفى  
 قبل الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية ان ساء  
 بالبطن الاعلى ثم ثم وقلنا لا شئ للبطن الثاني ما دام واحد من الاعلى  
 فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولد مع وجود الاعلى ثم انقض

الاعلى فلا شئ له مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقض  
 الثاني شئ ترك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد  
 اولاده وذرية ونسبه ولم يرتب وشرط ان يمات عن ولد  
 ونصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فاما  
 المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المحصول له  
 معهم بالسوية واما نقل اليه من ولد اب دته وقف على ولد نصيبه  
 ذكر او انثى وعلى اولاده الذكور من ولده واولاد اولادهم وسلم  
 وحكمه قسمته الغلة من ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى  
 بالسوية فدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم ثم  
 احسن لده نصيبه ذكر او انثى فاذا انقضوا صار لولد البنين  
 دون اولاد البنات ثم لاولادهم واولادهم ابدا السابقة وقف على  
 بناته واولادهم واولاد اولادهم وحكمه ان الغلة لبناته وبنات  
 فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع فان شرط بعد انقراضهن وسلم  
 لولده الذكور عن اولاد وبقى البعض ولم اولاد وحكمه عند عدم  
 الترتيب ان الغلة لهم سواء ان تب فالغلة للبنات من ولده  
 فاذا انقضوا كانت لولد المتوفى الثانية وقف على ولده وولد  
 ولده وسلم مرتباً شرط ان يمات عن ولد ففصيبه له وعجز  
 ولد فراجع الوقف وحكمه ان الغلة للاعلى ثم ثم فان قسم بين  
 ثم مات بعضهم غير نسل قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجود  
 يوم الوقف على اولاده الكاديين له بعده فما اصاب الاثر  
 اخذوه وما اصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات  
 حصته ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم  
 الاعلى كونه قال بعده ان يمات عن ولد ففصيبه له وكذا لو مات  
 الاعلى الا واحد فجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث  
 مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة فمات اثنان من ولد

وسلم اتبع فان مات  
 بعض ولده الذكور



ونسل ثم مات اخوان غيره ولد لكل ثم مات اخوان غيره ولد وحكمه  
 ان تقسم الغدة على ستة مولا الاربعة وعلى الميتين الذين كانا اولاداً  
 فما اصاب الاربعة فهو لهم وما اصاب الميتين كان لاولادهما ولو  
 مات واحد من العشرة غير ولد ثم مات ثمانية غير نسل تقسم على  
 سمين سهم للحي وسهم للميت يكون لاولاده فلو قسمنا ما سمين  
 بين الاربعة وسهم عشرة ثم مات اثنان غير ولد ثم مات واحد من  
 اربعة اولاد واحد من اولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك  
 ولداً ومات اخر غير ولد تقسم الغدة على ثمانية فما اصاب الاربعة  
 اخذوه وما اصاب الموتى كان لاولادهم بكل سهم ابيه ثم تنظر  
 الى ما اصاب الاربعة يقسم ارباعاً فير دسهم من مات غير ولد  
 الى اصل الوقف فتعادل القسمة على ثمانية فما اصاب والدهم  
 قسم من الاثنين الباقيين من اربعة الميت الذي مات غير ولد اثنان  
 فما اصاب الميت كان لولده فلو لم يمت احد من البطن الاربعة ومات  
 واحد من الثاني غير ولد او مات بعض الاربعة ثم مات الثاني رجل او  
 رجلان غير ولد وحكمه انه لا شيء لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد  
 من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الالام المخصف  
 الصورة الثانية من غير زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاربعة  
 لو كانوا عشرة وكان له اثنان ما قبل الوقف وترك كل ولد  
 لاحق لهما ما دام واحد من الاربعة لانها من البطن الثاني فلا حق لهما  
 حتى تنقصر لومات العشرة وترك كل ولد اخذ كل نصيب ابيه  
 ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وان استويا في الطبقة فان  
 بقى منهم واحد قسمت على عشرة فما اصاب الحي اخذه وما اصاب  
 الموتى كان لاولادهم فان مات العاشر غير ولد انتقلت القسمة لاف  
 البطن الاربعة ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة واولاد  
 الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية بينهم ولا ير نصيب من مات

الى ولده الا قبل انقراض البطن الاربعة فيقسم على عدد البطن الاربعة  
 فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقراض البطن الاربعة فنقصنا  
 القسمة وجعلنا باقية عدد البطن الثاني ولم نعمل بشرط استفا  
 نصيب الميت ولده هنا يكون الوقف قال على ولده وولد  
 ولده فترم دخول اولاد من مات قبل الوقف فترم نقص القسمة  
 فلو لم يكن له ولد الا العشرة فما توا واحد بعد واحد وكل مات  
 واحد وترك اولاداً حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة اولاد  
 منهم من ترك ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك  
 واحد البس قلت من مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر  
 كيف تقسم الغدة قال تنقص القسمة الاولى او ذلك الى عدد  
 البطن الثاني فانظر حباختهم فاقسمها على عدد دم ويبطل قوله  
 من مات غير ولد انتقل نصيبه لولده لان الامر لو دل الى قوله  
 وولد ولدي وكذلك لومات جميع ولد ولد الصلب فتم سبق  
 منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث فوجدنا سهم ثمانية نفس كذلك  
 كل بطن نصيب لهم فانما تقسم على عدد دم ويبطل ما كان قبل ذلك  
 انتهى فاخذ بعض العصر من الصورة الثانية وبيان حكمها  
 ان الخصاص قائل من نقص القسمة مثل مسئلة السبكي ولم يبال  
 الفرق بين صورتين قال في مسئلة السبكي وقف على اولاده  
 ثم اولادهم بكلمة ثم من الطبقتين في مسئلة الخصاص وقف على  
 ولده وولد ولده بالاولاد ثم قصد مسئلة الخصاص فقصي ترك  
 البطن الاربعة مع السفلى قصد مسئلة السبكي فقصي عدم الاشتراك  
 فالقول بنقص القسمة وعدم مني على هذا الدليل عليه ان يخص  
 بعد ما قرر بنقص القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول  
 عندك المعمول وترك قوله كلما حدث يله احد منهم الموت كان  
 نصيبه مردود الى ولده وولد ولده ونسبه ابداً ما ناسلوا



قال فمقبل انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة على عهدهم ويجب  
 حصه فيها بنفسه لا بابية فعلنا به كذا وقسمنا الغلة على عهدهم  
 انتهى فقد افاد ان سبب بعضها دخول ولد الولد مع الولد  
 بصدر الكلام فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد  
 يخرج له كيف يقال بنقص القسمة فان قلت قد صدرت ان الحصة  
 صورها بالاولى لكن ذكر بعد ما يفيد معنى ثم وموت بعد بطلان  
 فاستويا قلت نعم لكن هو اخرج بعد الدخول في الاول بخلاف التعيين  
 من اول الكلام فان البطلان الثاني لم يدخل مع البطلان الاول فكيف يصح  
 ان يستدل بكلام الحضاف على مسئلة السكة مع ان القول بنقص  
 القسمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالاولهما فان  
 وليس من اخرج باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر فان كان هذا راي السكة في  
 الشرطين فلا كلام في عدم التعول عليه وان كان مذهب الشافعي  
 فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنز الشارع فابقضي العمل  
 بالمتاخر وجب ان يثبت السكة على كل لم يصح القول بذهبا  
 فان ذهبنا العمل بالمتاخر عنها قال الامام الحضاف انه كتب اول  
 المكتوب بعد الوقف لا يساج ولا موجب كتبه اخره على ان  
 بيع ذلك الاستبدال ان يثبت ان الاستبدال فان قيل ان الاخر  
 ناسخ للاول لو كان على عكس منع بعبه انتهى فاحصل ان الواقف اذا  
 وقف على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاده ثم على ذرية  
 ونسبه طبقه بعد طبقه ويطا بعد ططن بحج الطبقة العليا السفلى على  
 ان فريقات عن ولد انتقال نصيبه ولده وفريقات غير ولد انتقال  
 نصيبه الى فريقاته وذوي طبقته وعلى ان فريقات من مات قبل دخوله  
 في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من ماله وترك ولدا او ولدا ولدا  
 او سفل من ذلك استحق ما كان سحفا ابوه لو كان حيا بهذه الصورة  
 كسرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعتبر ثم بين الطبقات بعضهم بالاولاد

السيا

فان بالاولاد بقسم الوقف بن الطبقة العليا ومن اولاد المتوفى  
 في حياة الواقف قبل دخوله فلهما ما حصل ما دام لو كان حيا مع اخوته  
 ففريقات من اولاد الواقف ولده ولد كان نصيبه لولده وفريقات  
 عن غير ولد كان نصيبه لاخته فبسم الحال كذلك ان انتقال البطلان  
 الا على وهي مسئلة الحضاف الذي قال فيها بنقص القسمة حيث ذكر  
 بالاولاد وقد علمته وان ذكر ثم فريقات من مات عن ولد من اهل البطلان الاول  
 انتقال نصيبه ولده وبسم له لا ينقص اصلا بعده ولو انقص اصل  
 البطلان الاول فاذا مات احد ولديه الواقف غير ولد والاخر عشرة  
 كان النصف لولد فريقات ولد ولد والنصف الاخر للعشرة فاذا مات  
 ابنا الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استويا  
 في الطبقة فقول على ان فريقات ولد ولد مخصوص فترتيب البطلان  
 فلا يراد بالترتيب فيه ثم كان له شيء ينتقل له ولده وهكذا الى اخر  
 البطلان حتى لو قدر ان المتوفى ولد واحد اخلف له واحد واحد  
 الى البطلان العاشر وفريقات عشرة اخلف كل اولاد حتى وصلوا الى  
 ابي مائة في البطلان العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف من  
 المائة وان استويا في الدرجه ثم اعلم ان المراد من قولهم بحج  
 الطبقة العمل بالطبقة السفلى انه لم يشترط انتقال نصيب فريقات  
 لولده ان كل اصل بحج فريقاته وفريقاته فلا حق لاهل البطلان الثاني  
 ما دام واحد من البطلان الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد  
 فالمراد ان الاصل بحج فريقاته نفسه لا فريقاته غيرة لكن يقع في بعض كتب  
 الاوقاف انهم يقولون بطننا بعد ططن ثم يقولون بحج الطبقة العليا  
 السفلى ولا شك انه فريقات الناكدة وان حج العليا السفلى  
 فمقبول طبقه بعد طبقه ويطا بعد ططن ونسلا بعد نسلا ولا شك انه اذا  
 جمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعد ثم ناكدة لا ترتب الطبقات متفاد  
 فمقبول كما افاده الطرسوني في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلما عبد البر بن



نقل في شرح المنظومة غرناوي السبكي واقفين حرمنا نقله  
وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التافض حكى عنه انه كتب خطه  
تحت جواب ابن الصلاح بشي ثم تبين له خطاؤه فخرج عنه اطلاق  
تقرره ونظم للواقعة ابينا ثم رام زيادة الاطلاق فليخرج اليه  
ولم يزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين فيهم شروط الواقفين  
الا من رحم الله والله الموفق المبسر لكل عبده  
القاعدة قولهم السبكي خبر من التاج فاذاد اللفظ بينهما  
تعيين لكل على السبكي لذا قال اصحابنا لو قال لزوجتي انت  
طالق طالق طالق طلق طلق ثلاثا فان قال روت به التاكيد صدق  
ويانه لا قضاء ذكره الزمعي في الكتابات وفي الخلاصة اذا حلف  
عبد امر لا يفعل ثم حلف في ذلك المجلس وفي مجلس اخر ان لا يفعل ابدا  
ثم فعله ان في يمينه او نشد بدو لم ينفذ عليه كفارة يمينين وان  
نوى الثاني الاول فعليه كفارة واحدة وفي التجرع ان حنيفة  
اذا حلف بايمان فعليه لكل يمين كفارة والمجلس المجالس سواء ولو  
قال غيت الثاني الاول لم يستقم ذلك في يمين الله تعالى وحلف  
بحد او غيره يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو نصراني  
ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني  
ان فعل كذا يمينان في النوازل رجل قال لاخر والله كلمه يوما  
والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ان كلمه بعد سنة فعليه  
ايما وان كلمه بعد الغد فعليه يمينان وان كلمه بعد شهر فعليه  
واحدة وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه انتهى في الخلاصة  
الخارج بالصحة هو حديث صحيح رواه احمد والوافد  
والنسائي والترمذي وابن ماجه وابن حبان في حديث عائشة  
وفي بعض طرقه ذكر السبكي وموان جلا اتباع عبد افا قام عند  
ما شاء الله ان يعتم ثم وجد بعيا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم

فروده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل فلان فقال اخراج  
بالضمان قال ابو عبيد اخراج بالضمان في علة هذا الحديث فلهذا  
العبد بشره الرجل من عمله زمانا ثم بعثه عليه على عيب له البايع  
فروده وباعه جميع الثمن بفوز بعده كلها لانه كان في ضمانه لو ملك  
ملك من ماله انتهى وفي الغايين كل ما خرج من يمينه فهو حرج اخراج  
الشجر بخره وخارج الجوان منه وسند انتهى وذكر في الاسلام  
في اصوله ان في الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى قال  
اصحابنا في باب جوار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من  
الاصل لا تمنع الرد بالبيع ككس الغلة ونسب المشرى لا يضر لهما  
له مجانا لانها لم تكن جزءا من المبيع فلم يملكها بائنه وانما يملكها بالضمان  
وبمثل طيب المرجح للحديث ومناسو الان لم ارهما لاصحابنا احدا  
لو كان اخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة قبل القبض للبايع  
ثم العقد او الفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل واجب ان اخراج يعطل  
قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا واقصر في الحديث  
على التعطيل للضمان لانه اظهر عند البايع واقطع لطلبه واستبعاده  
ان اخراج للمشرى الثاني لو كانت العلة الضمان لزم ان يكون الزيادة  
لغايب الضمان انه اشد من ضمان غيره وبهذا احتج لاني حنيفة في قوله  
ان الغايب لا ضمن منافع الغصب اوجب بانه صلى الله عليه وسلم  
قضى بذلك في ضمان الملك وجعل اخراج لمن ماله اذا تلفت  
على ملكه وموشرى الغايب لا يملك المعصوب بل اذا تلفها حلت  
في ضمانها عليه فلا يتناول المعصوب وبان اخراج هو المنافع جعلها  
لمن عليه الضمان لا خلاف ان الغايب لا يملك المعصوب اذا تلفها  
فاختلف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الاستيوطي  
وقال ابو يوسف محمد فجا اذا دفع الاصل الدين الى الكفيل قبل  
الاذاعة فرج الكفيل منه وكان مما يتعين ان الزج بطيب له



واستدل بها في فتح القدر ثم قال الامام برده على الاصل في رواية  
 ويتصدق في رواية وقالوا في المبيع فاسدا اذا منخ فالبط  
 لمبايع ما بيع لا يشرى في الحال ان كان لعدم الملك  
 فان البيع لا يبط كما اذا ربح في المصوب الامانة ولا فرق بين  
 المتعين وغيره وان كان الف والملك طاب فيما لا يتعين فيما يتعين  
 ذكر الزمعي في الباب الفاسد قال لا يبط في خروج غير هذا الاصل مسك  
 ما لو اعتقت المرأة عبدا فان لا يكون لها بها ولو حتى جناية خطاء  
 فاعقل على عصبتها ووجهه وقد يحكي مثله في بعض العصباء يعقل لا  
 انتهى واما منقول مشايخنا  
 معاني الجواب قال البراري في فتاواه جاز الوكالة وغيره الثاني في  
 امرأة زبد طالق او عبده حر وعبدته المشي الى بيت الله ان دخل هذه  
 الدار فقال ندم نعم كان ككلامه لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال  
 ولو قال اجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال اجرت  
 ذلك على ان دخل الدار او الزمة نفسي ان دخلت لزمت وان دخل  
 قبل الاجازة لا يقع شيء الى اخره وفيها كتاب الطلاق قالت له  
 انا طالق فقال نعم تطلق ولو طلقني فقال نعم لا وان نوى قبل  
 طلق اخر امك قال في طلق الجواب الاستفهام بالاثبات ولو  
 قال نعم لا لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلق انتهى  
 وفي كتاب الايمان قال حلفت كذا اسر فقال نعم فقال السائل اسر  
 لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي اقرار القينة قال لا يجوز  
 عليك كذا افا وضعها الي فقال استنزه نعم احسنت فهو اقرار عليه  
 به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ عبي ذلك في شرح  
 المنازع فصل الاول في الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج  
 مخرج الجحرا الى اخره فمن ام الاطلاع فليرجع اليه في بقية الدرر  
 في فتاوى بل العصر قالت لزوجها احلف على فعل انت طالق ثلاثا

الناظر

ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يرد هل  
 يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا او يكون تنجيها  
 انتهى  
 لا ينسب اليه ساكت قول فلو  
 راي اجنبيا يبيع ماله فسكت ولم ينهه لم يكن كجلا بسكونه ولو راي  
 القاضي الصبي او المعتوه او عبده مما يبيع ويشترى فسكت لا يكون  
 اذنا في التجارة ولو راي المرتين الراهن يبيع الرهن لا يبط الرهن  
 ولا يكون رضائه رواية ولو راي حمزة ينفق ماله فسكت لا يكون اذنا  
 باتلاف ولو راي عبده يبيع عبدا من المالك فسكت لم يكن اذنا  
 كذا ذكره الزمعي في المأذون ولو سكت عن وطئ امته لم سقط مهر  
 وكذا انقطع عضوها اخذت عن سكوت عند اتلاف ماله ولو راي المالك  
 رجلا يبيع متاعا وهو حاضر ساكت لا يكون رضاه عندنا خلافا لابن  
 ابي ليلى ولو راي فقه تزوج فسكت لم ينهه لا بصيرة ذناله في النكاح  
 ولو تزوجت غير كفوف سكوت الولي غير مطابقة التفرق ليس برضا  
 وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة الغيب ليس برضا ولو اقامت  
 سنين مني في جامع القصبين في غاربه الخاينة الاعارة لا ثبت  
 بالسكوت وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت منها  
 كالنطق الاولى سكوت البكر عند استنساخ ولها قبل التزوج  
 اثنا عشر سكوتها عند قبض المهر اثنا عشر سكوتها اذا بلغت كرا الرعدة  
 حلفت ان تزوج فردجها ابوها فسكت حلفت انحاسه سكوت المنصدة  
 عليه قبول الموهوب له السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له  
 او المنصدة عليه من السابعة سكوت الوكيل قبول ويرد برده  
 الثامنة سكوت المقر له قبول ويرد برده التاسعة سكوت الموقوف  
 اليه قبول المنقول له رده العاشرة سكوت الموقوف عليه  
 ويرد برده وبطل لا احادية عشر سكوت احد المتبايعين في بيع التخي  
 قال صاحب قد بد الى ان جعله بعا صحيحا اثنا عشر سكوت المالك

فقال بل يكون تنجيها



القدر حين قسمته ماله بين العائنين رضي الله عنهما سكوت المشتري بخيار  
 حتى اى العبد يبيع ويشترى مسقط بخاره الرأفة عشر سكوت  
 البائع الذي له حجب المبيع حين اى المشتري قضى المبيع  
 بقبضه صحيحا كان البيع او فاسداً انما عشر سكوت الشفع  
 حين علم بالبيع السادس عشر سكوت المولى حين اى عبده يبيع  
 ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا ياذن له  
 فكت حث في ظاهر الرواية ان منه عشر سكوت الفرض انما يصاد  
 عند سعادته او دفعه كخاتبة اقرار برقة ان كان يحلف بخلاف سكوت  
 عند اجازته او دفعه للمبيع او تزوجه انما سبعة عشر لو حلف لا يتركها  
 في داره وهو ما زل في داره فسكت حث لا لو قال له اخرج منها  
 فابى ان يخرج فسكت العشرة ون سكوت الزوج عند ولادة المرأة  
 وتتمتة اقرار به فلا يملك نفقة الحادى والعشرون سكوت المولى  
 عند ولادة ام ولده اقرار به الشك والعشرون سكوت قبل  
 البيع عند الاخبار بالبائع صحيحا كان المخرجه لا لا لو فاسقا  
 عنده وعند ما سوي ولو فاسقا اثالث والعشرون سكوت  
 البكر عند اجازة تزوج الولي على هذا الخلاف الرابع والعشرون  
 سكوت عند بيع زوجة او فرسه عقاراً او اقراراً به ليس على يده  
 بشارع ستم فقه خلافاً للمشايخ بخارى فينظر المفسر انما عشر ون  
 راءه يبيع عرضاً او داراً فتصرف المشتري زماناً وهو ساكت  
 تسقط دعواه السادس والعشرون احد عشر كى العنان قال للاخر  
 انه اشترى هذه الالة لنفسه فكت الشريك لا يكون له المالك  
 والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل اشتري لى اريد  
 شراءه لنفسى فشراه كان له الثامن والعشرون سكوت ولى الصبي  
 العاقل اذ اراد يبيع ويشترى اذن التاسع والعشرون سكوت عند  
 زوجه غيره بشئ زوجه حتى سال ما فيه رضي الثلاثون سكوت كالحف

لا يخدم

لا يخدم مملوكه اذا خدمه بلا امره ولم منه حث هذه الثلاثون  
 في جامع الفصولين وعمره وزدت ثلاثاً ما اشين في القنة الاولى  
 دفعت في تحريمها بشئ اخر منعة الاب وموساك فليس له  
 الاسرة الثانية لو انفقت الام في جهارها ما سوتها فسكت  
 الاب لم يضمن الام الثالثة تابع جارتة وعليها حثي وقرطان ولم  
 يشترط ذلك للمشتري لكن يسلم المشتري الجارته ووجب بها البيع  
 ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم مكان الحلى لها كذا في الظهيرة  
 ثم زدت اخرى القراءة على الشيخ وموساك ينزل منزله نطقه في  
 الاصح واخرى على خلاف منها سكوت المدعى عليه ولا عذر له  
 وقبل لا ويجوز حث في قضا الخلاصة في خمس ثلاثون ثم رابت  
 اخرى كتبتها في الشرح في الشهادات سكوت المزكى عند سوله  
 غير الشاهد بعد اثنى عشرة والثلاثون سكوت الراش قرض المتهن  
 العين المرمونة كما في القنة **عشر** الفرض فضل  
 من النفل الا في مسائل الاولى ابر المعسر مندوب فضل من نظاره  
 الواجب الثانية ابتدء السلام سنة افضل فبرده الواجب  
 الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء بعد الوقت  
 ومو الفرض **عشر** ما حرم اخذه حرم اعطاه  
 كالروا ومهر البغي وحلوان الكاسم والرشوة واجرة الناجحة و  
 الزاجر الا في مسائل الرشوة الخوف على نفسه او ماله او ليسوا امره  
 عند سلطان وامير الالقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كما بيناه  
 في شرح الكرم في القضا وكذا لا سبر واعطاء شئ لمن كاف بحجة لوفاء  
 الوصى ان يستولى غاصب على المال فله اذا شئ يخلصه كما في الحكمة  
 وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت بوجه نرد والاكل في  
 شرح المثارق من مفضل القاعدة الحرة الا ان يقال الصدقة  
 هنا هبة كالصدق على العنى **تيسر** يقرب منها قاعدة ما حرم



حرم طلبه الا في مستلح الاولى ادعى دعوى صادقة فافكر العزم فله  
 تخلفه الثانية بخبرته يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه عطاؤه  
 لانه يمكن من ازاله الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو كاستمراره  
 على الكفر وسو حرام والاولى من قوله عندنا ولم ار الثانية  
 من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه و  
 فمفروعهما حرمان القاتل مورثه على الارث ومنها ما ذكره الطحاوي  
 في مسكن الامار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الا اذا فخره  
 ببدوم له النظر الى سببه لم يخرجه ذلك لانه منع واجبا عليه  
 ما يحرم عليه اذا اذاه نفسه عنه الشك في شرح المنهاج وقال انه  
 يخرج حسن لا بعد من الفقه انتهى ولم يظهر في كونها مفروعهما وانما  
 هي مفروعه ضد ما وسوان من اخو الشيء بعد اوانه قلت في الحكم  
 فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب حرمان شي ومفروعهما لو طعنهما  
 بمارضا باقاصدا حرمانهما في الارث في مرض موته فانما ترثه و  
 خرج عنها مسائل الا لو قلت ام الولد سيد ما عفت ولا تحرم الثانية  
 لو مل المدريس سيد عتق ولكن سعي في جميع قتمته لانه لا وصية لقاتل  
 الثانية قل صاحب الدين المديون حل دينه الرابعة امسكت زوجة  
 سبينا عشرة تحا لاجل ارحا ورحا الخامسة امسكتها كذا لاجل  
 الخلع نفذت اذ شررت ووافي ضمت لم تقض صلوات البعة  
 باع مال الزكوة قبل الحول فزارعها صح ولم يجب الثانية شرطا  
 ليرض قبل الفجر فاصبح حريضا جاز له الفطر لطيفة قال لا يستوي  
 رايته لهذه القاعدة فطر في العربية وسوان اسم الفاعل كوزان  
 ينعث بعد استيفاء معموله فان نعت قبله امتنع عمله من اصله انتهى  
 عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة  
 ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج البتيم والبتيمة الا عند عدم  
 لهما في النكاح ولو ارحم محرم او انا او معتقا ولو في النكاح

جمله

البتيم

استيفاء القصاص من الصلح والعفو تجانا والامام لا يملك  
 العفو ولا يعارضه ما قال في الكفر ذلالي المعنوه العفو وادخ  
 لا العفو يقبل دليلا لانه فيما اذا قتل في المعنوه كالبينة قال في  
 الكفر والقاص كالباب الوصي يصالح فقط اي فلا تقبل والعفو  
 الاولى قد يكون لبيان المال النكاح وموالات الجدة  
 وقد يكون لبيان النكاح فقط وموالات عصبا والام وذو الارحام  
 وقد يكون في المال فقط وموالات الوصي لاجنه وظاهر كلام المشايخ  
 انها مراتب الاولى لانية الاب الجدة وهي وصفت في لهما و  
 نقل من السبكي الاجماع على انها لو غللا نفسها لم تغرل انفا  
 السفلى وهي لانية الوكيل وهي غير لازمة فلم يكل غلله ان غل الوكيل  
 غل نفسه بعلم موكله الثانية الوصية وهي بينهما فلم يخر ان غل  
 نفسه الرابعة ماظر الوقف اختلف الشخان فخر الثانية في الوقف  
 غلله بلا اشتراط ومنعه الثالث اختلف التصحيح والمعتمد الاول  
 والقضا قول الثانية واما اذا غل نفسه فان اخرجها القاصي خرج  
 كما في القينة وفي القينة لا يملك القاصي التصرف في مال البتيم  
 مع وجود وصية ولو كان منصوبا انتهى وعلى هذا لا يملك القاص التصرف  
 في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله  
 لا عبرة بالظن البين خطاوه صرح بها اصحابنا في موضعه  
 منها في باب قضاء القوايت قالوا لوطن ان وق الفخر ضاق  
 ففصله الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة لصل العشاء ثم بعد الفجر  
 فان لم يكن فيه سعة بعد الفجر فقط وتامه في شرح الربيعي وتكميها  
 لوطن الماء بخسافه ضاببه ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في  
 الخلاصة ومنها لوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكوة ودفع  
 له ثم تبين انه مصرف اجزاء انفاقا وخرج عنه هذه القاعدة بل  
 الاولى لوطنه مصرفا للزكوة فدفع ثم تبين انه غني وانه اجزاء

بطل الفجر فاذا بطل نظير  
 فان كان في الوقت سعة



مجلس ثم ظهر انه طاهر  
الثاني لو صلى وعنده  
صحة

عنده خلا فالايه يوسف ولو بين انه عجمه او مكاتبه او حرج  
لم يجره اتفاقا الا انه لو صلى في ثوب وعنده انه محدث فظهر  
متوضي الرابعة صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر  
كان قد دخل لم يجر فيها وهي في فتح القدر من الصلوة والثانية  
تقصه ان كل سلة اخلاصة باقية ما اذا لم يصل اما اذا صلى  
فانه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف لا بما في العمل  
وعلى عكسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده الثوب طاهر  
او ان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان خلافا عاده وينبغي  
لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فبين انها محل وعكس ان  
يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في احدى دولو وطى امرأة  
وجد بها على فراشه طائرا انها امرأة فانه يحد ولو كان عمو الا اذا  
ناداها فاجابته ولو اقر بطلاق زوجته طائرا الوقوع باقيا لمقتضى  
قبتين عده لم يقع كانه القبيح ولو اكل طينه لبيبا فبان انه بعد الطلوع  
تقصه بركم في الوطن الغروب فاكل ثم تبين بقا النهار قضى قالوا  
لو راوا سوادا فظنوه عده وافصلوا صلوة الخوف فبان خلافا  
لم يصح لان الشرط حضرة العدة وقالوا لو استجاب لمريض في  
حج الفرض طائرا انه لا يعيشت ثم صح اذاه بنفسه لوطن ان عليه  
فبان خلافا رجوع ما ادى لو خاطب امرأة بالطلاق طائرا انها اجنبية  
فبان انها زوجة طلقت كذا في العتاق  
ذكر بعض بالايحرجي كذا كركلة فاذا طلق نصف تطلقه فعت  
واحدة او طلق نصف المرأة طلقت ومنها العفو عن القصاص اذا  
عفو عن بعض القاتل كان عفو عن كركلة وكذا اذا عفو عن الاول سقط كركلة  
وان انقلب بضرب الباقي مالا ومنها النكاح اذا قال احب  
بنصف نكاح كان محرما ولم اره الا ان صير كحا وخرج غير القاعدة  
العتق عند ابي حنيفة فانه اذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن

لم يدخل لانه مما يتجرى عنده والكلام فيما لا يتجرى لا يزيد  
البعض على الكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال اني كطهر  
اني فانه صريح ولو قال كامي كان كناية  
اذا اجمع المباشرة والتبويب اضيف الحكم الى المباشرة فلا ضمان  
على حافة البئر بعد ما يما تلف البقاء بغيره ولا يضمن من دل سارقا  
على مال انسان ضرره ولا سهم لمن دل على حصن في دار الحرب ولا  
ضمان على من قال تزوجها فانما حرة فظهر بعد الولادة انها امه ولا  
ضمان على من دفع الى صبي كسنا او سلافا بمسكه له فقتل نفسه  
ودفع عنها مسائل منها لو دل المودع السارق على الوديعة فانه  
يضمن لترك الحفظ الا انه لو قال لي المرأة تزوجها فانما حرة البائنة  
قال كلبها ذلك فولدت ثم ظهر انها امه الغير رجوع المهر ويقتد الولد  
الرابعة دل محرم حلالا على صيد فقتله وجب الجراح على الدال بشرط  
في محله لا زالة الا من يخلف الدالة على صيد احرم فانها لا توجب شيئا  
بقا امه بالمكان بعد ما انحاسه الا فتا بتصليب ساعي وموت قول  
المتاخر من غلبة السعاة السادسة لو دفع الى صبي كينا بمسكه له  
وقع عليه مجرمة كان على الدافع في حفر البئر قال الكوفي  
سقط وقال الكا فاسقط نفسه فالقول للحافر كذا في التوضيح  
**تكميل** يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الرق وقطع جبل  
القتيل وقطع ما في القفص على قول محمد وعندهما الا ضمان كل  
قيد العبد وتامه في شرحنا على المنار وانه سبحانه علم وهذا اخر  
ما كتبناه وحرزناه من النوع الاول من الاشياء والنظام بالقوا  
الكلمية وهو الفضل المبهم منها والى مناصرات خمس وعشرين قاعدة  
كلية وتنبهوا الفضل الثاني في الفوائد ان شاء الله تعالى واحمد الله وحده  
**الفن الثاني** من الاشياء والنظام وهو الفضل القوا  
نفعنا الله بهم اجمعين امين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله





وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد قد كنت الفت النوع  
الثاني من الاشياء والنظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد  
حتى وصلت الى خمسة فائدة ولم اجعل لها ابوابا ثم رايت ان  
ارتبها على كتب الفقه المشهورة كالمقدمة والكتيبات والرجوع  
اليها وصممت اليها بعض ضوابط لم يكن في الاول كثيرة للفوائد  
وفي الحقيقه هي الضوابط والاستثنائات والفرق بين الضوابط  
والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعا وبوابات في الضوابط  
من باب واحد هذا هو الاصل

شرائطها نوعان شروط وجوب وهي شريعة الاسلام والعقل  
والبالغ ووجودا كحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي  
والقعدة على استعماله وعدم انكسار عدم النفاس في غير خطاب  
المكلف وتضييق الوقت وشروط صحة وهي اربعة مباشرة الماء  
المطلق الطهور بجميع الاعضاء وانقطاع انكسار عدم النفاس  
وعدم التبس في حاله التطهير بما ينقضه في حق غير المفسد وزيد بك  
المطهرات للنجاسة خمس عشر المايح الطاهر القالع وكذلك النعل  
بالارض جفاف الارض بالشمس ومسح الصفيح ونحو الخشب وفرك  
المنى في الثوب ومسح المحاجم بالخزق المبسلة بالماء والنار والصلابة  
العين والذباغة والنقور في الفارة اذا مات في سمن والركوة  
من الابل في المحل ونزع البرود ونحو الما من جات وخروجها من  
وحفر الارض ثقب الا على اسفل وذكر بعضهم ان سمنه المشايخ  
المطهرات فلو نجس برقعهم طهر وفي التحقيق لا طهر وانما جازيكل  
الاتصاف للشك فيها في لوجع عادت الثوب بطهر بالفرك  
في المنى الا في مسكين ان كوت الثوب جديدا او منى عقب اول  
لم يزل بالماء وقد ذكرناه في الشرح فالابواب كلها تحت الاول  
انخفاض فانه طاهر واختلف الصحيح في قول الهرة ومدايره كل شيء

كسوله وجودة البعير كسرقينه الذناكلها تحسنه الا دم الشهيد الدم  
الباقى في اللحم الممدول اذا قطع والباقي في العروق والباقي  
في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسلم من ذلك لا يسلم  
على المحترق ودم البقر ودم البعير ودم الغنم ودم السمك  
فالمستثني عشرة اخر نجس الاخر طير ما كول وغيره ما كول على احد  
القولين وخروج الفارة على احد الروايتين بخروج المنفصل من  
كسبه كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاغة  
قطاير وان كثر ما لا ينقص اذا نجس طائفة من الخفيف الا في  
البدن فتوالي الغلات تقوم مقامه بشرط في الاستحاضة ان  
الرائحة من موضع الاستحاضة والاصبع الذي استنجى به الا اذا  
عجز والناس عنه عافون لو صار ما نجس من مكانه بعد بغيره  
عبد الا علام راى في ثوب عجزه نجاسته مانعة ان يغسل عليه فانه  
لو اجزه ازالها وجب والا فلا المرقاة اذا امتلأت لا تنجس الطعام  
اذا تغير واشتد تعبته نجس وحرم واللبن الزيت والسمن اذا اثنى  
لا حرم اكله الا حاجته اذا دجيت ونفث ريشها وافلت في الماء  
قبل شق بطنها صار للمأخا وصارت نجاسة نجس لا طهر لاكلها  
الا ان يحمل الهرة اليها فاكلها

اذا شرع في صلوة وقطعها قبل اكملها فانه يقضيها الا ان  
والسن ملاقتا فنها وانما يودها واذا شرع طامان عليه  
فرضا ولم يكن قد ادا الانسان ما في جلالته فاسد مطلقا لا  
صحيح مطلقا وبالمأخر صحيح الاثنية المستحاضة والضالة والنجاسة  
القراءة في الفرض الرابع فرض في ركعتين الا فيما اذا احدث  
الامام بعد الاولين ولم يكن قرا فيها فاستخلف وقا بها فاجاب  
فرض عليه في الرابع المسبوق منفرد بها يقص في الرابع يقص  
ولا يقص في ولو كبرنا وبنا الاستيناف صح وتبايع اياه في سجود

وضلت الشئ نسبه ومنه قولهم امرأة ضالة  
وضلت ايام حبيبتها واضلعتها مغرب



۷۹

باب صلوة العبد من تحب صلوة العبد عليها  
كثرة الطاعة وجوابا واسوى الخطيئة وندب  
القطر ان ياكل شيئا من صلوة وندب ان يعسل  
وتطبخ وليس احسن ما به يودي في طهره ويتوجه  
الى المصلي ولا يجر بالتيكس طهره طافا لها  
يتقبل قبلها ودفها ثم يرفع الشتمين  
او يحسن الى زوالها وصفتها ان يصلي  
ركعتين بغير تكبيرة الاحرام ثم يثني ثم يكبر ثلاثا  
ويرسل يديه بين التكبيرة ثم يقرأ سورة  
الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام  
الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة  
ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الركوع  
وخطب بعد الخطبتين بعد الناس احكام  
القطرة ولا يقضى ان قامت مع الامام

[illegible]



في الحال منها والاصح الصحة اذا كان لا يشبه حال ما له المسافر  
 اذا لم يقعد على راس الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الاقامة  
 قبل ان يقعد الثالثة بسجدة الاسيرة او تخلص بفضي صلوة المقيمين  
 اذا دخل العدو به المكان اراد والاقامة فيه خمسة عشر يوما فبقيتها  
 صلوة المسافر ومن شقيقته براسه لا يبالوا لو كان المريض يخرج  
 الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه الاصح ان يخرج  
 ويصلي قاعدا لان الفرض مقدر بحاله على الاقدار وعلى اعتباره  
 سقط القيام وخلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة  
 القرآن فقد اوضح انه يقعد وبراغمها قد المرض على بعض القيام  
 قام بقدره اذا كررته سجدة واحدة في مجلس واحد فالأصل الاكتفاء  
 بسجدة واحدة واذا كرر رسم النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل تكرار  
 الصلوة عليه وان كفاه واحدة فيها ولا يرفع يديه بسجدة السلاوة  
 ولا فدية بسجدة السلاوة ولا يجب التغير لها والسنة القيام لها اذا  
 قراء الامام اية سجدة فالأفضل الركوع لها ان كان في صلوة الجماعة  
 والاسجد لها بكرة ترك السورة في الاخرين من التطوع عند ان سبوا  
 فعليه السهو ولو ضمها في اخرى الفرض سبها لا يسجد وعليه السهو  
 لا يجوز الاقدار بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطع القرآن يخرج  
 عن القرآنية بقصد الشاء فلو قراء الجنب الفاتحة بقصد الشاء لم يحرم  
 ولو قصد بها الشاء في الجحالة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا  
 الشاء فانها بخبر لا ريب في الفرائض في حق سقوطها اذا اراد فعل طاعة  
 وخاف الربا لا يتركها قراءة الفاتحة لاجل المصالح المكتوبة بدعة  
 القواعد في احكام جهرا مكرومة وسرا لا تخار و لا يكره للمحدث  
 كتب الفقه واخذت على الاصح وضع المقلية على الكتاب مكرمة  
 الا لاجل الكتاب وضع المصحف تحت رأسه مكرمة الا للمحفظ لا  
 نأيت الا في الصلوة بكرة الاقدار في صلوة الرغائب و صلوة البراء

البراء

دله

ويلد القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة كذا  
 في البرازية والله اعلم  
 لا يكون غيبا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فبشأن القضاء  
 الدين كذا في منطوت ابن وبيان الاعتناء لوزن كذا في دين  
 على مفسر فقير على المختار المريض من الموت اذا دفع زكوة  
 الى اخيه ثم مات ومضى ارثه اجزاء وقت موقعها فان كان له  
 وارثا اخر ردت لانه لا وصية لو ارث لصدق بطعام الغيرة  
 صدقة فطرة توقف على جازته فان جاز بشرطها وصية جاز  
 المأمور بدفع الزكوة اذا اصدق براسه نفسه اجزا ان كان على  
 نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قابضة نوى الزكوة الا انه سها  
 قرضا اختلفوا والصحيح ان يجوز عهده اخذته اذا اذن له في التجار  
 لا يكون للتجارة فتح صدقة فطرة عين ان ذر مسكنا فله اعطاء  
 غيره اذا لم يعين المنذر وكما قال الله على ان اطعم هذا المسكين  
 فانه يعين ولو عين مسكين له الاقتصار على واحد تجبس الممتنع عنه  
 اذا الزكوة واختلفوا في اخذها منه جبرا والمعتد لا حول الزكوة  
 قمرى شمس كل الصدقات حرام على بني هاشم زكوة او غار فيها  
 او عشر او كفارة او مندورة الا التطوع والتوقف شئت  
 انه اتى الزكوة ام لا فانه يؤد بها لان قتها العمر او دفع مالا  
 ونسيه ثم نذره لم تجب الزكوة الا اذا كان المودع من المعاد دين  
 العباد مانع منه وجوبها الا المهر الموجل اذا كان لا يريد اذ بكرة  
 اعطى نصاب لفقير منها الا اذا كان يدون او صاحب عيال  
 لو فرق عليهم لم يحض كل نصابا بكرة نقلها الى قرايبه او حج او  
 من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الزهاد  
 او كانت زكوة مجترة لمختارانه لا يجوز دفع الزكوة لابل البع  
 وقها لاخته المتروجة ان كان زوجها معسر عازر وان كان

الزوج صح



مؤسراً وكان منيراً أقل في النصاب فكذا كان المعجل قدراً  
 لم يخرب به يعني وكذا أكثر يوم الاصححة الولد من الزنا لا يثبت نسبة  
 في شيء الا في الشهادة لا يقل للزاني في الزكوة لا يجوز دفع زكوة  
 الزاني اليه ولد من الزنا الا اذا كان من امرأة له زوج معروف  
 كما في جامع الفصولين الزكوة واجبة بقدرة يسيرة فسقط بهذا  
 المال بعد انحول صدقة الفطر وجبت بقدرة ممكنة فلو انفق بعد يوم  
 العيد لم تسقط النفق على اقاربه بنية الزكوة جاز الا اذا حكم عليه  
 بنقصهم وتحل الصدقة لمن له غلة غفارة لا تكفيه وعياله سنة وثلث  
 الف وعليه مثلها كره له الاخذ واخراج الدافع ولو له قوت سنة  
 يساوي نصاباً او كسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف الصحيح  
 حل الاخذ بماله من نصاب عنده فتم انحول عنه اقل من نصاب  
 ان دفعها الى الفقة لا يسترها والى الساعي استبرأ ان طاماً  
 وان قسمها الساعي من الفقرا ضمنها من مال الزكوة خلافاً للمحمد ولو  
 عجل زكوة حمل السوايم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من  
 الاجارة المعلوم اذا عطي خليفته شيئاً وبها الزكوة فان كان كسح  
 بعمل له لو لم يعطه يصح عنها والا لا  
 نذر صوم الا بد فاكل لعذر يفدي لما اكل نذر صوم الذي يقدم  
 فيه فلان يقدم بعد ما نواه تطوعاً بنوياً عن النذر للزوج ان  
 يمنع زوجته عن كل صوم وجب بالحاجة لا عن صوم وجب بالحاجة  
 وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا افطر بغير عذر  
 فان بعض اصحابنا لا بأس بالاعتماد على قول المنجيين وغيرهم معان  
 انه كان يسألهم ويعتد قولهم بعد ان تفق على ذلك جماعة منهم وروى  
 الامام الشريفي بالكذب في صدق كاهننا او نبأ فقد كفرنا انزل  
 على محمد نبيه الصوم في الصلوة صحته ولا تقصد ما اكل او شرب  
 ما يغدي به او يندادى به فعليه الكفارة والا فلا الا الدم

من الزنا

اذا شرب فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس لصوم  
 في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان رفقة اشتركوا  
 معه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكرهه الا اذا تولى  
 تطوعاً او واجباً اخر على الصحيح والا فضل فطرة الا اذا وافق  
 صوماً كان بصومه او كان مقيماً لا يصوم العبد والامة والمبد  
 وام الولد تطوعاً الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعاً الا  
 باذن الزوج او كان مسافراً لا يصوم الا بغير تطوعاً الا باذن  
 المتأجر اذا انصرف بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة  
 وليس لواجب وكان من جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر  
 بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه الا واحدة  
 ولو نذر صلوات سنة وعنى الفريض لا شيء عليه وان عني مثلها  
 لزمته وبكحل المغرب ولو نذر عبادة المريض لم يلزمه في المشهور  
 ولو نذر التسبيحات وبر الصلوات لم يلزمه الزوج اذا اذن له  
 بالاعكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه وبكره اذا  
 دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان  
 صائماً مع قضا رمضان سافر في رمضان ثم رجع الى ابله لحاجة  
 شحها فاكل عند ثم فعله القضاء والكفارة راي صائماً ياكل نسيماً  
 بحجته الا اذا كان يضاعف عنه المسافر يعطي صدقة فطره عن نفسه  
 هو ويكتب الى ابله يعطون عن انفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في صوم  
 جاز قال الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهلل فصاموا ملائين  
 لم يفطر واحق يصوموا يوماً اخر رمضان يقطع السابغ في من المقيم  
 لا فرق بين المحونة والعاقلة وجوب الكفارة انجازاً فيهما نسيماً  
 لا يجوز له ان يعمل عملاً يصل الى الصغف فخير نصف النهار ويصح البا  
 وقوله لا يكفنه كذب وهو باطل باقصره ابام الشافعي طلوع الفجر  
 فاكل فاذا سوط طالع الاصح وجوب الكفارة

بحاجتها الى كل شيء الذي روج  
 الكفارة انما هي على الاصح



ضمان الفعل متعد وبتعد والفاعل وضمان المحل لا فلو اشتراك  
 محران في قتل صيد تعد وابتعد ولو حلالا في قتل صيد احرم لا  
 كضمان حقوق العباد وجامع مزارع عليه بكل مرة دم الا ان  
 يكون في مجلس واحد فلفيه دم واحد لا ياكل من الهدايا الا ثلاثة  
 يدى المتعة والقربان التطوع الحج تطوعا افضل من الصدقة النافذة  
 يكره الحج على الكفار بنا الرباط بحث ينتفع به المسلمون افضل من الحج  
 الثانية اذا كان الغائب سلافة على الطريق فالحج فرض الا لا  
 حج الفرض اولى من طاعة الوالد بخلاف النفل اذا لم يكن الاب  
 مستغنيا لم يحل الخروج وعدم ابن السبب كان اذا دخل الغيبة  
 بقلم طافرة ولا يخدم شعر راسه قال ابن المبارك ان لا يخرج  
 وبه احد الفقهاء مع الف رسم وموئخاف العروبة فغلب الحج والبر  
 اذا كان وقت خروج اهل بلدة فان كان قبله حازله التزوج والحج  
 غير الميت اذا خلط ما دفع اليه بجاله جاز فان احد المامور المال  
 وابتعد وزح حج غير الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يكره الحج  
 خلافا لمحمد الحرام من لا يجوز له كاحما تابدا الا البتة والفاستق  
 المجوسى المامور بالحج له ان يخرجه عن السنة الاولى ثم الحج ولا يضمن  
 كانه التاخر غايته ولو عين له هذه السنة ان ذكر بالاستئجال  
 لا للتقيد كانه الحائنه والصحيح وقوعه عن الامر والفاعل في النفقة  
 ولو ارثه ان كان ميتا الا ان يقول ذلك ان تهب الفضل  
 نفسك قبله نفسك والموصى عند الاطلاق الحج نفسه الا اذا  
 قال دفع المال لم الحج عنى او كان الوصى وارث الميت فتوقف على  
 اجازتهم وللمامور الاتفاق من مال الامر الا اذا اقام ببلدة  
 عشرة نواما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامة مكة  
 بعد الحج اقامته معتادة كسفره وعونه على الاقامة على الخروج فان  
 تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المامور عليه الا اذا كان

زادوه على المعتاد بطل  
 نفقة الا اذا غم بعد  
 حج

من لا يخدم نفسه وللمامور خط الدار مع الرفقة والابداع  
 وان صاع المال مكة او بقرب منها فانفق من مال نفسه رجع  
 وان بغير قضاء للاذن لانه المامور اذا امسك مؤنة الكرا  
 وجع ما شيا ضمن المال ادعى المامور انه منع غير الحج وانفق في  
 الرجوع لم يقبل الا اذا كان امر اطاعة يشهد على صدقة اذا ادعى  
 انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان بدون الميت وقد امر لا نقا  
 ولا يقبل عليه الوارث انه كان مع النحر بالكونه الا اذا برهنوا  
 على اقراره انه لم يحج ليس للمامور الحج الا بخلاف قبله وبعده وكل  
 دم وجب على المامور فهو من ماله الا دم الاحصاء في قول الامام  
 اوصى الميت بالحج فبيع الوارث والوصى لم يخرج ولو حج الوصى له  
 يرجع جازوله الرجوع وكذا الركوة والكفارة بخلاف الاجنب  
 ليس للمامور الامر بالحج ولو لمض لا اذا قال له الامر صنع ما شئت  
 فله ذلك مطلقا يصح استنجار الحج غير غيره وله اجر مثله والمما  
 اذا امسك البعض حج بالبقية جاز ويضمن خلفه واذا انفق من  
 ماله ومال الميت فانه يضمن الا اذا كان اكثر ما في مال الميت كان  
 مال الميت للكر او عانة النفقة كذا في النجانية انفق المامور بالحج  
 الكل في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال بيد الحج الفرض من  
 زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ويحجر ان كان تطوعا حج الغنى  
 افضل من حج الفقيه لان الفقيه يودى الفرض من مكة وموئطوع  
 في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع او اجمع من  
 الصلواتين يعرفه لا يتنفل بعدهما كما في القيمة بنا الرباط بحث  
 ينتفع به المسلمون فصل في الحج الثانية  
 المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين في خط  
 اصحابنا في الفروج الا في مسئلة ما اذا كانت ابجارتهم من شهرين  
 فادعى كل اخوف عليهما من شهرين وطلب الوضغ عند عدل للحجاب

من قال لا يغفل ويحجب التوكان  
 بغير خوف اجور

يتعد بالاحكام والقول لفظان يعني  
 بها عن الماص لان التصقة وان كانت  
 لا اجازة وضعا فقد جعلت لا شائرا  
 ويتعد لفظان يعني باحد المعاني  
 والاخر عن المستعمل من ان يقول  
 تزوجني فتقول زواجك وانما يتعد  
 بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لملك  
 العين في الحال كسج وشرا وطه وصدقة  
 وتلك لا باجارة واما ما واغارة و

من قال لا يغفل ويحجب التوكان  
 بغير خوف اجور



فصل في الامتيازات لاجل الرجل ان تفرج بانه ولا يجده في الرجل والنساء لقوله تعالى حرم عليكم امهاتكم  
 وبناتكم وابجدات امهات اذ الام من لاسل لغيره ونبت ولدته وان سفلت واخوته وبناتها وبنات اخيه  
 وان سفلت وعمته وخالته وام امهات مطلقا ونبت امهات دخل بها وامهات ابية وان علا واما امهات ابية وبنات ابية  
 والكل عتقا والجميع من الاجنين بكاحا ولا يملك من وطئ ولو تزوج اخوت امته التي وطئها لا يبطا واحده منهما  
 حتى تحرم الاخرى ولو تزوج اخوت امته التي وطئها لا يبطا واحده منهما  
 جميع بن امهاتين لو كانا احدهما حلالا لم يجز له ان يزوج بالآخرى

الى ذلك وانما يكون عند كل بوا حاشية للملك كذا في كرايه المهر  
 ما ثبت لجماعه فهو بمنهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاول  
 ولانية الاكساح للصغير والصغيرة ثابته للاولاد على سبيل الكمال  
 لكل الثانية القصاص المورث ثبت لكل من الورثة على الكمال  
 حتى قال الامام للورث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير كمالا  
 ما اذا كان لها العن فان كان حاضر لا يملك في غيبه الا انفاقا لا حصا  
 العنوا ثلثه ولانية المطالبة بازالة الضرر عما عظم من المسلمين  
 ثبت لكل من له حق المرو على الكمال والضابط ان الحي اذا كان  
 مما لا يتجرى فانه يثبت لكل على الكمال فالاستخدام في المملوك  
 مما يتجرى نفس لناعبادة شرعت من عهد آدم الى الان ثم ستم  
 في الحق الا الايمان والكساح المولى لا يستوجب عليه عده ونا فلا  
 ان زوج عده من امته ولا ضمان عليه باطلاقه من سده من  
 ولو قتل العبد مولا له ابان نفق احد مما سقط القصاص لم يجب  
 شي لغير العاني عند الامام الفرق ثلثه عشرة فرقة سبعة منها يحتاج  
 الى القضاء وستة لا قال اول الفرقه بابج العنة وبخار البدوع  
 وبعد الكفاة ونقصان المهر وبابا الزوج عدا الاسلام واللعن  
 والثاني الفرقه بخار العنق بالابلاء وبالردة وتبين الدارين  
 وبملك احد الزوجين صاحبه وفي الكساح الفاسد الكساح يقبل  
 الفسخ قبل النكاح لا بعده فلم تصح اقالته ولا ينفسخ بالحد ولا يسلين  
 يقبله بعده في ردة احدهما وملك احدهما يجعل المهر بركة بالذول  
 وبالحلو الصحيح وبوجوب العدة عليها منه سابقا وموت احدهما  
 للزوج ان يضرب امراته على اربعة وبامعنا ما على ترك الزينة  
 بعد طلبها وعلى عدم اجابتها الى فراشه وهي طاهرة من الحيض  
 والنكاح على خروجهما من منزله بغير اذنه بغير حق عند ترك الصلوة  
 في رواته وقد بينا في شرح الكفر قولهم وما كان معنا بالها

اذا امت امرأة الرجل فزوج اخيه بعد يوم  
 واما ان رجلا تزوج امرأة اخيه بعد يوم  
 واما ان رجلا تزوج امرأة اخيه بعد يوم  
 واما ان رجلا تزوج امرأة اخيه بعد يوم  
 واما ان رجلا تزوج امرأة اخيه بعد يوم

ان تنجح بغير اذنه قبل انفاء المعجل مطلقا وبعده اذا كان لها  
 حق او عليها او كانت قابلة او غائبة او زبارة الوسا كل  
 جمعة مرة او زبارة المحارم كل سنة وبما عدا ذلك من زبارة  
 الاجانب وعادتهم والوليمة لا تنجح ولا باذنه ولو خرجت باذنه  
 كانا عاصيين في اخلافه في خروجهما للحمام والمعدة يجوز بشرط  
 عدم الترتين والتطبيق الكساح بما افاد ملك العين للكمال الا  
 في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين للكمال الا في لفظ المتعة فانه يفيد  
 ملك العين لما في مئة اخاينه لو قال منعك هذا الثوب كان مئة  
 مع ان الكساح لا ينعقد به الوطئ في دار الاسلام لا يخرج حد  
 الا في مسلمين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذنه فيه ثم دخل بها  
 طوعا فلا حد ولا مهر وسقط من الثمن ما قبل البكا والافلا كان في  
 بسوع الوالوة الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو بادن الزوج ولا كل  
 لها وصل شعر غير ما بشرها تزوجها على انها بكر فاذا ثبت فغلبه  
 كمال المهر والعذرة تدب شيئا فليحسن الطين بها كذا في الملتقط  
 لو غلط وكليهما بالكساح في اسم ابها ولم تكن حاضرة لا ينعقد  
 الكساح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لايعة ذلك ان  
 علم انه يعدل منها في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على  
 حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو باجور ترك الغم عليها وبنه  
 زمانا ومكانا ينظر الى معجل مثلها في مثله واما نصف المسمى فلا  
 يغتبه لانه قد كثر من الف دينار ولا يجعل الا اقل من الف ثم ان  
 شرط لها شيئا معلوما من المهر معجلا فافا فاما ذلك ليس لها ان تمنع  
 وكذا المشرط عادة نحو الحف والمكعب ودياج اللقافة ودرام  
 السكر على ما سوغت سمرقند وان شرطوا ان لا يدع شيئا من ذلك  
 لا يجب ان سكنوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطى  
 بمثلها في مثله والعرف الضعيف لا ينفي السكوت عنه بالمشرط كذا

كان في اخاينه ولو وطئ بالها  
 البسقة قبل انقص ثلثه لانه



في الملتقط الفقير لا يكون كفواً للغة كبيرة أو صغيرة إلا أن يكون  
 عالماً أو شرفاً كذا في الملتقط أو عت بعد الزفاف منها زوج  
 بغرضها ما فالقول لها إلا إذا طاعت عت في الزفاف ولو زوجة  
 بنته وسلمها الأب إلى الزوج وسرت ولا تدرى لا يلزم  
 الزوج طلبها كذا في الملتقط لا ينبغي للقاضي أن يزوجه صغيرة  
 إلا إذا كان مراصداً نكح ذلك منه أيضاً يجس من خلع بنت  
 رجل أو امرأة وأخوها من غير له يجس أن يات بها ويعلم بها  
 كذا في الملتقط أخلفا في الصحة والفساد فالقول له في الصحة  
 كذا في الخيانة الإقرار بالولد من حرة أو أربكها لا الإقرار  
 بمهرها وقوله خدي هذا من نفقة عدك لا يكون إقراراً بطلانها  
 وقولها أعطني مهرى إقراراً بالنكاح كذا في إقرار اليتيم بخور  
 النكاح غير الصدق النكاح باطل مهر المثل لا في صغيرة روجها  
 غير الأب وأجد ومجورة وموكله غيبه  
 السكران كالصالح في الإقرار بالحد والخصية  
 والردة والأشهاد على شهادته نفسه كذا في الخلع الخيانة النكاح  
 للإعلام فلا ثبت حكم إلا في الطلاق باطل في العتق في كد  
 ما زانية وفي الغرر بأسارق فتخرج على الأول لو قال لجارية  
 بأسارته بازانية ما تجوزونه وباعها فطعن المشتري بقول البائع  
 لا يرد ما لأنه لا إعلام لا للتحقيق ولو قال لزوجه بكافرة لم يفرق  
 بينهما كذا في إجماع وكذا الملاعة لا تنفس في جميع الأحكام  
 الشهادة والزكوة والمنكحة والعق ملك القرب لا في حكمين  
 الارث والنفقة كذا في البدائع المخبون لا يقع طلاقه إلا في مسائل  
 إذا علق عا فلا ثم جن جنه الشرط وفيها إذا كان مجبوراً فانه يفرق  
 بينهما بطلبها وهي طلاق وفيها إذا كان غيباً يؤجل طلبها فان  
 لم يصل فرق بينهما خصوصاً وليه وفيها إذا استلمت وهو كافر وك

أبواب الإسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه  
 إلا إذا استلمت فعرض عليه ميمراً فانه وقع الطلاق على الصحيح  
 وفيها إذا كان مجبوراً وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويؤجل  
 له لكونه مستحقاً عليه عتق قريبه كذا في عتق المعراج المعلن بالشرط  
 لا ينعقد سبباً للحال المضاف منعقد في الطلاق العتق والنفقة  
 فإذا قال أنت حر غداً لم يملك معه اليوم وملكه إذا قال إذا جاءني  
 ولو قال لله على الصدقة برهم غداً ملك التحمل خلافه إذا جاءني  
 إلا في مسئين فقد سوا بينهما الأول في إبطال جبار الشرط قالوا  
 لا يصح تعليق إبطاله بالشرط وقالوا لو قال إذا جاءني فقد بطلت  
 خيارى أو قال بطلت غداً فجاء غداً بطل خياره كذا في خيار الشرط  
 من الخيانة الثانية قال الفقه أبو الليث الأسكاف لو قال أخرجك  
 غداً أو قال إذا جاءني غداً فقد أخرجك صحت مع أن الجارية لا يبيعها  
 وتصح إضافتها وفروع أصل المسئلة ما في إيمان الجامع لو طلق  
 لا يحلف ثم قال لها إذا جاءني غداً فانت طالق حيث بخلاف أن طلق  
 وفي الخيانة تصح إضافة نسخ الجارية المضافة ولا يصح تعليقها طلب  
 المرأة الخلع حرام إلا إذا علق طلاقها بالباين بشرط فشهد وبوجوه  
 فلم يقض بها فاعلمها أن تحاط في طلب الغداً للمفارقة القول له  
 أن أخلفا في وجوه والشرط فيما لا يعلم من حيثها إلا في مسائل  
 بعدم وصول نفقتها شهراً فادعاه وأكرت فالقول لها في المال  
 الصحيح كما في الخلاصة وفيها إذا طلقها السنة وأدعى جماعها كجيش  
 وأكرت وفيها إذا علق ختمة بطلانها ثم خبرها وأدعى أنها حرة  
 بعد المجلس وهي فيه كما في الكفاية إذا علق نفقة بطلانها فاعلى خياراً  
 ولو كادته إلا إذا قال إن سررتك فانت طالق فصر بها فقال سررت  
 لم يقع كذا في الخيانة من الطلاق إذا علقه بما لا يعلم إلا منها كجيشها  
 فالقول لها في حقها وإذا علق عتقه بما لا يعلم إلا منه فالقول له على

خلاف الأئمة ثنتين ثم شئة أياها طلق قبل الترتيب  
 بزوج آخر

رجل تزوج بجارية الغيبا دون ما كذا ثم  
 طلقها طلاقاً ثم اشتراها أياها أن طلقها  
 واحدة فكل له وكذا لا يمنع حل وطه  
 وإن طلقها ثنتين ثم اشتراها أياها لا تحل  
 ولا ترتفع أحدها العتقة بدول الزوج  
 الثاني خلاصة الفعالة

ولا تمل مطلق الثلاث لا ولا يملك ولا يملك  
 عين حتى يدخل بها الثانية بملكها صحيح بزاره



على الاصح لقوله للبعد ان اختلفت فان حر فقال اختلفت وقع  
 باجباره كانه المحيط و فرق بينهما في الخاينه بامكان النظر الى  
 خروج المنى بخلاف الدم الخارج من الرحم كذا الشرط ثلاثا وبجرا  
 واحد فوجد الشرط مرة واحدة و طلق واحدة ولو تعدد اجزا  
 تعدد الوقوع كانه الخاينه ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى بالوا  
 و ثم اوالها طلق الاولى ثنتين في الاخرى واحدة ولو طلقها  
 ثم اضربه و اثبتت لها لا يتعد الا بالية ولو جمع الاك مع الاخر  
 في الاضرب بعد عيلة الاولى اذا دخل كلمة او في الاضرب على ا  
 واعتقبه بشرط فالنعتين لم بعد وجود الشرط اذا طلق ثم اتى باو  
 فان كان مابعد او كذا با وقع بالاول والا لكرر الشرط ثم اعتقبه  
 حر او احد تعدد الشرط لا بجرا ولو ذكر اجزا بين شرطين بعد الشرط  
 كل امرأة اتردها حث بالمباينة عند ما خلا فالكس و في الحقيقة  
 او البت بكرر اجزا بكرر الشرط كلما دخلت فكذا كلما فعدت عندك  
 فكذا ففقد ساعة طلق ثلاثا كلما ضربك فضرها بغير طلق  
 ثنتين وان كف واحد فواحدة كلما طلقك فطلقها و وقع ثلث  
 كلما وقع عليك طلقا فطلقها طلق ثلاثا و وسط الشرط بين طلاقين  
 تنخر الشا و تعلق الاول و كرمنا دي من شرط و جرا ثم نادى  
 اخرى تعلق طلاق الاول و ينوي في الاخرى ولو بد اماندا  
 الواحدة ثم ذكر الشرط و اجزا ثم نادى اخرى فاذا وجد الشرط  
 طلقا كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الا حاطة بالافراد  
 منصرفه الى ثلاثة لقوله لو قال لها ان لم اقل عندك لانك  
 بكل منسج في الدنيا فان كذا يبر ثلاثة انواع من الضيق او اطلق  
 بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل لقوله للخاص حصص  
 ولم يفتقر ان مرصت الا اذا قال لصبيته ان صحت و الضابط ان  
 ما يمتد فله و ايه حكم الابد او الا لان على التراضي لا بقرنية

الغور

الفور و منه طلبت جماعها فابت فقال ان لم تدخلي معي البيت  
 قد خلت بعد كون شهوة و منه طلقته فقال ان لم اطلقك  
 فعلقه على زناه فشهد على اقراره به وقع وان على المعاينة  
 كما ان شهدا ربيعة به فعدل اثنان قال لاربع المدخولات  
 كل امرأة لم اجامعها منكن لليلة فالاخرات طول النجاس  
 واحدة ثم طلع البعير طلق التي جامعها ثلاثا و غير ما ثنتين اضاف  
 و علقه فان قدم اجزا او اخر الشرط و وسط الوقت تعلق و لغت  
 الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط او لا  
 ثم جرا ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر اجزا اخرى تعلق الاول  
 والثالث بالثا ولو كان اجزا واحدة كان المعلق بالثا جزا  
 للاول فلا يقع لو وجد الكا قبل الاول ثم الاول و هذه المسائل  
 في الصفحتين ايضا مما في الخاينه كل من علق على صفة لم يقع دون  
 وجودها الا اذا قال انت طالق امس فانها تطلق للحال لم لا ان  
 ما اذا علقه بزوجها المملال فراه فخرها و يمنع الوقوع لان المراد  
 دخول الشهر استثنى الكل من الكل باطل و فرع عليه في النهاية من  
 مسائل شتى من القضاء انه لو اقر بقص عشرة دراهم حيا و قال متصلا  
 الا انها زوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل  
 كما لو قال له عيلة مائة درهم و دينار الا دينار لم يصح تنقي في الاصل  
 قبل الامان اذا قال غلاما بي حر ان سالم و بزيغ الا بزيغ صحيح الاستثناء  
 لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر و قد  
 ذكرها محله يصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر و بزيغ حر  
 الا بزيغ لانه افر دكلا منهما بالذكور كان هذا الاستثناء بحمله على كل  
 به فلا يصح انتهي

مسألة تمنع عنها الاك

رجل عجب في ذلك ففصل له عقلت في العبد فادى  
 به لا يفتقر لانه فادى على العبارة فلا عموم الاشارة  
 مقام العبارة ولو كان في يد من يفتقر له في العبد  
 فادى برأسه بغير ثمنه فان ثلث  
 انب لا يعلق العبارة لجرا ان ثلث الاشارة  
 فانه كان



فقتلوا ولو قال مما ليك العشرة الا واحد اعتق اربعة منهم  
 ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلما فاض  
 الى ما ليك اذ اوجبت قيمة على انسان اختلف المقومون فانه  
 يقتضي بالوسط الا اذا كانت على قيمة نفسه فانه يقتضي بوجه  
 الاعلى كما في كتاب الظهير احدى الشريكتين في العبد اذا اعتق  
 نصيبه فلا اذن شركة وكان موسرا فان شركة ان نصيبه  
 الا اذا اعتق في نفسه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لما كان  
 في عتق الظهير ودعوة الاستيلاء وتتمد والتحرير يقتضي  
 والاولى اولى وبما في الجاهل مع عتق البعض كالمكاتبات  
 في ثلاث الاولى اذا عجز لاراد في الرق الثانية اذا جمع بين  
 قن في البيع تعدد البطلان الى القن بخلاف المكاتب اذا جمع  
 الثلثة اذ قل ولم يترك وقال لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا  
 قتل غير عتق وفان القصاص واجب ذكره الزمعي في الجانيات الثانية  
 في السراح الواجب والاولى في المتون التويمان كل لولد الواحد فالك  
 تبع لاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت تويمان لاول  
 لا قبل منه شهر والثاني فيما فاكثرت عتق الثاني تبع لاول كذا  
 ما اذا ولدت الاول لهما فانه لا يعتق احد منهما الا في سلبين  
 الاولى من جنات الميسوط لو ضرب بطن امرأة فالتقت حنينين فخرج  
 احدهما قبل موتهما والاخر بعد موتها وهما ميتان ففي الاول عتق  
 فقط الثانية نفاس التويمان في الاول ما رآته عتق الثاني لا يملك  
 ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخته لا يملك من الزنا لم يعتق ولو كان  
 اخته لانه من الزنا عتقت الفرق في غانة البيان من باب الاستيلاء  
 التدبير وصيته فيعتق المدبر في الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع  
 عنه ويصح عنها وتدبر المكره صحيح لا وصية ولا يبطله الجنون  
 وبطل الوصية والثلث في الظهير الناقص الى مدة العيش

جارية بن رجلين ولدت ولد آفا دعاه احد المسلمين  
 واعتقه الاخر وخرج الكلام منهما معا كانت  
 الدعوة اولى في الاعتاق لان الدعوة تستند  
 الى حالة العلوق الاعناق يقتضي  
 الكمال فيكون المعتق مقبولا  
 ام ولد الغيرة كالمجانة

الكاتب محمد الملوكة يدعي الحال ورقية في المال فمكات محلوكة  
 ولو صغر العقل حال حال او موجب او موجب فقتل صحيح وكذا  
 لو قال جئت عليك العتق فادبه بخونا او لمالكه او اجزا  
 كذا فان ادبه فانت حر وان عتقت بعض فقتل واذا  
 صغر الكاتب خرج عن المولى دون ملكه فان الملك  
 ماله صغره وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او جنى  
 ولده وان كانت على صغره فاذ اذاعتق

الانسان غالبا ما يبدع في التدبير على المخازن مطلقا  
 وفي الاحارة فقتل الى نحو مائتي سنة الا في الكاح فثابت  
 المتكلم بما لا يعلم معناه بذكره حكمه في الطلاق والعتاق الكاح  
 والتدبير الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يبرمها المال  
 والاجارة والمنة والابراء غير الدين كانه كاح النجاسة المعتق  
 لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب  
 فاقرب الرق لرجل صدقة المعتق فانه يبطل اعتقده كانه او الرخصة  
 الولاء لا يحل الا بطلان قلت الا في مسئلة وهي المذكورة فانه يبطل  
 الولاء باقراره والثانية لو ارتدت العتقة وسببت فاعتقها  
 الساكن الولاء وبطل الولاء غير الاول كانه او الرخصة كونه  
 المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل  
 كل امة في حرة الامة جارية الامة اشهر منها من ريد الامة كنهها  
 ابارضة الامة ثيبا ففي هذه الاربعة اذا تكررت ذلك الوصف  
 وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامة بكر او لم اشترها  
 من طلاق ولم اطأها بالبارضة والاخر اسانبة فالقول له ونحوه  
 في ايمان الكافي المدبر اذا اخرج من الثلث فانه لا سعة عليه الا  
 اذا كان السد سفيها وقت التدبير فانه يسعي في قنعة مدبر كما  
 في النجاسة من المحر وفما اذا قبل سيده كافي شره المدبر ومن سعيه  
 كالمكاتب عتقه فلا تقبل شهادته كانه البرزخ في المعتق المرن  
 وجنابته جنابته المكاتب كافي الكافي وفرقت عليه لا يجوز كانه مادم  
 يسعي وعندهما مدبون في الكل

المعرفة لا تدخل تحت السكر الا المعرفة في الجواز كذا في ايمان الظهير  
 بين القول مواحدة منها لا مواحدة بينهما الا في ثلاث الطلاق  
 والعتاق والتدبير كذا في الخلاصة لا يجوز نعم المشرك الا في البين  
 حلف لا يحكم مولاه وله اعلون اسفلون عليهم كلم خست كافي الميسوط

الكاتب محمد الملوكة يدعي الحال ورقية في المال فمكات محلوكة  
 ولو صغر العقل حال حال او موجب او موجب فقتل صحيح وكذا  
 لو قال جئت عليك العتق فادبه بخونا او لمالكه او اجزا  
 كذا فان ادبه فانت حر وان عتقت بعض فقتل واذا  
 صغر الكاتب خرج عن المولى دون ملكه فان الملك  
 ماله صغره وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او جنى  
 ولده وان كانت على صغره فاذ اذاعتق



فبطلت الوصية للموتى واحكامه هذه ولو وقف عليهم كذا فكيف للمفقير  
لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس الا واحد  
بخلاف بنيه وقف على اقراره المقربين في بلد كذا فلم يقع منهم الا واحد  
كما في العدة حلف لا يكلم اخوة فلان ليس الا واحد حلف لا يكلم  
ثلاثة اربعة من هذا الخبر ليس فيه الا واحد كما في الواقعات حلف  
لا يكلم الفقراء او المساكين او الرجال حثت بواحد بخلاف رجالا  
حلف لا يركب دواب فلان لا يكلم شاة لا يكلم عبدة ففعل ثلاثة حثت  
لا يكلم زوجات فلان واحدة فانه واخوته لا يحث الا بالكل الا  
والنساء والبنات مما يحث فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحث  
اكاله بفعل البعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا  
الطعام ولا ياكل كذا في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وقلانا  
ناويا واحدا كلام مولاه القوم او كلام اهل بيته او على حرام حكم  
واحد الكل في الواقعات الصغيرة امرأة بحيث بها في قوله ان  
تزوجت امرأة الا في مسئلة لا يشرى امرأة لا يحث بالصفة الا في  
مبينة على اللفظ لا على الاغراض فلو حلف ليعتد به اليوم باللف  
فاشترى رقيقا باللف وعده به برك ولو حلف ليعقن مملوكا  
اليوم باللف واشترى مملوكا باللف لا يبا وبها فاعقته تر الا في  
مسائل حلف لا يشترى عشرة حثت باحد عشر ولو حلف لبايع لم يحث  
به لان مراد المشتري المطلقة والمراد بالبايع المفردة ولو اشترى وبيع  
بنسعة لم يحث لان المشتري يستفقد البايع وان كان متبردا  
كذلك لان الحث بالعرض لا مسمى وتامنه في الجامع من باب المساواة حلف  
بمخلف حث بالعلق الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق  
بشيء الشريعة ذوات الاشهر او بالنظير او يقول ان ذاك كذا  
حر وان عجزت فانت رفق وان حضت حبسة او عشرين حبسة او  
بطلوع الشمس كما في الجامع اكاله على عقد لا يحث الا بالاجاب

والقول

والقبول الا في تسع فانه يحث بالاجاب وحده البتة والوصية  
والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض الكفاية  
ان تزوجت النساء او اشترت العبد او كتبت الناس او بنى ادم او كتبت  
الطعام او طعاما او اشترت الشراب او شرابا يحث الواحد  
للجنس ولو قال اني او عبدة قبل ان يجمع ولو نوى ان يحث الكل  
صدق في الحقيقة المعلنين بآخرة والمضاف بفارن قال لا جنية  
طالق قبل ان تزوجك بشرا او اطلق لا تنفقه ولو قال اذا تزوجت  
فانت طالق قبل ذلك بشرا فزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده  
تطلق البتة انما تفعل في الملقوط وهي مسئلة ان كتبت نوى طعاما  
دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المستوع وفيها  
اذا حلف لا يزوج ونوى حبسة او عتية المعرف لا بدخل تحت المنكر  
قال ان دخل دارى هذه احد او كلم غلامى او ابنتى او اوصيا  
الى عبدة لا بدخل المالك لغيره بخلاف النسبة ولو لم يصفى دخل  
تسكيره الا في الاجزاء كالبند والراس ان لم يصفى اتصال الفعل  
يتم بغاية مرة وبجمله اخرى قال ان شمتني في المسجد او رمتني  
فشرط خسة كون الفاعل فيه وان ضرته او حرجته او قتله او  
رمتني كون المحل فيه الشرط متى اعترض عن الشرط يقدم المؤخر  
المعلق شرطه من نزل عند اخي مما وباحد مما عند الاول المصداق  
ما العكس مقابلة الجمع بالجمع تقسم وبالفرد لا وصف الشرط كالشرط  
الخبر للصدق وعجزه الا ان يوصله بالباء وكذا الكتاب العلم والبر  
عنه الصدق في الظروفه ويجعل شرطه للتعد صفة لما يكتبه نزول  
بزوال ملكه وكونه شرا لا الاول اسم لفرد سابق في الاوسط فرد  
من عدد من متساوين في الاخر فرد لآخر وفي النفي نعم وفي الاش  
تخصيص الوصف المعاد وبغيره في الغائب في البعض اضافة ما يمتد  
الى من لا يستغنى عنه بخلاف عجزه الوقت الموصوف معرف لا شرط

حديثا







انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدر فان قلت قد قال قبله  
 واصل الشهادة بالردة فمعدلين فما فائدة قلت ثبوت ردة  
 بالشهادة وانكاره توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب  
 من جبط الاعمال وبطلان الوقت بينونة الزوجة وقوله لا يبرأ  
 له انما موافق حرمه تقبل توبته في الدنيا اما في القبول فاقبل  
 كالردة لسبب النبي والشيخ كما قدمناه واختلفوا في كفاية قطع  
 المسافة البعدة في من سب لولاي لا يكفر بقوله لا يبرأ الا جودا  
 لا بشرط في صحة الايمان بحمد الله السلام معرفة اسم الله بل كفاية  
 اسمه وصف الله تعالى بحضرة زوجة فعالت كنت طنت ان  
 تكافى السما كبرت ولا يكفر بقوله انما فرعون انا ابليس اذا قال  
 اعتقادي كاعتقاده فرعون واختلفوا في كفره قال عبد الله  
 كنت كافرا فاسلمت لجانك كافرا فقالت ما كافره كبرت  
 استحل للمواظبة بزوجته كفر عند الجمهور وكفر بوضع حجره على المصحف  
 مستحفا والا لا الاستحفا بالعلم والعلم الكفر وكفر باكل اصل  
 الوتر والاضحية وترك العادة تها وناهي مستحفا واما اذا  
 تكاسلا او ما دافلا وهي في المحتسبي وكفر باوفا علم العت وكفر  
 بقوله لا اعرف الله تعالى الاستنزال بالاذان كفر بالابن  
 قال التاجر ان الكفار ودار الحرب ضمره في الاسلام والمسلمين  
 لا يكفر الا اذا اراد ان ينهم حيز ولا يكفر بقول المسلم عليه ان  
 ردت السلام ان كتبت بكرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب  
 فتملك فان موسى عليه السلام اعجب نفسه فملك ولا تفسر فان  
 بما يكون كفر كفر قبل له قل لا اله الا الله فقال لا يكفر  
 ولا يكفر ان قال امراني احب الي من الله تعالى ان اراد الشهادة  
 وان اراد محبة محبة الطاعة كفر عبادة الصنم كفر لا اعتبار كما  
 قلبه وكذا الوسخ بقوله عليه السلام وكشف عنده عورة وكذا الوسخ

ع

يحسب سجدة وكذا اتخاذ الصنم لذلك وكذا الاستحفا بالقرآن  
 والمسجد وكثرة ما يعظم ولو استعمل خاصة بقصد الاستحفا  
 فذلك وكذا الوتر بزرنا اليهود والنصارى فكل من  
 او لم يدخل ولو قال كنت استخفي فيهم ولا اعتقد منهم صدق  
 وبانه وكفر اذا شك في صدق النبي وسببه ونقصه وصغره  
 وفي قوله مستحفا خلاف الاصح لا كتمينه ان لا يكون مستحفا  
 ان لم يكن عبادة وظن الفاجر نبيا فهو كافرا لا كتمينه وكفر  
 بنسبة الانبياء الى الفواحش كفر عن الزنا ونحوه في توف  
 لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يعصوا حال النبوة و  
 قبلها كفر لانه رد النصوص اذا لم يعرف ان محمد اخر الانبياء  
 فليس بمسلم لانه من الضرورات  
 والابن والمفقود ويجعل المحل لراد الا بقرانه  
 من في عيال السيد اورده احد الابوين مطلقا والابن احد  
 او احد الزوجين الاخر او وصي النبي او من له او من استعان  
 به ماله في رده اليه اورده السلطان والشيخة والمختصة  
 عشرة من اطلاق المتن لو اراد الملقط الانتفاع بها بعد  
 التعريف وكان غيبا لم يحل له وان كان فقيرا فذلك الاباء  
 القاضي كما في النجاسة الصبي في الانقاط كالبايع والعبد  
 وان العبد الاتق فاجعل لمولاه ان شهد راد الاتق خذ  
 لبرده وعلى ماله استحق الضمان عنه واستحق جعل الا فلا فيها  
 الفتوى على جوازها بالفلوس الشبر  
 لا يصلح الا في موضع يجري مجرى النقود للمفاوض العقد مع  
 من لا تقبل شهادته له لا يجوز شركة القراء والوعاظ والدعاة  
 والشحان في الحقت بهم الشهود في المحاكم وان شرط الرزح  
 للعامل اكثر من راس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل

والله اعلم بالصواب  
 ابيان في بعض المسائل

والعجز عن المصانة لم يذكر مشقة على المفقود  
 ولعله ان هذا الموقوف لم يرضى الكتاب  
 ولم يفسر له الاحتجاب حال زيادة

هي ضربان شرية اولا شرية عقود فالاول  
 ان ملك انسان عينا او شرا او ستر او  
 اتيا او استيلاء او اختلاطها بالامانة  
 او خطاه وكل منها اجنب في نصيب الآخر  
 ويجوز بيع نصيبه من شركته في جميع الصور  
 غيره بغير اذنه في ما عدا الخلط والاختلاط  
 فلا يجوز الا اذنه والثانية شرية العقود  
 ان يقول احد ما شاركته في كذا او يقبل  
 الاخر في كنهها الا ان كان العت وشروطها  
 كون المعقود عليه قالا للوكالة وعدم ما  
 ما يعطى كشرط وان معناه من الرزح لانه  
 ومن راحة انواع كمنه مفاد في  
 ان لشركته متبعا وانما تصرفا ودينا ولا  
 ورزحها ويضمن للمعالة ولو كان كلفلا  
 يجوز من مسلم وديني لابين حرمه وعنده  
 وصين ولا يبين صديق او عبيد او مكاتب



مضاربه ولو شرط الرجح للدفع اكثر من راس مال لم يصح الشرط  
 وكون مال الدافع عند العاقل لضاغة وكل منها راجح ماله كما في  
 السراجية اذا عمل احد السركين دون الاخر بعد راوله فارجح  
 بخلاف ما اذا قبل ثلثه عملاً في غير عقد شره فعمل احدكم كان له  
 ثلث الاجر ولا شيء لآخر لو قال يا اشترت اليوم من انواع الخجارة  
 فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئاً فقال اسكنه  
 فيه فقال قد اشركت فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه مني احد  
 شركه غير الخروج وعن منع النسبة جاز ليس للاحد من السفر بغيره  
 الاخر فان سافر فملك لم يضمن فيما لا حمل له ولا مونة والرجح  
 بكرة الشره مع الذي اختلف رب المال مع المصار في التقيد  
 والاطلاق فالقول للمضار وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف  
 المولى مع غنا العبد فالقول لهم  
 لو وقف على المصالح في الامام واخطب القيم وشر الدين  
 واخصر المرواح كذا في ابن مبان كل من في ارض غيره  
 باعده فالتا لما كحا ولو بنى لنفسه بلا عه فالبناؤه وله وجه  
 الا ان يضر الارض اما البناؤه في ارض الوقف فان كان الباقي الموقوف  
 عليه فان كان مال الوقف فهو وقف وان كان في مال الوقف  
 او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن متولياً فان  
 بنى بائن المتولي يرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف  
 لنفسه او اطلق فعه لو لم يضر فان اضر فهو المضيع لما له في بعض  
 الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكه باقل القيمين للوقف  
 من زواجا وغير من زواجا مال الوقف ان اضر اذا اضر ثم مات فان  
 الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه كان جميع الربح  
 له فانما تنسخ بموته كما حذر ابن مبان مع ما في عدة كتب  
 ولكن اطلاق المتون بخلافه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا

وذكر عدل في وقفه لو من رجل ارشاً  
 فوقفها الراس على الساكنين قال ان ملكها  
 الراس جاز الوقف ان لم يملكها لم يجز  
 الوقف اذا مات الراس لوقفه  
 وليس له شيء سوى وقفه من المومن بل  
 يبيعه الحاكم في وفادته لم يمت لم لا اظن  
 ان يحاكم ان يبيعه وفادته من المومن  
 لانه قد راح كما وقفه من المومن بعد  
 الموت وصار كما اذا وقف ما يملكه في حق  
 مومن وعليه دون مستعققة فانه سطر  
 الوقف ويبيع في الدين

اجتمع اليها لمصلحة الوقف كغيبه وشرائه فمخو شرطه الاول  
 اذن القاضي الثاني ان لا يفسر اجارة العين والصرف في هبتها  
 كذا حذر ابن مبان ليس في الضرورة الصرف على المستحق كما  
 في القسمة والاستدانة القرض والشراب بنية وبل يجوز للموكل  
 ان يشترى متاعاً باكثر من قيمته ويبيعه وبصرفه على العاقل ولو  
 الرجح على الوقف كحباب نعم كما حذر ابن مبان لا بشرط لصحة  
 الوقف على شيء وجود ذلك الشيء منه فلو وقف على اولاد زنده ولا  
 ولد له صح ونصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد وحلفوا  
 بها اذا وقف على مدرسة او مسجد وميناً مكاناً لبنائه قبل ان يبنيه  
 والصحيح يجوز اخذها من المسابقة كما في فتح القدير اقاله الناظر عقد  
 الاجارة جازة الا في مسلمين الاولى اذا كان العاقل ناظر قبل  
 كما فهم في تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تعجل الاجارة كما في القينة  
 ومشي عليه ابن مبان استبدل الوقف العام لا يجوز الا في مسائل  
 الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا غصبه غاصب اجرى الماء  
 عليه حتى صار كحر الا يصلح للزراعة فيضمنه القيم القينة ويشترها  
 ارضاً بدلاً الثانية ان يحمده الغاصب لا يبنيه وهي في الحاجة  
 الرابعة ان يرجع انسان فيه بديل كثر علة وحس صفها فمخو  
 على قول في يوسف عليه الفتوى كما في فتاوى قاضي الهدياية  
 اجارة الوقف هل في اجارة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد  
 في اجارتها الا ما لا يقل وقفاً اذا كان نقصان سيرة شرط  
 الواقف بحت اتباعه لقولهم شرط الواقف كنص الشارع  
 اي في وجوب العمل وفي المفهوم والدلالة كما بناء في الشرح  
 الا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يغزل الناظر فله غير  
 الابل الثانية شرط ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة والسكس  
 لا يرعون الى استيجار سنة او كان في الزيادة نفع للفقراء



قلنا في المخالفة دون الناطر الثالث لو شرط ان يقرأه بقره  
 فالمتعين بطل الرابع شرط ان تصدق بفاضل الغلة على من  
 سأل في مسجد كذا اكل يوم لم يراع شرط فليقيم التصديق على  
 سائل غير ذلك المسجد وعلى من لا سأل الخامسة لو شرط المستحقان  
 خيرا او تحما معا كل يوم فليقيم ان يدفع القيمة النقد وفي موضع  
 اخر لم يطلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الرضا في القفا  
 على معلوم الامام اذا كان لا كفارة وكان عالما بقبالات البع  
 شرط الواقف عدم الاستبدال فليصح الاستبدال اذا كان  
 اصح لا يجوز للقاضي عزل الناطر المشروط له بلا جناية ولو غله  
 لا يصبر الشا في متولين كذا في فصول العاوي ويصح عزل الناطر  
 بلا جناية ان كان منصوب القاضي ثم عزل القاضي فيقدم المخرج  
 بل ان كان الاول غله فلا سبب لبعده ولكن بامره بان  
 عنده بانه اهل للولاية فاذا ثبت اعادته ليس للقاضي عزل الناطر  
 بحد وسكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الواف  
 اذا عزل الناطر فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والالا  
 عند محمد ويصح عند ابي يوسف مشايخ اخرا واقول الثاني في  
 الصدر اخرا قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف فلا  
 ولاية للناظر لكونه وكلا عنه فيملك غله بلا شرط وتبطل ولايته  
 بموته وعند محمد ليس لكل فلا يملك غله ولا تبطل بموته واختلف  
 فيما اذا لم بشرط له الولاية في حياته وبعد مماته واما لو شرط  
 لم تبطل بموته اتفاقا هذا حصل ما في الخلاصة والبرارية والقول  
 على قول ابي يوسف كما في الولو اجماع وفي العتابة لو لم يجعل الواف  
 له فيما نصب القاضي له فيما وقضى بقواته لم يملك الواقف اخرا  
 انتهى ولم ار حكم عزل الواقف للمدرس الامام النبي ولا ما  
 ولا يملك الا الاحاق بالناظر لتعليقهم لصحة غله عند الثاني بكونه

او خارج  
 المسج

القسطاط  
 من يبيع  
 ثمنه

دليلا

وكلا عنه وليس صاحب الوطفه وكلا عن الواقف لا يمكن منعه  
 عز العزل مطلقا لعدم الاشتراط في اصل الايقاف كالحق  
 جعلوا له النص للامام والمؤذن لا شرط لما في البرازة البنية  
 وخيرة اولى من غيرهم بنى مسجدا في محلة فزارعه اهل المحلة في القفا  
 فالبا اولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن  
 مع اهل المحلة كان ما اختاره اهل المحلة اولى وان كانا سواء  
 فنصبوا البانية اولى انتهى كثر في زماننا اجارة ارض الو  
 مقبلا ومرا حاقاصدين بذلك لزوم الاجرة وان لم تروى بالنيل  
 ولا شك في صحة الاجارة لانها لم تستاجر للزراعة وبها منفعة  
 مقصود بان لما في اجارة الهداة الارض تستاجر للزراعة  
 وغير ما قال في البناية اى لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار  
 ونصب القسطاط ونحوها وفي المعراج وفتح القدر من البيع  
 الفاسد ولا يجوز اجارة المراعى اى الكلاء واجبة في ذلك ان  
 يستاجر الارض لضرب بها قسطاط او ليجعلها حظيرة لغنمه  
 ثم يتبيع المرعى وذكر الزمعي اجماعا ان يستاجر بالايقاف الدوا  
 او لمنفعة اخرى انتهى كما حصل ان المفضل مكان القبلة واليوم  
 نصف النهار قال الرازي في نفسه الفرقان المفضل ما القبلة  
 او مكانها ومو الفردوس في الاية وسمى اصحاب اجماع بومحمد  
 مستقرا وحسن مقبلا وفي القاموس القامرة نصف النهار  
 قال قبلا وقامرة وقبلولة ومقبلا وسمى واما المراح فها  
 في القاموس روح الال وبالي المراح وفي الصباح الرواح  
 روح العشا ومو من الزوال الى الليل المراح بضم الميم حيث  
 ماوى الناس بالليل المراح والمماوى مثله وفتح الميم ببداء  
 المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والزمان المصد  
 من افعال بالالف مفعول بضم الميم على صفة المفعول اما المراح

ولي نصب الامام والمؤذن  
 وولد البانية صح



بالفتح فاسم الموضع من راح لغز الف واسم المكان من الشاكن  
 بالفتح والمراح الضام الموضع الذي روح القوم منه او رجوع  
 اليه انتهى فرجع معنى المقل في الاجارة الى مكان القسولة في  
 على صحته له قوله لو استاجر بالنصب القسطاط جاز لا للقلولة  
 ورجع معنى المراح الى مكان الابل بدل على صحته له قوله لو استاجر  
 لا نقاش الدواب وليجعلها حظيرة لغز جاز تحليلة البعد ما  
 فلو استاجر قوته وهو المصير لم يفتح تحليلة على الاصح كما في  
 الخانة والظاهرة في السع والاجارة مع وهي كثيرة الوجود في  
 اجارة الاوقاف فيمنع للمساكين ان يهرب الى القرية مع المستاجر  
 فيخفي بنية ويخاف او يرسل وكبله او رسوله اجبا للمال الوقف  
 او الموقوف عليه ما نفلنا ما يستحق كذا اذ انما يستحق المرح  
 وونه وصدقه فلان صح المفردون غيرة في اولاده وذريته ولو  
 كان مكتوب الوقف مخالفا له حمل على ان الواقف جرح عاشره  
 وشرط ما اقر به المقر ذكره انقص في ما يستقل واطال في فقر  
 ما شرطه الواقف لاشتن ليس لاحد مما الانفراد الا اذا شرط  
 الواقف الاستبدال لنفسه والاخر فان للواقف الانفراد والحق  
 كما في فتاوى صاغان ومقتضاه لو شرط لهما الا دخال والاخراج  
 ليس لاحد مما ذلك ولو بعد موت الاخر فيبطل ذلك الشرط  
 موت احدهما وعلى هذا الوشرط النظر لهما فاحات احدهما اقام  
 القاضي غيرة وليس للانفراد الا اذا اقامه القاضي لفظ  
 وكل الواقف عند ابي يوسف ووكيل الفقهاء عند محمد فيبطل  
 موت الواقف عند ابي يوسف وله غيرة ويبطل ما شرط له  
 موته خلافا لغيره في الكل في الدور وكما في المتبلى في المساجد  
 مسكها بغض فاحس نصف المثل وكيفية لا بعد اهل المحلة بكون  
 عنه اذا امكنهم دفعه ويحب على الحاكم ان يجره بالاستجار باجر

في حق

المثل ووجب على من سبهم رد السنين الماضية ولو كان الصم سائقا  
 مع قدرته على الرفع الى القاضي لا غيرة عليه وانما هي على السب  
 فاذا نظر الى طر حال السب كن قد اخذ النقصان منه فيصرفه  
 في مصرفه قضا وديانة كذا في القنية غزل القاضي فادعي الضمان  
 قد اجري له كذا اثم مرة او مائة وصدقه المعزول من  
 نقل الالبينة ثم ان كان ما عينة اجر مثل عملة او دونه يعطيه ثلث  
 والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي انتهى نص تعليق المقر في  
 الوظائف اخذ اجر جواز تعليق القضا والامارة بجامع الولاية  
 فلو مات المعلق بطل المقر فاذا قال القاضي ان مات فلان  
 شرت وظيفه كذا فقد قررتك فبما صح وقد ذكره في انفع الوك  
 تفقها وموفق حسن في جوابه صاحب المحيط الامام والمؤيد  
 وقف فلم يستوفيا حتى ما سقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي  
 وقبل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدرر والغرر وجرم في  
 البقية مختص لقنه بانه يورث قال خلاف رزق القاضي في  
 البيوع السبوطي فرج به كذا ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف  
 المتعلقة بالاوقاف اوقاف الامراء والسلاطين كما ان كان لها  
 اصل مبيت المال وترجع اليه يجوز لمن كان نصفه الاستحقاق  
 من عالم للعلوم الشرعية وطلاب العلم كلك وصوفي على طريقة الصوفية  
 اهل السنة ان ياكل مما وقفوه غير متعبدا بشرطه ويجوز في كماله  
 الاستئابة بعد زوجه وقيس اول المعلوم وان لم يباشر الاستئابة  
 واشترى الاك لاشتن فاكثري الوظائف الواحدة والواحدة عشرة  
 وظائف ومن لم يكن نصفه الاستحقاق من مبيت المال لم يحل الاكل  
 من هذا الوقف ولو قرره الناظر وباشر الوظيفه لان اخرمت  
 المال لا يجوز له حكمه الشرعي بجعل احد وما يتوهمه كثر من الكسان  
 من يقول في ملك الذي وقف فهو توشم فاسد ولا يقبل في طين



الاخر اما او قاف ملكو يا واقفو يا قلها حكم اخر وحي قائله نسبة  
 الى تلك اذا عجز الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان  
 اصله من بيت المال وحي فيه صفة الاحقية من بيت المال فان كان  
 اهل الوظائف من موبصفة الاستحقاق من بيت المال وليس كذلك  
 قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم والى سول الله  
 صلى الله عليه وسلم وان كانوا اكلهم بصفة الاستحقاق من بيت  
 الاحوج فالاحوج فان استوفى الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فقدم  
 المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف من  
 ما خذت من المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقدم  
 احد لم يقدم فيه احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل الوقف السوي  
 اهل الشعار وغيرهم انتهى وقد اختلف في ذلك كثير من الفقهاء في زماننا  
 فاستباحوا تناول معاليم الوظائف بغير مباشرة او مع مخالفة  
 الشروط واما ان ما نقله السبوطي عن فقهاءهم انما هو فاجأه  
 المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضي التي باعها السلطان حكم  
 بصفحة معهما ثم وقفها المشري فانه لا بد من مراعاة شرطه فان  
 قلت بل في زماننا ذلك حصل قلت نعم كما بينت في الرسالة الكريمة  
 في اراضي مصر وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب  
 بان الامام السع اذا كان المسلمين خاصة والعامة بانه لا  
 يثبت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة مع والى لكن الحاجة  
 لسع عقار البيعة على قول المناخر من المفتي فان قلت ان اوفا  
 الاخر اما او قاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان السلاطين  
 الشراة وكل بيت المال منى جواب الواقعة التي جاب عنها  
 المحقق في فتح القدر فانه سئل عن الاشرف برسائي في الاشرف  
 من وكل بيت المال رضاً ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه واما اذا  
 وقف السلطان من بيت المال رضاً لمصلحة العامة ذكرنا في

البرساي ملك  
 ملوك مصر

المحققين

في فتاواه جوازها وحيثما شرطوا بما استواء  
 عند الضيق فخالفت في زماننا في الكاوي القدسي الذي يندب  
 من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف ام لا ثم ما هو الا قرب  
 الى العمارة واعلم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرسة للمدرسة  
 يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك انتهى وطاعة  
 ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش  
 وما كان بمعناهم لتعبيره ما كاف فيما كان بمعناهم الناظر وينبغي  
 احقاق الشا دزيم العمارة والكاتب بهم لان كل زمان وينبغي  
 احقاق كجايه المباشر بجمالية بهم والسواق لمحق بهم ايضا ويطلب  
 بل لا يلام بل هو امام الجمعية ولكن فيه المدرسين مدرسين المدرسة وطاعة  
 اخراج مدرسين الجامع ولا يخفى بينهما الفرق فان مدرسين المدرسة  
 اذا غاب غطت المدرسة فواقرب الى العمارة كمدرسين الحرم  
 واما مدرسين الجامع كالمدرسين بمصر فلا يكون مدرسين المدرسة  
 في الشعار الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف ما دسوا  
 زماننا فلا كما لا يخفى وطاعة ما في الكاوي تقدم الامام والمدرسين  
 على بقية الشعار لتعبيره ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشا دزيم  
 والمباشر والشا دزيم في غير زيم العمارة والمزملاتي والشحة وكاتب  
 الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي  
 احقاق المؤنن بالامام وكذا المسكن لكثرة الاحتياج اليه للمسجد  
 وطاعة ما في الكاوي تقدم من ذكرنا ولو شرط الواقف كالتوا  
 عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم  
 عليهم فكذا هم اجمالية في الاوقاف لها شحة الاجرة وشحة العانة  
 وشحة الصدقة فيعطى كل شبة ما يناسب فاجتبرنا شبة الاجرة  
 في اعتبارهم المباشرة ويقابلهم بالمعلوم واكمل للاغنيا وشبة  
 الصلة باجتنارانه اذا قبض المستحق بالمعلوم ثم مات او غل

ولو شرط العمارة مع



لا يبرر منه حصه بالنفق من السنة وشبه الصدقة تصح صل  
الوقف فانه لا يصح على الاعيان ابتداء اذ اقامت المدرس  
في اثناء السنة مثلاً قبل محي الغلة مثل ظهورها وقد يبرر  
ثم مات او غل منعه ان ينظر وقت تسميته الغلة الى مدة مباشرة  
مباشرة ثم جاء بعده وبسبب المعلوم على المدرس ان ينظر كم  
يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فعطى بحساب منه ولا يعتبر  
في حقه اعتبار زمان محي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد  
في الموقوف بل يفتقر الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب  
وطبقه ما ويزد اموالاً شبه بالفقة والاعدل كذا حرة الطرس  
في النفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن محي الغلة في حق الاولاد  
في غير الادوات الموجرة على الاقساط الثلثة كل رجب اشهر  
قسط فحق اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقاً قبل تمام  
الاربع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط وفي الاقساط فحق القدر  
لا تنسخ الاجارة بموت الموجر للموقف الا في مستثنى ما اذا اجر ما  
الواقف ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف برودة فانتقلت الى ورثة  
وفيها اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ ذكره بن  
في اخر شرطه الناظر اذا اجر انساناً فرب مال الوقف عليه  
لا يضمن كل في التامار خانية بخلاف ما اذا اوط في خشب الوقف  
صناع فانه يصح ان يبرر في يد غيره ما يتما وقف على الاولاد ثم على اولاد  
اولاد ثم اشتراها او ورثها صارت وقفاً مواظدة له بزمه وقد  
كتبنا نظائر ما في الاقرار وقف حادثة وقف على اولاده ثم بعد  
على اولادهم الامير فلان ثم بعده على ذريتهم ونسبهم وعقبهم من الذكور  
خاصة دون الاناث فاذا انقضت اولاد الذكور صرف الى كذا  
فصل قوله في الذكور فيد للابا والابن حتى لا يتحقن ولا ولد  
ام موثقة في الابا دون الابن حتى سخي الذكر ولو كان انما جت

الابا حتى ينفق في الابا دون  
الابن حتى ينفق في الابا دون  
الابن حتى ينفق في الابا دون

موقفة في الابا دون الابن لان الاصل كون الوصف بعد متجانس  
لا خبر كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى فما لكم الا اني خلتكم  
بين بعد قوله تعالى وربانيكم وامهات نسائكم ولان الطاهر ان  
مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى ابائهم كذا  
كانوا او انما وخصيص اولاد البنات ولو كانوا انما لكونهم ينسبون  
اليهم وبقرينة قوله بعده فاذا انقضت اولاد الذكور ولم يقل ابنا  
الذكور ولا ابنا الاولاد واسم سبجانه ثم بلغني ان بعض الناس  
جعل قيد في الابا والابن وواقف في بعض الحنفية فزات الامام  
الاسنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد محمل رجوع الى الجمع عند  
الاشقية والى الاخير عند الحنفية وان محمل كلام الشافعية فيما اذا  
كان العطف بالواو اما ثم فبعو والى الاخير اتفاق الاستدلال على  
لمصالح الوقف عند الضرورة لا يجوز الا ما دون القاصد وان كان المحل  
يبعد عنه يستدبر نفسه كذا في حوانه المفتن الناظر اذا فرض  
النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقاً والافاق فرض  
في صحته لم يصح وان فرض في مرض موته صح كذا في القينة والبنية  
وخرانه المفتن وغيره واذا صح التفويض بالشرط لا يملك غزله  
الا اذا كان الواقف جعل له التفويض الغزل كما حرر الطرس  
في النفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فرض في مرض موته بالشرط وقفاً  
بالصحة ويبغى ان له الغزل التفويض الى غيره كالايضاً وسبب  
غير ما طر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين قبل اذا فرض النظر  
لغيره ثم مات ينقل للحاكم ام لا فاجت بانه ان فرض في صحته ينقل  
للمحكيم بموته لعدم صحة التفويض ان في مرضه موته لا ينقل له مادام  
المفوض له باقياً لبقائه مقامه وعمر واقف شرطاً مرتباً لرجلين  
ثم بعده للفقير افترغ عنه لغيره ثم مات فهل ينقل الى الفقير  
بالانقضاء ليس للقاصي ان يقرر وطبقه في الوقف بغير شرط الواقف

الوقف صحيح



ولا محل للمقر الاخذ الا النظر على الواقف ذكر احكام في واقعة  
 ان القاصي نصب القيم بغير شرط وليس نصب خاوم للمبجى بغير شرط  
 فاستغدت منها ما ذكرته بكرة اعطا فقير من وقف الفقرا ما يتي  
 ورسم لانه صدقة كاشبهت الزكاة الا اذا وقف على فقراء قرابة  
 فلا بكرة كالبوصية كذا في الاختيار ومن منا يعلم حكم المرتب الكثير  
 من وقف الفقرا بعض العلماء الفقرا فليحفظ اذا وقف على فقراء  
 لم يستحق يدعيها الا بيمينه على القرابة والفقراء ولا بد من بيان جهة  
 القرابة ولا بد من بيان انه فقير معدوم وغيره نفقة على غيره والاما  
 له فقرا ان كانت لا تجب الا بالقبض كذا في الرحم المحرم وان كانت  
 تجب بغير قبض فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار اذا  
 جعل تعبير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كذا وبعضه  
 فما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف اذا لاحق لهم في الغلة من  
 التعمير بل من الاحتياج اليه عمر اولاد وفي الذخيرة ما يقيد النكاح  
 اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اشبه وفائدة ما ذكرنا  
 لو جات الغلة في السنة الثانية وفاض شيء بعد صرف معلوم  
 هذه السنة لا يعطهم الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت  
 اذا شرط الواقف الفاضل للمستحقين للعتقا وقد قطع للمستحقين  
 شيء بسبب التعمير بل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعتقا فاجاب  
 للعتقا كما ذكرناه واسدأتم واذا قلنا بتضمين النكاح اذا صرف لهم  
 مع الحاجة الى التعمير بل يرجع عليهم ما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يحق  
 اولاد ولم اره صير كما لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع القفا  
 اذا نفق الودعة على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاصي فانه  
 يضمن اذا ضمن لا يرجع عليها لانه لما ضمن ان المدفوع  
 ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي كما في الهدية وغيره ما قالوا  
 في كتاب الغصب ان المضمونات ملكها الضامن سنة الى وقت

بين

العبد صح

التعدي حتى لو غيب العاصب العين المقصودة وضمنه المالك  
 ملكها استنادا الى وقت الفسخ بوجه السابق لو ائتمن المقصود  
 بعد التضمين نفذ ولو كان محرره عتق عليه كما بناء في النوع الثاني  
 فربحت الملك ولا يجادل في القننه من باب الشرط في الوقف لو  
 شرط الواقف قضا دينه ثم يصرف الفاضل الى الفقرا فلم يظهر  
 دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصروف المذكور ثم ظهر دين  
 على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم انتهى لان الناطر ليس بمتبع  
 في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القاصي كان  
 للناظر استرداده بخلاف سئلنا لانه متعدي لكونه صرف عليهم مع  
 علمه بالحاجة الى التعمير وكذا اردو فيما اذا اذنه القاصي بالدفع الى زوجة  
 الغائب فلما حضر محمد النكاح وحلف فانه قال في العتابة ان  
 ضمن المرأة وان شأ ضمن المدافع ويرجع مو على المرأة انتهى لانه  
 غير متعدي وقت الدفع وانما ظهر الخطأ في الاذن فانما دفع ناطر على  
 صحة اذن القاصي فكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع  
 بالضممان فليس يمتنع وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل وقف ارا  
 على مسجد على ان يحصل فيه عمارته فهو للفقرا فاجتمع العلة والمسجد  
 لا يحتاج الى العلة العماره بل يصرف الى الفقرا قال لا يصرف  
 الى الفقرا وان اجتمعت غلة كسرة لا يجوز ان يحدث للمسجد والدار  
 بحال لاقل قال الفقيه سئل الفقيه ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب  
 بكذا ولكن لا اختيار عندى انه اذا علم انه قد جتمع من الغلة مقدار  
 ما يحتاج المسجد والدار الى العماره امكن العماره منها صرف  
 الزيادة على الفقرا على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استغدا  
 منه ان الواقف اذا شرط تقديم العماره ثم الفاضل عنها مستحق  
 هو الواقف في اوقاف القاهرة فانه يجب على الناطر امساك قدر  
 ما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج الموقوف



الى العماره على القول المختار للفقيه وعلى هذا فيفرق بين شرط  
 تقدم العماره في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت  
 تقدم العماره عند الحاجة اليها ولا بد من خلوها عند عدم الحاجة  
 اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة وبدونها عند عدمها  
 ثم يفرق الباقية لان الواجب انما جعل الفاضل عنها للفقير انما اذا  
 اشترط الواقف تقدمها عند الحاجة اليها لا بد من خلوها عند  
 الاستغناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل سنة قدر العماره  
 ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علم في النوازل يجوز  
 ان يحدث للمسجد حدث والدار كحال لا تغل وحاصله جاز خراب  
 المسجد وبعض الموقوف والموقوف لا غل له فيؤدي الصرف الى  
 الفقر من غير اضرار في الموقوف خراب الغرض المشروط بغيره الا  
 وصى الواقف باظر على اوقافه كما هو متصرف في امواله وجعل  
 رجلاً وصياً بعد جعل الاول كالشأن وصياً لانا طراً كما في العا  
 من الوصف ولم يظهر في وجهه فان مقتضى ما قاله في الوصايا ان  
 يكونا وصيين حيث لم يغزل الاول فكانا من طرقتا بل لم يخرج  
 احكام المحل ذكرها بما يناسبه  
 لا يجوز بيعه وموتاه لانه في احكام العتق والتدبير المطلق للمقيد  
 كانه الظهير والاستيلاء والكتابة واكثره الاصلية والرق  
 والملك وسائر اسبابه وحق المالك التقدم بغيره اليه وحق  
 الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدفن فباع مع انه للدين  
 وحق الاصلية والرمي في ثمانية مثله وما زاد يبيع ما في المتون  
 من جامع الفضولين في بيعها في الرمن فاذا ولدت المرمونه كما  
 رمنها معها بخلاف المستاجرة والكفيلة والموصى بخبرتها فانه  
 لا يبيعها كما في الرمن من الرمن لم ار الا ان حكم ما اذا باع جارية  
 وحملها او مع حملها او كحلها او دابة كذلك فان علمنا قولهم

رجل اشترى من رجل عبداً وقتل المشرك  
 العبد وعتقه لبيع غنة لا يعرف  
 مكانه ثم ظهر ان العبد كان حراً  
 فان المشتري يرجع بالثمن  
 على العبد ثم العبد يرجع  
 بالثمن على البائع اذا  
 حضر وعن ابي  
 انه لا يرجع ويجه  
 توقفت بهذا  
 في كتاب  
 الرمان  
 رجل اشترى من رجل عبداً وقتل المشرك  
 العبد وعتقه لبيع غنة لا يعرف  
 مكانه ثم ظهر ان العبد كان حراً  
 فان المشتري يرجع بالثمن  
 على العبد ثم العبد يرجع  
 بالثمن على البائع اذا  
 حضر وعن ابي  
 انه لا يرجع ويجه  
 توقفت بهذا  
 في كتاب  
 الرمان

العتق  
 على الام ولا  
 في وجوب

الكفيلة

بفناء البيع فيما لو باع جارية الاحملها يكونه مجهولاً استثناء من  
 معلوم فصار المحل مجهولاً نقول منابفاً والبيع لكونه جمع بين  
 معلوم ومجهول لكن لم اره صريحاً وفي فتح القدر بعد ما اعتق  
 المحل لا يجوز بيع الام ويجوز بيعها ولا يجوز بيعها بعد تدبير المحل على  
 الاصح كذا في المبسوط ولم ار حكم ما اذا حملت انه كافرة لكافر  
 من كافر فاسلم بل نومه ما لكها ببيعها لضرورة المحل لما يلازم به  
 والحال ان سببه كافر ولا يبيع انه في اجنانه فلا يرفع معها اليه  
 ولها وكذا لا يبيعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفسخ  
 في الزكوة في السائمة ولا في وجوب احد عليهما فلا تغفل وتجد  
 الابعاد وضعها ولا يتدكي اجنين زكوة انه فلا يبيعها في سائر  
 ولا يبيعها الكفالة والاجارة والابيضانجه متحافى نسيح والم  
 الان حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانهما يجوز للمعدوم فالحكم  
 اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق في  
 كون كنين تبعاً لانه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها الصا  
 الا ان لا صاحب الذكر كذا في كرامته البرازية ولا يفرده حكم ما دام  
 متصلاً فلا يباع ولا يوصى الا في مسائل احد عشرة يفرد فيها في  
 الاعاق والتدبير والوصية به وله والاقرار به وله بالشرط  
 المذكور في المتون في الوصية والاقرار ويثبت له في نفسه  
 لانه ويرث ويورث فان ما يجب فانه من الغرة يكون ثلث ورثة  
 ويصح التخلع عليه ما في بطن جاريتهما ويكون الولد له اذا ولدت  
 من سنة اشهر ولا يبيع انه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في  
 وهي اذا استخفت الام منه فانه تبعها ولداً وباقراً لا كما  
 البرازية ويمكن ان يقال ثمانية ولد البهيمة يبيع في البيع ان كان معها  
 وقته على القول رد المبيع بعيب بقضاء فصح في حق الكمل الاستين  
 احد هما لو حال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم ينظر المحل





الثاني لو باع بعد الرد بعقب قبضاً من غير المشتري وكان  
 منقولاً لم يجز ولو كان منقولاً لم يجز قال الفقيه اوجع كما نطق  
 ان معه جاز قبل قبضه من المشتري من غير كونه منقولاً في حق الكل  
 قياساً على البيع بغيره حتى اننا نقض محمد على عدم جواز قبض  
 القبض مطلقاً كذا في سماع الذخيرة الاعيان للمعنى باللفظ لا حقيقة  
 به في مواضع منها الكفاية في شرط راء الاصل حواله في شرط  
 عدم برائه كفاية ولو قال بعكس ان شئت او شأني اذ بيان  
 ذكر ثلاثة ايام او اقل كان معاً بخيار للمعنى والابطال للتعليل هو  
 لا يجتمع ولو لم يرد من له عليه كان اراء للمعنى فلا يتوقف على  
 القبول على الصحيح ولو قال اعطى عبدك ثيابك كان معاً للمعنى  
 ضمنى قبضاً فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد  
 ان يكون الامر اطلاقاً لا عتاق ولا يقصد بالف وطل من عمر ولو  
 راجعها بلفظ الكساح صح للمعنى ولو كتبها بلفظ الرجعة صح ايضاً  
 ولو قال بعده ان اديت الى الفافات صح كان اذ قاله بالبخار  
 وتعلق عقده بالاذن نظر للمعنى لا بكتابة فاسدة ولو وقف على  
 بحسب كسب من يمتنع نظر للمعنى هو بيان كنهه كالتفكر لا للفظ  
 ليكون ملكاً لمحمول وينعقد البيع بقبوله فكذا يكتد افعال  
 اخذت وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البديل ولفظ الاعطاء والاشارة  
 والادخال والرد والاقالة على قول قد بيناه مفصلاً معروفاً في  
 شرح الكسرة وينعقد الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في الحائنة  
 ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارضة وينعقد الكساح ما يدل  
 على ملك الغير للمحال كالباع والشر أو الهبة والتملك وينعقد السلم  
 بلفظ البيع ككسره ولو قال بعده بعث نفسك منك الفاك  
 اعتاقاً على مال للمعنى ولو شرط رب المال للمضارب كل الزبح  
 كان المال قرضاً ولو شرط لرب المال كان بضاعة تقع الاطلاق

نظر

بالفاظ

بالفاظ العتق ولو صالحه غير الف على نفسه قالوا انه اسقاط  
 ليس قضاء عدم اشراط القبول كالابراء وكونه عقد صلح  
 القبول لان الصلح ركنه الايجاب القبول ولو لم يشرى المبيع  
 من البائع قبل قبضه بغيره كانت اقاله وخرج عن هذا الاصل مسائل  
 منها لا تنعقد الهبة بالبيع باليمن ولا العارية بالاجارة ولا اجرة  
 ولا البيع بلفظ الكساح والترقيق ولا يقع الاطلاق  
 وان نوى والطلاق والعتاق براءى فيها الاطلاق لا المعنى  
 فلو قال بعده ان اديت الى كذا في كسب يرضى فاداه في كسب اخر  
 لم يعق ولو وكله بطلاق زوجته منه انفعله على كسب لم تطلق  
 وفي الهبة بشرط العوض نظر والى جانب اللفظ ابتداءً كانت  
 ابتداءً الى جانب المعنى فكانت معاً انما ثبت احكامه من الجار  
 ووجوب الشفعة مع الاذن لا يجوز الا بغير علم ان عنده ولو لم يرد  
 الصغر كما في الحائنة الشر اذا وجد نفاذاً على المباشرة فقد فلا بد  
 شر الفصو ولا شر الوكيل المخالف لا اجارة المتوابع الف  
 بدرهم ودانق بل نفقه عليهم والوصى كالمسوق وقيل نفق الاجارة  
 للثمن وتبطل الزيادة كما في الفقه الا في مسئلة الامير والقاضي  
 اذا استاجر اجيراً بأكث من اجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا  
 تقع الاجارة له كما في سيرة الحائنة الذرع وصف المذروع الا  
 في الدعوى والشهادة كذا في دعوى البرارة المقبوض على سوم  
 الشر اضمنون لا المقبوض على سوم النظر كما في الذخيرة كذا في الجا  
 مبطل للاول لان العتق على مال كذا في مع الذخيرة العتق ونعم  
 صحها الفائدة فما لا يقصد لم يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استينوا  
 وزنا وصفه كما في الذخيرة ولا يصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسنة  
 دار سكنى دار اذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل  
 الاول لا يملكه في بيع الهائل كما في الاصول الثانية لو اشتراه

اقول ليس في اطلاق قوله ان كان  
 في البرارة والقبض على  
 على جاني



الاب منه لانه الصغر وابعده له كذلك فاسد الاب ملكه بالقبض  
 يستعمله كذا في المحيط ان شاء لو كان مقبوضا في المشتري بانه  
 لا يملك به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن باعه  
 ملكه وثبت احكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له اكله ولا بيعه  
 ولا وطئه ابجارتة ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجارته لو كان  
 عقارا الخامسة لا يجوز ان تزوجها البايع المشتري كما ذكرناه  
 في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول  
 لمدعي البطلان كما في البرازية وفي الصحة والعسا فالقول لمدعي  
 الصحة كذا في النجاشية والظهيرية الا في مسألة في اقاله فحق العقد  
 لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البايع باقل من الثمن قبل النقد  
 وادعى البايع الا اقاله فالقول للمشتري مع انه يدعي فساد العقد  
 ولو كان على القلب مخالفا وادعى شيئا واثار الى خلاف  
 جنسه كما اذا سمي باقوتما واثار الى زجاج فالباع ملل لكونه  
 المعدوم واختلفوا فيها اذا سمي هرديا واثار الى مروى قبل  
 باطل فلا يملك بالقبض وقبل فاسد كذا في النجاشية كل عقد عيبه  
 فان الباطل فالبطلان فاصح ما بطل كان في جامع الفصولين  
 النكاح بعد النكاح كذا في الفقه واثار الى بعد احواله بطله  
 كما في السليق الا في مسائل الاولى الشرا بعد الشرا صحح اطلاقه  
 جامع الفصولين وفيه في الفقه بان يكون اكثر من ثمانية الاول  
 اقل من ثمن اخر والا فلا انشائه كذا في النجاشية صحح الزيادة  
 التوثيق بخلاف احواله فانها نقل فلا يجمعها كما في السليق اما الاجابة  
 بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فصح للاولى كما في البرازية  
 التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد  
 بلا وزن البايع ثم خلع منه وبين البايع لكون ردالة الثانية  
 في البيع الفاسد على ما صحح العبادي وصح قاضي خان انها تسليم

انشائه في النجاشية الفاسدة اتفاقا الرابعة في النجاشية الاجارة  
 في روية جبار الشرط ثبت ثمانية البيع والاجارة والقبضة و  
 الصلح غير مال في النجاشية والرسن للرهن الخلع لها والاعتاق  
 على مال للنقل لا للمبيد والزواج كذا في فصول العباد معناه  
 الى الاسرة وشحن نقلا غير بعضهم وتبعها في جامع الفصولين  
 وزدت عليها في الشرح سبعة اخرى فصارت خمسة عشرة كذا في  
 واثار الى كما في البرازية والبرازية الدين في اصول فخر الامام  
 من بحث النزل وتسلم الشفعة بعد الطالبين كما ذكره ايضا منه  
 والقول على قول في يوسف والمزارعة والمعاملة كذا في النجاشية  
 بالاجارة ولا يذلل النجاشية في سبعة النكاح والطلاق لا الخلع  
 لها والبيع والنذر والافرار الا اقرار بعقد بقبضه والصرف سلم  
 بشرط التقابض قبل الافراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل  
 العقد الا فيما اذا استملك رجل بدل الصرف قبل القبض و  
 اختار المشتري ابتاع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض الثمن من  
 المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا للمحمد كذا في المجموع البيع  
 لا يبطل بالشروط في اثنين مائة موضع شرط من قبض احواله  
 معلوم من الشهادتين واثار الى ثلثه واثار الى ثلثه معلوم  
 وبرائة من العيوب وطع الثمار المبيعة وتركها على النجاشية بعد ردها  
 على المفتي ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى تسليم  
 الثمن ورده بغير وجه وكون الطريق غير المشتري عدم خروج  
 المبيع عن ملكه في غير الادمي اطعام المشتري المبيع الا اذا عين  
 ما يطعم الادمي وحمل الجارية وكونها مغنبة وكونها محلويا وكون  
 الفرس مملوكا وكون الجارية مملوكة واثار الى ثلثه معلوم  
 والحمل الى منزل المشتري فماله حمل بالفارسية وفقد النخل وفقد  
 الحنف وجعل رقة على الثوب وخياطتها وكون الثوب سديا







[illegible]

الكفيل الا اذا ضمن له الالف اتى له على فلان فبر من فلان على انه  
قضا بما قبل ضمان الكفيل فان الاصل بزيادة الكفيل كذا في النسخة  
التاخرية الاصل تاخر الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قبل العهد  
بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى  
عقب الاصل وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في النسخة وكان له  
موجودا لكفيل فمات الكفيل حل مومنة عليه فقط فللمطالب اخذته  
وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالاجر  
بحل الاجل عند ما كذا في الجمع اذا الكفيل يوجب راتما للمطالب الا  
اذا احواله الكفيل على مديونية وشرط براءة نفسه خاصة كما في الحدة  
الفر ولا يوجب الرجوع فلو قال اسكتك في الطريق فانه من  
فسلكه فاخذه للصوص او كل في الطعام فانه يسبب مسموم  
فمات لا ضمان كذا الواخيرة رجل اتخا حرة فزوجها ثم ظهرت  
مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في مثل الاولى اذا كان  
الفر والشرط كما لو تزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه  
يرجع على المخبر بما عده للمسخي من قيمة الولد الثانية ان يكون في  
ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا  
استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البنات لو بنى المسمى ثم استحققت  
الدرا بعد ان سلم البناء اذا قال الاب للابن السوق يا بعوا ابني  
فقد اذنت في التجارة فطهرته ابن غيرة رجوعا عليه للغير وكذا  
لو قال يا بعوا عجمي فقد اذنت له فباعوه ولحقه دين ثم طهرته  
عبد الغير رجوعا عليه ان كان الاب حرا والا فبعه العقب وكذا اذا  
ظهره او دبراً او مكاتباً ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والا  
بمبايعته كذا في ما دون السراج الوهاج الثالثة ان يكون في  
عقد يرجع نفعه الى الدافع كالدويعة والابجارة حتى لو هلك  
الدويعة والمنساجرة ثم استحققت ضمن المودع والمنساجر فانها



برهان على الدافع ما ضمنه وكذا امر كان معناه في العلية  
 والمنة لا رجوع لان القرض كان لنفسه وتما في كانه من فضل  
 الغور في السوء وقد ذكر في القصة مسائل مهمة من هذا النوع  
 لو حصل المالك نفسه دلالا فاشترى بيا على قوله ثم ظهر انه ان يرد  
 قيمته وقد ائلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما ائلفه ويرجع  
 ومنها اذا غلب البائع المشتري وقال له قيمته متاعى كذا فاشترى  
 فاشترى بيا على قوله ثم ظهر منه جنين فاشترى فانه يرد به بقيه كذا  
 اذا غلب المشتري البائع ويرده المشتري بغور له لال وما قرأه  
 ظهر ان قول الرمي في باب ثوب النسب ان الغور باحد امرين  
 بالشرط او المعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني في سلبان  
 باب متفرقات يسوع الكثر في فاني عبد انتهى لا يلزم احدا  
 احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى  
 ودعوى عليها ولا يمنعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند  
 وفي الاب اذا امر اجنبيا بضمانه فطلبه الضامن فله على الاب  
 احضاره لكونه في تدبيره كانه جامع الفصولين الثالثه سبحان  
 القاضى جلالة المسجونين حب القاضى بدني عليه فرب الدن  
 ان يطلب السجان احضاره كانه القينة الرابعة ادعى الاب  
 بئنه من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها  
 كانت تخرج في حواجزها امر القاضى الاب باحضارها وكذا لو  
 ادعى الزوج عليها شيئا اخر والا ارسل السجان امينا من امنا  
 ذكره ولو اوجب من القضا من قام عن غيره بواجب باجره فانه يرجع  
 عليه بما دفع وان لم يشترطه كالا حرا لا اتفاق عليه وبقيضا  
 دينه لانه مسائل امره بتعويض غير مبتدأ او بالاطعام كعقارة  
 او باذا زكاة ماله او بان هب فلانما عني اصله وكذا لانه  
 في كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل ملك

القاضى اذا اخطأ فضاة كان  
 خطاؤه على القضاة وان لم  
 يخطأ كان ذلك عليه وان لم

مال فان المأمور يرجع بلا شرطه والا فلا ولو ذكر له اصلا في الشرع  
 او لم يجر من الوكالة فليرجع الكفيل بالنفس مطالب تسليم الاصل  
 اليه الطاب مع قدرته الا اذا كفل بنفسه طاب له شهر على ان  
 يبرأ بعده لم يصير كفيل اصلا في ظاهر الرواية وهي ايجابية في  
 الكفالة لا يلزم كانه جامع القصولين ابرا الاصل بوجب ابرا  
 الكفيل لا كفيل النفس لما في جامع القصولين كفل نفسه فوطا  
 انه لا حق له على المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه انتهى وبكذا في الزارة  
 والا اذا قال لا حق له قبله ولا الموكل ولا البتيم انا وجبة ولا لو قد  
 انا ميتا له فخذ ببرا الكفيل وهو ظاهر في اخر وكاله البديع  
 ضمان الغور في الحقيقة موصوفان الكفالة انتهى للكفيل منع الا  
 من السفر ان كانت كفالة حاله بخلصه منها اما بالاداء او الابراء  
 وفي الكفيل بنفسه يردده اليه كانه الصغرى وبغنى ان يقيد ما اذا  
 كانت باجره لا تفتح الكفالة الا بد من صحيح وهو ما لا يسقط الا  
 بالاداء والابرا فلا تفتح بعينه كبدل الحجابة فانه بالتبصر قلت الا  
 في مسئلة لم ارجع وصحبا فالتوا لو كفل بالنفقة المقررة الماصة  
 مع انها سقطت بدنها موت احدهما وكذا لو كفل نفقة سبعة  
 وقد قرر لها كل شهر كذا او يوم بانه قد قرر لها كل يوم فانها  
 كما صرحوا به القاضى ياخذ كفلا من المدعى عليه نفسه ذاب من المدعى  
 ولم ترك شهودة او اقام واحدا او ادعى وقال شهود حضروا  
 وبأخذ كفلا ما حصار المدعى ولا يجبر على اعطاء كفيل للمال المستحق  
 من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه وصيا او وكلا ولم يثبت  
 المدعى الوصاية والوكالة وما في ادب القضا للمحصا وما اذا  
 العبد الماذون الغير المدبون عليه مولاه وبنيا بخلاف ما اذا كان المكا  
 على مولاه او الماذون المدبون فانه يكفل كذا في كافي الحاكم  
 لا يعينه على الخط

بدل الحجابة على مكانة او  
 دنا غير ما وما اذا اخطأ



ولا يعمل فلا يعمل كمنسوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة  
 لان القاضي لا يقضه الا بالحقه وهي البينة او الاقرار او النكول كما في  
 وقف الخاينه ولو حضر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يختلف انه  
 ما كتب انما يختلف على اصل المال كمن قضى الخاينه وفي سماع العي  
 حانونا فوجد بعد القبض على بابه كمنونا وقف على مسجد كذا الا يرد  
 لانها علامه لا يقضي الاحكام عليها حتى وعلى الاجابة كخاينه الوقف  
 على كتاب او مصحف قلت الاله مستدين لاول كتاب بل المحرط  
 الامان في الامام فانه يعمل وبث الامان لحامه كافي في سيرة الخاينه  
 ويمكن احاق البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا كانت  
 العلة انه لا يزور وان كانت العلة الاجناب في الامان يحسن الدم  
 فلا اثنائه يعمل مدقير السمار والصراف والبايع كما قضى الولوة  
 وتعقبه الطرسوي بان شايخا روى وعلى الامام مالك في عمله بالخط  
 لكون الخط شبه الخط فكيف عملوا به منا ورواه ابن عباس عليه  
 السلام في وقرة الاماله وعليه تمامه من الشهادة او في اقرار البراءة  
 او في الا فقال المدعي عليه كلما وجد في ذكره المدعي بخطه فقد البراءة  
 لا يكون اقرارا وكذا الوقف ما كان في جريدته ففعل الا اذا كان في  
 الجريدة شي معلوم او ذكر المدعي شي معلوما فقال المدعي عليه  
 ما ذكرنا كان ضد بقا لان النصدق لا يلحق بالمجمل كذا اذا اثنائه  
 الى الجريدة وقال باقينا فهو على ذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه  
 لا يصح للجما انه انتهى من عمله حتى اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضر  
 وكذا قالوا ان المدلول المضرب في الجبس ولا يقصد ولا يعمل في  
 في ثلث اذا امتنع عن الاتفاق على قريه كما ذكره في النفقات  
 واذا لم يتسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كذا في السراح الوجع  
 من القسم واذا امتنع عن كفارة الظمار مع قدرته كما صرحوا في كتابه  
 والعلة الجامة ان المحي نفوت بان خير منها لان القسم لا يقضه وكذا

الحق في حق من ادى من حق  
 التمس سواله في كل  
 اليه بخطه ويخطو  
 بغيره في السيرة  
 يقال عقب الحاكم على حكمه قبله او حكم  
 بعد حكمه بغيره ومنه قوله تعالى لا تعقب  
 لحكمه اي لا احد تعقب حكمه بغيره  
 تعقب محاربا

الخاينه

الباع

نفقة القرب تسقط بمضي الزمان وحققا في اجماع بقولنا  
 لا ياله خلف لا خلف القاضي على حق محمول فلو ادعى على شركة خبا  
 مبهمة لا يخلف الا في مسائل الاله اذا اتم القاضي على التمس ان يثبه  
 اذا اتم منولى الوقف فانه خلفها نظر للتبسيم والوقف كما في دعوى  
 الخاينه الاله اذا ادعى المودع على المودع خبا مطلقه فانه  
 بخلفه كما في الفقه الرابعه الرمن المجهول الخاينه دعوى الغصب  
 السادسة في دعوى السرقة وفي الثلاث التي تسمع منها الدعوى  
 محمول فصارت مستأقضا يقصر على المقضي عليه ولا يتبع  
 اليه غيره الا في خمسة ففي اربعة تعدى اليه كافة الساس فلا تسمع  
 احده بعد في الحرية الاصلية والنسب ولا العاقبة والكاح  
 كذا في الغناوي الصغرى والقضا ما لو وقف يقصر ولا يتعدى  
 اليه الكافة فتسمع الدعوى الملك في الوقف المحكوم به كما في كفا  
 وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى اليه من ملق المقضي عليه الملك  
 منه فلو استحق المسع من المشتري بالبينة والقضا كان قضا عليه  
 من ملق الملك منه فلو بر من بعده على الملك لم يقبل ولو استحق  
 من يد وارث بقضا ببينة ذكرت انه ورثها كان قضا عليه بار  
 الورثة والميت فلا تسمع بينة وارث اخر كما في البرارية وفي شرح  
 الدرر والغرر للملاخسر ومزباب الاستحقاق الحكم بالجرة الاصلية  
 حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العقب فروع  
 واما الحكم في الملك المورخ فعلى الكافة من الترخ لا قبله يعني اذا  
 قال زيد بكذا عندى ملكك من خمسة اعوام فقال في كنت  
 عند بشر ملكي من سنة اعوام فاعقني ورتين عليه اندفع دعوى زيد  
 ثم اذا قال عمر ولبكر انك عندى ملكك من سنة اعوام وانت  
 ملك الان فمن عليه يقبل ويضع الحكم بحرته ويجعل ملكا لغيره ووبدل  
 عليه ان كان قال في اول السوء في شرح الزايدات فصارت

اي احد الملك ان تسمع  
 خلفه ارم من كذا  
 اي اخذ وقيل



والثاني في القضا بالقبول  
في الملك المورث وقضا  
على كافة الناس صح

مسائل الباب في ضمن احد ما عتق في ملك مطلق ومو بخر له حرة  
الاصل والقضا به قضا على كافة الناس موقوف النسخ ولا  
يكون قضا قبله فليكن في اعلى ذكر منك فان كنت المشهور خالية  
عن هذه القاعدة انتهى ومنها قاعدة اخرى هي انه لا فرق في كون  
الكافة من ان يكون بينه او بقوله انا حر اذ لم سبق منه قرار  
كما صرح به في الجبط البرياني اختلاف الشاهد من ما لم يقبلها ولا  
من التباين لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف بقضي ما قبلها  
كان في شهادات فتح القدر بغير ما لا يخلف ان فيه المهر اذا  
في مقدار بقضي ما لا يل في البرازيه الثاني شهد احد ما بالبنه والآخر  
بالعطية قبل الرابع شهد احد ما بالكلح والآخر بالبروج وما في  
انما منه شهد انه له عليه الف والآخر انه اقر له بالف قبل كان في العدة  
السادسة شهد انه اخذ بالبرية والآخر بالفارسية قبل بخلاف  
الطلاق الاصح القول فيهما وهي السابقة وجمعوا انها لا تقبل في  
القذف كذا في الصرفة وذكر في الشرح ستة عشر اخرى ما تيسر  
ثلاث وعشرون ثم راي في اختلاف في باب الشهادة بالوكالة مسائل  
تزايد عليها فترجع وقد ذكرت في الشرح المستثنى اثنان اربعون  
مسئلة وبينهما مفصلة بوم الموت لا يدخل تحت القضا وبوم القفل  
يدخل كذا في البرازيه والولويجه والفصول عليها فروع الا في  
مسئلة في الولويجه فان بوم القفل لا يدخل في مسئلة الزوجه التي معها  
ولده فانها تقبل بينهما تاريخ مناقض لما قضى القاضي في بوم القفل  
وفي القبة من باب الدفع في الدعوى كرمسلة الصواب في حال بوم  
الموت يدخل تحت القضا فارجع اليها ان شئت وذكر مسائل في  
خرانه الاكل في الدعوى في ترجمه الموت فترجع وقد اشبعنا الكلام  
عليها في الشرح من باب دعوى الرطب ش بد الحبة اذا اخرتها  
لغيره فلا تقبل لنفسه كذا في القبة اني احد الشريكين العجاة مع غيره

شرح الزيلعي

والصحة  
لا يعرفونه

فلا جرم على الا في جده اربعين لها وصيان ونجاف سقوطه وعلم  
ان في تركه ضررا فان لا ياتي من الوصيين بحجر كذا في النجاف وينبغي ان  
يكون في الوقف كذا لك الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلاث اد  
شهد وان كفل بنفس فلان لا يعرفه واذا شهد وارسن لا يعرفه  
او بقصبة جهول كذا في قضا النجاف الشهادة برنين جهول صحيحة  
الا اذ لم يعرفوا قد راس من عليه من الدين كذا في القبة للفرض ان  
سأل عن سبب الدين جيبا فان في الخصم لا جرم كما اذا طلب منه  
الخصم اخراج دفتر الحساب بغير ما خرج به ولا جرم كذا في النجاف  
قضا القاضي في موضع الاختلاف جاز لا في موضع الخلاف محل  
الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف الثاني ليس فيه وانما هو جاز  
كذا في الثاني تاريخا فيه ومنهم من فرق بينهما من الاول ليلادون الثاني  
كل من قبل قوله عليه السبعين الا في مسائل عشرة مذكورة في القبة الوصي  
في دعوى لانفاق على البنتم او رقيقه وفي مع القضا مال البنتم او  
اشراط البرادة من كل عيب الادعى على القضا اجارة مال وقف  
يتم وفيما اذا ادعى الموموب له بلاك العين اختلاف في اشراط العون  
وفي قول العبد البائع انا ما ذون في اللاب مقدار الثمن اذا اشترى لانه  
الصغير واختلف مع الشفع وفيما اذا انكر الاب شراء نفسه او عا  
لابنه وفيما مدعيه المتولي من الصرف المقضى عليه في حادثة لا تسمع  
دعواه ولا بنيت الا اذا ادعى الملك من المدعى والنتاج او بر من  
ابطال القضا كما ذكره العجادي والدفع بعد القضا بواحد مما ذكر  
صحيح وينقص القضا كما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بعد البلا  
وتسمع الدعوى بعد القضا بالكلول كذا في النجاف الناقض غير مقبوع  
الا فيما كان محل اخفا ومنه تناقض الوصي والوارث كذا في النجاف  
الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت الكل كذا في شهادة الطهيرة  
الا اذا كان عبد بن سلم ونصر في قسده نصرانيان عليها بالعتق

بطلت ذكر  
اعيان القبة  
والبينة في  
قضا النجاف  
فان القول  
وان اقاموا  
البينة في  
البينة في  
بطلت



فانما يقبل في حق النصارى فقط كما في العقاق منها بنية النصارى  
 مقسولة الا في عشرتها اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهد بالعلم  
 وقها اذا شهد انه اسلم ولم يستثن فها اذا شهد انه قال  
 ان الله ولم يقبل قول النصارى فها اذا شهد بانماج الدابة  
 عنده ولم تزل على ملكه وقها اذا شهد بخلع او طلاق ولم يستثن  
 وقها اذا امن بالام اهل بيته فشهد ان مولاه لم يكونوا اهلها  
 الا ما في فها اذا شهد ان الاجل لم يذكر في عقد السلم والارث  
 اذا قالوا لا وارث له غيره وقها اذا شهد وانها ارضعت  
 الطير بل شاة لا بلين نفسها كما في جامع الفصولين في قبول بنية  
 النفي المتواركة في الطهيرة والبرازة وفي امان لحد لا في  
 بن ان يحيط به علم الشاهد اولا في عدم القبول نيسر اذ ذكر في قوله  
 عند حران حج العام فشهد انجره بالكونه لم يعق بنا على انه نفي  
 بمعنى لم يحج القضا محمول على الصحة ما لمكن في الانقضاء بالثبوت كذا  
 في شهادة الطهيرة الفتوى على عدم العمل بعلم القاضى في زمانا  
 كما في جامع الفصولين الفتوى على قول ابي يوسف فها يتعلق  
 كما في القبة والبرازة لا يجوز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب  
 في الدعوى في الطهيرة واما مفهوم الرواية فحجة كما في غاية  
 من الحج الحق لا بسقط بتقادم الزمان قد فادوا قصاصا او عاصبا  
 كذا في لعان الجوسرة او اسئل المفتي غرضي فانه يقضي الصلح حكمة  
 الكمال وهو وجود الشرط كذا في صلح البرازة المفتي انما يقضي ما يقع  
 عنده ثم المصلحة كذا في مهر البرازة تبعض لانما في الوقت لا ينعف  
 له كما في شرح المجموع واكادى القديس يقبل قول الواحد العدل في حد  
 عشر موضعاً كما في منظونه ان من بهان في تقوم المتلف في الجرح  
 والنقد المترحم وفي جوده السلم منه ورداته وفي الاخبار  
 بالنفس بعد مضي المدة وفي رسول الله صلى الله عليه وآله

المفهوم في كلام الناس في طاهر  
 المذهب كالدولة وما ذكره محقق  
 في البر الكبرم جوار الاحتجاج

العيب وبرؤية رمضان عند الاعتدال في اخبار الشاهد  
 بالموث وفي نقد رارش المتلف وزر اخرى يقبل قول  
 ابن القاصي اذا خبره بشهادة شهود على عينه نقد حضوره  
 كما في دعوى القينة بخلاف ما اذا بعته لخلف المخذرة فقال حلفها  
 لم يقبل الا بشاهد معه كما في الصغرى ان س اصرار لابان  
 الا في الشهادة والقصاص في الحد ود والدبة اذا اخطا القاضى  
 كان خطاؤه على المقتضى له وان تعدد كان عليه كذا في سيرة  
 وتما في قضا الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الابرا العام نحو  
 لاحق في قبله الا ضمان الدرك فانه خل بخلاف الشفعة فاسقط  
 به واما اذا ابرأ الوارث الوصى براعاً ما بان فانه قبض تركه  
 ولم يبق له منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئا من تركته  
 ابيه وبرئ يقبل كذا اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على  
 الناس فبر تركه ابيه ثم ادعى على رجل ديناً سماع دعواه كذا في  
 الخانية وكذا في الطرسوى بخارواه ابن ديبان الراية صالح  
 احد الورثة وابرأ عاماً ثم ظهر شيء من التركة لم يكن في الصلح الاصح  
 جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازة الحاشية الا في العام  
 في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى ويقبل البينة وفي القيمة لو قال  
 لاحق في هذه الضبعة ثم ادعى ان البدر له سماع ثم قال لو قال  
 لاحق في هذه الضبعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاد فبينة  
 اختلاف المتأخرين في القيمة ايضا مات فاقسموا التركة بينهم ابرا  
 كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعوى ثم ان احد الورثة ادعى ملكا  
 على الميت وعلى تركه الميت سماع انتهى وفي صيغة القينة قضا ارضاً  
 مشتركة واقتر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه  
 ثم ارادوا احدى الضلع بالغير فذلك اذا كان الغير فاشاعده  
 بعض المشايخ انتهى وفي اجابات البرازة ان الابرا العام لا يمنع

كما في دعوى البرازة وقد ذكرنا  
 بعد هذا ان الابرا العام لا يمنع  
 من سماع الدعوى صح

عن ورقة  
 الصيغة العفارة بجميع  
 وضع ايضا كجدة  
 وبدر مختار



والوصف

اذا لم يقر بان العين المدعى فان اقر بعد ان العن ستمها لا يمنع  
 الا برأوى في دعوى القينة ان البراء العام لا يمنع من دعوى لو كالة  
 وفي الرابع عشر من دعوى النزاع ابراه غم الدعوى ثم ادعى  
 عليه لو كالة او وصاية صح اقراره ثم ادعى شراء بلاتاريج  
 يقبل بخلاف ما لو قال لا حق له قبله ثم ادعى الاستيع حتى يرس ان  
 حادث بعد البراء والعرف في جامع الفصولين ثم علم ان قولهم  
 لا تسع الدعوى لا يبرأ العام لا يحق حادث بعده يقيد جواب  
 حادثه اقراره في ذمته لقول كذا و ابراه غم ادعى بعد ما  
 انه اقر بعد بها ان لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه يقبل بنية  
 ولا يمنعها البراء العام لانه انما ادعى ما يبطل بعده لا قبله  
 قاضي حان في الصلح انه لو رس من بعده على اقراره قبله باللاحق  
 لم يقبل ولو رس من بعده على اقراره بعده انه لا قول له وان يبطل  
 فيما ادعى يقبل انتهى بدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد البراء العام  
 مبطل ولكن في اجماع الفصولين من التناقض كقول عن بالف لرحل  
 بالف بدعيه فبرس الكفيل على اقرار المكفول له وهو كجدها فما  
 او من حجر لا يقبل ولو اقر به الطالب عند القاضي برياً وانما لا يقبل  
 البينة على الاقرار لانهما تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا  
 للتناقض لان كماله اقرار بصحتها انتهى وانظر ما كتبناه في المسألة  
 من مسألة دعوى الربا بعد البراء واخر ما في اجماع بدل على النص  
 من الاصيل معفو عنه حيث قال يقال له اطلب خصمك فخاصمه انتهى  
 تسمع الشهادة بدون الدعوى في احدى الناحيتين الوقت وعقوبة  
 وحرمتها الاصلية وبما يخص تعاقب كرمضان في الطلاق والابلا  
 والظهار وتماه في شرح ابن مبان دفع الدعوى صح وكذا دفع  
 الدفع وما زاد عليه صح المختار وكما يصح الدفع قبل اتمام البينة  
 يصح بعده ما وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الالة المسئلة الخمسة كالتبنا

ما نسخ

بمنه صح

عند الحكم الاول يصح عند  
 غيره وكما يصح صح

في الشرح وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده المختار الا في  
 الاولى اذا قال له دفع ولم يرس وجه لا ينفذ اليه الثانية لثبته  
 لكن قال ينبغي غايته عن البطل لم يقبل ان لا شيء لو يرس فعلاً فاستد  
 ولو كان الدفع صحيحاً وقال ينبغي حاضرة في المصير الى المجلس  
 كذا في جامع الفصولين الامهال هو المقضي به كذا في النزاع وعي  
 هذا الواقع بالدين ادعى الفاء او البراء فان كان ينبغي في المصير  
 يقضيه عليه بالدفع والا فمضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الالة  
 الخمسة كما ذكرته في الشرح اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى  
 ايفاءه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاءه بعد الاقرار به  
 التفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى  
 عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة لا ينصب احد خصماً غير  
 قصد ابغى وكالة ونيابة وولاية الا في مسئين الاولى احد  
 الورثة ينصب خصماً غير الباقي الثانية احد الموقوف عليهم  
 خصماً غير الباقي كذا حرة ابن مبان عن القينة لا يجوز للقاضي  
 تأخير الحكم بعد وجود شرطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح  
 من الاقارب الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان عنده  
 ربه البقاء سهل من الابد الا في مسئين اذا فسق القاضي  
 يغفل واذا ادعى فاسقاً يصح وهو قول البعض وجوابه انها  
 والمعراج الثانية الاذن للابق صحيح واذا ابق الماذون صح  
 محجوراً عليه ذكره الزبيعي في القضاء من عمل اقراره قبلت بنية ومن لا  
 فلا الا اذا ادعى ارثاً او نفقة او حضنة فلو ادعى انه اخوه او  
 وبين او ابنه لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والاولاد  
 بنو عمة وكذا معتق ابيه ومومن مواليه وتماه في باب دعوى النسب  
 من اجماع لا يقبل شهادة كافر على مسلم الا تباعاً او ضرورة فالأد  
 اثبات كافر كافر اباقر بن كل حق له ما يكونه على خصم كافر فيبطل

وكذلك



إلى خصم مسلم آخر كذا شهدا وتما على عبد كافر دين مولا مسلم وكذا  
 شهدا وتما على وكيل كافر موكلة مسلم وهذا بخلاف العكس المسلم  
 لكونها شهادة على المسلم قصداً فيما سبق منها والثاني  
 في مسلمين في الأيضاً شهد كافران على كافر أو وصي له كما  
 واحصر لما عليه من الممت في النسب شهدا أن النصراني الميت  
 فادعى على مسلم حتى تمامه في شهادات إجماع لا يقض القاص  
 نفسه ولا لمن لا يقبل شهادته إلا في الوصية لو كان القاصي  
 ميت فثبت أن فلانا وصيه صحيح وبري بالدفع إليه بخلاف إذا  
 دفع له قبل القضا امتنع القضا وبخلاف الوكالة غيب فانه  
 لا يجوز القضا بها إذا كان القاصي يدون الغائب سواء كان  
 قبل الدفع أو بعده وتما في قضا إجماع بين القاصي كالتفويض  
 لا عمدة عليه بخلاف الوصي فانه يلحقه العمدة ولو كان وصي  
 القاصي أمينة فرق بينهما وغير أخرى وهي أن القاصي يجوز التصرف  
 في مال الميت مع وجود وصي له ولو منصوب القاصي بخلافه مع مية  
 ومومن يقول له القاصي جعلتك أميناً في بيع هذا العبد فاستلوا  
 فيما إذا قال بيع هذا العبد ولم يرد والأصح أمينة فلا يلحقه عمدة  
 وقد أوصناه في شرح الكفر وشرح البراري موكالة لا يلحقه العمدة  
 فراجع نصب القاصي نصاً في مواضع إذا كان على الميت من  
 أوله أو تسفد وصيته وفيما إذا كان للميت ولد صغير وفيما إذا  
 أشركه في موزة شيئاً وأراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان  
 أب الصغير مسرفاً مبذراً فنصبه للحفظ وقد ذكر في قسمه الولو  
 موضعاً آخر فنصبه فيه فليراجع وطرق نصبه أن شهد واعند القاصي  
 أن فلان مات ولم ينصب وصياً فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي  
 وصي الميت ولا يلحقه نصب القاصي القضاة والمأمورين بكت  
 لا يقبل القاصي الحدية إلا من قريب محرم أو ممن جرت عادته

بين وصي القاصي

قبل القضا شرط أن لا يزيد ولا خصومة لها وزوت موضعين  
 فربما يثبت القضا نسبي من السلطان والبلد ووجهه ظاهراً منغماً  
 انما هو للخوف من مراعاة لاجلها وموانع الملك وما يلم  
 راع لاجلها إذا ثبت فلاس المجوس بعد المدة والسؤال فانه  
 بطلان لا كفيلاً إلا في مال التيمم كما في الزارة وتحقق مال الوص  
 وفيما إذا كان رب الدار عاباً لا يجوز قضا القاصي لا يقبل شهادته  
 له إلا إذا ورد عليه كتاب قاض له لا يقبل شهادته فانه يجوز القضا  
 به ذكره في السراج الوهاج للشيخ ان يفرق بين الشهود الآتي منها  
 الشا قال في الملتقط حكى ان ام بشر شهدت عند الحاكم فقال  
 فرقوا بينهما فقال ليس لك ذلك قال لا تدعي ان فصل احدهما  
 فذكر احدهما الاخرى فسكت الحاكم ثم هذا الزور إذا تأمل يقبل  
 الا إذا كان عدلاً عند الناس لم يقبل كذا في الملتقط قضا الأمر  
 جاز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاصي مولى فمختلفة  
 في المسوط الملتقط الحكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرنا  
 في شرح الكفر وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسألة وذكر الخصا في  
 الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهد من حالف الحكم  
 فيها القاصي كل موضع يخبر فيه الوكالة فان الوكيل ينصب خصماً  
 الصغير فيه وما لا فلا فانصب عنه في المقرق بسبب الحب وخيار  
 البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه في الفرقه بالا باع الا  
 واللحان كذا في المحبط لا تسمع البينة على المقر الا في وارث مقر  
 بدین على الميت فيقام البينة للتعدي في مدعي عليه فبالوكالة  
 فيثبتها الوكيل دفناً للضرر قال في جامع الفصولين فمذلل  
 على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير  
 المقر لولا ما فيكون هذا اصلاً انتهى ثم رایت رابعاً كبتة في  
 الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق يقبل البينة به مع اقرار

بالوصاية فمن الوصي  
 وفي مدعي عليه اصرح



المستحق عليه لنتمكن من الرجوع عليه بالعه ولا نسمع على ساكن إلا  
 في مسئلة ذكرنا ما في دعوى الشرح ثم رأت خامسة في القبة  
 من غير ما في جامع البرغوي لو خصم الاب بجنى الصبي فالاخير  
 غير المحضونه ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي المبيع  
 اذا اخرج غير المحضونه انتهى ثم رأت سادسة في القبة لو اقر الوارث  
 للموصي فانها تسمع البينة عليه مع اقراره ثم رأت سابعة في اجارة  
 منية المضي آخرة دابة بعينها من رجل ثم اخرج فقام الاول البينة فان كان  
 الاجر حاضرا تقبل عليه البينة وان كان غير ما يدعي به المدعي وان  
 كان عاليا لا تقبل انتمى كتمان الشهادة كبيرة ويجزم ان خبره لا يقبل  
 الا في مسائل ان يكون عاجزا عن الذباب وفيما اذا اقام الحق  
 بغيره الا ان يكون سرح قبوله وان يكون الحاكم حازما وان تجربه  
 عدلان بما يسطر وان يكون معتقدا القاضي خلاف معتقده  
 وان يعلم ان القاضي لا يقبله القاضي اذا تاب تقبل شهادته الا في الحدود  
 في القذف والمعرفة بالكذب شاهد الزور اذا كان عدلا على  
 ما في المنظومة وفي الخائنة القبول لا تقبل شحادة الفرع لاصله الا  
 اذا شهد بحد لابن ابنه عليه شحادة الفرع على اصله حازمة الا  
 شهد على ابنه لانه او شهد على ابنه بطلاق ضرة انه والام في كتمان  
 واذا تعارضت بينه الطوع مع منه الاكراه فيمنه الاكراه اولي في  
 البيع والاجارة والصلح والافار وعند عدم البيان فالقول بكثرة  
 الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول بالصحة اذا  
 اختلف المبيعان كما اذا اختلفا في مسئلة اذا كان المبيع عمدا  
 كل يقتضيه على صدق دعواه فلا خلاف لا يفسخ ويلزم البيع ولا يفسخ  
 واليمن على المشتري كما في الواقعات القضا بخو خصيصه وفيه  
 بالزمان والمكان استثنى بعض اخصو ما كما في الخلاصة وعلى هذا  
 لو امر السلطان بعد مبيع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع

المدعي صح  
 خلف صح

وبك عليه عدم سماع الراي الى القاضي في مسائل في السؤال  
 غير سبب الدين المدعي ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب المحاسبين  
 المدعي والمدعي عليه فان منع لا جبر ومما في الخائنة وفي التفرق  
 بن السهود وفي السؤال غير المكان الزمان في خلف الشاهد  
 ان راه جاز كما في الصيرة وفيما اذا باع الاب الوصي فصار  
 الصغير فالراي الى القاضي في نقضه كانه سوع الخائنة وفي مدة  
 جس المديون وفي تقبده المجهوس اذا خيف فزاره وفي جس  
 المديون او اللصوص اذا خيف فزاره كانه جامع العصولين في  
 سوال الشاهد عن الامان اذا اتهم وفيما اذا تصرف الناطر بالبحر  
 بيع الوقف او رسته فالراي الى القاضي ان شاغله وان شا  
 ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه كانه في القبة من سعي في  
 نقض ما تم من جهته فتعبر مردود عليه الا في موضعين شرعا  
 وقبضه ثم ادعى ان البائع مابعد فله من طمان الغايب بكه وبرزن  
 فانه تقبل وتب جارية واستولد بالموموب له وبرزن تقبل  
 ويسرد ما والعقر كانه سوع الخلاصة والبرازية وزد عليها  
 مسائل الاولى باجده ثم ادعى انه اعترفه وفي منج القدر نقله عن  
 المشايخ التافض لا يضر في الحرة وفروعهما انتهى وظاهر ان  
 البائع اذا ادعى التدبير والاستيلاء تسمع فالبينة كلام القضا  
 مثال وفي دعوى البرازة سوى من دعوى البائع التدبير والاعيان  
 وذكر خلافا بينهما الثانية اشترى رضائهم ادعى ان بايعها كان  
 جعلها مقبرة او مسجدا الثالثة اشترى عبدا كان اعترفه  
 الرابعة باع ارضائهم ادعى انها وقف وسى سوع الخائنة وقضا  
 وفصل في صح القدر فبه في احوال الاستحقاق فليطمن منه وفصل  
 في الطمينة فيه تفصيلا اخر ورحمة وظاهر ما في العمادية المعتمد  
 القبول مطلقا الخائنة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع

ثم ادعى الواسع ان كان  
 او استولد ما صح

ثم ادعى ان البائع صح



بقين ما حسن السادة الوصي اذا باع ثم ادعى ذلك الساعة المتولى  
 على الوقف كذلك ذكر الثلاث في دعوى القينة ثم قال وكذا  
 كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العاوي التوفيق بانه لم يكن عالماً  
 وذكر منها اختلافات وميز فروع اصل المسئلة ادعى البائع انه  
 قصو لم يقبل منها لو ضمن لدر كن ثم ادعى المبيع لم يقبل لا بشرط  
 في صحة الدعوى بيان الا في دعوى العين كما في البرازية لا ثبت اليد  
 في العقار الا بالبنية او علم القاصي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى  
 الا في دعوى الغصب كما في القينة او الشراية كما في البرازية الشهادة  
 ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل ادعى في سبب  
 فشهد بالمطلق لو كان المشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشهد انها  
 منكوسة ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهد به بتاريخ على المختار  
 ادعى انشاء فغل كغصت قل فشهد بالافرازا ادعى الفاكهة فغل  
 فشهد بها كفا له عم اخر ادعى ملك عين بالشر من رجل لم يقبل فشهد  
 بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب قال المدعى مولى بذلك  
 السبب ادعى الايقاف فشهد بالابرا والتملك ادعى البنية فشهد  
 بالصدقة كما في التخصيص ما قبلها من الخلاصة وفتح القدر وقد ذكرنا  
 في الشرح ثمانية وعشرين مسئلة فليراجع الامام يقضي عليه في حلقه  
 والقصاص والتعزير كذا في السراجية وفي التهذيب بعض القاضية  
 بعلمه الا في الحدود والقصاص القصص اذا قضى في مجتهده نفذ  
 فضاوه الا في مسائل نص اصحابنا فيها عدم النفاذ او قضى سلطان  
 اتحن مضى المدة او بالتفرق للغير عن الانفاذ غايابا على الصحيح لا  
 حاصرا او بصحة كساح فزنية ابيه او ابنة عند اني يوسف او بصحة  
 كساح ام فزنية او بنتها او كساح المتعة او بسقوط المهر النكاح  
 او بعدم تاجيل العين او بعدم صحة الرجعة لارضاها او بعدم وقوع  
 الثلث على الجدة او بعدم الوقوع على كاحيها او بعدم وقوع ما زاد

او بعدم وقوعها  
 في الاول

على الواحدة

على الواحدة او لعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه على  
 الموطوءة عقبه او بنصف الجهار لمن طلقها قبل الوطى بعد المهر والتخير  
 وبشهادة بخط ابيه او في فاته يقبل او بالتفرق بين زوجين شهما  
 المضعة او قضى لولده او دفع اليه حكم صبي او عجم او كافرا او حكم  
 بحجر سفيه او بصحة بيع نصيب السك من قن حره او حما او بيع  
 من روك النسبية عادة او مبيع ام الولد على الاظهر وقبل نفذه على  
 الاصح او بطلان عفو المرأة عن القود او بصحة ضمان الكلاص او  
 بزادة اهل المحلة في معلوم الامام فمراو قاف المسجد او بكل المطلقة  
 ثلاثا بحر وعقده الثاني او بعدم ملك الكافر مال المسلم باحراره  
 بدرائهم او مبيع درهم بدرهمين بدأبده وبصحة صلاة المحدث او  
 بقصاة اهل المحلة بلف مال او بحد القذف بالتعريض او بالقرعة في  
 معق البعض او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير زواج او حاكم  
 في الكل هذا ما حرمته من الرزية والعمادة والصرفه والتامارة  
 الشاهد اذا ردت شهادة لعلة ثم زالت العلة فشهد في ملك  
 الكاذبة لم يقبل الا اربعة العبد والكافر والاعمى والصبي فاشهد  
 فردت شهادة منهم ثم زال المانع فشهدوا يقبل كذا في الخلاصة  
 وسواشهدوا عند من رده او عجزه وسوا كان بعد سنين ولا كما  
 في القينة للخصم ان يطعن في الشاهد بن ثلاثة انما عند ان محددا  
 او شر كان في المشهود به كذا في الخلاصة القضا الضمنية  
 لا بشرط له الدعوى والخصومة فاذا شهدوا على خصم نحو ذكر  
 اسمه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضا بنسبة صحتها  
 وان لم يكن في حادثة النسب قد ذكر العاوي في فصوله وعين  
 مختلفين حكما وذكر ان احدنا يبايع على الاخر وافرقت بينهما  
 في جامع الفصولين فليست وسوم مهمات مسائل القضا وعلى  
 لو شهد ابا بن فلانة زوجه فلان وكلت زوجها في كذا على خصم



مشكور وقضى بكم كما كان قضا بالزوجية بينهما وهي ما ودية القسوة  
 ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية ان يعلق  
 رجل كانه فلان بدخول رمضان مدعى بحق على آخر وينازعه  
 في دخوله فتقام البينة على روباها فيثبت رمضان ضمن شئ الموكل  
 واصل القضا الضمني ما ذكره اصحاب المتون من انه لو ادعى كانه  
 على رجل بالاذن فافرجها وانكر الدائن لم يثبت على الكفيل  
 بالدين في قضى عليه قصدا وعلى الاصيل الغائب ضمنا وله فروع  
 وتفصيل في كتابنا في الشرح قال في خزانة القضا وفي اذامات القضا  
 انزل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا ينزل لانه وقضاة ينته  
 وفي هداية الناطق لو مات القضا انزل خلفاؤه وكذا موت امرأ  
 الناجية بخلاف موت الخليفة السلطان انزل القاضي انزل القضا  
 بخلاف ما اذامات القضا لا ينزل نايبه بلذا قبل ومنع ان لا ينزل  
 النايب بغير القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة لا  
 انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ انتهى وفي البراءة  
 مات الخليفة وله امرأ وعمل فكل على ولايته وفي المحظومات القضا  
 انزل خلفاؤه وكذا امرأ الناجية بخلاف موت الخليفة واذ  
 عزل القاضي بغير نايبه واذامات لا والقوي عليه انه لا ينزل  
 القاضي لانه نائب السلطان والعامة وينزل نايب القاضي  
 لا ينزل القاضي انتهى وفي العمادى جامع القضا ليس كانه خلاصة  
 وفي فساوى قاضى خان امانات الخليفة لا ينزل قضاة وعامة  
 وكذا لو كان القاضي ما دون نايب لا يستخلف واستخلف غيره  
 فمات القاضي لا ينزل خلفه انتهى فخر زمر ذلك اختلاف المشايخ  
 في انزال النايب بغير القاضي وموته وقول البرارى القسوة  
 عليه انه لا ينزل بغير القاضي بدل عليه ان القسوة على انه لا ينزل  
 بموته بالاولى لكن علمه بانه نائب السلطان فيدل على ان النبوة

وفي الاما

السجدة  
الغيبية  
محمدة

الا ان ينزلون بغير القاضي وموته لانهم نواب القاضي فهو  
 كالوكيل مع الموكل لا يقيم احد الا ان نائب السلطان في هذا  
 قال العلامة ابن العرس في نائب القاضي في زماننا ينزل بغيره  
 وموته فانه نايبه فمكل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن  
 في المعراج كونه كوكيل قاضى القضاة مذنب الشايعي واجد عند  
 انما هو نائب السلطان في التاخير ان القاضي انما هو رسول  
 غير السلطان في نصب النواب انتهى في وقف القضاة لو مات القضا  
 او عزل بقى ما نصبه على حاله ثم دم بقي فيما انتهى في التمهيد في زماننا  
 لما تعدت الزكية بغيره القضاة اختار القضاة استخلاف الشهود  
 كما اختاره ابن ابي ليلى لمحصل غلبة الطعن انتهى في مناقب الكرد  
 في باب يوسف اعلم ان تخلف المدعى والشايعي امر منسوخ باطل  
 والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فساوى القاعدى وخزانة  
 المفتين ان السلطان اذا امر قضاة بتخلف الشهود يجب على العلماء  
 ان ينصحو السلطان بقولوا لا تتكلف قضاة امر ان اطاعوا  
 يلزم منه سخط الخلق وان عصوا لم يلزم سخطك الى اخر ما فيها  
 لا يصح رجوع القاضي عن قضاة فلو قال جئت عن قضاة او قففت  
 في تبس الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضا ما مضى كانه  
 وقيد في الخلاصة بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكفاية اذا  
 كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة انتهى الا في مسائل الا  
 اذا كان القضا بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكره ابن مبان مستنبطا  
 من نقيض الخلاصة بالبينة الثانية اذا ظهر له خطأ وجه عليه  
 نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأى المجتهد ان له اذا قضى في  
 مجتهد فيه مخالف لمذمبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة  
 امر القاضي حكم كقول سلم المحدث والى المدعى والامر بدفع الدين  
 والامر بحجبه الا في مسئلة في العمادة والبرارية وقف على الفقر

واذ عزل السلطان نائب القضا لا ينزل  
 القاضي واذ عزل القاضي لا ينزل  
 يصل الحجة اليه لا ينزل كما في عزل  
 الوكيل وغيره يوسف لا ينزل ان علم  
 بغيره حتى يعيده فانه مكانه ويقدم  
 صيانة لحقوق الناس خلاصة



فاحتاج بعض قرابة الواقف فاما القاضى بان يصرف شئ  
من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى غيره  
اوضح فعل القاضى حكم منه فليس ان يزوج البقية التي لا ولي  
لها من نفسه ولا من ابيه ولا من لا يقبل شهادته له واما اذا اشترى  
القاضى مال اليتيم بنفسه من نفسه او من وصى اقامه فمذكور في جامع  
الفصولين من فضل تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال  
مع القاضى ماله من يميم وكذا حكمه واما ما شره من وصيه وابعده  
من يميم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضى انتهى ولو  
باع القاضى ما وقفه لم يرض في عرض موته بعد موته لغرمه ثم ظهر  
مال اخر لم يطل السع ويشترى بالمش ارض توقف بحال الوارث  
اباع الثلث عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلث ارض  
لان فعل القاضى حكم بخلاف غيره كانه الظهيره من الوقف لانه  
مسئله ما اذا اعطى فقيرا من وقف الفقرا فليس حكمه حتى كان له  
ان يعطى غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا اذن الولي للقاضى  
في تزويج الصغيرة فزوجها القاضى كان وكيلها فلا يكون فله حكم  
حتى لو رفع عقده الى مخالف له نقضه كذا في القاسية فالمستعمل  
وقوله ان محله حكم بدل على ان الدعوى انما هي شرط الحكم القوي  
وول الفعل فليتبينه له وقد ذكرناه في الشرح قال المقر سامع او اراء  
لا تشهد على سعة ان تشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له المقر  
لا تشهد عليه كما اقر فحشد لا بسعة كما في جمل التا تاريخه من جمل  
المدانيات ثم قال واختلفوا فيما اذا رجع المقر له وقال انما  
اعذر وطلب منه الشهادة قبل شهادته وقيل لا يخلف القاضى غم  
الميت بان الدين واجب كك على الميت وما ابراهه ولو كان ثانيا  
ما قرار المريض في عرض موته كذا في التا تاريخه من كتاب الجبل  
انما يجوز اقامه البينة على المسخر اذا لم يعلم القاضى بانه مسخر وان لم

فلا اثبات التوكيل عند القاضى بلا خصم جائز ان كان القاضى  
علم الموكل باسمه ونسبه لا ينزل القاضى برودة والفسق ولا  
ينزل الى الجملة بالعلم حتى يقدم الشان واختلف المشايخ  
في القاضى الا ان يكون في المنشور اذا اتاك كتابي فقد عرفت ذلك  
فلا ينزل الابه طلب من القاضى كتاب حج الابرار في غيبة خصمه لم يكتب  
له عند ابى يوسف خلافا لمحمد وجمهور على انه يكتب له حج الاستيفاء  
ولها حج الطلاق قال القاضى قضيت بكذا عليك بنية او امر اقبل  
ارسال القاضى الى المخدرة بالدعوى والبين لا يمين على البتة في  
ولو كان محجورا لا يحضره القاضى بسا عينا ويخلف العبد ولو محجورا  
ونقضى بنكوله وبواخذ به بعد العنق الاصح انه لا تخلف على الك  
الموجب قبل حلول الاجل لا يقبل قول بين القاضى انه حلف المخدرة  
الا بشاهدين لقضا بخصص المكان والزمان فاذا ولاء قاضيا  
بمكان كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط وقضا القاضى في غيره  
مكان لا يثبت لا يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار لاني ولاني  
فاختار في الكثرة عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة صحة قضائه  
قاضى فان عليه واختلفا اما في العقار لاني العين والدين كما  
في البرازية وفي القينة قضى في ولانيه ثم اشهد على قضائه في غيره  
ولانيه لا يصح الا شهادته ولا يقبل شهادته من قال لا اؤثر اموالي  
انما لا للشك في الايمان كذا اما منه كذا في شهادته والولوى  
المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان  
غائبا فلا بد من تعينه باسمه وابيه واجده ولا تكفى النسبة اليه  
النفذ ولا الى الكفر ولا الى الكفر ولا يكفى الاقتصار على الاسم الا  
ان يكون مشهورا ويكفى النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام  
ولا بد من بيان حليتهما وكفى في العبد اسمه ومولاه واب مولاه  
ولا بد من النظر الى وجهه في التعريف والفتوى على قولها انه

المد عا دق



لا يشترط في المهر ثلاث باسمة ونسبة كثر من قبل لا يبرأ البص  
 هو الذي يطر الى وجه المرأة ويكتب خلايا الشبه الكحل في البراءة  
 لا يجزأ بالثبوت الواحد الا اذا قام واراد ان يكتب البص  
 الى اخره فانه يكتب كما في البراءة ذكر في القصة من باب ما بطل نحو  
 المدعي قال سمع شيخ الاسلام القاضي علا الدين المروزي  
 يقول يقع عندنا كثر ان الرجل يقر على نفسه بما في حكمه ويشهد  
 عليه ثم يدعي ان بعض من المال فرض وبعضه ربوا عليه ونحن نفقه  
 ان اقام على ذلك بغير قبيل ان كان منقضا لاننا نعلم ان بعض  
 الى هذا الاقرار انتهى قال في كتاب المداينات قال استأذنا  
 وقت واقعة في زماننا ان جللا كان شترى الذئب الرومي  
 زمانا الدينار خمسة وواثنون ثم بينه فاسحل منهم فابراه عما بقى علم عليه  
 حال كون ذلك مستملا فكتبنا وعجزى انه يبرأ وكتب كثر الدين  
 الرخاوي الابرا لا يعمل في البرا لان رده حق الشرع وقال اجاب  
 نعم الدين الحكيمة معللا بهذا التعليل هكذا سمعته عن طهر الدين المروزي  
 قال رضي الله عنه وقرب من طيني ان الجواب كذلك مع ردة وكنت  
 اطلب الفتوى لا نحو جوابي عنه فوضعت هذا المسئلة على الامامة  
 الخطا فاجاب انه يبرأ اذا كان الابرا بعد الهلاك وغضب من جواب  
 عجزه انه لا يبرأ فانه وادعني بصفحة جوابي ولم امجد وبدل على صفحة وكثر  
 البردوي في غنا الفقهاء من حكمة البيع الفاسد جملة العقود الربوية  
 يملك العوض منها بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم  
 يصح الابرا ردة مثله فيكون ذلك ردة ضمان استملك لا وعين  
 ما استملك برود ضمان استملك لا يرتفع العقد السابق بل يفسد  
 مفيد الملك في فضل الربوا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا  
 ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع ردة عين الربا ان كان  
 قابلا لا ردة ضمانه انتهى وقد افقت اخذ ادم الاولى بان الشهود

وقال

اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما فعل موافقة وجبته  
 تقبل لا يجوز اطلاق المجوس الارضا خصمه الا اذا ثبت اعسار  
 واحضر الدين للقاضي في غنية خصمه تصرف القاضي في الاول  
 مبنى على المصلحة فما خرج عنها منه بطل قد ذكرنا في ذلك شيئا  
 في القواعد وما يدل عليه انه لو غل ابن الواقف من النظر المشرط  
 له وولى غيره بلا جناية لم يصح كما في فصول العمادي من الوقف  
 وجامع الفصول من القضا ولو عين للناظر معلوما وغل نظر  
 الثاني ان كان ما عينه له بقدر اجر مثله ودونه اجراه الثاني  
 عليه والاجل له اجر المثل وحط الزيادة كما في القصة وغيره ما  
 حرره احداث بغير فراش للمسيح بغير شرط الواقف كما في  
 الذخيرة وغيره ما وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد  
 على امر القاضي الذي ليس شرعي لم يخرج عن العهدة ونقلنا  
 هناك فرعا من فتاوى الوالوجي لا يعارضه ما في القصة طالب  
 القيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام فابى فامر القاضي  
 فاقضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم انتهى لانه لا يضمن  
 بالاقراض دون القاضي لان القاضي لا اقراض من مال المسجد  
 وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان الخصم  
 مسخر لا يجوز اقامته البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية  
 بالخصم حاضرا لا تقبل شهادة المغفل وقبول قراره كما في  
 الوالوجية شهدا على انه مات وهي امراته واخوانا طلعتا  
 والاولى ادب في تنازع في ولا رجل بعد موته فمن كل اعتقده  
 ومو يملكه فالبراث بينهما كما لو برئنا على نسب له كان منهما  
 واثي بنته سبقت وقضى بحال يقبل الاخرى مثل الشهود وعجز  
 السع عن التمس فاعلوا لا تعلم لم تقبل وبالكساح غير المهر فاعلوا  
 لا تعلم تقبل كما في الصرفة الاصح انه لا يقضي بجواز تحمل الشهادة



على المتقبة واجمعوا انه لا تجملها من وراثة كذا في المجتبى وفي البرية  
شاهد بطلاق او عتاق وقال لا ندرى كان في صحة او مرض فهو  
على المرض لو قال الوارث كان يحدى بصدق حتى يشهدوا  
انه صحيح العقل وفي آخره قال لا موزج الكبرى لكن لا ندرى الكبرى  
تخلقه امانة البنية ان الكبرى يده شهد انها زوجت نفسها  
ولا تعلم بل هي في الحال امراته ام لا او شهد انه باع منه العين  
ولا ندرى انه بل حل في ملكه ام لا يعرض بالكلج والملك في الحال  
بالاستصحاب والشاهد في العقد بد في الحال انتهى وفي البرية  
مغزى الى الكامع الشاهد عاين اية متبع دابة وترتفع له ان يشهد  
بالمالك النتاج انتهى لا يحلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا  
في مسلة ذكرنا ما في الدعوى في الشرح غير المجتبط وقال في انها  
من خواص في الكتاب غريبة فوجب حفظها للفت الشرح لا يسقط  
العدالة الا بواحدة من خمس القهار عليه وكثرة الحلف عليه احرار  
الصلاة عن قضا بسمه واللعب على الطريق ذكر شي من الغنى  
عليه كما بيناه في شرح الكثرة الدعوى على غرضي البعد لا تسمع الا في  
دعوى الغصب المنقول امانة الدور والقار فلا فرق في البتة  
شهادة الزوج على وجه مقبولة الا بزمانا وقد فيها كافي في  
القذف وفيما اذا شهد على قرارها بانها امة لرجل يدعيها فلا  
يقبل الا اذا كان الزوج اعطى بالامه والمدعى يقول ان لها  
لها في النكاح كما في شهادة النجاسة يقبل شهادة المدعى على مسلة  
الا في مسائل فيما اذا شهد نصراني على نصراني قد سلم جبا  
كان او ميتا فلا يصح عليه خلاف ما اذا كانت نصرانية كما في  
الاختلاصة الا اذا كانت ميتا وكان له ولي مسلم بدعي فانها يقبل  
للارث ويصلي عليه بقول له كما في النجاسة وفيما اذا شهد  
نصراني ميت دين وموعد بون مسلم وفيما اذا شهد اربعة نصارى

وفيما اذا شهد اربعة  
بعض اربعة مسلمين

علام

على نصراني انه زنى بمسلة الا اذا قالوا استكر بما فجد الرجل وحده  
كما في النجاسة وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر  
انه عبده قضى فلان القاضي المسلم له كما في البدائع لا يقبل  
شهادة الانسان بنفسه الا في مسلة القاتل اذا شهد بعقوبة  
المقتول صورته في الشهادات النجاسة ثلاثة فلو اراد حلا عمدا  
ثم شهد وابعده التوبة ان الولي عفا عنه قال الحسن لا يقبل شاهد  
الا ان يقولوا انما يحسم عفا عنه وعنه هذا الواحد ففي هذا  
الوجه قال ابو يوسف يقبل في حق الواحد وقال الحسن يقبل في  
حق الكل انتهى وكنتنا في قاعدة البقيس لا يزول بالسك ان من  
اتلف لحم انسان وادعى انه ميتة فلا يشهد وان يشهد وانه كذبة  
بحكم الحال كما ان الزانية وعلى ما فرغت لورا وشخصا يدعي ما  
مرض فربما يسمي ان يشهد انه اقر وموصي وكذا عكس لورا  
في فراش او به مرض ظاهر فلم ان يشهد وانه كان مريضا  
عمدا بحال لكن لو قال لهم انا صحيح بل يشهدوا بصحة او يكفوا قوله  
فان ظهر ما يدل على صحة شهادتهما والا حكموا قوله وينبغي ان يسألهم  
القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه قال خبر واه لم يعمل فحاشا  
انه صحيح والاعمال به وحى حادثة الفتوى في جبايات البرية  
شهد على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات حكم به  
وان لم يشهد وانه مات من جرحه لانه لا علم به وكذا الاشارة  
في الحايطة المائل ان يقولوا مات من سقوطه ولا ان اضا ولا حكم  
الى السبب الظاهر لازم لا الى سبب يتوهم الا ترى انه لا يجب  
القسامة في ميت بحكمه على رقبته جبه ملتوية انتهى يقبل شهادتي  
لمعقبة الا في مسلة ما اذا شهد ما باليمن عند اختلافهما كما في الحلا  
ويقبل عليه الا في مسلة ذكرنا ما في السراج قال في بسط الانوار  
من كتاب القضاء بالقطعة وذكر جماعة من اصحاب الشافعي والحنيفي



اذا لم يكن القاضى له فثبت المال فله اخذ عشره من اموال السج  
 والاقوات ثم بالغ في الانكار انتهى ولم ار هذا الاصح بان  
 في الخاتمة ذكر العشر المتولى في مسئلة الطاحونة لا تخلف مع البرهان  
 الا في ثلث ذكرنا في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقاق  
 المسع ودعوى الابن لا تخلف لا طلب المدعى الا في اربع على قول  
 الى يوسف مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حصة لا دعوى  
 في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن مسان في طلاق الزوجة  
 وتعلق طلاقا وحرية الالة وتيسر ما وانجلى ولال رمضان  
 والدين زدت خمسة من كلامهم ايضا حد الزمان وحده الشرع والالا  
 والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة باصله وما  
 بربعة فلا وعلى هذا الاستماع الدعوى في غير هذه المحكي فلا جواب لها  
 فالدعوى حصة لا يجوز الشهادة حصة لا دعوى في هذه المواضع  
 فيلحظ ثم زدت سادسة من القيمة فصارت اربعة عشر موضعاً  
 وهي الشهادة على دعوى مولاه نسبة ولم ار صريحاً في هذه  
 من غير سوال القاضي علم ان شأبه الحجة اذا اقر شهادته لا اقر  
 يفتق ولا تقبل شهادته لقولهم عليه في احد ود وطلاق الزوج وعشيق  
 الالة وظاهر ما في القيمة انه في الكل وهي في الظهيرة والقيمة وقد  
 الفت فيها رسالة فلما شأبه حصة وليس لنا مع حصة الادعوى  
 الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند المعص والقوة على  
 لا تسمع الدعوى الا في المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان  
 الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها  
 لا تسمع دعواه من غير الموقوف عليه انها قايلا تقبل خروج الشاهد  
 حصة الظاهر نعم لكونه حقا له لا يحال من المولى وعنده قبل ثبوت  
 عتقه الا في ثلثة مذكورة في منية المفتة ولا يحال من المنقول المدعى  
 الا في موضعين منها ايضا لا يلزم للدعي ما في السبب ونصح بدونه

الا في السبب

مصحح

الا في المشيات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها والتمس  
 في جامع المقصولين الاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية  
 العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسلتين الاولى اذا  
 شهد وابحثة الاصلية وانه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهد  
 بانه اوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدعي العبد ومما في آخر العاوية الاولى  
 مفرقة على الضعيف فان الصحيح عنده اشترط دعواه في العاقبة  
 والاصلية كما قد ساء ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في  
 مسئلة من باب التحالف من المحط باع عبدا ثم ادعى على المشتري  
 والاعتاق وكان في يد البائع تسمع بينهما وان كان في اليأس  
 تسمع في الشر فقط ولا يشترط الصحة دعوى احرة الاصله كرايم  
 انه ولا اسم ابني له لجواز ان يكون حراً الاصل وانه رقيقه صرح  
 في آخر العاوية وجامع المقصولين كذا في الشهادة بحرية الاصل كما  
 في دعوى القيمة القضا بعد صدوره لا بطل باطل احد الا اذا اقر  
 المقضي له بطلانه فانه يبطل الا في المقضي بحرية وفيها اذا اظهر الشهود  
 عبدا او محمدين في قدف بالبينه فانه يبطل القضا لكن يكون غير  
 صحيح بخلاف المنكر الا في احد وثلاثين مسئلة بنينا في شرح الكثرة اذا  
 ادعى رجلا ان كل منهما على غير ذنبي البعد استحقاق ما في به فاقول لا  
 واكر الاخر لم يتخلف للمنكر منها الا في ثلاثة في دعوى الغصب الا بداع  
 والاعارة فانه يتخلف للمنكر منها بعد اقراره لاحد كما كان في النجاسة  
 مفصلاً في الخلاصة كل موضع لواقر به بلزومه فاذا اكره يتخلف الا  
 في ثلاث وذكرها بالصواب في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح  
 يجوز قضا الامير لولي القضاة وكذلك كتابته الى القاضي الا ان يكون  
 القاضي من جهة الخلفه فقضى الامير لا يجوز كذا في الملغطة وقد ايت  
 بان تولية بائنا مصر قاضياً ليحكم في قضيه مصر مع وجود قاضيهما  
 المولى في السلطان باطله لانه لم يعوض اليه ذلك وذكر الصدر



في شرح ادب القاضي ان المولى لا يكون قابضاً قبل وصوله الى محل  
 ولا يثبت مقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقاً وعدم  
 جواز استنباطه بارسال نائب له في محل قضاءه وعمل القضاء  
 الا ان يحضر ارسالي نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر  
 انه بادن السلطان حينئذ لا كلام فيه فادعى انه غرس على  
 في ارض محدودة بكذا اثمانية عشر سنة على ان الارض ان ظهر لها  
 ملك دفع ايجورها وان المدعى عليه تعرض لغرض طالبه بذلك  
 فاجاب المدعى عليه بان الاصل المذكور غرسه مستاجر الوقف فحضر  
 المدعى شاهدين شهدا بانه غرس المدة المذكورة وادعى  
 بانه واضع اليد عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة  
 من المدعى عليه فسئل عن الحكم فاجت بانه غرس صحيح لان المدعى  
 لم يبين مكانه خارج او ذوبه وعلى كل حال لا مطابقة بين المدعى  
 والشهادة وانما حصل ان القاضي يتسلف الدعوى فان ذكر المدعى  
 ان المدعى عليه واضع اليد وانه خارج وصدة المدعى عليه عليه  
 وضع اليد او بر من عليه ثم بر من على العرس وشهدا على طبق  
 الدعوى طلب من الناظر البرهان فان بر من على ما ادعى قدم برهانه  
 الخارج لان العرس انما شكر فليس كان تاج وان ذكر المدعى انه وضع  
 اليد وان الناظر المدعى عليه بعارضة وبر من فبر من الناظر على  
 غراس المستاجر قدم برهانه الناظر لكونه خارجاً وهل يخرج بینه  
 الناظر لكونها ثبت العرس بحق والاولى تثبت غصباً قلت لا يرجح  
 بذلك ثم سئل لو اخرج في العرس فاجت بتقدم بینه الخراج  
 الا اذا سبق تاريخ ذمى اليد فقدم لان العرس كما سكر وقال  
 الربيعي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رأت في غصب القبة  
 لو غرس المسلم في ارض مسلمة كانت سبيلاً انتهى مقتضاه ان يكون  
 الاصل وقفاً على ابناء السبل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس

منه

في الوقف ولم يفرس له كانت ملكاً له لا وقفاً وذكر في خزانة  
 المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب ارضاً وبنى فيها او غرس  
 لا يخالف اذا اختلف في الاجل الا في اجل السلم ودعوى دفع العين  
 مسموعة على المفتي به كما في دعوى البرارية ودعوى قطع النزاع  
 كما في فتاوى قاضي الهداية اختلف الشاهد بين مانع الا في احد  
 وثلاثين مسألة ذكرناها في الشرح اذا اخرج القاضي بشي حال  
 قضاءه قبل منته الا اذا اخرج بقرار رجل بحد دعائه في شرح ادب  
 القاضي للصدر ولا تسمع الدعوى من على الميت الا على ارث  
 او وصي او موصي له فلا تسمع على غريم له كما في جامع الفضولين  
 الا اذا وصت جميع ماله لاجنبي وسلم له فانها تسمع عليه لكونه زائراً  
 كما في خزانة المفتين المدعى عليه اذا دفع دعوى الملك في ارضه  
 فلان ما ادعى اياه انه دفع الدعوى بلا بينة الا في مسئلتين الاولى  
 اذا ادعى الارث عنه فانها لا تندفع بخلاف دعوى الشرا منته  
 الثانية اذا ادعى الشرا منته وقال امرني بالقبض كتم تندفع  
 والفرق في فروق كرايمسي دعوى القضاء والشهادة عليه من غير  
 تسمة القاضي لا تصح في مسئلتين الاولى الشهادة بالوقف اي بان  
 قابضاً في قضية المسلمين قضيه بصفة صحته الثانية الشهادة بالارث  
 ابي بان قابضاً في قضية قضيه بالارث له صحته كما في اخره ودعوى  
 ودعوى الفعل في غير بيان الفاعل لا تسمع الا في اربعة مسئلتين الاولى  
 والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صغر صحته وان لم  
 يسموه الرابعة الشهادة بان كبله باجره من غرسه والكل في خزانة  
 المفتين الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصيبه  
 على العن السادسة نسبة فعل الى وصي تيم كذا كذا بكنز جوع الاجنبي  
 الى الاولى القضاء باجره قضاء على الكافة الا اذا قضى بعض عن كذا  
 مورخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك الخارج فلا تسمع فيه دعوى



ملك بعده وتسع قبله كما ذكره ملاخسر وفي شرح الدرر والغرر  
القول المنكر الاجل الا في السلم فله عه الشرا يمنع دعوى الملك  
وكذا الاستدعاء الا الضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف  
العين فاشترى ما اوداخذ با ودعة ذكر العادى في الفصول في  
جامع الفصولين كمن يصفه بغير اجماله في المنكوة تمنع الصحة في المهر  
ان كانت فاشته منه المثل الا فالوسط كعبه وفي السع في المبيع و  
الثمن يمنع الصحة الا اذا ادعى حقانه دار فادعى الاخر عليه حقانه  
واراخرى قبلت بايعا كحقين المحولين فانه جائز وفي الاجارة يمنع  
الصحة في العين وفي الاجرة كذا او هذا وفي الدعوى تمنع الصحة  
الا في الغصب السرقة وفي الشهادة كذا كذا لا يجتاز في الرهن في  
الاستخلاف تمنع الا في خمسة الثلثة ودعوى خيانة مبهمة على  
المودع وتختلف الوصى عهتهام القاصي له وكذا المتولى في الاقرار  
لا يمنع الا في مسألة ذكرنا في باب في الوصية لا يمنعها والبيان  
الى الموصى او وارثه وفي العتق لو قال اعطوا فلانا شيئا او جوا  
من مالي اعطوه ماشا وفي الوكالة فان في الموكل فيه وتعايشت  
والا فلا وفي الوكيل تمنع كذا او هذا او قبل لا وفي الطلاق والعنا  
لا وعليه البيان في المحدود تمنع كذا ان او هذا لا يجوز للمدعى عليه  
الاخبار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى فان البائع انكاره في  
المشترى البينة عليه لئلا يمكن من الرد عليه ما بعه وفي الوصى اذا علم بالدين  
ذكره في سوع النوازل اذا اقام الخارج بينة على الناجح في ملكه  
وذو اليد كذا كذا قدمت بينة دى الله بهذا اطلق صاحب المسنون  
قلت الا في مسنتين ذكرهما في خوانه الاكل في دعوى النسب لو كان  
النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي اعتصم وبرئ وقال  
ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته او كاتبه  
فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي فمضى منه وهو

قدم على دى اليد اذا برئ من الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم  
ذو اليد الا في مسنتين ذكرهما في خوانه الاكل في دعوى النسب لو كان  
النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي اعتصم وبرئ وقال  
ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته او كاتبه  
فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي فمضى منه وهو  
قدم على دى اليد اذا برئ من الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم  
ذو اليد الا في مسنتين ذكرهما في خوانه الاكل في دعوى النسب لو كان  
النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي اعتصم وبرئ وقال  
ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته او كاتبه  
فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي فمضى منه وهو  
قدم على دى اليد اذا برئ من الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم  
ذو اليد الا في مسنتين ذكرهما في خوانه الاكل في دعوى النسب لو كان  
النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي اعتصم وبرئ وقال  
ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته او كاتبه  
فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي فمضى منه وهو  
قدم على دى اليد اذا برئ من الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم  
ذو اليد الا في مسنتين ذكرهما في خوانه الاكل في دعوى النسب لو كان  
النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي اعتصم وبرئ وقال  
ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته او كاتبه  
فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي فمضى منه وهو



من البحالات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب والحكم  
بشهادة الغالبة وفتح الكاح بالعنة وفتح السبع بغير الشاهد  
كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والبحالات

بالا باقی

الأصل أن الموكل إذا قبض على وجب له فأن كان مقبداً  
اعتبر مطلقاً والأول أن كان نافعاً فموجباً فأن كان مقبداً  
بالقبض اعتبره والأول عليها فروغ منها بعبارة بخلافه لم يقف  
لأنه مقبض بعد من فلان فبلغ من عبارة كذلك ومما في المحيط ومن هذا  
النوع بعد بجوابه رهن بعبارة بعبارة نقد بخلاف بعبارة له  
بعد نقد أو لا تبع الأمانة له بعد نقد أبعده في سوق كذا بعبارة في  
عبارة نقد لاتباعه لأن في سوق كذا لا ونظيره بعد بشهود لاتباعه الأشهاد  
فلا مخالفة مع النهي لأنه لا يتبع إلا بالائتمار وفي قوله لا يتم حتى  
تقبض الثمن كما في الصغرى فلا مخالفة بخلاف لا يتبع حتى تقبض لأن  
التسليم هو الحقوقي وسي راجعة إلى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل  
يصدق به برأيه دون جوعه فلو دفع إليه الفاء وأمره أن يشترى  
بها عبداً ويريد من عبده التي خمس مائة فاشترى ما ادعى الزيادة و  
كذلك الأمر مخالفات المثلثا للنقد بخلاف شراء المعينة  
حال قيامها وتامه في الجامع لا يصح غل الوكيل نفسه لا يعلم الموكل  
إلا الوكيل بشراؤشي بغير عنه أو بيع مال ذكره في وصايا الهمد  
قلت وكذا الوكيل بالكاح والطلاق والعاق فانحصرت في الوكيل  
شراء معين الخصوصية لا يحجر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكنه  
متبرعاً لأنه مسائل إذا وكل في دفع عين وغاب كس لا يحل عليه العمل  
إليه والمقصود بالأمانة سواء، وفيما إذا وكل مع الرهن سواء  
كانت شرطية أم بعده، وفيما إذا كان وكيلًا بخصوصه بطلب  
المدعي وغاب المدعي عليه وفروغ الأصل لا يجزئ الوكيل بالإعتناء  
والله ببر والكتمان والهبة من طلاق والبيع منه وطلاق طلائة

الوكيل ملك الموقر كالنا  
ولا بينهما وتما في الجامع

وقضاً ومن فلان اذا غاب الموكل ولا يحجبه الوكيل بغيره غير على الثمن  
التمتع انما يحجبه الموكل ولا يحجس الوكيل بين موكله ولو كانت وكالة  
عامة الا ان يضمن الموكل الوكيل الاما دون ان يعيّم بغيره المدّيون له دفع  
بقض الدّين له ان لوكل من في عياله بدونهما فبغير المدّيون له دفع  
اليه والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم دفع الاخر جاز ولا  
يتوقف كما في ارضه النخلة الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن في مال فانه  
يرجع على موكله الا فيما اذا ادعى الدفع وصدّقه الموكل وكذّبه  
البائع فلا رجوع كما في كفالة النخلة وكل الاب في مال ابنه كالا  
الا في مستلّين في مبيع الوكيل النخلة اذا باع في ابنه وفيما اذا باع  
الابن في الاخر يجوز خلاف وكيله المأمور بالشراء اذا خالف في  
الحسن نفذ عليه الا في مستلّين في مبيع الوكيل النخلة الا في مستلّين في مبيع  
الحرب اذا امر انسانا بان يشتريه بلف درهم فخالف في الحسن  
يرجع عليه باللف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى بغيره  
على الوكيل الا الوكيل شراء الاسير فانه اذا اشتراه باكثر من لازم الامر  
المسمى كما في الواقعات الوكالة لا تقتصر على المحسن بخلاف المحكك  
فاذا قال رجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسه يقتصر الا اذا قال ان  
شئت فيقتصر وكذا اطلقها ان شئت كما في النخلة الوكيل عامل  
بغيره فمتى كان عاملاً لنفسه بطلت كذا قال في الكفر وبطلت وكذا وكيل  
بمال الا في مستلّ ما اذا وكل المدّيون باثراً لنفسه فانه صحيح وكذا  
لا يقيّد بمجلس ويصحّ غلّه وان كان عاملاً لنفسه بخلاف ما اذا وكله  
بقبض الدّين في نفسه او معهده لم يصح كما في البرزّة الوكيل اذا  
امسك مال الموكل وفعل بماله نفسه فانه يكون متعبداً فلو امسك  
وبنار الموكل وبناؤه لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل  
الا ولى الوكيل بالانفاق على اهله وفي مستلّ الكفر الثاني الوكيل  
بالانفاق على بناء داره كما في الخلاصة الثالث الوكيل بالشراء اذا

و قيل الالب لابنه لم يحزن  
مخلاف الالب اذ اصابه صبح



امسك المد فوج ونقد من مال نفسه الرابعة نقضا وبه كذلك  
 وسما في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما  
 ولم يصف الشراء لنفسه انما مئة الوكيل اعطى الزكوة او اسكه  
 وتصديق ماله نأويا الرجوع اخرجنا كما في القصة ابر الوكيل بالبيع  
 المشتري عن الثمن فقصه وهبته صحيح عندنا في حنيفة واما عند الكل  
 عنه فغير صحيح عندنا خلافا لمحمد كذا في جيل التارخانية وما خرج  
 غير قولهم يجوز التوكيل بما يعقد الوكيل لنفسه الا الوصي فان ان  
 مال النبي لنفسه النفع ظاهر ولا يجوز ان يكون في كماله شره للغير كما  
 في بيع الزاوية الا امر اذا قيد الفعل زمان كسبع هذا عندنا وعنده  
 عندنا جاز كذا في حج الخباينة من ملك التصرف في شيء ملكه بعضه فلو  
 وكله في بيع عبد فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عند سماعه  
 شرع عبيد من عبيد لم يسم ثمننا فاشترى احد ما صح او في قبضه  
 ملك قبض بعضه الا اذا انقض على ان قبض الا الكل معا كما في الشر  
 واذا وكله بشرع فاشترى نصفه توقف ما لم يشترى البقية كما  
 كما في الكفر الوكيل اذا وكل غيره ان يقيم واجاز ما فعله وكيه نقض  
 الا الطلاق والعاق الوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله الوكيل فلا  
 في شره كذا في فعل واشترى الوكيل رجعا بالثمن على المأمور ويؤيد  
 امره والبرج الوكيل على امره كما في فروق الكرامات الوكيل اذا كان  
 وكالته عانة مطلقة ملك كل شيء الا طلاق الزوجة وعمو العبد و  
 البيت قد كتبت فيها رسالة المأمور بالبيع الى فلان اذا اوعاه و  
 كذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان قاصدا او مدونا  
 كما في منطونه ابن مبان تحت المدون المال على يد رسول فملك  
 فان كان رسول المدان ملك عليه وان كان رسول المدون ملك  
 عليه وقول المدان تحت بهام مع فلان ليس رساله منه فاذا ملك هلك  
 على المدون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا ملك

المدون

على المدان

على المدان في بيانه في شرح المنطونه لا يصح توكيل مجهول الا الا  
 عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء شرح  
 الكفر وغير التوكيل قول المدان له لو نه فربما كذا او فخذ  
 اصبعك او قال لك كذا فاذا دفع ماله عليك اليه لا يصح لانه توكيل  
 مجهول فلا يبر بالبيع اليه كما في القصة الوكيل يقبل قوله بمئة  
 الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى موت الموكل انه كان قبضه خا  
 ودفعه له فانه يقبل قوله الا ببينة كما في فتاوى الولو اجمعه الوكالة  
 وقد ذكرناه في الامانات والافيا اذا ادعى بعد موت الموكل  
 انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد موت  
 الموكل بعت من فلان بالف درهم وقبضتها وملكته وكذبه الورثة  
 في البيع فانه يصدق ان كان المسع قابلا بعينه بخلاف ما اذا كان  
 الكل في الولو اجمعه الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل  
 وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولي قال فلو قال كنت قبضت  
 في حياته الموكل ودفعته اليه لم يصدق الا انه اخبر عما لا يملك انشا  
 فكان متهما وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل يقبض الوكيل  
 كذلك لم يثبت لما فرق به الولو اجمعه منها بان الوكيل يقبض الدين  
 بزيادته كما بان الضمان على الميت اذا ادعى قبضه ما لا يملك  
 الوكيل يقبض العن لانه يريد نفق الضمان غير نفسه انتهى وكتبنا في شرح  
 الكفر في باب التوكيل بالحضونة والعرض مسئلة لا تقبل فيها قول  
 الوكيل بالقبض انه قبض في الواقعات بحسب ما يملك الوكيل يقبض  
 اذا قال قبضته وصدة المقصود كذبه الموكل فالقول للموكل اذا  
 مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاقا في سماع الزاوية  
 اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا الا في الصرف  
 كذا في منية المفتي الوكيل اذا اجاز فعل الفضولي او وكله فلا  
 ونعيم وحضرة فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رايه

سقاط



الا في الوكيل بالطلاق العتاق لان المقصود عبارة عن الخلع  
والكتابة كالمبيع كما في منه المفتي الشئ المفوض اليه ان لا يملك  
احد مما كان لو كسب الوصيين في الناطق من الحكمين المودعين  
والمشروط لهما الاستدال الادخال الاخراج الا في مسئلة  
ما اذا شرط الواقف النظر له او الاستدال مع فلان فان  
لواقف الافراد دون فلان كما في النجاسة في الوقف الوكيل  
لا يكون كحلا قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا علم المشتري  
بالوكالة ولم يعلم الوكيل المبيع يكونه وكبلا كما في البرارة وفي مسئلة  
ما اذا امر المودع المودع به ففعلها الى فلان ففعلها ولم يعلم  
بكونه وكبلا وهي في النجاسة كحلا اذا وكل رجلا بقبضها ولم  
يعلم المودع والوكيل بالوكالة قد فعلها فان المالك مخير في  
تضمينها ما اذا بطلت وهي في النجاسة

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحق  
والنسب والعتاق كما في شرح المجمع معلا بانها لا تخفى النقض  
وزاد الوقف فان المقر له اذا رد به ثم صدقه ببيع كما في الاسماء  
والطلاق والنسب الرق كما في النزاهة الاقرار لا يجمع البينة  
لانها لا مقام الاعلى منكر الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي  
اثبات دين على الميت في استحقاق العن من المشتري كذا في وكالة  
النجاسة الاقرار بالمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع  
ببغير من المبيع على اقراره انه ما بعد من رجل ولم يعنه قبل وقطع  
حق الرد كذا في سوع الذخيرة الاستحجار اقرار بعدم الملك له على  
احد القولين الا اذا استاجر المولى عبده فمضنه لم يكن اقراراً  
بحرته كما في القسنة اذا اقر شئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في النجاسة الا  
اذا اقر بالطلاق بناء على ما اقر به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فالبيع  
كما في جامع الفصولين في القسنة اقرار المكره باطل الا اقر السارق

الحاكم

مكره

مكره بقدر اقر به بعض المتأخرين صحة كذا في سرقة الظهير الا اقر  
اخبار لا انشأ فلا يثبت له لو كان كاذباً الا في مسائل فان شارب زنة  
مارد فلا يثبت في حق الزوايا المستملكة ولو اقر ثم انكر يحلف على انه  
ما اقرنا عليه انه انشأ ملك لكن الصحيح بخلافه على اصل المال فملك  
الانشأ ملك الاخبار كالموصي والمولى والمراجع والوكيل المبيع ومن  
له الاخبار ونفاريجه في ايمان اجماع فله في الشرح الا في مسئلة استدانة  
الوصي على البتيم فانه بملك انشأ وما دون الاخبار بها المقر له اذا  
رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له الا في الوقف كما في الاسماء  
فرباب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر به يمنع الصحة وفي سببه  
لا اقر له بعين دبعة او مضاربة او امانة فقال ليس له ودبعة  
لكن له بملك الف من مئتين مبيع او فرض فلا شئ لهما الا ان يعود  
الى تصديقه وهو مصر ولو قال اقرضتك فله اخذها بالاتفاق  
على ملكه الا اذا صدقه خلا فلا يوجب لوسف ولو اقر انها مضنية  
مشها للرد في حق العن كذا في اجماع الكبير المقر اذا اصرار كذا  
شرعاً بطل اقراره فلو ادعى المشتري السر بالبيع البائع فله  
لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري  
بان المسع للبائع ثم استحق منه المشتري بالبينة بالقضاء له  
الرجوع بالبش على باعه وان اقر انه للبائع كذا في قضاء الخلاصة  
ومنه ما في اجماع ادعى عليه كفا له معنه فاكفر من المدعى وقضى  
على الكفيل كان له الرجوع على المدبوع اذا كان باعره وخرج عن هذا  
الاصل مستدان في قضاء خلاصة كجمعهما ان القاضي اذا قضى  
بستحقاق الحال لا يكون كذا نبأ له الا ولي لو اقر المشتري ان  
البائع اعقوب العبد قبل السع وكذا به البائع فقضى بالبش على المشتري  
لم يبطل اقراره بالبش حتى يرضى عليه الثابتة اذا ادعى المدبوع  
الايقاد والابرا على رب الدين فنجده وحلف وقضى له بالدين

واقام البينة بالبيع  
ياخذ بما يقين صحيح



لم يصير الغريم كذا حتى لو وجدته تقبل فزوت مسائل الأولى  
 أو المشتري بالملك للبائع صريحاً ثم استحق منه ورجع باليمن  
 لم يبطل قراره فلو عاد إليه بوجاهة الدرافة بوجاهة تسليم إليه  
 الثابتة ولدت وزوجها غائب وقطم بعد المدة وفرض البيع  
 له النفقة ولها بنية ثم حضر الأب ونفاه لا عن قطع النسب لها  
 اختان في شخص البائع مع الشهادة وعلى هذا الواقعة بعد ثم  
 اشتراه عتق عليه ولا يرجع باليمن ولو قفية دار ثم اشتراها  
 كما لا يخفى ومسألة الوقف المذكورة في الاسعاف قال لو اقر بارض  
 في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفاً فلو  
 له بزمه وقد ذكر في النزاع من الوكالة طرفاً من مسائل المقر اذا  
 صار كذا ما شرعاً وذكر في خزانة الاكمل مسألة في الوصية في كتاب  
 الدعوى وهي رجل مات عن ثلثة اعيان له ابن فقط فادعى رجل ان  
 الميت اوصى له بعد بقال له سالم فأنكر الابن اقراره اوصى له  
 بعد بقال له بربع فبر من المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث  
 بربع فلو اشتراه الوارث بربع صح وعزم بتمتة للموصى له ثم ذكر  
 بعد ما مسألة تخالفها فليراجع قبل قوله الاقرار حجة قاصرة على المقر  
 ولا يتعدى اليه غيره فلو اقرت الزوجة بدين فلله ابن جيبها وان  
 تضر الزوج ولو اقر الموجه بدين لا وقاله الامن من العين فيه  
 بيهما لقضائه وان تضر المستاجر ولو اقرت بمجولة النسب  
 بانها بنت اب زوجها وصداقها الاب انفسح النكاح بينهما جلا  
 ما اذا اقرت بالرق ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك  
 الرجعة واذا ادعى ولد اتمه المبعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى اليه  
 حمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى  
 نسب ولا حرة في عبوة اخيه كما في الجاهل ببيع المبيع ثم اقر ان  
 البيع كان بعتة وصداقه المشتري فله الرد على باعه بالعتة في الجاهل

الاقرار

الاقرار بشئ محال باطل كما لو اقر له بارش منه التي قطعها خسة  
 ودرهم وبيده صحيجتان لم يبرهن شئ كما في التاتارخانية في كتاب  
 الجبل وعلى هذا اقيمت بطلان اقرار انسان بقدره السهام  
 لو ارث وهو ازيد من الغرضية الشرعية لكونه محالاً شرعاً مثلاً لو ارث  
 غم ابن وبنت فاقرا ان ابن التركة بينهما نصفين بالسوية فالأقرار  
 ما طرأ له ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالاً لكل وجه والا ففقد ذكره  
 التاتارخانية من كتاب الجبل انه لو اقر ان لهذا الصغير على الف  
 درهم فرضا فرضية او من ثمن مبيع ما عينه صح الاقرار مع ان  
 البصيص من اهل البيع والقرض لا يتصور ان منه لكن انما يصح غنياً  
 ان هذا المقر محل ثبوت الدين للصغيرة عليه في الجمل انتهي والنظر  
 اليه قوله ان الاقرار للمحل صحيح ان من سبباً صاعداً كالميراث و  
 الوصية وان من لا يصلح كالميراث والقرض بطل لكونه محالاً بملك  
 الاقرار بملك الانشاء فلو اراد احد الدائنين باجل حصته الدين  
 المشتري والى الاخر لم يجز ولو اقرانه حين وجب وجب مؤجلاً صح  
 اقراره ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف ولو قال المقذوف  
 كنت مبطلاً دعوى سقط اتحاد كذا في جيل التاتارخانية في جيل  
 المدائيات وفرضت على هذا الواقعة المشروطة له الرابع انه يستحقه  
 فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروطة له النظر  
 على هذا الواقعة المرض لا حق له على فلان الوارث لم يسمع له دعوى  
 الدعوى عليه من وارث اخوه في الجبل في ابر المرض وارثه في مرض  
 موته بخلاف ما اذا قال ارثه فانه توقف كما في جيل الجاهل وبه  
 القدسي وعلى هذا الواقعة المرض نكح لا جنى لم يسمع له دعوى  
 عليه بشئ من الوارث كذا اذا اقر لبعض ورثة كذا في النزاع  
 وعلى هذا يقع كثر ان البنت عرض موتها تقر بان الامتعة  
 الفلانية ملك ابها لا حق لها فيها وقد اجبت منها حراً ما بصحة

بارة احوال القديس كذا اذا اقر الوارث  
 في مرض موته ان صح ابراهم المقدم فانه  
 في مرض موته عليه دين ولو قال براءة  
 يقول ليس عليه دين ولو قال براءة  
 عطا له الدين كذا كونه الدين لا  
 سكتة في الاخرة جوي زاده

ان كانت الامتعة في يده فله ان يقر الوارث  
 الوارث بالملك والافق بينه وبين  
 الاستدلال واضح وان لم يكن  
 في كماله فذكره جوي زاده  
 في كماله فذكره جوي زاده







الى حال ايجون فان كان محمداً قبل والا فلامات المقره  
 قبر من ارثه على الاقرار ولم يشهد وان المقر صدق المقر  
 او كذبه يقبل كما في القينة اقرضه بشي قال كنت فعلت الحق  
 كان منزله الاقرار في المرض فغير اسناد الى زعم الصريح قال الحلال  
 لو اقرضه المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد في فلان في صحته  
 وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في السع ولا يصدق  
 في قبض الثمن الا بعد التثبت في العادة لا يصدق على استيفاء الثمن  
 الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتماه في شرح ابن مسعود  
 بمحمول النسب اذا اقر بالرق لانسان صدقه المقر له صح وصا  
 بعده ان كان قتل تاكده حربه بالقضاء اما بعد قضاء القصاص عليه بحسب  
 كامل وبالقبض في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وذا  
 صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في اجابات المحرر ود احكامه  
 وتماه في شرح المنظومة وفي المنقذ يصدق في الا في حصة زوجته  
 ومكاتبه ومدبره وام ولد له ومولى عتقه اقر بالرق ثم ادعى الحرة  
 لا تقبل الا برهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى  
 كونه مملوكا ثم رجع عليه انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل  
 النقص لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا  
 يسمع دعوى احد فيه غير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قد  
 ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعله هذا الواقر عتبه محمول انه ابنه  
 وصدقه ومثله بولد مثله وحكم به بطريقه لم يصح دعواه بعده  
 انه ابن غير العبد المقر وهي تصلح حيلة دفع دعوى النسب شرط  
 في التمهيد بصديق المولى وفي البينة في الدعوى سئل عن بن احمد  
 عن جملات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاز رجل وادعى ان  
 هذا الميت كان ابى وابنت النسب عند القاضي بالشهود وان اباء  
 اقراة ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب فيقول له الوارثون

بن ابي الرجل الذي مات كح امك هل يكون هذا دفعا فقال  
 ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبتت له الزيادة  
 انتهى جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسألة ما اذا قال كنت على  
 احدنا الف درهم وجمع بين نفسه وعجده الا في مسئلتين فلا يصح ان  
 يكون العبد يدونا او مكاتبنا كذا في المبسوط الاقرار بالمحمول صحيح  
 اذا قال علي عبيد او دارقانه غير صحيح كما في البرازية ثم قال عتقت  
 لابن عمي شيئا سوا كان بعينه ولا انتهى اذا اقر بمحمول لزم بيانه الا اذا  
 قال لا ادري له علي سدس ام ربع فانه يبرئه الاقل كما في البرازية اذا عتق  
 الاقرار بموضعين لزمه الشان الا في الاقرار بالقبض لو قال قتل  
 ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان كان له ابنا وكذا في العبد وكذا  
 التزوج والاقرار بالحرية في ثلث كما في اقراره في المضي اذا قال  
 بعد الابرامنه لم يبرئه كما في التا رخانه لا اذا اقر زوجته بمهر بعد  
 بهتماله المهر على ما هو المختار عند الفقيه لعدم قصد ما في مهر المرأة  
 واذا اقران في ذمته لها كسوة ما ضيق ففتاوى قارئ الهدية الخا  
 تميزه ولكن يمنع للقاضي ان يستفسر ما اذا ادعت فان وعتهما بلا  
 قضاء ولا رضاهن بيمينهما للسقوط والاسمعهما ولا يستفسر المقر  
 يعني فاذا اقرانها في ذمته حمل على انها بقضاء او رضا فليزني اللهم  
 الا اذا صدقت المرأة انها بغير رضا بعد اقرار المطلق فينتهي ان يبرئه  
 الصلح غير اقرار ربع الا في مسئلتين  
 في الاولى ما اذا صالح من الدين على عتقه وقبضه يسأل ان يبعه  
 مراجه ببيان الشانه لو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح وفي  
 الشراء بالدين لا انتهى ويزاد ما في الجمع لو صالح على صوفها بخمسة  
 بجيرة ابو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غير مال  
 يجوز اتفاقا كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز  
 الحق اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل

البرازية

ويجوز زيادة ان قبيل  
والاشبه طاعة اصح

على شاة



في شفعة الولو ايجبة اجل الشفيع المشرى بعد الطلبين للخاصة صح وله  
الرجوع اجبت اعادة العين زوجه بعد انحول وطب الرجوع  
استعمل المدعى عليه وامهله المدعى وقتا للمزاع بما قامه البينة  
ولو بر من المدعى بعده على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوض  
غير مال البينم غير انكار اذ اصالح على بعضه ثم وجه البينة فانها تبطل  
ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب بمنه لا يخلف كما في القبة  
الثانية ادعى دينا فاقربه وادعى الا يفاو الا برافا فافكر فصالحه ثم  
بر من عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافدا البين كذا في العبادية  
من العاشر ولو بر من المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل الدعوى  
فان كان عليه اقراره قبل الصلح لم يقبل وان عده يقبل ولو بر من  
على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العبادية  
الصلح غير انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القبة ولكن في  
الهداية في مسائل شتى من القضا ان الصلح غير انكار جاز بعد دعوى  
مجهول فليحفظ ويحل على فساد باب مناقضة المدعى للترك شرط  
المدعى كما ذكره في القنة ومو توفيق واجب فيقال لانه كذا  
واسد سبحانه وتعالى اعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنع صح  
لا بعده وصلح الوارث مع الموصى له بجنين لانه صح وان كان الكو  
بيعه وببانه في حيل اتا تاريخا بطلب الصلح والابرغم الدعوى  
لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابرغم المال يكون اقرار الصلح  
على انكار على شئ اغاير رفع النزاع في الدنيا لانه العقلي لا اذ  
قال صالحك وابرأك عن الباقي الصلح اذ كان عن ان ينقذ  
كان اجارة ولو كان على خدته العبد المدعى اذ اصالحه على  
او غلة الدار فانه غير جاز كثره الخيل كما في الخلاصة اذ اسحق  
المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان صالحا لا يقبل النقض  
فانه يرجع بقتننه كالقصاص والعقود النكاح والصلح كما في جامع

۱۰

الكبر الصلح جائز عن دعوى الماسخ الادعوى اجازة كما في المتن  
لا يصح الصلح عن كنه ولا لاسقطه الا بعد العقد اذا قال قبل  
المرافعة كما في النجاشي صالح المجوس ثم ادعى انه كان مكرما لم يقبل  
الا اذا كان في جس الوالي لان الغالب شبه ظاهرا في البرازية  
الصلح يقبل لا قاله والنقص الا اذا صالح عن عشرة وعشرين  
كما في القبة ادعى فاكمر فصالحه ثم ظهر بعده ان الشئ عليه بطل الصلح  
كما في العمادية في العاشر اذا فسدت كان  
للمضارب اجر مثله ان عمل الا في الوصي باخذ مال اليتيم مضاربة  
فلا شئ له اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب وادعى  
فالقول لرب المال او عكسه فلم يضارب فالقول لمدعى الصحة الا  
اذا قال برب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال  
المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة في السبع  
للمضارب الشر الا الا بعد بالشفعة فلا يملكه الا بالنقض كما في البرزخ  
وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع اليه التجار ويملك  
البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال  
الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف النسيئة بالبلد والا اذا قيد بال  
بلد كما في الكوفة فلا ينقيد بهم بخلاف المعين منهم المضارب يقبل  
النسيئة بالوقت فتقبل مضيه تصرف ولا كما في الهدية تصح  
نهي برب المال مضاربة الا اذا صار للمال عوضا اذا قال له انك  
برايك ثم قال له لا تفعل براك صح نسيئة الا اذا كان بعد العمل أطلقها  
ثم نهاه عن السفر عمل نسيئة الا اذا كان بعد الشر

هبة الشغل لا يجوز الا في مسئلة ما اذا اوجب الاب لولده  
الصغير كما في الذخيرة فتقول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا اوجب  
له اعمى لا يقع له ولا تحقه مؤنة فان قتله باطل وبرود الى الواجب كما  
في الذخيرة. فملك الدين من غير فدية عليه الدين باطل الا اذا سلبه

هي شركة في الربح بالمال في جانب وعلى وجانب  
والمضار من غير فاذا انفق فكل فان  
رجع فكل وان خالف فخاصة ان  
شرط كل الربح فمتخصص وان شرطت  
المال فمتبضع وان حددت فاجزله  
اجزله ربح اولم يرجع والجزا على ما شرط له  
عند البوسف خلا فالحمد ولا يضمن المال فخاصة  
ملحق

[illegible]



على قصته ومنه لو وسيت من انهما ما على ابيه لها فالمتحدة  
للتسبط و فرع على الاصل لو قصي من غيره على ان يكون  
الدين لم يجر ولو كان كجلا بالبيع كما في جامع الفصولين والسنن  
ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح  
لكونه اجازة لا ملكا ويكون للمقر ولاية قبضه كما في البرزخية  
تكون مجازة لا اقلية في البيع والاجارة كما في اجارة الوالوجة  
لا جبر على الصلوات الا في مسائل منها الزوجة والثالثة الغن المحصنة  
بها حب على الوارث وفعها الى الموصي له بعد موت الموصي  
صلته الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفع مع  
انها صله شرعية وكذا الوثبات الشفع بطلت الشفعة كذا في شرح  
القضا للصد الشهد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب  
على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صله محض ان لم يكن في  
مقابلة عمل والافقية شائبة  
مسائل الابرار عبد الدين اذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق عليك  
كان ابراء عما كقول له لا تعلق قبلة الا اذا طالب الدين الكفيل فصار  
لا تعلق عليه لم يبر الاصيل وهو المختار كما في القصة لا يبرئ  
ما يرد الا في مسائل الاولى اذا ابرأ المحتال المحتال فرده لم يرد  
كما ذكرنا في شرح الكفر الثانية اذا قال المدون ابرأني فابراه  
فرده لا يرد كما في البرزخية الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فرده  
لم يرد كما ذكره في الكفالة وقبل يرد الرابعة اذا قبل ثم رده  
لم يرد كما ذكره الزملي في مسائل شتى من القضا لا يبرأ لا يتوقف  
على القبول الا في الابرار في بدل الصرف والسلم كما في البدائع  
الابرار بعد قضا الدين صحيح لان الساقط بالقضا المطالب بالاصل  
الدين من مرجع المدون كما اداه اذا ابراه براءة اسقاط واذا ابراه  
برادة استيفاء فلا يرجع واختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في القصة

فقال له طالب لا يصلح

في البيع وشرح به ابن مبان في شرح البينة وعلى الوعلق  
مطلبا ما يبرأ من المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق باذا ابراه  
برادة اسقاط ودفع ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراه  
المحتال المحيل بعد احواله فابطله لو لو سوف بناء على الاحتال  
الدين صحيح محمد بن علي انها نقل المطالبة فقط وفي بيانات  
القضية بترج بقضا دين على انسان ثم ابراه الطالب المطلوب على  
وجه الاسقاط فليست بترج ان يرجع ما ترع به انتهى وتفرع على ان الدين  
تقضي ما لها مسائل منها لو هلك الدين بعد الابرار من الدين فانه يكون  
مضمونا بخلاف هلكه بعد الايقاع ذكره الزملي ومنها لو كمل بقبض  
الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في خبائه ودفعه  
فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد احباب الضمان على المتكلم  
الوكيل العبد كما في وكالته الوالوجة بهيمة الدين كذا لابرار ومنه الا في  
مسائل منها لو وسيت المحتال الدين من المحتال عليه رجوع به على المحيل  
ولو ابراه لم يرجع ومنها في الكفالة كذا كذا متهما توقفا على العيون  
بخلاف الابرار ومنها لو شهد احد بما بالابرار والاخر بالهبة ففقهوا  
قبل لا يقبل وبيان في العشر من جامع الفصولين الابرار على دينه  
معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط الاول  
نحو ان ادبت الى عذبة افانت برئ من الباقي واذا ادعتي كان  
ويصح تعليقه بمعنى الشرط الثاني نحو قوله انت برئ من كذا اعطى ان لو  
الى عذبة او تمام تقر بعه في كتاب الصلح من باب الصلح عبد الدين الاول  
يبرئ بالبرء وللشأن لا يتوقف على القبول ويصح الابرار المحيل  
للشأن ولو قال الدائن لمدونة ابرأت احدكما لم يصح للشأن ذكره في  
فتح القدر من خيار العيب ولو ابرأ الوارث مدون مورثة غير عالم  
بموتة ثم بان مينا فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه  
تملك لان الوارث لو مانع عنها قبل العلم بموت المورث ثم ظهر



موت صح كاصح حوايه قنبا بالاولى ولو وكل المدين بالانفسه  
قواصح التوكيل نظر الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك  
لم يصح كالموكله بان يبيع في نفسه واستشكل بانه عامل لنفسه وهو  
براءة والوكيل في عمل غيره واجبا عنه في شرح الكفر بآيات نفوذ  
الطلاق كل فرض جوفعا حرم فكره للمترس سكتي الممنونه ما دون  
الراهن في الطهيرة وما روى عن الامام انه كان لا يقف في ظل  
جدار مدبونه فذا كان لم يبت كذا في كراهيتهما القول للملك في حقه  
التملك طوكا كان عليه وبنما جنس احد قد فح شيئا فالتعين  
للا دفع الا اذا كانا من جنسين لم يصح تعينه من خلافه لو كان  
واحد افا دى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مقبدا فان  
كان احدهما حالا او به رسن او قبيل والا فلا يصح والا لاولوا  
المشترى ان المدفوع من الثمن قال الدلال في الاجرة فالقول  
للمشترى ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقال بديته  
فالقول له الا في المهر للاكل كذا في جامع الفصولين كل من اجله  
صاحبه فانه يلزم تاجيله الا في سبعة الاول في القرض الثاني في  
عند الاقالة الثاني في الثمن بعد الاقالة وبها في القرض الرابع اذا  
المدين المستقرض فاجل الدين الوارث انما منه الشفع اذا  
اخذ الدار بالسفعة وكان الثمن جافا فاطلة المشتري التاخذ بدل  
الصرف السابعة راس المال السلم اخر الدين قضاء للاول عليه  
الف قرض فناع من مقرر شيئا بالف موجه ثم حلت في مقرر عليه  
ومن تقع المقاصد والمقرض اسوة الغراء كذا في اجماع القرض  
لا يلزم تاجيله الا في وجبه كما ذكره قبيل الربا وفي ما اذا كان محجوبا  
فانه يلزم تاجيله كما في صرف الطهيرة وفيها اذا حكم ما كفي بلزومه  
ثبوت اصل الدين عنده وفيها اذا حال المقرض على انسان  
فاجله المستقرض كذا في مديونات القينة التوكيل بالابرا اذا ابرا

ولم ينفذ الى موكله لم يصح كذا في الخيانة الابرا العام منع التوكيل  
بحق قضا لا ديانة ان كان بحث لو علم بما لم يحق لم يبرأ كذا  
في شفعة الولو اجمعه لكن في خيانة الفساوى على انه يبرأ قضا وديانة  
وان لم يعلم به وفي مديونات القينة احالت انسانا على الزوج  
على ان يودي في المهر ثم وبست المهر في الزوج لا يصح قال استاونا  
وله ثلاث جيل احد ما شرأ شي مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة  
والثانية صلح انسان معهما المهر شي مملوك قبل الهبة والثالثة  
هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى وفي الاخير لم يذكره  
في احكام الدين من اجمع والفرق الدين اذا قضاه قبل حلول  
الاجل بحسب الطاب لان الاجل حق المدين فله ان يسقطه كذا ذكره  
الربيع في الكفالة وهي ايضا في النجاسة والتهمة وقد وقع في  
عليه بر مشروط بيمينه في بولاق فلقية الدين بالصعيد وطلب  
تسليمه فيه مسقطا عنه مونة اكل له بولاق فمقتضى مسئلة الدين ان  
يجز على تسليمه بالصعيد وتقل في القينة قولين في السلم وطاير ما خرج  
لاجرة الا للضرورة بان يعتم المديون تلك البلدة وقد اقيمت  
في الحادثة المذكورة لانه وان اسقط عنه مونة اكل له بولاق  
فقد لا تسر له بالصعيد اذا اقر بان به لفلان صح وحمل على انه  
ويكل عنه ولهذا كان حق القبض للمقرض والمديون الدفع له  
ايها كما في الخلاصة والبرائة الا في مسئلة متى اذا قالت المرأة  
المهر الذي على زوجي لفلان ولو ادعى فانه يصح كما في شرح  
والقينة وهو طاهر لعدم امكان حمله على انها وبكلية في نسب المهر كما  
لا تخفى في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابراه منه بعد فراره ذكره  
في فن ايجل منه وفي كالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت النفقة  
لانفع المقاصد بدب النفقة بلا رضا الزوج بخلاف سائر الديون  
لان دين النفقة اصعب فصا كما خالف ايجل فشا به ما اذا كان



احد الحقيقتين جديدا والاخر دينا لا يقع التعارض بينهما عند حل  
 ودبته ولمودع عليه دين فمجلس الوديعه لم تصرفا صا بالدين  
 حتى يجمع بعد الاجتماع لا تصير قضا صا ما لم يحدث فيه قبضا وان  
 في يده يكفي الاجتماع لا يجزئ قبض تفع المقاضيه وحكم المقصود  
 عند قيامه في يد رب الدين كالوديعه انتهى اذا تعارضت بينه وبين  
 وبينه البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينه البراءة واذا تعارضت  
 بينه البيع وبينه البراءة قدمت بينه البيع كذا في المحط من باب  
 دعوى الرجلين **باب الاستصناع** وفي اوضح  
 الكرامة من باب الاستصناع والاجارة عند ما توقف على الاجارة  
 فان اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان  
 كان بعده فلا وان كان بعد قبض البعض فالكل للمالك عند اني لو  
 وقال محمد الماضي للغاصب المستقل للمالك انتهى الغصب سقط  
 الاجرة من المستاجر الا اذا امكن اخراج الغاصب بشقاعة او حيا  
 كما في التامار خابنه والقننه التمكن من الانتفاع بوجوب الاجرة الا في  
 مسائل الاول ان كانت الاجارة فاسدة كجب بالحقبة الانتفاع  
 كما في فصول العمادى وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فجب  
 اجرة في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استاجر دابة للركوب خارج  
 المصر فحبسها عنده فلا اجرة كما في الخابنه بخلاف ما اذا استاجرها  
 للركوب في المصر فحبسها ولم يركبها الثالثة استاجر ثوبا لكل يوم  
 بد انتقام مسكه سنين فغير حبس لم يجب اجرة ما بعد المدة التي لم يسكه  
 تخلف كما في الخلاصة وتفرع على الثانية انها لو ملكت في زمان  
 امساكها عنده بضمن لانه لما لم يجب الاجرة لم يكن ما ذونا في امساكها  
 بخلاف ما اذا استاجر بالركوب في المصر فملك بعد امساكها  
 كما في فروق الكرابيس الزيادة في الاجرة من المستاجر فغير ان يتر  
 عليه احد فان جدد مضي المدة لم يصح واخط والزادة في المدة جازية

اجارة

وان زيد على المستاجر فان في الملك لم يقبل مطلقا كما لو كانت  
 وسو شاعل مال البنتم بجموه وان كان العين قضا فان كانت  
 الاجارة فاسدة اجرة الناظر للاعوض على الاول دلا حقه  
 لكن الاصل وقوعها صحيحا باجر المثل فاذا ادعى رجل انها بغير ما  
 رجع القاضي الى اهل النظر والامانة فان خبروا كذلك فسحقها  
 والواحد يكفي عندهما خلافا للمحمد كما في وصايا اخائه وانفع الوسائل  
 وقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل كما في  
 انفع الوسائل الا فان كانت اضرارا او غشرا لم يقبل وان كانت  
 الزيادة اجرة المثل فالمحق قبولها فيفسخها المتكسر بمضيه القاسم  
 وان امتنع القاضي فسحقها القاسم كما حره في انفع الوسائل ثم يوجب  
 ممن او فان كانت دارا او حائوا نواعضا على المستاجر فان  
 قبلها فهو الا حق كان عليه الزيادة فزوقت قبولها لمن اول المدة  
 وان اكرز زيادة اجرة المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البراءة عليه وان  
 لم يقبلها اجرة المتولى وان كانت ارضاء فاعدهم الزرع فكالد  
 وان مشعولة لا تصح لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من قضا  
 على المستاجر واما الزيادة على المستاجر بعد بنا او غش فان كان  
 استاجرها مشاهرة فانها توجب لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها  
 والبنا بملكه الناظر بضمته سحق السلع للوقف او يصير حتى يخلص  
 بناوه وان كانت المدة ما قبله لم توجب لغيره وانما تضم عليه الزيادة  
 كالزيادة وبجاء زرع واما اذا زاد اجرة المثل في نفسه فغير ان يتر  
 احد فملكه في فسحقها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستاجر  
 المسمى كما في الصغرى هذا ما حوته في هذه المسئلة كلام المشايخ اذا  
 فسح العقد بعد تعجيل البدل صحيحا كان العقد او فاسدا فملكه المثل  
 المسدل حتى يستوفي البدل ذكره الزبلي في البيع الفاسدة مصرح بان  
 للمستاجر حبس العين حتى يستوفي ما عجله ولا يجالسه ما في اجارة

الاولا بجنة



لانه فيما اذا كانت العين في يد الموجه وما ذكره الرليعي انما هو  
فما اذا كانت العين في يد المستاجر وقد صرح في الاجارة ان  
جميع العصولين الاجارة في عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا  
وقعت على استهلاك عين الاستكتاب فلهما وجب الوفاء  
بلا عذر واصلة في المزارعة رب البذر الفسخ دون العاقل في اجارة  
المجورة لفسخها الدين على الموجه والافاء له الا في ثمنها ففسخها من  
بيعهما الا اذا كانت الاجارة للمعجزة تنفق قيمتها لا يفسخ الاستجار  
من عين عليه الفعل كغسل الميت وحمله ودفنه والاجارة صح استجار  
فيلم بيان الاجارة والمدة اجر الغاصب ثم ملك نفدت استجار  
ارضنا لو وضع شبكة الصيد جاز وكذا استجار طريق للمروان  
بين المدة استجار مشغولا وفارغا صح في الفاع فقط اجرة  
المستاجر في الموجه لم يفسخ استجار نصرا في سبيل الخدمة لم يفسخ  
جاز كالاستجار لكتابة الغناء ولبنا بعة وكسبة استجار صيد  
له او يخطب جاز ان ف استجار زوجهما ففسخها لم يفسخ  
شاة لا رضاع ولده او جدي لم يفسخ استجار الى ما في سنة لم يفسخ  
اضافة لاجارة الى منافع الدار حاضرة وفتح داره الى اخرها  
ولا اجر عليه في عارته المستاجر فاسد اذا اجر صحيحا جاز في كل  
استجار در اسم يعمل مخالفا كل شهر كذا ففي فاسدة ولا اجر وضمنها  
وليزن بها جازت ان ف ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على  
ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها ولو استجار الشجر  
مطلقا قال هو امر زاده لقائل ان يقول يجوز وينصرف الى شاة  
الشاب عليها او الدابة وبعد لان المنفعة المقصودة الثمرة دفع  
غولا الى حاكم لينبغي بالنصف فسدت كاستجار الكتاب للقرأة  
مطلقا يفسد بالشرط كاشراط الطعام الجعد وعلف الدابة  
وتطيين الدار ودمتها وتعليق الباب او خال جند في سقفها

على المستاجر لا تجوز الاستجار لاستيفاء احد والعقاص من استيفاء  
يرحل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فالجدة لعادتهم وكذا  
لو ادخل رجلا في حانوته ليبيع له مستاجر شيئا ينفع به خارج المصير  
فانقعه به في المصير فان كان با وجب الاجرة وان كان في الاستيفاء  
ولم ير لها فطلب الاجرة الا لعذر بها الاجرة الكات اذا اخطأ في  
البعض فان كان اخطأ في كل ورقة فبطلت شاة اخذه واعطى اجرة  
وان شاة تركه عليه واخذ منه القصة وان كان في البعض فقط اعطى  
بحسابه المسمى استجاره بعد محله با وجب الاجرة وقيمة لو ملك محل  
احد الاجرة فقط فان كانا شركين وجب لهما كله والافاء المثل  
ففسخ الشوب المحجور فان ضلله فله الاجرة والافاء وكذا البصاع والنجار  
لا يفسخ الخياط اجر التفصيل لا خياط الصيرة باجر اذا اظهرت الزيادة  
في الكل استدة الاجرة وفي البعض بحسبه دفع الموجه له المصير  
فلم يقدر على الفسخ لضاعه ان كان الفسخ بلا كلفة وجب الاجرة والافاء  
اجرت دارها في زوجهما ثم سكنا فيها فلا اجر من فني على كذا فله كذا  
فهو باطل ولا اجر لمن له ان وليقني على كذا فله كذا فله كذا  
للمشاة لاجله وفي السر الكسرة قال امير السرة في دناءة موضع كذا فله  
كذا يصح ويتبع الاجر بالدلالة فيجب الاجرة كذا في البرزبة وظاهرة  
وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر المثل اذا عقد اجارة بينا وهذا  
مخصص لمسئلة الدالة على العموم كونه بين الموضع اجارة المتنازع  
والسمار والكمام ونحوها جازة للحاجة اسكوت في الاجارة صحيحة  
وقبول قال الراعي الارضي بالمسمى وانما ارضى كذا فسكت المالك في  
لزمته وكذا الوفاة اسكن كذا او الا فانتقل مسكن لزمته ما هي الاجرة  
لا ارضى كذا خارج على المعتمد فاذا استجار بالزراعة فاصطلم الزرع  
وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده لا يلزم المالك الذي  
معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجرة تخليتها استجاره لم يفسخ



عشرة وعشرة وبن الحق فخر خمسة في خمسة كان ربع الاجر  
 لان العشرة في العشرة مائة واخمس في الخمسة خمسة وعشرون مكان  
 ربع العمل استاجره فخر قدره من غير منعت المستاجر فلا اجر له  
 ربع له كذا اولئك كذا افعاء له المثل منه وجب اجر المثل وجب الوط  
 منه اكثر ايا بمل ما يكاري الناس ان تنفوا واما تصح والاصح  
 واري لك مئة اجارة او اجارة مئة فني اجارة اجرك بغير شيء  
 فاسدة لا عارته اجرة القصار بين لا يضمن الا بالتعدي والقضا  
 على الاختلاف في المشتري ومحل عند عدم اشتراط الضمان عليه  
 اتمامه فيضمن اتفاقا المستاجر اذا بنى فضا بلا اذن فان لم يكن عليه  
 رخصه وان تراها فلا ضمان على الحامي واليها في الايام يضمن المودع  
 تفقد اجارة المحال بطعام معين بيان المدة وكذا بشرط الورق  
 على الكاتب شرط الحامي ان اجره من التعطل محطوط عنه صح لا  
 ان يحيط كذا وتفقد شرط مونة الرد على المستاجر وبشرط  
 خراجها او عشر ما على المستاجر وبرد ما كره وبه اجرة حامل حنطة  
 الفرض على من استاجره الا اذا استاجره المفوض بغيره من شرط  
 امتنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجبر بخرج بت الخلاء لا يجب عليه  
 المودع ولكن بخير ال كس للعب وكذا اصلاح المنزلة يطيب السطح  
 ونحوه لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستاجر  
 عليه وكفايته ورماده لا تفرغ البها لونه رد المستاجر على المودع  
 واجبة مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انقضت  
 الثانية الاجارة من المستاجر او مستاجر للمودع لا تصح ولا تنقض  
 الاولى انقصان عن اجر المثل في الوقف اذا كان سيرا جاز اجرا  
 ثم اجر ما فخره فالثانية موقوفه على اجارة الاول فان دأ بطلت  
 وان اجازها فلا اجارة له استاجره ليعمل سنة فمضى نصفها بلا عمل فلم  
 الفسخ تنقض الاجارة بموت المودع العاقد لنفسه لا لغيره كمو

مخففة

وفي التوازل قال الفقه لو بشر  
 الشرط وعدم الشرط سواء  
 امين واشراط الضمان  
 على الاثر ما ملح به يفتي

في طريق مكة ولا فاضلي في الطريق ولا سلطان فتبني له كره فخره  
 للقاضي ليفعل الاصلح للميت والورثة فموجود ما له ان كان امينا  
 او يبعها بالقيمة فان رس المستاجر على قبض الاجرة للابواب رد  
 عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة منها بلا خصم لانه يريد الاخر اخذ  
 فممن ما فيه واذ اعنى الاجرة اثنان المدة بخير فان ضحها فلم يولي  
 اجر ما مضى وان اجازها فلا اجر كله للمولى ولو بلغ اليتم في اثنائها  
 لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر اليتم فله ضحها اجر البعد  
 ثم اعنى نفدت وما عمل في رده فلم يولاه وفي غنقه له ولو مات في حقه  
 قبل غنقه ضمنه عرض العبد واباقه وسرقته عذر للمستاجر في ضحها  
 وكذا اذا كان عمله فاسدا لا اعدم حرقه ادعى ازل الخان في دخل  
 الحام وسائر المعد للاستعمال الغصب لم يصدق الاجر واجب  
 اختلف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحبه  
 وبأخذ الاجر كسائه الا ان يكون الاجر مسلما اختلف كونها مشغولة  
 او فارغة تحكم بحال اذا اختلفا في صحتها وقتها فالقول لمبدئي  
 الصحيح قال الفقيه الا اذا ادعى المودع انها كانت مشغولة بالزنج  
 وادعى المستاجر انها كانت فارغة فالقول للمودع كما في اجارة  
 البزارية اجر ما المستاجر باكثر مما استاجر به لا تطيب الزمادة له  
 وتصديق بها الا في مسكن ان لوجر باجلا فحسن ما استاجر به  
 وان عمل كاعمال كجنا كحافى الرارية اختلف في اخشب الاجر والغلق  
 والمنزلة فالقول لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب  
 والاجر ونجس واخذ الموضوع فانه للمستاجر  
 عن الوديعة والعارية وخيرها الامانات تغلب مضمونة  
 بالموت عجز تجيل الا في ثلاث الناطر اذ امانات مجملات غلات الوعد  
 والقاضي اذ امانات مجملات اموال السامي عند ذوا وعها والسلطان  
 اذا ادعى بعض الغيبة عند الغازي ثم مات ولم يبين عند ذوا

لا اذن



بهذا في قاضي خان من الوقف في الخلاصة من الودعة  
 وذكر ما في الودعة وذكر من الثلاثة أحد المتعاضدين إذا  
 مات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر الصبي فصلا  
 المستثنى بالتأخير أربعة وزدت عليها سائر الودعة  
 إذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الآية  
 إذا مات مجهلا مال ابنه ذكره فيه أيضا الثالثة إذا مات الوارث  
 مجهلا ما اودع عند مورثه الرابعة إذا مات مجهلا ما اودع  
 في يده الخامسة إذا مات مجهلا ما اودع في يده بغير علمه  
 السادسة إذا مات الصبي مجهلا ما اودع عنده محجورا به الشارة  
 في شخص الجامع الكبير للخطاطي فصلا المستثنى عشرة وقد تأخر  
 الغلة لان الناظر إذا مات مجهلا مال البديل فإنه يضمنه كما في  
 النجاشية ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان  
 وارثه يعلمها فان بينهما وقال في جوده ردودها فلا تجبيل ان  
 بر من الوارث على مقالته والام يقبل قوله وان كان يعلم ان  
 يعلمها فلا تجبيل ولذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجسيل  
 اذا لم يعرف الوارث الودعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه  
 يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انما علمتها وانكر  
 الطالب ان خبرها وقال هي كذا وكذا او هلك صدق فانه يضمن  
 ضمانها جبروتها وبنائها تركته وكذا الوادعي الطالب التجبيل  
 وادعي الوارث انما قايمة يوم مات فكانت معروفة ثم هلك  
 فالقول للطالب في الصحيح كما في البرازية طرزم العارضة فيما اودعها  
 جدار غيره لو وضع جذوعه ووضعها ثم باع المعيرة الجدار فان المشتري  
 لا يتحمل من دفعها وقبل لا بد من شروع ذلك وقت البيع كذا في القصة  
 اذا تعدى الامن ثم ازاله لا يزول الضمان كما في المستعبر والمستاجر  
 الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجارة او بالاستيجار والمصار

مطابق

والسكن

والمستبضع والشريك غنا او مفاوضة والمودع مستعبر  
 الرمن وبني في الفصول الا الاخير في المبسوط الودعة  
 لا تودع ولا تعار ولا توجر ولا ترمن المستاجر لوجر ويعار  
 ولا برمن والعارنة تعار ولا توجر قبل بودع المستاجر والعارنة  
 اذ يصح اعارتها وهي اقوى من الابداع وقبل لان الاين لا يلزمها  
 الى غير عياله وانما جازت الاعاره لاذن المعبر والمودع لا يطلق  
 في الانتفاع وهو معه وم في الابداع فان قبل اذا عار فقه  
 اودع قلنا ضمنى لا قصدى والرمن كالودعة لا يودع ولا يعار  
 ولا يوجر واما الوصي فيملك الابداع والاجارة دون الاعارة  
 كما في وصايا الاخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل يقبض  
 الدين بعينه مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين  
 العامل بعينه امانة لا اجر له الا الوصي الناظر في ضمانه بقدر  
 اجرة المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا  
 يستحق الا ما يعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه  
 يستغلها فلا اجر للناظر كما في النجاشية ومنه ما يعلم انه لا اجر  
 للناظر في المسقف اذا حبس عليه المستحقون لا اجر للوكيل الا  
 بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل يقبض الودعة اذا سمي له  
 ياتى بها جاز بخلاف الوكيل يقبض الدين لا يصح استجاره الا اذا  
 وقت له وقتا وفي البرازية لو جعل للكيل اجر لم يصح وذكر الرعي  
 ان الودعة باجر مضمونة وفي الصيرفة حكم الودعة اذا  
 استاجر المودع المودع صح بخلاف الراس اذا استاجر الراس  
 كل امين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع  
 اذا ادعى الرد والوكيل الناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف  
 عليهم وسواء كان في جوده مستحقا او بعد موته الا في الوكيل يقبض  
 الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه وفعله في جوده

هذا هو المستحق اذا كان مستحقا  
 او وصيا له المستحق في الوقف  
 الكتاب في من اجمع الوقف  
 في الكلام في آخر المقالة  
 على القصة جونا



لم يقبل الا بینه بخلاف العين والفرق في الولو الجبة القول للامان  
 مع العين الا اذ كنه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفسه زائدة لقفا  
 الظاهر وكذا المتولى الا بين اذا خلط بعض اموال الناس  
 الامانة ببعض الامانة بماله فانه ضامن للمودع اذا خلطها بماله  
 بحث لا يميز بينهما فلو اتفق بعضهما فردة وخلط بهما جميعا والعم  
 اذا سال الفقهاء شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربها  
 ولا يخرجهم عن الزكاة الا ان امره الفقهاء او لا بالخذ والمتولى اذا  
 خلط اموال او قاف مختلفه بضمن الا اذا كان باذن القاضى و  
 السمسار اذا خلط اموال الناس واثمان باجرة ضمن الا في موضع  
 جرت العادة بالاذن بالخلط والوصى اذا خلط مال اليتيم ضمنه  
 الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضى اذا خلط ماله بالخلط  
 او مال جل مال اخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه و  
 بضمن ولو اتلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله بغير اذنه براه  
 انفاقه في التعمير او ان يرفع الامر الى القاضى فيض الصائم باخذ  
 منه فيبرأ ثم برده عليه الا بين اذا اهلك الامانة عنده لم يضمن الا اذا  
 سقط فمبديه شي عليها فملك كذا في الولو الجبة وفي الرزية  
 الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا بمكسبه واودعه وبذلك عند  
 المودع فانه يضمن لكونه مال المولى مع ان العبد بد معتبر حتى  
 لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه الماذون له في شيء كانه  
 امانة وصحائنا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلة ان المودع  
 اذا اذن انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم شحقت  
 بينه بعد الهلاك فلا ضمان عليه المودع والمستحق تضمين الدافع كما  
 جامع الفصولين في الثانية تمام شرك بين اثنين اجر كل واحد منهما  
 حصته لرجل ثم اذن احد منهما ساجره بالعمارة فعملا لرجوع للمع  
 على الشريك الساكن لو عمر احد الشريكين الحكم بلا اذن شريكه فانه

لا يضمن

يرجع على شريكه بحصة كذا في اجارة الولو الجبة لا يجوز للمودع  
 المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفا فطلبه لم يضرب به  
 ظمما ولو كانت كتابا فيه اقرار مال غيره او قبض كتابه الخائنه  
 المودع اذا زال التعدي زال الضمان الا اذا كان لا بداع وقفا  
 فتعدي بعده ثم زال لم يزل الضمان كما في جامع الفصولين المودع  
 اذا جحد باضمنها الا اذا اهلك قبل النقل كما في الاجناس الوديعة  
 امانه الا اذا كانت باجره مضمونة ذكره الربيعي وتقدمت للمعير  
 ان يبرأ والعارية متى شا الا في مسائل لو استعاره لارضاع  
 ولده وصار لياخذ الا انه يباله الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى  
 الضطام ولو رجع في فرس الغاري قبل المدة في مكان لا يقد  
 على الشراء والكراد فله اجر المثل وماله الخائنه وفيما اذا استعار  
 ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تحصد ولو لم يوف  
 وترك باجره مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارة الرن  
 كما في المبسوط تخلف الا بين عند دعوى الرد والهلاك قبل  
 نفى التهمة وقيل لا تكاره الضمان ولا يثبت الرد بميمنه حتى  
 لو ادعى الرد على الوصى وحلف لم يضمن الوصى كذا في المبسوط  
 لو رد الوديعة الى عبيد رجحا لم يبرأ سو اكان يقوم او لا والصحيح  
 واختلف الا قفا فيما اذارد مال بت مالهما او الى غيره في حاله  
 ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضى ضمن ان كانت  
 مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا والا فلا الا اذا دفع بعضهم  
 ولو قصى المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ بدون  
 الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت ادعى المودع دفعها  
 الى ما دون مالهما وكذا به فالقول له ببراءته لا وجوب الضمان  
 عليه الماذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان كانت امانة  
 فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين كما في فتاوى قارى الهدي



ومن الثاني ما اذا اذن الموهب المستاجر بالتجارة في الاجرة فلا بد  
 من البيان في احكام العمارة في العماري استاجر بغير الى كية  
 فهو على الذيات والمجى ولو استعار بغير افعو عليها كذا في اجرة  
 ولو ايجية وفي كاله البرازة المستبضع لا يملك الابضاع والاداء  
 والابضاع المطلقة كالوكاله المقرنة بالشيء حتى اذا دفع له ثوبا  
 وقال اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به ابي ثوبين  
 وكذلك لو دفع اليه بضاعة واحدة اشترى به ثوبا صح والبضاعة  
 كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا اذا كان  
 قصده يعلم انه قصد الاسترجاع او نفعه على ذلك انتهى العارضة  
 كالاجارة تنسخ بموت احدكما في القنة القول للمودع في نحو  
 الرد والهالك الا اذا قال امرتني بدفعها الى فلان ففعلها له  
 وكذا بدفعها في الامر فالقول لرجل بالمودع ضامن عند اصحابنا  
 خلافا لان له لئلا كذا في اخر الودعة من الاصل المحم اذا قال لا اد  
 ابكاستو وعني اوعاها رجلا في ابي ان يحلف لهما ولا يثبت  
 يعطيهما لهما نصفين ويضمن مثلها بينهما لانه ائلف ما استودع بحمله  
 مات رجل وعنده دين وعنده ودعة بغير عنهما فجميع ما ترك من الغرما  
 وصاحب الودعة بالحصول كذا في الاصل ايضا  
 المحم عليه بالسفينة على قولها المفتة به كالصنعة احكام  
 الا في الكساح والطلاق والعناق الاستيلاء والتدبير وجوب  
 الزكوة والحج والعبادات وزوال لانية ابيه وجده وفي صحه اقراره  
 بالعقوبات والافتاق وفي صحه وصاياه بالقرب في الثالث فهو  
 كالبايع في يده وحكمه كالبعث في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم  
 حتى لو اعتق ككفارة ظهاره صح ولا يجزئ عنها وبصوم لها  
 وتما في شرح ان في مسان اما اقراره ففي التا نانية صحيح  
 عند ابي حنيفة لا عند ما انتهى عن بناء على كبحر السفينة الصبي المحم عليه

المودع

لوا

موالحه ما فعله فبضم ما ائلف من المال اذا قيل فله عليه حاله  
 الا في مسائل الا ائلف ما اقرضه وما اودع عنده فلا اذن  
 وبله وما اخبر له وما بيع منه فلا اذن ويستثنى في ايداعه صبي  
 محمور مشد وفي ملك غيره فلما كان يقين له ارفع والاخذ  
 قال في الجامع الفصولين في مشكلات ايداع الصبي قلت لا  
 اشكال لانه انما يضمنها الصبي للتسليم في ما كلفه ومنه لا يوجد  
 كما لا يخفى الا اذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في كثر  
 لا يصح الا اذن للابن والمغضوب المحمور ولا يثبت ولا يصح محمورا  
 بها على الصحيح اذن بعينه ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال يا يعو  
 عبي فانه قد اذنت له في التجارة فيما يعو وهو لا يعلم كذا  
 ما اذا قال يا يعو ابني اذا قال له اجر نفسك لم يقبل ففلان او  
 بيع ثوبي ولم يقبل ففلان كان اذنا بالتجارة كما في اخاينه والا  
 بالشر اذ كذا كذا في الولو ايجية فلو قال اشترى ثوبا ولم يقبل  
 فلان ولا للبس كان اذنا وفي حادثة الفتوى فلتحفظ الا اذن  
 بالتجارة لا يقبل التحصيل الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع  
 واحد فاذا بعث المضاربة فانه يكون اذنا في ذلك النوع  
 خاصة وقال السرخسي لا صح عندى التعميم كما في الظهيرة اذا  
 راي المولى عبيده يبيع ويشترى فسكت كان اذنا الا اذا  
 كان المولى قاضيا كما في الظهيرة السفينة اذا روجت نفسها  
 كفوض فاقضت غمير مثلها فان كان للمولى الاخر ارض ولو  
 اختلفت من زوجهما على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفينة  
 ولا الاشهاد عليه ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه فيها  
 ضمنه ولو لم يحجر عليه ولو حجر القاصي عليه سفيه فاطلعه اخر جاز  
 اطلاقه لان كبحر ليس بقضا ولا كحوز لث ثقبه كبحر الاول  
 خلافا للخصاص ووقف المحم عليه باطل فاختصوا فيها اذ ائلف



باذن القاضي فصح البني وبطلان الوفاة ولا يصح السفيه محو  
 عليه بالسفه عند الشك ولا بد من حجر القاضي ولا يرتفع عند الحجر  
 بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لما في حاشية طه  
 نسخة الحجر عليه كما في خزانة المفتين ووجه حاشية حجر القاضي على  
 سفيه ثم ادعى الرشد وادعى حصمة بقاء على السفه وبرئنا فلم  
 يثبتنا نقلا صرحا وينبغي تقديم بنية البقاء على السفه لما في المحط  
 الظاهر زوال السفه لان عقده منعه عن ذكره في دليل يوسف  
 على ان السفيه لا يجر الحجر القاضي قال الزمعي وعجزه باب الفح  
 اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن رغب فان رغبنا من شدة  
 المثل لم يقبل بنية لا تخالف لاثبات فكل بنية شهد لها الظاهر  
 لم يقبل من بنية زوال السفه شهد لها الظاهر لم يقبل لما دون  
 اذا الحقة بن تعلق بكسبه ورقبه الا اذا كان جيرا في البيع والشرا  
 كما في اجارة من ماله المفتي العبد المأذون المذون اذا اوصى ب  
 رجل ثم مات ولم يجر الغريم كان ملكا للموصي له اذا كان يخرج  
 من الثلث وملكه كما يملكه الوارث والد في رقبته ولو وصيه  
 في حياته فلم يجرم ابطاها وبيعه القاضي فما فضل من ثمنه فللموهاب  
 كذا في خزانة المفتين في الوصايا  
 بيع في جميع الاحكام الا ضمان الغرر للجبر فاذا اسحق المبيع بعد  
 البناء فلا رجوع للمشتري على الشفع كما لموسوب له والمالك القدم  
 واستلاد الاب بخلاف البائع فربو المشتري في رضا العيب  
 لا يظهر في حق الشفع كالا جمل وبرد يا على البائع لا تسلم للمشتري  
 ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسبيجاني والتحول صحيح  
 والابطال المعلوم لا يوجب للموسوم فلو قطع بمشي رجلين فحضر  
 احدهما اقتض له وللاخر نصف الدية ولو حضر احد الشفعين  
 له بكلاهما كذا في حاشيات شرح المجمع باع ما في اجارة الغريم

بعضها

شفعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطال للاجارة  
 ان رد ما كذا في الولو اجمعه الاب اذا اشترى دارا لابنه الصغير  
 وكان شفعها كان له الاخذ بها والوصي كلاب اذا كانت دارا  
 شفع ملازقه لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط وان  
 كان من تفرق الصفقة القوي على جواز بيع دور مكية ووجه  
 الشفعة فيما يفتح الطلب في الوكيل الشرا ان لم يسلم الى موكله فان  
 سلم لم يفتح وبطلت المخرى والتسليم من الشفع له طبع مطلقا  
 سمع بالبيع في طريق مكية بطلت طلب الموابة ثم يشهد ان قد روي  
 وكل اوكت كتابا وارسله والابطال والتسليم الجار مع الشك صحيح  
 حتى لو سلم الشريك لم يخذ الجار سلام الشفع على الشرا لا يطلبا  
 على المختار الا بالبر العام من الشفع يطلبا قضا ولا يطلبا ديا  
 ان لم يعلم بها اذا صنع المشتري البنا فجا الشفع فهو مختار  
 اعطاه ما زاد الصنع وان شارك كذا في الولو اجمعه وفيه نظر  
 آخر الشفع الجار الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا  
 لو طلب من القاضي حضارة فامتنع فآخر اليهودي اذا سمع بالبيع  
 يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا لتعلق ابطالها بالشرط جائزة  
 انكر المشتري طلب الشفع حين علم فالقول له مع بيمنه على نفق العلم  
 ادعى الشفع على المشتري انه احوال لا يطلبا بخلاف فان نكل  
 فله الشفعة وفي منطوت ابن مبان خلافا لشري الاب لابنه  
 الصغير ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب ب  
 بيمته بعض الثمن يظهر في حق الشفع الا اذا كانت بعد القبض خط  
 الوكيل بالبيع لا يفتح فلا تظهر في حق الشفع له دعوى في رقبته الداء  
 وشفعة منها يقول بده الدار واري اما ادعيها فان وصلت الي  
 والا فانما على شفعتي منها استولى الشفع بلا قضا ان اعتمد قول  
 عالم لا يكون ظاهرا والا كان ظاهرا وفي حاشيات الملحق

لرقبة والرقبة  
 اي لصق الحجر

وشي طفر وباه وعد وثوبا  
 ايضا وثوبا بفتح طاء



ونحو الى حنفية اشياء على عدد الرؤوس العقل والشفقة واجرة  
 القسام والطريق اذا اختلفوا فيها انتهى  
**القسم** الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالضمة على قدر  
 الملك فان كانت لحفظ الارض فهي عدد الرؤوس ورجع عليها  
 ولو لو ايجي في الضمة ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تضم  
 على هذا وهي في كماله التامة رغبته وفي فسادها فاسد  
 اذا جف العرق فانفقوا على القابض لا المتوهم فالتقوا  
 فالغرم بعد الرؤوس لانها لحفظ النفس انتهى القسم الفاسدة لا  
 الملك بالقبض وهي بطل بالشرط الفاسدة يجوز بناء المبيحة في  
 الطريق العام ان كان اسعاً لا يضر وكذا الابل المحلة ان يدخلوا  
 شيئا في الطريق في دورهم ان لم يضر وله بنا طلة في هو الطريق  
 ان لم يضر لكن ان خوصم قتل البنا منع منه وبعده يدم المشرع  
 اذا اهدم فانه احد بها العمارة فان حصل القسم الجبر قسم والابن  
 ثم اجره ليرجع بني احد مما غير اذن الاخر فطلب فغ بنانه قسم فان  
 وقع في غضب الباني فيها والا يدم له التصرف في ملكه وان نادى  
 جاره في ظاهر الرواية فله ان يحمل فيها تنورا وحماما ولا يضمن  
 ما تلف به تنقص الضمة بظهوره من اوصية الا فضي الوثيرة الدين  
 ونقصه والوصية ولا بد من رضی الموصي له بالثلث وهذا اذا كانت  
 بالنراضي اما بقضاء القاصي لا يقتصر بظهور وارث ويختلفوا في ظهور  
 الموصي له وانه علم  
 بيع الفاسد في ربيع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد ولا يقتصر  
 تصرف المشرى منه وتعتبر الضمة وقت الاعناق ونقص  
 والشرع والمؤمن بانة في المكرة مضمون في غيره كذا في المجتبى امر  
 السلطان اكرهه وان لم تنوعه امر غيره لا الا ان يعلم بدلالة  
 احوال انه لو لم يثبت امره يقتله او يقطع يده او يضره بضر بانحاف

اختلف العلماء في قولهم في حنفية  
 الضمة قال ابن حنبل في حنفية  
 لا يضمن المالك ما يضره غيره  
 الا في حنفية قال ابن حنبل في حنفية  
 العشر اتفقوا على ان يكون على يد المالك  
 العشر اتفقوا على ان يكون على يد المالك  
 وعليه الضمة المالك للفاضي  
 رزق من بيت المال للفاضي  
 لم يكن ضمن الامير فانما هو عليه  
 من بيت المال فيكون كفاية المنفعة  
 لانه حامل للخدمة ولو لم يكن في المنفعة  
 ذكر في الهداية ان عده من المقتضين  
 القاصي والبيت اتوا باخذ ربيع  
 مثل الامام ابو حنبل في حنفية  
 نقل من القاضي الجليل  
 الضمة لا جرة لقاسم في حنفية  
 قال بعضهم الاجرة في كل مائة درهم  
 بعضهم مقدرة في كل مائة درهم

على نفسه او تلف عضوه كانه منبه المقتضى اجرا الكفر على اسانه بوجبه  
 جس او قد كفر وبانت امره اكره ما يقتل على القطع لم يسه  
 اكره المحرم على قتل صيد فالي حتى قتل كان باجورا اكره على العضو  
 عن م العمد لم يضمن المكرة اكره على الاعناق فله تضمن المكرة  
 الا اذا اكره على شرا من يعلق عليه باليمن وبالبقرة اذا تصرف  
 المشرى في المكرة فانه يبيع تصرفه غير كتابه واجارة الابل  
 والاستيلاد والاعناق اكره على الطلاق فغ الا اذا اكره  
 على التوكيل فوكل اكره على النكاح بالكثر منه المثل وجب قدر  
 وبطل الزيادة ولا رجوع على المكرة بشئ انتهى  
 المقتضوب منه مخبر من تضمن الغاص فغاص القاص  
 الا في الوقف المقتضوب اذا غصب فتمتة اكثره كان لثاني  
 اطلع من الاول فان المتولي انما يضمن الثاني كذا في وقف الخانية  
 اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان ماذنه فالقول للمالك  
 الا اذا تصرف في مال امراته فحات وادعى انه كان ماذنها وانكر  
 الوارث فالقول للزوج كذا في القينة من يدم حايط غيره  
 فانه يضمن نقصانها ولا يوجب بعمارتها الا في عمارة حايط المسجد  
 كما في كراية الخانية الاجازة لا تلحق الا تلف فلو تلف مال غيره  
 تعديا فقال المالك اجرت او رضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى  
 النزائية الامر لا يضمن الامر الا في حمة الا ولى اذا كان الامر لهما  
 الثاني اذا كان مولى للمأمور الثاني اذا كان المأمور غير  
 كاهره عبد الغير بالابق او يقتل نفسه فان الامر ضمن الا اذا امره  
 بالثلاث مال سببه فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سببه فان الضمان  
 الذي يبرئ الامر يرجع به على سببه الرابع اذا كان المأمور ضام  
 كما اذا امر صبي بالثلاث مال الغير فالتلف ضمن الصبي ويرجع به  
 على الامر انما مسه اذا امره بخبر ما به حايط الغير ففعل فالضمان



على الكافر ورجع به على الامر وتماه في جامع الفصولين السادسة  
 اذا امر الاب ابنه كما في الفقه لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه  
 ولا ولاية الا في مسائل في السراية بجوز الولد والوالد الشراء في مال  
 المريض المحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع على الوكيل  
 المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن الاستطلاع راي القضاة  
 لم يضمن استحقاقا الثانية تات بعض الرفقة في السفر فباعوا  
 قماشه وعدوته وجوزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة او ان  
 عليه فانفقوا عليه في ماله لم يضمنوا استحقاقا وفي واقعة الصحاح  
 محمد ذكره الزمعي في اخر النفقات وفي هذا النوع المسائل المحتاج  
 فيج شاة قصاب شد يالم يضمن فيج استجابة غيره بلا اذنه ايها  
 لم يضمن اطلقه في الاصل وقده بعضهم كما اذا اجمعها للذبح وكذا  
 لو وضع قدرا على كائون من لحم ووضع الخطب فاوقد غيره  
 وطبخه وكذا لو طحن برأ وجعله في دورق وربط الكحاف وكذا  
 لو حمل حمله الساقط في الطريق فلف وكذا الواعانة في رفع الحجرة  
 فأكسرت وكذا الوقف فوته الارض فساها جسد ها صاحبها  
 ونحسا احوام رفيقه لا عانة وسعى ارضه بعد بذل المزارع وليس لها  
 سلع اشارة بعد تعليقها للتفاوت والكل في كتاب المرضى  
 من جامع الفصولين المباشرة من ان لم يتجدد والتمسبب الا اذا  
 كان متعديا فلورمي سها فملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بئر  
 في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو ارضفت  
 الكبرة الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعهد الاف او  
 بان تعلم بالكنكاح ويكون الارض مضافا الى وان يكون غير حابة  
 واجمل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع الهدنة العقار  
 لا يضمن الا في مسائل اذا جحد المودع واذا باع العاصب سلمه  
 واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع الفصولين منافع

رجل اراد ان يحرق حصايه ارضه فاوقد  
 النار في حصايه فذهبت النار الى  
 ارض جاره فاخترت زرعه لا يضمن  
 الا ان يعلم انه لو احرق حصايه فذهبت  
 النار الى زرع جاره لانه اذا علم ذلك  
 كان قاصدا اخراق زرع الجار فلو  
 ان كان زرع غيره بعيدا عن حصايه  
 الذي احرق وكان يوقع ان لا يحرق  
 زرع غيره ولا يطلع شئ من ماله الا ان  
 او شئ اذ ان فحل الرمح ناره في ارضه  
 الى ارض الجار فاحرق زرع الجار  
 كدس لا يضمن ما اذا كان ارضه  
 قريبا من ارضه فان كان الزرع على مسافة  
 او قريبا من الاتقان على وجه يعلم ان  
 ناره وصل الى زرع جاره يضمن صاحب  
 النار زرع الجار قاصدا فان كان  
 كما في العصب

العصب لا تضمن الا في ثلاث مال النعم ومال الوقف المعد للاستعمال  
 منافع المعد للاستعمال مضمونه الا اذا سكن بنا ويل ملك او  
 عقد كبيع سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف او اسكنه  
 احدهما الغنة بدون اذن الاخر سواء كان موقوفا على كسفي او  
 للاستعمال فانه يجب الاجر ويستثنى في مال النعم مسئلة امته مع  
 زوجهما في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في صياح  
 القبة لا نصير لدار معدة له باجار خط انما نصير معدة في حق  
 المشتري القاصب اذا اجر منافع مضمونه في مال الوقف فيقيم  
 او معد فعل المستاجر المسمى لاجر المثل والبلزم القاصب اجر المثل  
 انما برد ما قبضه في السكنى بنا ويل عقد سكن المهرين لو استاجر با  
 سنة باجر معلوم فكنها سنتين ودفع اجرهما ليس له الاستدرا  
 والخروج على الاصول يقتضي ان له ذلك اذا لم يكن معدة ككونه مع  
 ما ليس لواجب بفسرده الا اذا دفع على وجه الهبة واستملكه  
 الموجر اجر الفصولي دارا موقوفة وقبض الاجر خرج المستاجر  
 عن العهدة ان كان كذا المثل وبرده الى الوقف اجرها القاصب  
 ورد اجرهما الى المالك تطب له لان اخذ الاجرة ايجازه والحكم  
 بقبي قال للقاصب منح بها فان هلك قبل التخصيص ضمنها وان بعد  
 الاجر قضي وكذا الفجر امره ان نظرا الى خابته ففطر فسال له من فها الف  
 ضمن نقصان الخلل كذا في كسر القاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره  
 الموقوف له لم يقطع الرجوع عثر في زون انسان وضعه في الطريق  
 ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه  
 الا في الضرر وكما في منه المفتي وفيما اذا سقط ثوبه في بئر غيره وضا  
 لو اعلم اخذه كما في الوديعه حفر قبره فدفن فيه اخر ميتا فهو على شاة  
 او جوفان كان في ارض مملوكة للحا فظلم المالك النيش عليه واخرهم  
 وله النسوية والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة ضمن الكافر

اذا بنا كذا كذا كذا  
 و باعدا والبائع لا يضمن



الصيد مباح الا لئلا ياتي او حرفة كذا في البرازية  
 وعلى هذا افتخاره حرفة كصيد السمك حرام وسباب الملك  
 ثلاثة مثبت للملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح وما قبل  
 بالبيع والهبة ونحوهما وخلافه كملك الوارث فالاول شرطه  
 خلوه المخل عن الملك فلو استولى على حطب جمعه غيره من المفارقة لم  
 يملكه ولا يجل للمقاش ما جمده بلا تعرف لو ارسل انسان ملكه و  
 قال من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلما جبه اخذه بعد حجب  
 قسور الرمان الملقاة لكن المحرارة ملك قسور الرمان ولو القى  
 بهيمة الميتة فجاد رجل سلخها واخذ جلد فاعلم ان ملكها اخذه فلو دفعه  
 رد له ما زاد الدناح ان كان حاله قيمة والاستيلاء فثمان حقيقته  
 وحكمي فالاول بوضع اليد والثاني بالهبة فاذا نصب الشبكة  
 للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للخفاف واذا نصب  
 الفسطاط ثم يعقل الصيد به ملكه ولو نصبها لم تعقل بها فاحذره  
 غيره فان الاول لو بحث يديه اخذه ملكه فاحذره من الشئ  
 والآفلا ولو حفر بئر الصيد الذي باب وغاب فقدم اخرية  
 لصيد ما وقع الذئب في البئر فهو لحافره وما عسل في ارضه  
 فهو له وان لم يبينها لانه من ارضها بخلاف المخل والظبي اذا  
 كتمس وباض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالهبة باليمن  
 قريبا منه كحث لو يديه لا اخذه لو وقع في حجره من الشئ



وذكر السابق في أربعة أشياء أحدها يعني  
 وفي الثاني يعني العبد وهو كذا  
 وفي الثالث يعني العبد وهو كذا  
 وفي الرابع يعني العبد وهو كذا  
 وفي الخامس يعني العبد وهو كذا  
 وفي السادس يعني العبد وهو كذا  
 وفي السابع يعني العبد وهو كذا  
 وفي الثامن يعني العبد وهو كذا  
 وفي التاسع يعني العبد وهو كذا  
 وفي العاشر يعني العبد وهو كذا

ما نقل  
 ان الله تعالى اجاب  
 عن الذي سئل  
 عليه السلام عن ما

ولو سمع العار من الاذن  
 فالافضل ان يمسك  
 عن القراءة ويستمع الاذن  
 فاضحا

في نفقات الطهيرة تختلف في الوعد حرام كذا في اخوة الذرية  
 وفي القينة وعده ان ياتيه فلم يات لا يات ثم ولا يلزم الوعد الا  
 اذا كان معلقا كما في كفالة البرازية وفي بيع الوفا كما ذكره  
 الزلمي استخدام النعم بلا اجرة حرام ولولا هذه ومعلمه الا لانه  
 وفيها اذا ارسل المعلم لاحضار شركة كما في القينة ليس بحر  
 الخالص حرام على الرجل لا يدفع قبل او حكمه كما في اخوة في غيبة  
 البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البائع فله  
 حرم عليه فله بولده الصغر فلا يجوز ان يقيه فخر او لا ان يلبس  
 حر او لا ينجس به بخنا او رجلة ولا اجلاس الصغير لغايط او  
 بول سقلا او سدر برا تخلوة بالاجنية حرام للملازمة بدونه  
 مرتب ودخلت خربة وفيها اذا كانت تجوز اشوبا وفيها اذا  
 كان منها حامل في بنت الخلوه بالمحرم مباحه الا ان في الرضاع  
 والصهرة الشابة مباحات على الكفر ايج لغة لا والدي سول الله  
 صلى الله عليه وسلم لثبوت ان الله تعالى اجابها حتى انما كذا  
 في مناقب الكردري استماع القرآن اثوب في قراءة كذا في منظومة  
 ابن مبان  
 الا في اربعة مع المشاع جاز لا رمنه مع المتصل بغيره جاز لا رمنه  
 مع المعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير المدة بجز لا رمنه كذا  
 في شرح الاقطع لا يجوز من الساب دون الارض فلا اجرة المكن  
 لا يطيب له الاجر ان الراس للمرمن في الاجارة فاجز خرج غير ان  
 ولا يعود الاجر اذا راس العين عند المستاجر على دين لصح وانشى  
 اباح الراس للمرمن اكل الثمار فاكلها لم يقمض باع الراس من  
 ثم باعه في المرمن انفسح الاول بكرة للمرمن الانتفاع بالرمن الا  
 باذن الراسين واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة  
 على من موعود دفع له البعض امتنع لاجره لا يبيع القاضي الرمن

من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن  
 من ثوابا و عشر عشرة واذن

بغية الراس المقصود على سوم الرمن في الم بين المقدر ليس  
 مضمون في الاصح الاجل في الرمن بفسده الوارث اذا عرف  
 الرمن لا الراس لا يكون لفظة بل كلفته الى ظهور لما كان القول  
 لشكره مع اليقين في تعيين الرمن مقدار ما رمن به يختلف  
 الراس من المرمن فيما باع به العدل الرمن فالقول للمرمن ان  
 صدق العدل الراس كما لو اختلفا في قيمة الرمن بعد هلاكه ولو  
 مات في يد العدل فالقول للرأس لو كان ينشأ بمثل الدين فباعه  
 العدل او في المرمن انه باعه ما قبل في قيمة وكذا في الراس فالقول  
 للرأس ان يبيته الى المرمن لا العدل ما جازت الكفالة به جاز  
 الرمن الا في درك المسع يجوز الكفالة به دون الرمن يجوز  
 الكفالة بما على الكفيل الرمن في الكفالة المتعلقة وتخوذه  
 الكفيل قبل وجود الشرط ودون الرمن ذكرهما في ايصال الكرامة  
 العاقلة لا تفعل العمد الا في مسئلة  
 ما اذا عفا بعض الاوليا او صالح فان نصب اباق من قبل لا يحمله  
 العاقلة كما في شرح الجمع صلح الاوليا وعفوهم يسقط حقهم في العضا  
 والدية لا حق المقبول كذا في المنية الواجب لا يقصد بوضف السلامة  
 والمباح يقصد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي النفس وكذا  
 اذا مات المعزوكه اذا سرى الفصد الى النفس لم تجز والمعاد  
 لو جوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعة فمست ضمن الدية  
 لانه مباح فيقتبه ضمن لو عز زوجه فماتت ومنه المروني الطريق  
 مقصد بها ومنه ضرب الاب انه تاديبا او الام والوصي ومن  
 الاول ضرب الاب والوصي والمعلم باذن الاب تعليم فمات  
 لا ضمان فضرر التاديب مقصد لكونه كسبا وضرب التعليم  
 لا لكونه واجبا ومحملة في الضرب المعتاد واما غيره فهو جازم للضمان  
 في الكل وخرج عن الاصل ان في ما اذا وطئته زوجته فافضا باؤا

ولو راس ثوابا و عشر عشرة واذن  
 بعشرة فليس المرمن باذن الراس  
 منه سنة ورايم فب مرة اخرى اذن  
 الراس وانقص أربعة ورايم ثم ملك الرمن  
 وقيمة عند الهلاك عشرة قالوا راجع المرمن  
 مع الراس بدرهم واحد ومنه لا يسقط  
 من دية تعدد راسه ووجد ذلك ان الدين  
 اذا كان عشرة ورايم وقيمة الثوب في الرمن  
 عشرون كان نصف الثوب مضمونا ما لدين و  
 نصفه امانة فاذا انقص الثوب ياب دون  
 الراس سنة لا يسقط من الرمن لان  
 المرمن باذن الراس ليس الرمن ولا يكون  
 مضمونا على المرمن واما انقص ثوب غيره  
 الراس وسوا راسه ورايم مضمونه على المرمن  
 وسوا راسه ورايم فوجب على المرمن بصير  
 قضاها بقدر ما دخل الدين واذا ملك الثوب  
 وقيمة عند الفصال عشرة نصفها مضمونه  
 ونصفها امانة ففقد المضمون يصدر المرمن  
 مستوفيا منه على من دية درهم واحد  
 فلنذا يرجع على الراس بدرهم واحد  
 كما في نجان

رجل اخر خانا النخ صلبا لخن ومرت كذا  
 فقطعت الحشفة ومات البصني قال كذا  
 على عاها النجان نصف الدية لانه  
 مات بفعل احد تاما دون  
 والاخر غير تاما دون ان  
 عاش البصني مطلق  
 عاها النجان  
 كل الدية فانه  
 حاشي مطلق  
 الحشفة  
 كذا



فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوصي اخذ موجه وموالمهر  
 فلم يجب به اخر وتامه في التعزير في الزمعي الجنايات على شخص  
 واحد في النفس فمما دونها لا يندخل ان الا اذا كانا خطأ ولم  
 يتخلل جابر **و** يجب دية واحدة ذكره الزمعي القصاص كجبت  
 ابتداء ثم ينقل الى الوارث فلو قتل العبد مولاه وله ابناان فعنه  
 احد هما سقط القصاص لاشي غير العاقبة عند الامام وصح عفو  
 المجرورح وتعتضي دونه منه لو انقلب بالامور ووثق على كونه  
 استتاع في غير الزوجان كالا موال الاعتبار ضمان النفس  
 الجناية لالعاد والجنايات وعليه فروع الوالو امكن في الاجارة  
 لو امره ان يصير عبده عشرة اسواط فصره احد عشر فمات  
 رفع عنه ما نقصه العشرة وضمن ما نقصه الاخير فبضمه مضره العشرة  
 اسواط ونصف قيمته دية القتل خطأ او شبه عمد على العاقلة الا  
 اذا ثبت ما فراره او كان القتل في دار الحرب بالاسلام في دار الحرب  
 لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية على عاقلة تبت القصاص  
 لغیر القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الوالو  
 لا يجب على المكره دية المكره على القتل اذا قتل الاخر دفعا عن نفسه  
 لكل احد التعرض على من شرع جناح في الطريق لا يماثون السكوت  
 عنه يضمن الماشرون ان لم يكن متعديا فيضمن احد اذا طرد احد  
 قصاصا وعين والقصاص اذا وقع في خانوته فانه دم خانوته خارج  
 لا اعتبار برضا اهل المحلة في السكك النافذة حق شران في غير  
 ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام لحجامه وکان غیر  
 حاذق فبعت فعليه نصف الدية مذنب الاصولين ان الامام  
 شرط الاستيفاء القصاص كالحمد وودن ذنب الفقهاء الفرق  
 القصاص كالحمد ووالا في خمس ذكرنا ما في قاعدة الحمد وودن  
 بالشبهات عفو الوالي عن القاتل افضل في القصاص كعفو

بالحمد

المجروح وعفو الوالي لوجبه جراءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ  
 غير فله كالموارث اذا ابرأ المديون ربي ولا يبرأ عن ظلم الموت  
 ومطلبه اذا قال المجرورح قلني فلان مات لم يقبل قوله في حق  
 فلان ولا يبرأ الوارث ان فلانا اخر فله خلاف ما اذا قال جرح  
 فلان ثم مات فبر من ابنه ان فلانا اخر جرحه يقبل كانه في المنطوق  
 يصح عفو المجرورح والوارث قبل موته لانقاذ السبب لهما في  
 في البرازيه الحمد وودن ابا شهاب ولا يثبت معها الا في البرقة  
 فانها حل في الحمد ودمع ان محاشيه كانه في شرح ادب القضاء  
 لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند  
 المتعد من منعه المتجاوز ايضا الا في ثلاث كما ذكره الزمعي  
 اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة والامان  
 سواء وفيما اذا كان عليه الميث من لا وفاء الامنه وزدت اربعة  
 قصاصا مستثنى سبعة ملائمة في الظهيرة فيما اذا كان في الزكاة ودية  
 مرسله لانقاذها الامنه وفيما اذا كان حائونا او دارا يحسن عليه  
 النقصان انتهى والرابعة مبيع الخاينة فيما اذا كان العقار في يد  
 متغلب وخاف الوصي عليه فله معة انتهى وفي الجمع ويضم القاضي  
 الى العاجز من بعينه فان شكى اليه ذلك لا يجيب حتى يتحققه فان ظهر  
 استدلال به وان شكى منه الورثة لا يغرنه حتى يظهر له خيانه انتهى  
 وفيه مع الوصي في اليتيم او شر او له نفسه وفيه نفع للصبي حاز  
 انتهى واختلفوا في تفضيه النفع فقبل نقصان النصف في البيع  
 وفي الشر انما دية نصف القيمة وقبل درهما في العشرة نقصا  
 وزيادة وتامه في وصايا الخاينة وقسمه الوصي بالامانة كانه  
 وبن الصغير يجوز ان كان منها نفع ظاهرا عند الامام رضي عنه  
 خلافا للحمد كذا في قسمه القينة وفي جامع الفصولين قضى وصية دينا  
 غير امر القاضي فلما كبر اليتيم اكره دينا على ابيه ضمن وصية ما دفعه

ولا يجوز الوصية للوارث عندنا الا ان يتجزأ  
 الورثة ولو ادعى الوارث والاجنبي صح  
 في حصته الاجنبي ولو وقف حصته الوارث  
 على اجازة الورثة ان اجازوا جاز وان  
 لم يجزوا بطل ولا يعتد اجازتهم في جوة  
 الموصي كان لهم الرجوع بعد ذلك

وفيما اذا كانت غلاما  
 لازمه على موته



لو لم يجد بينه اذا اقر بسب الضمان في سواد دفع الى الاجنبي فلو ظهر  
 غم آخر يفرم له حصته له فعد باختاره بعض حصته الى غيره فلو لم يكن  
 للمفرم الاول مئة على الدين بضمن الوصي كل ما دفعه لو قوعه بغير حجة  
 وصى ادى ديناً فاكمل الورثة بقبل مئة ولا مئة فله تخلف الورثة  
 انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء  
 كان المتابع له اليتيم بعد بلوغه والا لافى مهر المرأة فانه لا ضمان  
 عليه اذا دفعه بلا مئة كان في خزانة المقتنين قبله في جامع القصور  
 على قول بالموجب عرفاً وفي الملتقط انفق الوصي على الموصي في  
 حياته وهو معتقل للسان بضمن ولو انفق الوكيل لا بضمن ولو ادى  
 الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وانفق مئة صدق  
 ان كان بالكا والالا كذا في دعوى خزانة الاكل في سوع  
 القينة ولو باع القاضى من وصى الميت شيئاً من التركة بمن لا ينفذ  
 لانه مجبور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى  
 لنفسه من الوصي الذي نصبه الميت جاز انتهى ويقبل قول الوصي  
 فيما بدعيه من الانفاق بلا مئة الا في ثلاث في احدى اتفاقات  
 وهي ما اذا فرض القاضى نفقة ذمي الرحم المحرم على اليتيم فاد  
 الوصي له دفع كذا في شرح المجمع معللاً بان في اليس من حواج اليتيم  
 وانما يقبل قوله فيما كان من حوائج بغيره ان لا يكون نفقة زوجته  
 كذا كذا لانها من حوائج ولا يشكل عليه قبول قول المتأخر فهاجبه  
 من الصرف على المستحقين بلا مئة لان هذا من جملة عماله في الوقف  
 اثنين اختلاف لو قال ادبت خراج ارضه او جعل عبده الابق  
 قال لو يوسف لا بيان عليه وقال محمد بالبيان كل في المجمع والحاصل  
 ان الوصي يقبل قوله فيما بدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء  
 ومن الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضماناً  
 الثالثة ادعى انه ادى جعل عبده الابق من غير اجابة الرابعة

في مال

ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة  
 ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه اذن لليتيم  
 في التجارة وانه ركب ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق على  
 نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع اليها منه ادعى الانفاق على  
 رقيقه الذي اتوا اتا سعة ابخر ويرج ثم ادعى انه كان مضارباً  
 العاشرة ادعى فدا عبده بالكان في كاد عشرة ادعى قضاء دين  
 الميت بماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشرة ادعى انه  
 زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها بماله وهي مئة الكل في فاد  
 العقاب في ذكر مضارباً وموان كل شيء كان ساطعاً عليه فاد  
 فيه ومالا فلا وصى القاضى كوصي الميت الا في مسائل الوصي الميت  
 ان يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند  
 ابي حنيفة خلافاً لها واما وصي القاضى فليس له ذلك اتفاقاً  
 لانه كالوكيل ولا يعطى لنفسه كذا في شرح المجمع من الوصايا  
 الثانية اذا خصه القاضى بخصص خلاف وصي الميت الثانية  
 اذا باع من لا تقبل شهادته له لم يصح بخلاف وصي الميت وبها  
 في الخلاصة وذكر في محض الجامع استواءهما في رواية الا في الرابعة  
 لو وصي الميت ان يوجر الصغير لخياطة الذمب سائر الاعمال بخلاف  
 وصي القاضى كذا في القينة الحامسة ليس للقاضى ان يعزل وصية  
 الميت العدل الكافي له عزل وصي القاضى كما في القينة خلافاً لها  
 في البيعة السادسة لا يملك وصي القاضى القبض الا باذن مبتدا  
 من القاضى بعد الايضاً بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر  
 والسجلات السابعة يعمل بنى القاضى بعض التصرفات لا يعمل  
 الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص عند الثانية  
 وصي القاضى اذا جعل وصياً عند موته لا يبصر الثاني وصياً بخلاف  
 وصي الميت كذا في البيعة وفي خزانة وصي وصي القاضى كوصية



اذا كانت الوصية عامة انتهى به يحصل التوفيق بين المصن  
 في مرض موته انما ينفذ في الثلث عند عدم الاجازة الا في تفرع  
 بالمنافع فانه ما قد فر جميع المال كذا في فتاوى الصغرى وخطا  
 في شخص الجاهل الكبير في الوصايا بالخالفة وصورة الرعي في كتاب  
 الغصب بان المريض عار من اجنبي والمنصوص عليه انه اذا اجر  
 ما قبل من اجر المثل فانه ينفذ من جميع وقال الطرسكو انما خالف القواعد  
 وليس كما قال فان الاعارة والاجارة بطلان بموته فلا اضرار  
 على الورثة بعد موته للائتمان وفي حياته لا ملك لهما فافهم اذا  
 ابرأ الوصي من مال المنيتم ولم يحجب بعقده لم يصح والاصح ومنع الا  
 في مسئلة لو كانت الوصية بعد المنيتم ثم ابرأه من البذل لم يصح كما في  
 النجاشية والمتولى على الوصي كالموصي كما في جامع الفصولين  
 الاشارة من الناطق باطلته في وصيته وعجزه بالافاق والافاق  
 بالنسبة الاسلام والكفر كذا في التاميم واختلافه في وصيته  
 معقل اللسان كما في المجمع والفتوى عليه صحته ان امت العقلة  
 الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي  
 فان عزله كان حازرا كما في المحط واختلافه في صحته عزله والاكثر  
 على الصفة كما ذكره ابن الشيخه كسب الاقناع عدم صحته كما في جامع  
 الفصولين واما عزل النجاشين فاجب واما العاجز فيضم اليه اخر كما  
 قد مناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه ويجوز في بيان احداهما  
 ان يحل المنيتم صبيبا على ان عزل نفسه من شأنا ثانيا ان يدعي  
 وبنيا على الميت فيتمه القاضي فيجرحه كذا في الولو الجدة وفي النجاشية  
 القاضي اذا انتم الوصي لا يجرحه على قول في حنفية واما يضمن اليه اخر  
 وقال ابو يوسف يجرحه وعليه الفتوى المعقولة مرض الموت كالمكاتب  
 في زمن سعيته فلو اعترضه فيه فقتل مولاة خطا فعليه قيمته  
 بسعي فيهما واحدة للاعتناء فيه لكونه وصيه ولا وصية للقاتل

ولو اوصى بالوصي او مفعوله او يجوز  
 مطبق لم يجز افاق ذلك ولم ينفى

جعل الوصي على نفسه الوصية مطبقا  
 للقاضي ان يجعل مكانه وصيا لم  
 يفعل القاضي ذلك حتى افاق الوصي  
 وصيا على حاله

ذكر في شرح الكفر في القضاة يجوز ان يضم  
 اليه لغة ولا يفرقه جوي زاده

قد تقدم في اول كتاب  
 الوصايا فاعلم  
 وصي الميت اذا كان عدلا كافيا لا ينفى  
 للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدلا  
 يعزله وينصب وصيا اخر ولو كان  
 عدلا غير كاف لا يعزله ولكن  
 يضمن اليه كما في الوصية  
 يقول وكذا لو عزل  
 العدل الكافي  
 بعزل جهلان

واخرى وهي الاقل في قيمته ومن دية المقتول بجانبه كالمكاتب اذا  
 جنى خطا ولو شهد في زمن السعاية لم يقبل كما شهدا ذات الصغرى  
 والمدبر بعد موت مولاة كالمعتق في زمن المرض ولو قتل في زمن  
 سعايته خطا كان عليه الاقل وعند جما الدية على عاقلة وهي في جانبها  
 المجمع وصرح ايضا في الكافي في قبيل القسامة بان المدبر في زمن سعايته  
 كالمكاتب عنده وحرمد بول عنده بما وكذا الوقات وترك مدبرا  
 لا تجزئه فصل في المدبر رجلا خطا فعليه ان يسعي في قيمته لولي القتل  
 عنده كالمكاتب وعند جما عليه الدية انتهى وعلى اليس للمدبرة ان  
 تزوج نفسها من سعايته لان المكاتب لا تزوج نفسها وعند  
 لها ذلك لانها حرة وقد اقيمت به القاضى لا يعزل وصي الميت  
 الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة او تصرف بالاجور عالما بخيانتها  
 او ادعى دينا على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول له اما ان  
 تبرئ الميت او غرلتك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا عجزت  
 منقطعة او اقر المدعي الدرك في اخراجه لا يملك الوصي بيع ما قبل من  
 المثل الا في مسئلة ما اذا بيع عبده من فلان فلم يررض الموصي له بثمن  
 المثل فله الخط الوارث اذا تصدق بالثلث الموصي به للفقير او سائر  
 وصي لم يجز وبأخذ الوصي الثلث مرة اخرى يتصدق كما في القينة  
 الوصي يملك الا بصا سوا كان وصي الميت والقاضي منهما كما  
 في النجاشية الوصي اذا اخطأ مال الصغير بما له لم يضمن منحه ايضا  
 للوصي اطلاق غرم البنيتم في مجلس ان كان معصرا الا ان كان موصرا  
 لا يملك القاضي التصرف في مال البنيتم مع وجود وصيته ولو كان  
 منصوبا كما في سوغ القينة لا يضمن الوصي ما انفقه على ولية البنيتم  
 خزان البنيتم ان كان متعارفا لا سرف فيه ومنهم من شرط اذن  
 القاضي قبل يضمن مطلقا كذا في غصن البنيتم القاضي اذا  
 اقام فيما بعجز الوصي لا يعزل الوصي ان اقامه مقام الاول

الفرق الذي يظهر من كتابه ان المكاتب  
 مستحق لدية كالمكاتب في التبع في  
 وبطل المرواة وتلك كل القصة زائدة



انقل كذا في قسمه ولو اوجبه اذ اقامت احد الوصيتين قام القضا  
 احي وصيا او ضم اليه اخر ولا يبطل الا اذا اوصى لهما بالنصف  
 بالثالث نصيبا حيث شاكذ في اخره وفي الثاني خلافه  
 اذا ابراعها وجب بعقد وصح ويضمن الا اذا ابراعها كاتبة غير مال  
 الكتابة وكذا الوكيل والاب الغلام اذا لم يكن ابوه حيا كالمالك  
 لمن في حجره تعليمه كجاءه لانه يعبرها وللأم ولاية اجارة اخا  
 ولو كان في حجره قال القاضي جعلك وكيل في تركه فلا كان  
 وكيله باحفظ لا غير ولو زاد شراي تباع كان وكيله فيها ولو  
 قال جعلك وصيا في تركه فلا كان وصيا في الكل اذ اقامت  
 الموصي خرج الموصي عن ملكه ولم يدخل في ملك احد حتى يقبل المو  
 قبه دخل في ملكه او يرد فدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب  
 اوصى الى رجل ثم الى اخر فمات في تركه كذا في التهذيب  
 الوصي له من ثم ظهر اخر ضمن له حصته الا اذا قضى بالوصي انفق  
 الوصي على البنت من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا بئس الله  
 الميت لا يملك بعد الموت الا اذا اوصى  
 للصبي ثم مات فمقتل الصبي فمات الموت فانه يملك وبورث  
 عنه ذكره الرمعي في المكاتب اعطى لا يورث كذا في صلاح البرية  
 ذكر الرمعي في كتاب الولا ان بنت المعن ترث المعن في زماننا  
 وكذا اما فضل بعد فرض احد الزوجين زوجة عليه وكذا المال يكون  
 للبنت رضا عا وغراه الى النهاية بناء على انه ليس في زماننا  
 بيت مال لانهم لا يصحونه موضع كل انسان يرث وبورث الا  
 ثلاثة الابناء لا يورثون لا يورثون ما قيل في انه عليه السلام ورث  
 لحد كنه لم يصح وانما وميت لهما في صحتهما والمرتد لا يرث تركته  
 ورثة المسلمون ابنا يرث ولا يورث كذا في اخر البيهقي  
 الثالث نظر عجم مما قد مناه في السوء واختلفوا في وقف الارث

ولو اوصت المرأة بنصف مالها الزوجها ولم ترض  
 بوصية اخرى كان جميع مالها للزوج النصف  
 بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية وكذا الوارث  
 من زوجها باحد عبيدها بعينه فان الزوج  
 باخذ العبد جميعا احدى عبيدهما بحكم  
 الميراث والاخر بحكم الوصية  
 فاقى خان  
 وادامات الرجل ترك مالها باخذ الاضي  
 لاجنبي جميع ماله ولا يجمع  
 من عده ولا يجمع ما بينه وبين الوارث  
 نصف المال يكون بينهما وبين الاضي

وفي الزادات المرأة اذا اوصت  
 بنصف مالها او كل مالها للزوج  
 المال كله للزوج النصف بحكم  
 الارث والنصف بحكم الوصية  
 خلاصة العباد

فقال شيخ العراق في اخر جزءه من اجابة المورث وقال  
 مشايخ بلح عند الموت وقاعدة الاختلاف فيما لو قال الوارث  
 لجارته مورثة ان مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تعين لا على  
 الثاني كذا في البيهقي الارث بحري في الاجمان اما المحققون  
 فمنها ما لا يحري فيه كمن شفعه وخيار الشرط وهذا القدر الكافي  
 لا يورث وجس المسع والزمين يرث والوكالات والعواري  
 والودائع لا يورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم من قال يورث  
 ومنهم من اثبت له الوارث ابتداء او الدية يورث اتفاقا واختلفوا في  
 القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعل له الورثة ابتداء  
 ويجوز ان يقال لا يورث عنه خلافا لهما اخذ ام مسلمة لوبرين  
 الورثة على القصاص والبس غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واخذ  
 خلافا لهما كذا في اخر التمه واما خيار العيب فاتفقوا على انه ثبت  
 للوارث ابتداء الجدة كالأب في احد عشر مسألة في الفرائض  
 وست في غيرهما اما الجدة فالاولى الجدة أم الأب لا ارث لها مع الأب  
 ولا تجزى الجدة الثانية الاخوة لا ابوين ولا اب يسقطون بالأب لا يسقطون  
 بالجدة على قولهما ويسقطون كالأب على قول الامام وعبد الفتوي  
 والمخالفة على قولهما خاصة الثالثة ثبت ما يفتي مع احد الزوجين  
 ولو كان مكان الأب جده فلام ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد خلا  
 لابي يوسف الرابعة لو مات المعن غراب معتقة وابن معن فلاب  
 السدس الباقي للابن في رواية ولو كان مكان الاب جده فلكل  
 الابن في رواية كلها على قول الامام انما منته لو ترك جده معتقة  
 واخاه قال ابو حنيفة يخص الجدة بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان  
 مكان الجدة اب فاليراث كله له اتفاقا واما المسائل الست فارجع  
 في الكتب المشهورة لو اوصى لفرق فلان لا يدخل الأب ويدخل الجدة  
 في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر تجب صدقة فطر الولد على ابه الغني



دون جده ولو اعتق الاب جده لا ولد له في مواليه دون الجدة  
ويصير الصغير مملوكا بسلام ابية دون جده النخاسة لو مات وترك  
اولاد اصغارا اولاداً فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجدة التي  
في ولاية الاسكاح لو كان للصغير اخ وجده فعلى قول أبي يوسف تركه  
وعلى قول الامام محض الجدة ولو كان مكانه اب فخص بها فاقم زوت  
اخرى ومواته اذ مات ابوه صار بينهما ولا يقوم الجدة مقام الاب  
لان الله التيم عن فقهي ثلث عشرة مسئلة ثم رأت اخرى في نكاح النكاحية  
لومات وترك اولاد اصغارا ولا مال له ولهم ام وجد اب لاب  
فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجدة انتهى ولو  
كان كل لاب كانت كلهما عليه كالاب لانشارك الام في نفقتهم  
فهي ثلثة عشر الجدة الفاسدة في ذوى الارحام وليس كالب لاب  
في الاسكاح مع العصب ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى  
نسب وله جارية ابن بنت لم يثبت بلا تصديق في الميراث فمردى  
الارحام الا في مسئلة ما اذا قل له بنته فانه لا يقبل كالب الاب  
كما ذكره الزيلعي في احد ادي في النكاحات وصلى الاب كالاب لان  
مسائل لا يجوز اقراضه اتفاقا وكذا اقراض الاب في رواية الشافعية  
وبيع نفسه بشرط الجزية لليتيم وللاب ذلك بشرط ان لا يضر الثالث  
للاب ان يرضى فيه من مال له بخلاف الوصي الرابعة للاب الاكل  
من مال له عند الحاجة وللوصي قدر حاجة الجدة للاب ان يرضى مال  
وله على دينه بخلاف الوصي له لا تقوم عبارة مقام عمارين  
فاذا باع او اشترى لنفسه بالشروط فلا بد من قوله قبل بعد الاكابر  
بخلاف الاب السابعة لا يلى الاسكاح بخلاف الاب الثامنة لا بمونة  
بخلاف الاب التاسعة لا يودى من مال صدقة فطره بخلاف الاب  
العاشرة لا يستخذم بخلاف الاب الحادية عشرة لا حضانه له كخلاف  
الاب الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقصة

بنا فان الغرة برضا الجنتين لتورث عنه كما في جنات المبسوط  
ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرنا ما في العبد ولا يضمن الا في مسئلة  
ما اذا حضرته القديا ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت  
الدية على عاقلة ولو حضرته القديا فاعتقه مولاه ثم مات العبد  
فوقع انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في الجاهل مع لومات  
المستامن في داره مال رثة في دار الحرب فقت ماله حتى يقبض  
فاذا قدموا خلا به من ماله ولو اهل في تة ولا بد ان يقولوا لا نفعل له  
وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا بد ولا يقبل ملكهم ولو ثبت انه  
كاتبه كذا في مستأجر فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات  
في باب العتق في احمد قال الجرحاني في الخزانة قال ابو العباس الناطق را  
بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لاهد بنيه دارا نصيبا ان يكون له  
بعد موت الاب ميراث طار واقتضى الفقيه ابو جعفر محمد بن الباقان  
اصحاب محمد بن شعاع البلخي وكل ذلك اصحاب احمد بن في الحارثي واقر  
الطبري انتهى والله اعلم بالصواب ثم الفن الثاني في موقوف الفرائد الا  
والنظار وبطلوه الفن الثالث في موقوف الجمع والفرق رحم الله مولاه  
بمنه وكره بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على نعمه والهم  
وفتح موقافنا بحقوق فهم وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه  
وسلم فهذا هو الفن الثالث في الاشياء والنظار ومو  
فمن الجمع والفرق ونبت منه على احكام كثيرة وربما يقع بالفقيه  
جهلها وهي احكام الناس في الجاهل والمكره واحكام الصبيان العبد  
والسكاري والاعمى واحكام الحمل وقد بناها في الفتاوى في كتاب البيع  
والاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والانتداب  
وحكم النفقة وما يتبعه من بيان جويان احد هما مكان الا  
وبيان حكم الساقط بل يعود اولاد وما فرغ على ذلك وبيان المساء  
ملكه مالا يملكه العبد بيان ما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبله



وبيان الزوائد كالجاء في بعض من بعض احكام الناييم واحكام  
 المحنون وبيان ما يعبر فيه المعنى واللفظ وحكمه احكام الانبي احكام  
 اجتن احكام الذمي احكام المحارم احكام غيبوبة كحشفة احكام العقوبة  
 احكام الفسوح القول في الملك القول في الذن احكام القول في  
 المثل واجرة المثل ومثل القول في الشرط والتعليق القول في  
 السفر وفي احكام المسجد والحرم وبوم الجمعة احكام ان هي حد نسيان  
 في التحريم ما به عدم ذكر الشئ وقت حاجته اليه وتسلطوا في الفرق بين  
 السهو والنسيان المعتمد انهما مترادفان في انفق العلماء على انه منسقط  
 للاثم مطلقا للحدوث الحسن ان الله تعالى رفع عن امته الخطا والنسيان  
 وما استكرهوا عليه قال الاصوليون انه من باب ترك تحقيقه بدلالة  
 محل الكلام لان عن الخطا واخويه غير موقوف فالمراد حكمها وهو الانواع  
 اخرى وهو المأثم ودينوي وموافا واحكاما مختلفان فضا  
 الاثم بعد كونه مجازا مشتملا على ما عدا ما فلا في المشرك لا عموم  
 له واما عند الشافعي فلا في المحارم لا عموم له فاذا ثبت الاخر في جاز  
 لم يثبت الاخر كذا في الشافعي وتما في شرحنا على المنار واما الحكم  
 الدينوي فان وقع في ترك ما مور لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل  
 الثواب المترتب عليه او فعل منه عنده فان اوجب عقوبة كان حجة  
 في استقاطها فمن نسي صلاة او صوما او حجاً وزكوة او كفارة او  
 نذراً وجب قضاءه وبلا خلاف وكذا لو وقف بغير عرفة خطا يجب  
 القضاء اتفاقا ونحاً من صلى نجا منه مانعة ناسياً او نسي كلاماً ركاً  
 الصلوة او تيقن الخطا في الاجتهاد في الماء والثوب وق الصلوة  
 والصوم او تكلم في الصلوة ناسياً وما سقط عليه في النسيان  
 لو اكل او شرب ناسياً في الصوم او جامع لم يبطل او اكل ناسياً  
 في الصلوة لم تبطل ولو سلم ناسياً في الصلاة الرباعية على سبيل  
 الركعتين والناسي العائد في البين سوا وكذا في الطلاق لو

مطلب الناسي

لو قال زواجي طالق ناسياً ان له زوجة وكذا في العتاق وكذا  
 في مخطوبات الاحرام وقد جعل له اصلاً في التحريم فقال انه ان كان  
 مع ذكره ولا داعي له كاكل المصلحة لم يسقط انقصه بخلاف سلامة  
 في القعدة او لامعة مع داع كاكل الصائم سقط اولاد لا فاولاد  
 كذلك الذائح التسمية انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المدبون  
 الدين حتى مات فان كان ممن مبيع او فرض لم يواخذ به وان كان  
 غصباً يواخذ به كذا في الحايثه ونصب الوصي الوصي بان الموصي  
 اوصى بوصايا لكنه نسي مفداها وحكمه في وصايا خزانة المقتدين  
 واما الجمل محققته عدم العلم عما فيه ثبانه ان العلم فان لم يزل اعتقاد  
 النقص في ترك وهو المراد بالشعور بالشئ على خلاف ما موبه والادب  
 وهو المراد بعدم الشعور واقصاه على ما ذكره الاصوليون كانه  
 المنار اربعة جهل باطل لا يصلح عذراً في الاخرة كجهل الكافر بالاصح  
 نكاح احكام الاخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباعى  
 حتى يضمن مال العادل اذا ائلف وجهل في جالفة جهتها وكما  
 والسنة كالفتوى ببيع امهات الاولاد والثالث في موضع الكفا  
 الصحيح او في موضع الشبهة وانه يصلح عذراً وشبهة كالحجج اذا  
 افطر على ظن ان حافطته ولكن في كجارية والده او زوجة علي بن  
 انما نخل له والثالث الجهل في دار الحرب فمسلم لم يهاجروا لكون  
 عذراً ويجوز جهل الشفع وجهل لانه بالاعتناق وجهل البكر بجهل  
 الولي وجهل الوكيل والمأذون بالطلاق وضده انتهى ومما فرقوا  
 من العلم والجهل لو قال ان لم اقل فلانا فكذا او هو ميت ان علم  
 حث والا لا كذا في اكثر وقا لو لم تعلم لانه بان لها حينا  
 العتق لا يبطل بكونها ولو لم تعلم الصغيرة بجهل البلوغ يبطل ولو  
 لو اسلم جارية مشتبهة او ثوبا ملفوفاً ففطرته ملكه بعد الكشف  
 قبل بعده اذا اوعاه للجهل في موضع الخطا وقيل لا والمقتد الاول



وقالوا بعد الوارث والوصي المستوي باتان قصص الجمل وقالوا  
 اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا برئت  
 البذل للجمل في محله ولو قبل الكتابة وادعى البذل ثم ادعى الاعا  
 قبله تسمع وبترا واذا برئت وقالوا اذا باع الوصي الاب ثم ادعى  
 انه وقع بغيب فاحش وقال لم اعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا  
 بضراتنا فقص في الحرة والنسب الطلاق كما وصينا في باب المتوفى  
 ان الجمل معتبر عندنا لدفع الفاضل فلا ضمان على البكر لو جعلت ان  
 الارضاع مفسد كما في الهداية وفي الخلاصة اذا حكم بكل الكفر  
 جازا قال بعضهم لا يكفر وعامة على انه لا يبعد رانتي وفي الحرة  
 طعن بجملة ان ما عده من المحظورات حلال انتهى فان كان ما بعلم من  
 النبي عليه السلام ضرورة كفو والا لا وقالوا في باب خيار البروة  
 لو اشترى ما كان راء ولم تغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم به  
 لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجمل  
 يكون مال الغريم في الاثم لا الضمان في اقرار البتة سئل عن رجل  
 غم رجل اقران عليه بعتان حنطة بمس عقداه بينهما ثم انه بعد  
 قال بأت الفقهاء العقد فقا لواله موافق فلاحك عليه شي  
 والمقر معروف بالجمل هل يوافق اقراره فقال لا سقط عنه الحق  
 بدعوى الجمل انتهى وقال قبله اذا اقر باطلاق الثلاث على طرف  
 المعنى بالوقوع ثم تبين خطأه ما بقي الا بال لم يقع وبانه لا يصدق  
 في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجر البيع ولو باع الوصي  
 قبل العلم بالا بضا جاز ولو باع مكاتبه ولم يعلم بموته ثم علم جاز  
 وكذا لو باع الجدة مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغر ومقتضى  
 الوارث انه لو زوج اماء ابنة ثم بان ميتا نفذ ولو باع على النبي  
 فبان راجعا ينبغي ان ينفذ وما فرغوا منه بن العلم والجمل ما في كتاب  
 النجاسة الوكيل بقضا الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما برئ

في الوارث

في البيع

في الوارث

في المدون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب  
 بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق الغصب ان الدفع الى الطالب  
 بعد رده لا يجوز ضمن دفعه والا لا ولو دفع بعد ما دفع الموكل  
 فعلى يوسف الفرق بين العلم والجمل المذهب الضمان مطلقا  
 كالمتعا وضين اذا اذن كل منهما لصاحبه باء الزكوة فادى  
 احدهما غريمه وغرم صاحبه ثم ادعى الثاني غريمه وغرم صاحبه فانه  
 يضمن مطلقا والمأمو بقضا الدين اذا ادعى الامر نفسه ثم ضمن  
 المأمو فانه لا يضمن في المبيع بقضا الموكل في اعيه قولها اما على قوله  
 فيضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الوارث الوصي لم يعلموا اما اوصى  
 لم يبيع اجازتهم كذا في وصايا النجاشية وفي وكالة المينة امر جلا طبع  
 غلامه بانه دينار فقال المأمو رعت الغلام فقال اجرت جاز البيع  
 وكذا في النكاح وان قال قد اجرت ما امرتك به لم يجر انتهى وفي  
 وكالة الوارث اجماع اذا ادعى بعض الورثة عن القاتل عهد ثم قبله البا  
 ان علم ان عفو البعض يسقط القصاص قص منه والا لا لان ما  
 لا يسقط على النكاح انتهى وفي جامع الفصولين وكذا يقضي بغيره  
 بعد ابراء الطالب لم يعلم فملك في يده لم يضمن للدافع فضمن  
 الموكل ولو وكله ببيع عبده ببيعة بعد موته غير عالم وقبض الثمن ملك  
 في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل انتهى **احكام الاكراه** مذكورة  
 في اخر المنار وهي شهيرة في الفروع تركت ما قصد **احكام**  
**الصبيان** موجبين ما دام في بطن امه فاذا انفصل ذكر انقصته  
 ويسمى جلا كما في اية الموارث الى البلوغ فعلم الى تسع عشرة  
 فشاب الى اربع وثلاثين فكل الى اربعة وخمسين فشيخ الى اربع وخمسين  
 فكل الى ثمانين وفي الشرح يسمى غلاما الى البلوغ وبعد شأبا وفتى  
 الى ثمانين فكل الى خمسين فثامه في ايمان البرازية فلا يكليف عليه شيء  
 من العبادات حتى الزكوة عند ما ولا بشي من المنية فلا حد عليه لو فعل

فما عدا ما في درهم ولم يعلم الموكل بما عدا

فقد من اثنين فمعا احد ما ثم قل الاخر ان علم ان  
 عفو البعض يسقط له بقاء والا فلا يعني ان  
 القصاص اذا كان من اثنين فعفا احد ما  
 صاحبه ان عفو اخيه لا يؤثر في حقه فصل الثاني  
 فانه لا ينفذ منه وحكمه ان هذا قبل فخرج  
 ولكن لما كان ما ولا ويجوز له ان يذبح  
 البعض لا يسقط القصاص عفو احد ما فضا  
 ذلك الثاني ما نفع وجوب القصاص كذا  
 في المحط درر



اسبابها ولا قصاص عليه وعقد خطا **واما الامانات** فثبت  
 فقي التخرير واستثنى في الاسلام من العبادات الايمان فثبت  
 اصل وجوبه في الصبي لسهه حدث العالم لا الاداء او اذا لم عاقلا  
 وقع فرضا فلا يجب تحديه وبالغا كتحصيل الزكوة بعد سبب نفا  
 شمس الامنة لعدم حكمه ولو ادان وقع فرضا لان عدم الوجوب  
 كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول وجد انتى واختلفوا  
 في وجوب صدقة الفطر في ماله والا صبي والمعتد الوجوب فهو  
 الوالي وبه يجام ولا يتصدق بشي من ثمنها فيطعمه منه ويتباع له بالي  
 ما يتبع عنه والتفقوا على وجوب العشر واخراج في ارضه وعلى وجوب  
 نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبائع وعلى بطلان عباداته  
 بفعل ما يفسد باقر نحو كلام في الصلوة واكل الصوم وجماع في الحج  
 قبل الوقوف لكن لا دم عليه في فعل مخطو احراره ولا تنقص طهارته  
 باليقينه في صلاته وان ابطت الصلوة ونقض عباداته وان لم يح  
 عليه واختلفوا في ثوابها والمعتد انه له والمعلم ثواب التعليم وكذا  
 جميع حسنة ولا تصح امامته واختلفوا في صحته في التزاوج  
 والمعتد عدمها وبجبت سجدة التلاوة على سامعها غيبى وقبل لا بد  
 في عقد وحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في اجمعه فلا يصح  
 بثلاثه موثقم وبس موثقل الولايات فلا يلبي الا كساح ولا القضاء  
 ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن سلطان من صلب بالغا  
 ونصح سلطنة ظاهرا قال في البرازية مات السلطان اتفقت  
 العربية على ان صغيره ينبغي ان يقوض امور التولية على والي بعينه  
 الوالي نفسه تبعاً لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسيم  
 الابن في الحقيقة موالي لعدم صحته لا من القضاء والجمعة لا ولا  
 له انتى ويصلح وصيا وناظراً ويقسم القاضي مكانه بالغاية  
 بلوغه كما في منطوته ابن مبان من الوصايا وفي الاسعاف

سلطنة صح

وفي الملتقط ولا تصح خصومة الصبي الا ان يكون ما ذواته  
 اخصومة وهو كالبائع في نواقض الوضوء الا القمعة ويصح  
 اذانه مع الكرامة كما في الجمع لكن في السراج الواجب انه لا كرامة في  
 اذان الصبي العاقل في طاهر الرواية وان كان السالغ افضل  
 وعلى هذا يصح تقريره في وطنه الا اذان واما قيامه في صلاة  
 الفريضة فطاهر كلامهم انه لا بد منه للمحكم مصحتها وان كانت كانهما  
 وشراطها لا توصف بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية فمطل  
 بفعله فقا لو اتقبل واية ونصح الاجارة له ويقبل قوله في  
 الهدية والا اذان يمنع من المصحف ومنع الصبي المطلق او  
 المشو في عنهما زوجهما التزوج اليه انقضا العدة ولا نقول بالوجوب  
 عليها على المعتد ويصح امامته ولا يدوى الا باذن وليه وثبت ان  
 البنت الطفل مكره قياسا ولا باس استحسانا كما في الملتقط  
 واذا ايدى للصبي شيئا وعلم انه له فليس للوالدين الاكل منه غير حاشا  
 كما في الملتقط ويصح توكيله اذا كان يعقل العقد ويقصده ولو  
 محجورا ولا ترفع الحقوق اليه في نحو بيع الموكلة وكذا في دفع الزكاة  
 والاجتار اليه الموكل يعقل بقول المهر في المعاملات كهديه ونحوها  
 وفي الملتقط ولا تصح اخصومة من الصبي الا ان يكون ما ذواته انتى  
 ويحصل بوطئة التحليل للمطلقة ثلاثا اذا كان مراشقا يتحرك الله  
 وشتمى النساء ويملك المان لا سبيلا على المباح كالبائع والنفا  
 كالتقاط البالغ ويجب اسلامه ويصح اسلامه وردة ويقبل لوارثه  
 بعد اسلامه صغرا او تبعا وتحل ذبحته بشرط ان يعقل التسمية ويضبطها  
 بان يعلم ان كل لا يحصل الا بها كذا في الكافي وبوكل الصبر رمية او  
 ويسر كالبائع في النظر الى الاجنبية والحكمة بها فيجوز له الدخول  
 على النكاح الى خمسة عشر سنة كما في الملتقط ولا يقع طلاقه غشفا لا حكما  
 في مسائل كزنا في النوع الثاني من الفواهد في الطلاق والحرية الاقوال



كلما لانه الافعال فضمن ما تعلقه الا في مسائل كزنا ما في النواحي  
 وثبت حرمه المصاهرة بوطئه ان كان من شتى النساء والا فلا  
 ايضا بوطي الصبية المشتمل وهي بنت تسع على المختار ولا بد من  
 في القسامة والعاقلة وان حد قتل في داره فالدية على عاقلة كما  
 في الصغرى لاجرة عليه ولا مدخل في الغنائم لسلطانية كانت في  
 الولو اجية ولا لو اخذ صبيان اهل الذمة بالتمسك بصلان المسلمين ولا  
 على صبيان ثعلب لا يقتل له اجر الى اذ لم يقتل ولو قتل مجاهد  
 قول الامام من قتل قتلا فله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قتل في  
 تحت قوله من قتل قتلا فله سلبه فاذا قتل الصبي استحق سلب مقتوله  
 لقول الرزاعي مدخل فيه كل مستحق القسمة سها او صفا انتهى في الكنز  
 ان الصبي من رضى له اذا قتل لو قال السلطان لصبي اذا دركت  
 فصل الناس خمسة حاز وفي البرازية السلطان والوالي اذا كان  
 غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد انتهى لا تنفذ بمسنة ولو كان  
 ما ذونا فباع فوجد المشتري عبدا لا يخلفه حتى يدرك كما في العدة  
 ولو ادعى على صبي محجور ولا بد منه له لا يحضره الى ما بالقاضي لا يفت  
 فكل لا يقضي كذا في العدة ويقام التعر عليه ناديا وتوقف  
 المترددة بن النفع والضرر على جازة ودية ويصح قبضه الهبة ولا  
 يتوقف من قوله ما يخص ضررا ومنه اقراضه واستفراضه لو محجورا  
 الا لو كان ما ذونا وكفالة ما بطله ولو عن امه وصحت له وعنه طلقا  
 وقد جمع العاوي في فصوله احكام الصبيان فمن اراد الاطلاع على  
 كثرة فروعا حسن تقريرا واستنباحها وعلى نعم الله علينا فيها  
 نقصد من جمع المنظر فليست ما ذكر العاوي وقد ذكر العاوي  
 ما يكون بالغاً وما يتعلق به زكاه قصه التصريح في كتاب الحجر  
 وكتابا به ان شاء الله تعالى كتاب المفردات المتقطعة والصبي  
 اني لا شتى يجوز السفر بها بغير محرم ولا يضمن الغصب ولو غصب

رضع راسه كسره ومنه رضى له اذا اعطاه  
 شيئا فليس رضى واسم ذلك القليل  
 ورضع رضى ايضا ومنه قوله الخامس  
 او رضى اي كحلبها واحدا او شيئا سيرا  
 مغرب

فمات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى سبعة او مكان الوبا او  
 اكاد قد سئل عن من اخذ ابن انسان صغيرا واخرجه من البلد  
 بل لم يره احصاه الى ابيه فاجت بما في الخانية رجل غصب  
 حرافة الصبي عنده فان الغاصب يحبس حتى يحضر الصبي لم يعلم  
 انه مات انتهى ولو خذ عنه حتى اخذ برضاه لم يضمن مما في الخانية لانه  
 ما غصبه لانه لا اخذ قهراً وفي المتن قط في النكاح وعن محمد من خضع  
 بنت رجل امرأة واخرجها من منزلها قال اجسه ابد احبها او يعلم  
 موختا انتهى ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحة فبينة حكومته عدل لاديه  
 ودفع سكين الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره لانه  
 عاقلة الصبي يرجعون بحسب الدافع وكذا الوامر صبياً يقتل ان  
 فقتله ولو امر صبياً بالوقوع في شجرة فوقع ضمنه ولو امره في حارة  
 فغضب ضمنه وكذا الوامر بصعود شجرة لنقص ثوبا فوقع وكذا  
 لو امره بكسر خطب كذا في الخانية وقضا ايضا صبياً من سبع سنين  
 سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالد بن لا يحفظ  
 نفسه وان كان لا يعقل واصغر سننا فالو يكون على الوالد بن  
 او على من كان بصبي في حجره الكفارة لنزك الحفظ وقال بعضهم  
 على الوالد بن شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان سقط من يديه  
 فعليه الكفارة ولو حمل صبياً على دابة وقال امسكها بي وهي فتنة  
 فسقط ومات كان على عاقلة الذي حمله الدية مطلقا وان سبه  
 البصير على دابة فوطأت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي  
 الا ان يكون الصبي لا يتمسك عليها فمدر ولو كان الرجل  
 راكبا فخل صبياً معه فقتل الدابة انسانا فان كان الصبي لا يتمسك  
 فالدية على عاقلة الرجل فقط والافعة عاقلة ما انتهى ولو طلاه  
 صبي كوزا من حوض ثم صبه فيه لم يجل لانه ان شرب منه ولا يجوز  
 للولي الباسه كحبره والذنب ولا يسقيه خمر او لا ان يجلبه

تاسكانه لا يجره ولا يجره الصبي الى الدابة  
 من اياه المقصود بالافعة فغيره  
 مع ما لا يجره من غير جوارحه  
 كما لا يخفى في الذنب وغيره جوارحه

يا قتي

اي لو قال اطلع في الشجرة انقص منها  
 ما كل فوقع ضمنه ولو قال اطلع  
 من كل شجرة فوقع في شجرة واحدة  
 من كل شجرة فوقع في شجرة واحدة  
 من كل شجرة فوقع في شجرة واحدة



للبول والغائط مستقلاً أو مستنداً ولا أن يخفض به أو  
 رجله بالجنا وفي الملتقط زوج البنت من رجل وذمت ولا يبري  
 لا يجبر زوجها على الطلب انتهى سوكلف  
 لقوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
 ونهاهم حال سكرهم فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو  
 المكلف وان كان من مباح فلا فهو كالمنعم عليه لا يقع طلاقه  
 واختلف النسخ فيما اذا سكر مكرماً او مصطراً فطلق في  
 في الفوايد من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والافتراء  
 بالحد وادخال الصنعة والشهاد على شهادة نفسه وزد على الثلاث  
 تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا ينفذ  
 اثباته الوكيل بالطلاق صاحباً اذا سكر فطلق لم يقع اثباته  
 الوكيل بالسبع لو سكر فباع لم ينفذ على موكلة الرابعة غصب  
 وردة عليه وموسكران من في فصول العادى فهو كالصاحي  
 الا في سبع فهو اخذ باقواله وافعاله واختلف النسخ فيما اذا  
 سكر في الاشارة المتخذة من الجيوب والعسل والفتوى على انه سكر  
 من محرم ففجع طلاقه وعقابه ولو زال عقله بالبيع لم يقع غير الاما  
 انه كان يعلم انه يبيع حين شرب ببيع والا فلا وصرحوا بكونه اذا  
 السكران واستجاب عادته وينبغي ان لا يصح اذا كان كالمجنون  
 واما صوم في رمضان فلا اشكال انه ان صح قبل خروج وقت البنية  
 انه يصح منه اذا نوى لانا لا شرط البنية فيها واذا خرج وقتها  
 قبل صحوة اثم وقضى لا يبطل الاعتكاف سكره وبيع وقوفه فاق  
 كالمنعم عليه لعدم اشتراط البنية فيه واختلف في حد السكران فقل  
 من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام اعظم  
 وقبل من في كلامه خلاط ويد بان وموقولهما وبه اخذ اكثر المشايخ  
 والمعتبر في القدر المسكر في حق كونه ما قاله اجابا في حق

واختلف في الحد والفتوى على قولهما في انقراض الطهارة في  
 يمينه ان لا يسكر كالبنيان في شرح الكفر ب فوله ان السكر من مباح  
 كالمغالب يثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر  
 من يوم وليدة لانه يصنع كذا في المحط انتهى به اتم  
 لا جمعة عليه ولا يحد ولا تشرق الا اذان لا اقامة ولا حج ولا عمرة  
 وتزاد البطن في الطهر ويحكم نظره محرم الى عورتها فقط وما عداها  
 ان شتمني ولا يجوز كونه شاهداً ولا في كفا عدايته ولا عاشره ولا في  
 ولا مقبوضاً ولا كاتب حكم ولا اميناً لحاكم ولا اماماً ولا قاضياً ولا  
 في كساح او قود ولا يلى امرأته الا بنية غير الامام الاعظم عليه  
 القاضي بنية غير السلطان لو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لغيره  
 في القضاء فقتضى بعد عتقه جاز ولا يحد به اذن لا وصياً الا اذا كان  
 عبد الموصى الورثة صغار عند الامام الاعظم ولا يملك وان ملكه  
 سيده ولا زكاه عليه ولا فطرة وانما هي عليه مولا ان كان للحد  
 ولا اوصية ولا يهدى عليه ولا يكفر الا بالصوم ولا يصوم غير فرض  
 الا باذن السيد ولا فرضاً وجب بالحاجة وكذا الاعتكاف والحج  
 والعمرة ولا ينفذ قراره بحال ما ذونا او مكاتباً الا باذن مولا  
 الا اذا اقر المأذون كافياً به ولو بعد حجه وكذا الفروع بخباية  
 موجبة للدفن او القدر غير صحيح بخلافه كقود وينفذ تزويج  
 نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقاً ويكون نكراً او رهنماً ولا يرث ولا  
 يرث ولا تصح كفالته حاله الا باذن سيده ولا وية في قتله  
 وقبضه فائمه مقامها كلاً وبعضاً ولا يتلقاها ولا عاقلة له ولا هو  
 منهم وحده النصف لا احصان له وجنات متعلقة برفقة كدته  
 ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضح له ان طلق في بيع في دينه ويدفع  
 في جناتيه ان لم يفده سيده ونكح اثنتين ولا يشرى مطلقاً  
 وطلاقاً قاتلتان وعدتها جنتان ونصف المقدر ولا العتق

وعورتها كالرجل صح



بقدر فيها ولا تنكح على حرة وبصح عتقة عن الكفارات ولا تنكح  
وانما يعزى قسمها على النصف من قسم الحرة ومهرها كغيرها ولا  
يحق له مال مولاه الا بدعونه ولو اقر بوطئها وابتلاها المنيكوبة  
شهران لا خادم لها ولا جميلة ولا يجب نفقتها الا بالبتونة ولا  
ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حرة العدة السرا  
ويجوز جمعها في مسكن من الرضا ولا تطهر ولا ابتلاء من امته ولا  
مطالبة لها اذا كان مولاهما عتيقاً ولا حضانه لا قارية بل  
ولا قصاص من ماله ومن كره في الاطراف بخلاف النفس ويجب الحكمة  
بالحكمة ودواؤه مريضاً على مولاه بخلاف الحرة ولو زوجه وذا  
لم يقدر على الوضوء لا يجمع في السيدان بوضعه بخلاف الحرة ولا يزوج  
الا باذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالمهر في بيعه في نفقة زوجته  
ولا يجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالبتونة ولا تسمع له  
والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجلس في دينه ولا يملك الكفا  
بالاستيلاء ولا تصح تصادق العبد والامة على النكاح الا في السبطين  
قبل الفسامة بخلاف الحرة في التارخانية واعاقته باطل ومعلقها  
بما يملكه بعد عتقه وكذا وصيته ومهره وصدة وتبرعه الا الهدايا  
من المأذون في المحاباة البسيرة منه والاذن في الغول الى مولاهما  
وموالمطالب لزوجه العتيق والمجبوب بالبرق ليس مصرفاً  
للمصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقيراً او كان مكاتباً لا  
يتحمل عنه مولاة مائة الا وهم احصاء غير احرار ماذون فيه ولا يرجع  
الحقوق اليه ولو كمل محجوراً ولا جنة عليه ولا بدخل في القسامة  
وطى احدى الامتين بيان للعق المبهمة بخلاف وطى احدى المرأتين  
لا يكون بيباً في الطلاق المبهمة وامره عتقه باتلاف شيء موجب  
لضمانه وامره عتد الغير باتلاف مال غير مولاه موجب للضمان على  
الامر مطلقاً بخلاف الحرة اذا كان سلطاناً ويضمن بالغصب بملك

الحرة ولو صغيرة ولا يصح وقفه وعقده موقوف على اجازة مولاه  
وتصح الامة في العدة وتخل سفرها بغير محرم ولا خول في المال  
ولا يواخذ باليمين غناً لو كان عند ذمي ولا يصح الوقف على عبده  
او امته عند محمد الا المدبر وام الولد ولم ار حكم النكاح واستيلاء  
على المباح وينبغي في الثاني ان يملك مولاه اخذ امره فلوله ولو ابتاع  
فما يجعل لمولاه ويعزله مولاه على الصبح ولا يجهده عندنا ومن علم  
بعبده بنسب جميعها من محالها ولم ارها مجموعاً ولا حول ولا قوة  
الا بامته العبد العظيم اللهم افتح لنا فرجك واليهما رشدا  
مواكبا بصره الا في مسائل الاولى منها لا يجاهد  
عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان جده قادم ولا يصلح للشهادة  
مطلقاً على المعتد والقضا والامانة العظمى والادوية في عبده وانما الا  
الحكومة وتكره امانته الا ان يكون علم القوم ولا يصح عتقه غيرها  
ولم ار حكم ذبحه وصيده وحضانه ورويته لما اشتراه بالوصف  
وينبغي ان يكره ذبحه وانما حضانه فان امكن حفظ المخطور كان  
ابلاً والا فلا ويصلح ناظره وصياً والثانية في منطوقه ان يبيد  
والاولى في اوقات بلال كما في الاسعاف  
قال في المستصفي الاحكام ثبت بطرق اربعة الاقتصار كما اذا  
انشأ الطلاق والعاق وله نظائر جمعة والانقلاب ولو نكح  
ما ليس بعتق كما اذا اعلن الطلاق والعاق بالشرط فنقض وجوب  
الشرط ينقض ما ليس بعتق علة والاستناد وسوان ثبت في الحال  
ثم يستند وموداير بين التبيين في الاقتصار وذلك كالضميمة  
ملك عند اذا الضمان سند اليه وقت وجود السبب كالتصا  
فانه يجب الزكاة عند تمام الحول سنداً الى وقت وجوده كطهارة  
المستحاضة والميتة تمتنع عن خروج الوقت ربة الماستند  
اليه وقت احدث ولله اقلنا لا يجوز المسح لهما والتبيين موافق



في الحال ان الحكم كان ثابتاً قبل مثل ان يقول في اليوم ان  
 كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها  
 يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكذا اذا قال لا طلاق  
 اذا حضرت فانت طالق فانت الدم لا يقضي بوقوع الطلاق  
 ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا تم ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق حين  
 حاضت والفرق بين التبيين والاستناد ان التبيين يمكن ان  
 يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الجحش يمكن الاطلاع  
 عليه بشئ البطل فيعلم انه من الرحم وكذا ان شرط المحل في الاستناد  
 دون التبيين كذا الاستناد يظهر اثره في القابم دون المشكك  
 واثر التبيين يظهر فيما فلو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر  
 لم تطلق حتى يموت فلان بعد البين شهر فان مات تمام الشك  
 مستند الى اول الشهر فغير العدة اوله ولو وطئها في الشهر  
 صار مراحاً لو كان الطلاق جعياً وغرم العقر لو كان بائناً وبرء  
 الزوج بدل الخلع اليها لو خالعهما في خلا له ثم مات فلان لو مات  
 فلان بعد العدة بان كانت بالوضع او لم يحجب العدة لكونه قبل  
 الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وهذا بين ان فيها بطريق الاستناد  
 لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان  
 بشهر يقع مقتضى العدة وهو الاستناد انتهى والفرق بينهما  
 في المستصنف وقد فرغ الكوفي في الفروع على الاستناد وتسع مسائل  
 فارجع فيها والله اعلم

لم يكن له جلي خصمه حق ففعل المدعي رد عين ما قبض ما دام قابلاً ولا  
 يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل نصفه وكذا  
 لزمها زكاته لو نصاباً حوياً عنه ما ولا يتعين في النذر ولو كانت  
 قبل التسليم واما بعده فالعانة كذلك ويتعين في الامانات والعتبة  
 والصدقة والشركة والمضاربة والغصب تمامه في فصول العباد  
 وكتبنا في سماع الشرح جريان الدراهم مجرى الدنانير في غايته  
 وفي وكاله البناءة نعم ان عدم تعيين الدراهم والذات حق  
 الاستحقاق لا غير فانها يتعين جفاً وقد راو وصفاً بالانصاف  
 وبه صرح الامام العتابي في شرح الجامع الصغير ما يقبل الاستقفاً  
 من الحقوق ما لا يقبله وبما ان البطل لا يعود ولو قال الوارث  
 تركت حتى لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل حتى  
 لو ان احد الغائمين قال قبل القسمة تركت حتى تبطل حقه وكذا  
 لو قال الميراث تركت حتى في حبس الرمن يبطل كذا في جامع الفصول  
 وفصول العبادي وظاهره ان كل حق يسقط بالاستقاط ولو ائتم  
 ظاهراً في الحائنة في الشرب جل له سبيل ما في داره فباعت حصة  
 الدار داره مع السبيل ورضي به صاحب السبيل كان لصاحب السبيل  
 ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجزاء المأدودون الرقة  
 لاشي له على السبيل بعد ذلك كرجل اوصى رجل بسكنى داره فاشي  
 الموصى ما في الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيوع وظل  
 سكناء ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال صاوت سبيل  
 ابطلت حتى في السبيل فان كان له حق اجزاء المأدودون الرقة يبطل  
 حقه قياساً على حق السكنى وان كان له رقبه السبيل لا يبطل ذلك  
 بالابطال ذكر في الكتاب اذا اوصى رجل بثلاث ماله ومات الموصي  
 فصالح الوارث الموصى له في الثلث على السدس جاز الصدوق  
 الشيخ الامام نحو امرزاده ان حق الموصى له وحق الوارث سبيل



القسم غير متناهي كتحمل السقوط بالاستسقاط انتهى فقد علم ان  
 حق الغانم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق الميراث المجدد  
 وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق  
 الوارث قبل القسمة على قول خواصه زاده بسقط بالاستسقاط  
 وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاستسقاط وقالوا حق الرجوع  
 في الهبة لا يسقط به حتى لو قال الواهب سقطت حتى في الرجوع  
 في الهبة لم يسقط كما في مئة البرازية واما الحق في الوقف فقال  
 قاضي خان في فئاواه ما كان من الشهادته في الشهادة بوقف  
 المدرسة ان لم يكن في غير ارضها لمدرسة يكون مستحقا للوقف  
 استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطالت حتى كان ان  
 وياخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكفر من الشهادته  
 ما فهمه الطرسوسي من عبارة قاضي خان ما ورد عليه ابن مهران  
 وما حرمناه فيها وقد بقي حقوق منها جارية الشرط قالوا يسقط به  
 ومنها جارية الرتبة قالوا لا يبطل قبل الرتبة بالقول لم يبطله  
 وبالفعل يبطل بعد ما يبطل بها ومنها جارية العيب يبطل به ومنها  
 الدين يسقط بالبراءة ومنها حق الفضايل يسقط بالعفو ومنها حق  
 القسم للزوجة يسقط باستسقاطها وان كان لها الرجوع في قبل  
 واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاستسقاط من العبد قالوا وعلى المقدور  
 ثم عاود وطلب حقه لكن لا يقام بعد عفو الفقهاء والطالب واما ما  
 يلزم من العفو فلا تبطل بالاستسقاط كالكفالة والعارية ومبو  
 الوديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة وقد  
 وقع الاشتباه في مسائل وكثير السؤال عنها ولم اجد فيها صرحا  
 بعد التفتيش فيها ان بعض الذرية المشروط لهم الرجوع اذا سقط  
 حقه لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا سقط لغيره  
 بان فرغ له عنه الا ان في القسمة وغيره ان المشروط له النظر اذا

لغيره فان كان التقدير على وجه العموم صح تقويضه والا  
 فان كان في صحة لم يخرجه ان كان عند موته جازبا على ان لا يوصي  
 ان يوصي لغيره انتهى في القسمة اذا غزل ان طر المشروط له  
 النظر نفسه لا ينقل الا ان حرمه الواقف والخاص به ومنها ان  
 الواقف اذا شرط لنفسه شرطاً في اصل الوقف كشرط الادخال  
 والاخراج والزادة والنقصان الاستبدال فاسقط حقه من  
 الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لا في كل واحد فممن سقط حقه  
 من شئ كما علم بقا من كلام جامع الفصولين لا اذا سقط المشروط له  
 الربع حقه لا الاصل فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا سقط  
 حقه لغيره وفيما اذا سقط الواقف حقه من بشرط لنفسه لغيره  
 فان قلت اذا اقر المشروط الربع او بعضه انه لا حق له فيه وان  
 يسقطه فلان قبل سقوط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الواقف  
 بخلافه لما ذكره الاختلاف في باب من قبل اما حق المطالب برفع  
 جذوع الغير الموضوعة على حايطة لعداها فلا يسقط بالاراء ولا  
 بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي  
 من فضل الاستحقاق فانهم يرون التحويل فانه في معرفة الله ليعرف  
 الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي ايضا  
 الكرماني في السلم قال ب السليم سقطت حتى في التسليم في ذلك  
 المكان او البلد لم يسقط انتهى وقد وقع حادثه سكت عنها  
 الواقف له شروط اذ خال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف  
 للشرط حاكم حتى ثم رجع الواقف عما شرطه لنفسه في الشرط فاب  
 بعدم صحته رجوعه لان الوقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم  
 وسو لازم وشامل للشرط فلا رتبة كلزونه كما صرح به الطرسوسي  
 فمن سقط حقه فما شرط له الربع لا الاصل فانه قال بعدم سقوط  
 وعلمه ان الاشرط صار لازما كلزوم الوقف فكما ان الشرط



لا يملك استقاط ما شرط له فكذلك الشرط ويدل عليه ايضا  
 ما نقلناه من ابيناح الكرماني في استقاط رب السلم فانه شرط  
 له في تسليم السلم فيه في مكان معين فانه بدل على ان الشرط اذا  
 كان في ضمن واحد لازم فانه يلزمه لا يقبل الاستقاط  
 فلا يعود والترتيب بعد سقوطه بقوله القوت  
 بخلاف ما اذا استقط بالسيبان فانه يعود بالتدكر لان السبان  
 كان مانعا لا مستقطا فهو من باب زوال المانع ولا يعود اليها  
 بعد الحكم بزوالها فلو دبر الجبل بالشمس نحو وفرك الرب  
 من المني وجفت الارض بالشمس ثم اصابتها ماء لا يعود اليها  
 في الاصح وكذا البئر اذا غار ما دبرها ثم عاد ومنه عدم صحه الاقا  
 لا قاله في السلم لانه من سقط فلا يعود واما النفقة بعد سقوطها  
 بالشور بالرجوع فهو من باب زوال المانع لان باب عود الساقط  
 وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من  
 السبع منهم من قال يعود والخيار ينظر الى ان المانع زوالا فحق المقتضي  
 ومنهم من قال لا يعود والخيار ينظر الى ان المانع لا يعود وقد اكرنا  
 في الشرح والاصل ان المقتضي للحكم ان كان مؤثرا او الحكم مقدم  
 فهو من باب المانع وان عدم المقتضي فهو من باب الساقط  
 حاوية الفتوى ابراه غاما ثم اقر بعبده بالمال المبرأ منه فيكون  
 بعد سقوطه فاجبت بانه لا يعود كما في جامع الفصولين من  
 انه ابراني في هذه الدعوى ثم ادعى المدعي بانيه انه اقر له بالمال  
 بعد ان ابراني فلو قال المدعي عليه ابراني وقبلت الابرا او قال  
 صدقته لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبل المدعي  
 لاحتمال الرد والابرا ويريد بالرد فيبقى المال عليه انتهى في  
 التامر حايه في كتاب الاقرار لو قال الحق لي عليك فاشهد  
 لي عليك بالف درهم فقال نعم لا حق لك علي ثم شهد ان

عليه الف درهم وشهدوا سمعون لك كله فانه باطل لمزومه  
 شي ولا يسع الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وفرغت على قولهم  
 الساقط لا يعود فلو لم اذا حكم القاضي برونه شهادته اثا به مع  
 وجود الالهة لفسقوا ولتتمه فانه لا يقبل ذلك في تلك الحادثة  
**ان الحكم الموقوف** في مسائل ذكرناها في شرح الكنز  
 اليسوع وانه علم **ان النائم لا يستقط** في بعض المسائل قال  
 الولوالجي في آخر فتاواه النائم كالمستقط في خمس عشرة مسألة  
**المسألة الاولى** اذا نام الصائم على القضاة وقاه مفتونه فقط  
 فطرة من ماء المطر في فيه فانه صومه وكذا الواقطر فطرة من الماء  
 في فيه وبلغ ذلك جوفه **المسألة الثانية** اذا اجامعها زوجها  
 وهي نائمة بفسد صومها **المسألة الثالثة** لو كانت محتبة بها  
 زوجها وهي نائمة فعليه الكفارة **الرابعة** المحرم اذا نام فحارط  
 حلق راسه وجب بحر عليه **الخامسة** المحرم اذا نام فالتفت على  
 صيد فضله وجب عليه الخبز **السادسة** اذا نام المحرم على غيره دخل  
 في عرفات فهدا درك الحج **السابعة** الصبي المرمي اليه بالسهم  
 اذا وقع عنده نائم فمات بمملك الرميته يكون حر اما كما وقع  
 عنده البقطان موقاد بر على كوة **الثامنة** اذا انقلب النائم  
 على متاع وكسره بجنب الضمان **التاسعة** الاب اذا نام غدا  
 فوقع الابن عليه فمسطح ومونا بم فمات الابن بحرم غير المش  
 على قول البعض هو الصحيح **العاشر** من رفع النائم ووضع  
 تحت جدار سقط عليه الجدار ومات لا يلزم الضمان **الحادية**  
**عشر** رجل خلا باعراة ومنه اجنبي نائم لا تصح اكله **الثانية**  
**عشر** رجل نام في بيت فمات امراته ومكث عنده ساعة  
 صحت اكله **الثالثة عشر** لو كانت المرأة نائمة في بيت  
 ودخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صحت اكله





امرأة مات فجاءت فارتفعت فبذمتها ثم  
 الرضاع **الحاشية** الميتة اذا حرت وابنه على ما يكون استعماله  
 وهو عليها تام انقصت بيمينه **المصلحة** اذا نام  
 وتكلم في حاله النوم تنقض صلواته **السنة** **المصلحة** اذا نام  
 وقرأ في حاله قنانه تغيب تلك القراءة في رواية  
 او انما ابنة السجدة في نومه فتمنعها رجل فزنته السجدة كما لو سمع  
 من البغضان **الحاشية** اذا استيقظ بذات النائم فاجبره  
 رجل في كذا كان محسباً لانه يغني بانه لا يجزئ عنه سجدة الملاءة  
 ويجب في بعض الاقوال على هذا القول رجل عند نائم فاجبره  
 على هذا **الحاشية** رجل حلف ان لا يكلم فلاناً فجاءه المحلف المحلف  
 عليه وموناهم وقال له ثم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا بحث  
 والاصح انه بحث **رجل** طلق امرأته طلاقاً حياً  
 فجاء الرجل ومتهماً بشهوة ومثلاً صار مراجعاً **الحاشية**  
 لو كان الزوج نائماً فجاءت المرأة وقبلته بشهوة بصبر مراجعاً  
 عند أبي يوسف حلاً فالحمد **الحاشية** الرجل اذا نام وجاءت  
 امرأة وادخلت فرجها في فرجه وعلم الزوج بفعلها ثبت حرمته  
 المصاهرة **الحاشية** اذا حادت امرأة الى نائم  
 وقبلته بشهوة وانفصلا على ذلك ان كان بشهوة ثبت حرمته  
 المصاهرة **الحاشية** **المصلحة** اذا نام في صلواته حلت  
 يجب الغسل ولا يكتفى بالبنا وذلك اذا ابتغى نايماً يورثه وليله ديون  
 وليستين صارت الصلوة وبنائه ذمته انتهى **الحاشية**  
 احكامه احكام الصبي العاقل فصح العبادات منه ولا بحث في  
 موكل بالجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواحي  
 من شرح الكفر **الحاشية** ذكرها الاصحون في بحث العوارض  
 فليست بامره راجعاً ببيان الاعتبار للمعنى او اللفظ ذكرنا في

في كتاب البوع من النوع الثاني **الحاشية**  
 النسفي في الكفر حقيقته وذكر في احكامه وقوفه في الصلوة  
 ميراثه وخاتمه وذكر مولانا محمد احكامه في الاصل من كتاب  
 المفقود والما ذكر ما ذكره سناك باختصار يتيم اذا مات  
 وليس في قبره ولا يدفن الا محرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريراً  
 وحلياً في حياته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله  
 وفروعه فان زوجه ابوه رجلاً فوصل اليه جازوا والا فلا علم  
 له بذلك وامرأة فبلغ فوصل اليها جازوا والا اجل كل الغنيين  
 ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصلي الا بقباع يقوم  
 امام النساء خلف الرجال ان وقعت في صف النساء اعادوا  
 وان قف في صف الرجال لا يعيد ما بعده ما لم يمسح بياض  
 وخلعه محاذياً له ويوضع في الخمازة خلف الرجال والمرأة  
 خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفنا ضرورة مع حاج  
 بينهما في الصبي ولا حد على قاذفه ولا عليه بقذفه بغيره المحرم  
 ويقطع يده للسرقة ويقطع سارق ياله ويقعد في صلواته  
 كالمرأة ولا يقصص على قاطع يده ولو عمداً ولو كالقاطع  
 امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمداً وعلى عاقله شهاده  
 ولا تجلوه به رجل ولا امرأة ولا ياب فرثاً الا بالبحر ثم اذا اوصى  
 رجل لما في بطن امرأة بالف ان كان غلاماً ونحوهما ان كان انثى  
 فولهت حتى تسكلاً فالوصية موقوفة في الجثمان الزايدة  
 الى تسبين امره ولو قال لامرأته ان كان اولاد له فله يه  
 غلاماً فانت طالق او قال كذا لك لامة فانت حرة فوله  
 حتى تسكلاً لم تطلق ولم تعق ولا سهم له مع المقاتلة وانما يرضخ  
 له ولا يقتل لو اسيرة او مرتبة بعد الاسلام ولا خراج على  
 راسه لو كان في نيا ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حرة



منه في قوله لا ينفك  
عن طاعة الله تعالى  
فان قوله لا ينفك  
هو قوله لا ينفك

او كل اثم له حرة الا اذا ما طاعت الله علم ولو قال كل  
انما ذكر او انشئ لم يقبل قوله واذا قل خطأ وجبت فيه المرأة وقوت  
الباقى الى التبين وكذا فيها دون النفس ويصح اعتقاده في الكفارة  
ولو تزوج مشكك مثله لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان بالموث ولو  
شهدوا انه ذكر وشهدوا انه انثى وان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة  
من شهد انه غلام وبطلت الاخرى وان كان جل على امراته  
قضيت بشهادة انثى وبطلت الاخرى وان كانت امرأة يمين  
انه زوجها وقت الامر الى ان يتبين فان لم يطلب انثى  
شيئا ولا يطلب منه شيئا قبل واحدة منها حتى يتبين انثى  
مراثة والمراث منه فقال فان مات ابو فله ميراث انثى منه  
وتماه فيه وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل  
حررا ولا ذبيها ولا فضة ولا يزوج من رجل ولا يقف في النكاح  
ولا احد بقدره ولا يخلو بامرأة ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولا  
انثى ولا بدخل تحت قوله كل اية  
ان السنة في غانها النكاح ولا يبرأ منها وانما موكرته وسن  
علق لحيتهما لو بنت ومنع من خلق راسها ومنه لا يطهر بالفكر  
عنه قول يزيد في اسباب البلوغ بالحيض اكمل وكبره اذا انما  
وبدنها كغير عورة الا وجهها وكفيها وقد يبرأ على المعتمد وذو عيبها  
على المرحوح وصوتها عورة في قول كبره لها احكام في قول لا  
ان يكون من يرضيه ونفسا والمعتمد لا كرامته مطلقا ولا ترفع بدنها  
خدا اذ بينهما ولا يجزى بغير انهما ونظم في ركوعهما وسجودها ولا  
تفزع اصابعهما في الركوع واذا انما بها شئ في صلاتها صفت  
ولا تسبح وكبره جماعة ويصف الامام ومطهر ولا تصلح  
امام للرجال وكبره حضور الجماعة وصلاتها في ميثاقها  
وتضع يمينها على شمالك تحت يديها وتضع يديها في التشهد

بجاء

على ركبتيها تبلغ راس اصابعها وتترك ولا جمعة عليها  
لكن نعهدها ولا يجزى ولا يبرأ ولا ينفك ولا ينفك ولا ينفك  
او محرم ولا تجب عليها الحج الا باحد حوا ولا ينفك حبر ولا ينفك  
ولا تكشف راسها ولا تسبي من الميدين الا حصر ولا ينفك  
ولا تزل الباعد في طوافها عن طوافها عن البيت افضل ولا يخط  
مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند الصفات وتكون قاعدة  
ومواكب بمس في احرامها الحنبل وترك طواف الصد بعينه  
الحض وتوفر طواف الزيارة لعذر الحض وتكفي في حصة ثواب  
ولا تؤم في الجحارة وان كان المستانث ويذهب لها نحو القبلة  
في التابوت ولا سهم لها وانما يرضع لها ان قامت ولا يرضع  
المتردة والمشركة ولا يقبل شهادتها في احد ود الفصا  
وتعكف في ميثاقها ويباح لها خضبة بها وحليها بخلاف  
الرجل الا الضرورة والتضييق بالذكر افضل منها وهي على النصف  
من الرجل في الاث والشهادة والديانة وبعضا ونفقة  
القرب ولا ينبغي ان تولى القضاء وان صح منها بغير احد ود  
والقصاص وبعضها مقابل المهر دون الرجل ونحو الامه  
على النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما  
ابكر ونحو الامه اذا عتقت بخلاف العبد ولو كان زوجا حرا  
ولبنها محرم في الرضاع دونه وتقدم على الرجال في الحض  
والنفقة على الولد الصغير في النفقة في نفقة اليتيم في النفقة  
في الصلوة وتؤخر في جماعة الرجال الموقف في اجتماع الخوا  
عند الامام فتجعل عند القبلة والرجل عنه الامام وكذا في الحج  
وتجك الديانة يقطع ثوبها او حليتها بخلافه في الرجل في الحكوة  
ولا مضاى يقطع طرفها بخلافه ولا قسامة عليها ولا يخلع  
العائلة فلا شئ عليها في الديانة لو قتل خطأ بخلاف الرجل فان

ولو قتل سقط الفرض  
ولا يخل الجحارة صح



القاتل كاحدهم ويجفر لها في الرحم ان ثبت ما بالبينه وتجلد في  
والرجل قائما ولا تنفي سياسته وينبغي مواعدا بعد الجدة لاحدا ولا  
تختلف الخصم للعدوى اذا كانت محدودة ولا للمعين بل يخص بها  
القاضي او بعث نايبه يخلفها بحضرة شاهدين يقبل ثوبكدها  
ولا رضى الخصم اذا كانت محدودة اتفاقا ولا تبدا الشايع سلام  
وتعديده ولا يحجب ولا تسمى تحرم الخلوة بالاجلدة ومكر الكلام  
معها واختلافه في جواز كونها بينة واختار في المسابقة جواز  
كونها بينة لا رسولة لان الرسالة مبينة على الاشتها وتطمين  
على السنة بخلاف البينة والتعام فيها ولا تدخل النساء في الاعا  
السلطانية كما في الولو واجتهد والله اعلم **احكام الذم**  
حكمه حكم المسلمين الا انه لا يوجب بالعبادات ولا يوجب منه ولا يصح  
نيمه ويصح وضوءه وعنده فلو اسلم جازت صلواته به ولا ياتم  
على ترك العبادات على قول باثم ترك اعتقادا واجماعا  
ولا يمنع من دخول المسيحي جينا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله  
على اذن مسلم عنه ما ولو كان المسيحي احرام ولا يصح نذره ولا هم  
له من الغنمة ويرضخ له ان فاعل او دل على الطعن لا يجدر بشرب الخمر  
ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غضبت منه ويضمن متلفها الا ان  
يظهر معها بين المسلمين ملاءمة في اقامتها او يكون المتلف اما  
يرى ذلك بخلاف اعراف حملة المسلم فانه لا يوجب الضمان لو  
كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهره شربها كاظهار بعضها  
ولم اره الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والمذهب لا يتعرض لهم  
لوتنا كجوا فاسدا او تباعوا كذا كذا ثم اسلموا وفي الكفر وقبل  
قول الكافر في اكل الكفرة وتعقبه الرملة بانه سهو ولا يقبل قوله  
فيها وجوابه انه يقبل فيها ضمن المعاملات لا مقصودا وهو  
مراده كما افصح به في الكافي ويؤخذ الذم بالتبعية غنا في المركب

المسابقة كتاب في العقاب لابن الهمام  
مشهوره عليها شرح الابن في  
شرح لابن ابي حنيفة

ساعة

واللبس

غير يكون بالاكف لا يلبسون الطيالة والاردية ولا يثياب  
اهل العلم والشرف وتجعل على دورهم علامة ولا يجد ثوبه  
ولا كينته في مصر واختلاف الروايات في سنانهم بين المسلمين  
المصر والمعتد الجواز في محدودة خاصة واختلاف المشايخ بل لم يميزتم  
بجميع العلامات او مكفي واحدة والمعتد انهم لا يكون مطلقا ولا  
يلبسون العمام وان ركب اكلما ضرورة نزل في المجامع يضمن  
عليه في المردود ولا يرجم وانما يجلد واحدا حصل نظام احد ودكها عليه  
الا حد شرب الخمر ولا يبداء الذمى بسلام الا الحاجة ولا يزد الجوا  
على عليك وبكرة مصانحة ويحرم تعظمه وبكرة للمسلم ان يجر  
نفسه كافر لعصر العيب وفي الملتقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع  
منه الذمى الا الخمر والخمر ولا مكره عبادة جارة ولا يضافه ولا  
تعيب الكفاءة بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خدعها  
حاكك او كناس ففرق بين كين الفتنة كذا في البرانية الاسلام  
يهدم ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الاديبين كالقصاص  
وضمان الاموال الا في مسائل الواجب الكافر ثم اسلم لم يسقط  
ومنها لو زنى ثم اسلم وكان ناه ثابا بينه مسلمين لم يسقط  
احده باسلامه والاسقط بنيت اخا شريك اليهودي النصراني  
في وضع الحجر وحل المناكحة والذبايح وفي الذمة وشاركهم  
المجوس في الخمر والذمة دون الاخرين استود اهل الذمة  
فيما ذكر وقتل المسلم بالذمى وفي الكافر والمسلم سواء ولا يقتل  
المسلم والذمى مستامن تبنيه اخو لا توارث بين المسلم والكافر  
وبحري الارث بين اليهود والنصارى المجوس الكفر كله  
عند ماطة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار متعاقلون فيما  
بينهم وان اختلف مللهم وخرج المرتد فانه يرث كسب سلامه  
ورثة المسلمون مع عدم الاتحاد

واللبس

بجدة

قل



في احكام الجاهلية

من تعرض لها وقد الف فيها من اصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي  
في كتابه احكام المرجان لكن لم اطلع عليه الا ان وما نقلته عنه  
فانما هو بواسطه نقل السيوطي ولا خلاف في انهم مكلفون منهم  
في الجحيم وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطاجين  
ففي البرازية مع ما ياتي الاجناس غلام ليس للبحر ثواب في التقا  
توقف الامام في ثواب البحر لانه جاء في القرآن فيهم يعجز لكم من  
ذنوبكم والمعصية لا تنلهم الاثابة لانه استرو منه المعصية للمعصية  
والاثابة بالوعد فضل قال المعصية او عذابهم في حق الله  
صالحهم قال الله تعالى اما القاسطون فكانوا لجهنم خطبا وانه علم  
قلنا الثواب فضل من الله لا بالاحتساب في قول الله تعالى في ثواب  
الآخرة كما ذكرنا بعد عندهم الجحيم خطبا بالثقلين ثم ذكرنا  
قلنا ذكرنا ان المراد بالتوقف التوقف في الماكل والمسيب  
والملاد لا الدخول فيه كدخول الملاكه للسلام والزبارة الجحيم  
والملكه مدخلون عليهم من كل باب سلام الاية انتهى منها الكنا  
قال في السراجية لا يجوز المناكحة من بني آدم والبحر في انسان الماء  
لا خلاف الجحيم انتهى تبعه في منه المفتي الفيض في الفصل  
الحسن البصري عن التزوج بجحيم فقال يجوز بلا شهود ثم رقم اخر  
لا يجوز ثم رقم اخر بصفه السائل كحاقته انتهى وفي تبينه الدر  
في فتاوى اهل العصر سئل عن احمد عن التزوج بامر مسلمة  
من الجحيم بل يجوز اذا انصورت ذلك ام يخص الجواز بالاميين  
فقال بصفه السائل كحاقته وجعله قلت هذا لا يدل على حقا  
السائل ان كان لا يتصور الا ترى ان بالالبث ذكر في فتاوى  
ان الكفار لو تزوا ببني في الدنيا هل يرمي فقال يسأل ذلك النبي  
ولا يتصور ذلك بعد رسولنا ولكن اجاب على بقدر التصور  
كذا اشد اسئل عنها ابو حاد فقال لا يجوز انتهى وقد استدلل

وعلى خلقكم كما قال الله تعالى  
لقد جاءكم رسول من انفسكم

بعضهم على تحريم كحاح الجحيمات بقوله تعالى في سورة النحل  
وان الله جعل لكم من انفسكم ازواجا اي من جنسكم ونوعكم اي من  
الاديين انتهى وبعضهم جازواه حركه ما في مسائل احمد  
واسحق قال حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن حصينة  
عن يونس بن يزيد عن الزمري قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن كحاح البحر موان كان مسلا فقد اعتضد يا قول  
العلماء فروى المنع عن الحسن البصري فتاوى واحكامه في  
واسحق بن ابي حنيفة وعقبة الاصم فاذا تقرر المنع في كحاح الآب  
الجحيم فالمنع في كحاح البحر لانه اول ويدل عليه قوله في  
السراجية لا يجوز المناكحة وموثق لهما لكن روى ابو عثمان  
سعيد بن العباس الرازي في كتاب الامام والوسوسة  
فقال حدثنا مقاتل عن سعيد بن اود الرندي فقال كتب قوم  
من اهل اليمن الى مالك يسئلونه عن كحاح البحر قالوا ان ههنا حلال  
في البحر يخطب البنا جارية يزعم انه يريد احلال فقال ما اري  
بذلك باسا في الدين لكن اكره اذا وجد امرأة حامل قتل  
لها خبر وجك قالت في البحر فيكثر الفساد في الاسلام بذلك  
انتهى ومنها لو وطئ البحر لانه قتل بح عليها الغسل قال  
قاضي خان في فتاواه امرأة قتلت معي جنتي ما تبني في اليوم حرام  
واجب في نفسي ما اجد لو جامعني زوجي لا غسل عليها انتهى  
وقيد الكمال بما اذا لم تنزل اما اذا نزلت وجب كانه حلالا  
ومنها انعقاد الجحيم بالبحر في كره السيوطي عن صاحب احكام  
المرجان في اصحابنا مستند ابجد ب احمد بن مسعود في  
قصة البحر في فتاوى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلة  
او كره شخصان منهم فقال يا رسول الله انما نجبان تو مننا  
في صاينا قال فصفهما خلفه ثم صلت بنا ثم انصرف ونظيره



ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل بالملكية وخرج على ذلك لوصفه  
 في قضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة لم  
 يثبت ومنها صلاة حلف الجني ذكره في اتمام المرجان  
 اذا امر الجني من بي المصلحة يقال كما يقال الانبي ومنها لا يجوز  
 قتل الجني بغير حق كالانبي قال الزمعي فانوا ينبغي ان لا يقتل الجني  
 البيضاء التي تمشي مستوية لانها من ايمان لقوله عليه السلام  
 اقتلوا الطغيتين والابرار والياكم واجبة البيضاء فانها من الجني  
 وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجني  
 ان لا يلهي خلوات امته ولا ينظر وانفسهم فاذا خالفوا فقتلوا  
 نقضوا العهد فلا حرج لهم والاولى هو الاذلة والاعذار فقتلوا  
 لها ارجح باذن الله وخلق طريق المسلمين فان ابقت قتلها والاذلة  
 انما يكون خارج الصلوة انتهى وقد روي ابن ابي الدنيا ان  
 عباسه رضي الله عنهما رأت في ميثما جنة فامرت بقتلها فقتلت  
 فابت في ملك الليل فقتل لها انها من النفر الذين سمعوا الكوفة  
 من النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت الى البصرة فابتع لها العيون  
 راسا فاعققتهم ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفيه علماء أصححت  
 احسن باثني عشر الف درهم ففرقت على المساكين ومنها قبول  
 رواه الجني ذكره صاحب اتمام المرجان وذكر السوطي انه لا شك  
 في جواز روايتهم عن الانس ما سمعوه سواء علم الانس منهم اولاد اذ اجاب  
 الشيخ في حصر دخل الجني في نظره غير الانس واما رواية الانس  
 عنهم فالظاهر منعها لعدم حصول الثقة بعد التهم ومنها لا يجوز  
 الاستنجاء بزاد الجني وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها ان جنة  
 لا تخل قال في المتنقط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يني  
 غير ذبايح الجني انتهى وقد ذكر الامام الكوفي في مناقبه في فضل  
 قراءة الامام شيئا من احكام ايمان واولاد الشياطين بيان

القول الكلام على جماعهم واكلامهم والله اعلم  
 الجني هو من لا يملك من الجني شيء واما قوله تعالى يا معشر الجني  
 والانس لم ياتكم رسل منكم فآذوه على انه رسل عن الرسل  
 سمعوا كلامهم فآذوه وادعواهم لا عن الله وذهب الضحاك ابن  
 حرم على انه كان منهم مني مسكابحدث وكان النبي بعث الى قومه  
 خاصة قال ليس الجني من قومه ولا شك انهم آذوه واقتلهم جازم  
 انيها منهم والله اعلم قال البغوي في تفسيره لا حاش  
 وقوله دليل على انه صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس والجني  
 جميعا وعن مقاتل لم يبعث قبله نبي الى الانس والجني واختل العلماء  
 في حكم مومني الجني فقال قوم لا ثواب لهم الا البشارة من النار والله  
 ذم ابو حنيفة وعمر الليث ثوابهم ان يجاروا في النار ثم يقال لهم  
 كونوا زابا كالبهائم وعن ابن الزناد كذا قال اخرون شاكرون  
 كما يعاقبون وفيه قال المالك وان ابي ليلى وعن الضحاك انهم  
 يذهبون النسيج والذكر فصبون من لذة ما يصيبه نوا آدم من  
 نعيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان مومني الجني حلال الجنة في نفسها  
 وليسوا فيها اسي ذم الحارث المحاسبي ان الجني  
 الذين خلون الجنة يكونون يوم القيمة تراهم ولا يرون عكس  
 ما كانوا عليه في الدنيا صرح ابن عبد السلام  
 بان الملكية في الجنة لا يرون الله تعالى قال لا تتركه الابصار وقد  
 استثنى منه مومنون البشر فيبي عليه عمومة الملكية قال في اتمام المرجان  
 ومقتضى هذا ان الجني لا يرون لان الآية باقية على العموم فيهم  
 انتهى ولم يتعقبه السوطي في الاستدلال على عدم رؤية الملكية  
 والجني بالآية نظر لانها لا تدل على عدم رؤية المومنين اصلا فلا  
 قال القاضي الضحاك في انه لا يتركه اي لا يخط به واستدل المتأخرين  
 على امتناع الرؤية ولا النفي في الآية عاما في الاوقات فلعلة

قال الله تعالى

مطلق الرؤية



مخصوص بعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا  
كل بصير يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى  
المحرم عندنا من حرم نكاحه على التابيد نسب او  
مصاهرة او رضاع ولو لوطنى حرام فخرج بالاول ولد العمومة  
واخوته وبالثاني اخ الزوج وعمتها وخالتها وشمل ام الميراث  
بها وبناتها وابا الراني وابنه واحكامه تحريم النكاح وجواز النظر  
واخلوة والمسافة الا المحرم من الرضاع فان اخلوة بها مكرهه  
وكذا بالصهره الشابه وحرمة النكاح على التابيد لا مشاركة  
للمحرم فيها فان الملاءمة اذا اكدت بنفسه وخرج عن ايلية  
الشهادة والمجوسية نخل بالاسلام او يهوديا او تنصرا بالمطلة  
ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته وسكوته الغير بطلا فمدا  
عدتها ومعددة الغير بانقضائها وكذا الامشاركة للمحرم في جواز  
النظر واخلوة والسفر واما جدها فكانا لا جنسي على المعتمد لكن الزوج  
بشارك المحرم في هذه الثلاثة والثالث الثقة لا يقيم مقام المحرم  
والزوج في السفر ويختص المحرم بالنكاح بحكام منحصرة على فربه  
لو ملكه ولا يختص بالاصل والفروع ومنها وجوب نفقة الصغير  
على فربه الغني فلا بد فمكونه رجما محرما منه القرابة فان العتم  
والاخ في الرضاع لا يعق ولا يجب نفقته ويفصل المحرم فربه منها  
انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع او هبة الا في عشر مسائل  
ذكرناها في شرح الكنت فان فرق صحيح البيع ومنها ان المحرمية  
ما نفع من الرجوع في الهبة ويختص الاصول والفروع من بين  
سائر المحارم باحكام منحصرة انه لا يقطع احد بما يسهرة مال الا  
ومنها لا يقضي ولا يشهد احد بما لاخر ومنها تحريم موطوءة  
كل منهما على الاخر ولو بزنا ومنها تحريم مسكوحة كل منهما على الاخر  
بجود العقد ومنها لا بد خلون في الوصية للأقارب يختص الاصول

باحكام ومنها لا يجوز له قتل اصله كحرمي الا دفعا عنه وان  
خاف رجوعه ضيق عليه واجاهه ليقتله غيره وله قتل فرعه كحرمي  
كحرمه ومنها لا يقبل الاصل بفرعه ويقبل الفرع باصله ومنها  
لا يجده الاصل بقدر فرعه وبجدة الفرع بقدر اصله ومنها  
لا يجوز مضافة الفرع الا باذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى  
الاصل له جارية ابنه بنت نبيه واجد اب لاب كالأب  
عده ولو حكما بعدم الابلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية  
اصله لم يصح الا بتصدق الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنهم  
بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفرع ومنها لا يجوز  
المسافة الا باذنهم ان كان الطريق مخوف والا فان لم يكن ملحقا  
فكذلك والا فلا ومنها اذا ادعاه احد ابويه في الصلوة وجبت  
اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم ار حكم الاجداد والجدا  
وينبغي الاحتياط ومنها كراهية جده دون اذن من كرهته فابوة  
ان احتاج الى خدمته ومنها جواز التاويب الاصل فرعه والظاهر  
عدم الاختصاص بالاب فالأم والاجداد واجدات كذلك ولم  
اره الا ان ومنها تنجيه الفرع للاصل في الاسلام وكثيرا مسائل  
اجده وما يقوم مقام الاب فيه في فرائض الفوايد ومنها لا يجسبون  
بين الفرع والاجداد واجدات كذلك واختص الاصول بالذكر  
بوجوب الاعفاف واختص الاب واجده باحكام منها ولاية المال  
فلا ولاية للأم في مال الصغير الا لحفظه وشراما لا بد منه للصغير ومنها  
تولي طرف العقد فلو باع الاب ماله من ابنه او اشترى ليس من  
غيره فاحسن العقد بكلام واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج  
الاب واجده فقط واما ولاية النكاح فلا يختص بها فثبت لكل  
ولي سواء كان عصبة او مزدوى الارحام وكذا الصلوة في الجهاد  
لا يختص بها وفي الملتقط من النكاح لو ضرب المعلم الولد اذن لا



فذلك

لم يعزم الا ان يضرب ضرباً لا يضرب مثله ولو ضرب باذن  
 الام غوم الدية اذ اهلك واجحد كالب عند فقده الا في ثلثي  
 عشرة مسئلة ذكرنا في الفوائد من كتاب الفرائض ذكرنا ما حلف  
 فيه اجد الصبح الفاسد يترتب على النسب اثنا عشر حكماً تورث  
 المال والاولاد وعدم صحة الوصية عند المراجعة وبلحجها الاقرار  
 بالدين في مرض موته وتحمل الدية وولاية التزوج وولاية غسل  
 الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية الخصانة وطلب ائحة  
 وسقوط الفصائل اتم بترتيب عليها  
 وجوب الغسل وتحريم الصلوة والسجود والخضعة والطواف وقراءة  
 القرآن وحمل المصحف ومسح كتابته ودخول المسجد وكراته الاكل  
 والشرب قبل الغسل وجوب نزع الخف والكفارة وجوبا اوبداً  
 في اول اخص من ينار وفي اخره بنصف دينار وفساد الصوم  
 وجوب قضائه والتعزير والكفارة وعدم انعقاده اذ طلع  
 الفجر مخالطاً وقطع السابغ المشروط فيه وفي الاعكاف وفساد  
 الاعكاف الحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب  
 المضى في فاسد حاد وقضائهما وجوب الدم وبطلان خيار الشرط  
 لمن له وسقوط الرد بعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقاً  
 وقبله ان كانت بكرة او نقصهما وجوب مهر المثل للوطى شبهة  
 او بكتاب فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد في مهربا اذ اخرج باذن  
 سيده وتحريم الربيبة وتحريم اصل الموطوءة وفرعها عليه ويجزم  
 اصله وفرعه عليهما وحلها على الزوج الاول لسيدنا الذي طلقها  
 ثلاثاً قبل ملكها وتحريم وطى اثنائها اذ اكانت امة وزوال العنة  
 وابطلان خيار العتقة وابطلان خيار البلوغ اذ اكانت بكرة وكال  
 المستمى وجوب مهر المثل للمفوضة واستقاط جسمها بنفسها كالتبني  
 معجل مهربا على قولها ودفع الطلاق المعلق بها وثبوت السنة والبدعة

ظلالها

في ظلالها وكونه تعييناً في الطلاق المبهم وثبوت الفتي في الايمان  
 وجوب كفارة اليمين ولو كان بآية تعالى وجوب العدة  
 ومنع تزوجها قبل الاسبر اعني قول محمد المفتي به وجوب النفقة  
 والسكنى المطلقة بعده وجوب ائحة لو كان زناً ولو اوطى  
 على قولها واذبح البهيمة المفعول كها ثم حرقتها وجوب التعزير  
 ان كان شبهة او مشركه او موصى منفعها او محرم مملوكه له  
 او لواطته بزوجه وثبوت الاحصان وثبوت النسب وقوع  
 العلق المعلق به واستحقاق الغزل غير القضاء والولادة والوصاية  
 ورد الشهاداة لو كان زناً وانه علم **الاشارة**  
 لا فرق في الابحاج بين ان يكون مجاملاً ولا كمن شرط ان يغسل  
 الحرامه معه هكذا ذكره في التحليل منجى في سائر الابواب  
**الاشارة** ما ثبت للشيخ من الاحكام ثبت لمقطوعها ان نفى منه  
 قد ربا وان لم ينفق قد ربا لم يتعلق به شيء من الاحكام ويجتاج الى  
 تغسل لكونها بكنته ولم اره **الاشارة** الوطى في المدة بركا لوطى الغفل  
 فيجب الغسل ويجزم به باحكم بالوطى في القبل ونقص الصوم اتفاقاً  
 واختلافه في وجوب الكفارة والاصح وجوبها ونقص الحج  
 قبل الوقوف على قولها واختلف الرواية على قوله والاصح في  
 به كحاشي فتح القدير ونقصه به الاعكاف ويثبت الرجعة على المضى  
 كما في التبيين الا في مسائل لا يثبت به حرمه المصاهرة ولا يجب  
 ائحة به عند الامام الا اذا كفر ففصل على المفتي به ولا يثبت الاحصان  
 والتحليل للزوج الاول والا في المولى ولا يخرج عم العنة ولا يخرج  
 غير كونها بكرة فيكسفي بسكونها ولا يحل كمال الوطى في القبل  
 حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع وينبغي ان يسقط خيار  
 الشرط والعيب لقولهم يسقطه بالتقبل والمن شبهة فلهذا  
 اولى للامة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها



يكاح فاسد بالاجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في  
 المهر لا يوجب كمال المهر في الكاح الفاسد والجب العدة لو  
 طلقها بعده من غير خلوة **الرابعة** الوطى يكاح فاسد كالوطى يكاح  
 صحيح الا في مسائل الايدى وجوب مهر المثل لا يراعى على المسمى في  
 الصحيح بجب المسمى الثانية الحرة الثالثة عدم كحل للاول **الرابعة**  
 عدم الاحصان به الخامسة للوطى ملك البين احكام كاحكام الوطى  
 يكاح فيوجب تحريمها على اصوله وفروعه وتحريم اصولها وفروعها  
 عليه وجوب الاستبراء وحرة ضم اخواتها اليها ونجاسة الوطى  
 بالكاح في مسائل لا يثبت به التحليل ولا الاحصان السادسة  
 كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الا نزال لكونه شبيها بالسابقة لا  
 الوطى بغير ملك البين غير اوجه الا في مسائل الايدى الذمية  
 اذا كحبت بغير مهر ثم اسلمها وكانوا ايدى بنون ان للمهر فلامر الثانية  
 يخرج صبي البغ حرة بغير اذن لبيته ووطئها طاعة فلا مهر ولا عدة  
 الثالثة زوج عبيده فمأتمته فالاصح ان للمهر الرابعة ووطى العبد  
 سيدته بشبهة فلا مهر اخذت افرقوا لهم في الثانية ان المولى لا يوجب  
 عليه عده وبنات الخامسة لو وطئ حرة فلا مهر ولم اره الا ان السادسة  
 الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفه منع ان للمهر ولم اره السابعة  
 البائع لو وطئ كجارتة قبل التسليم الى المشتري متى في حفظي  
 منقولة كذا كانت الثانية اذن الراي من المهرين في الوطى فوطى  
 ظاهرا كحل فيبني ان للمهر ولم اره الا ان السعة التي يحرم على الرجل  
 ووطئ زوجته مع بقاء الكاح الجبض والنفس الصوم الواجب  
 وصق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام والاياء والظهار  
 قبل الكفيرة عده ووطئ الشبهة واذا صارت مفضاة اختلط  
 قبلها وديرها فانه لا كحل لدايتها حتى يحقق وقوعه في قبلها وثمها  
 اذا كانت لا تحمله لصغر او مرض وعند امتناعها القبض معجل مهرها

لم كحل كرها وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم ووطئ من وجب عليها  
 القصاص ليس بها جليل ظاهرا لاجل حدث حمل يمنع من استيفاء  
 ما وجب عليها التاسعة اذا حرم الوطى حرمت وواجبة الاية  
 الجبض والنفس والصوم لمن افرق فحرم في الاعتكاف والاياء  
 مطلقا والظهار والاستبراء العاشرة اذا اختلف الزوجان  
 في الوطى فالقول لنا الا في مسائل ادعى العين الاصابة واكرت  
 وقلن ثبت فالقول له مع يمينه لان كانت بكر او لا فرق في ذلك  
 بين ان يكون قبل التاجيل او بعده الثانية المولى ادعى الوطى  
 اليها قبل مضي المدة قبل قوله يمينه لا بعد مضيتها الثالثة لو كانت  
 طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول  
 لها لو حوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة  
 وفي حل بنتها واربع سوايا واخصها للمحال فلو جأت بولد لزين  
 محتمل ثبت نسبه ويرجع الي قولها في كتمان المهر فان لا غنى فيه  
 عدنا الى نصد بقية بكذا فمأتمته بكلامهم ولم اره الا ان صرحا **الرابعة**  
 ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول لها كحلها بالطلاق  
 لا كحل المهر الخامسة لو علقه لعدم وطئه اليوم فادعت عده او عا  
 فالقول له لا تكاره وجوب الشرط قال في الكفر وان اختلفا في وجوب  
 فالقول له  
 هي اقسام لازم من الجانبين السبع  
 والصرف السلم والتولية والمراجعة والوصية والنشر كسب  
 والصلح والحوالة الا في مسئلتين ذكرناهما في الفوايد منها والاجابة  
 الا في مسئلة ذكرناها في الفوايد منها واليه بعد القبض وجوب  
 مانع من الموانع السبعة والصدائق والخلع يجوز في الكاح النكاح  
 غير النكاح بنى خبار البلوغ والعق والاولى ان يقال نكاح البالغ  
 العاقل الحرة كذا في كذا جانز من الجانبين فقط الشركة والوكالة  
 والمضاربة والوصية والعارنة والايديع والقرض والقضاء

انظر



و سائر الولايات الا الامانة العظمى و جازم احد كائنين فقط  
 الرمن من جانب المرمين لازم من جانب الراس بعد القبض و الكتابة  
 جازمه من جانب العبد لازمة من جانب السيد و الكفالة جازمه من  
 الطالب لازمة من جانب الكفيل و عقد الامان جازم من قبل المحرم  
 لازم من جانب المسلم من الجازم من كائنين توليه القضاء  
 قلم سلطان غزله و لو بلا جفوة كما في الخلاصة و له غل نفسه و اما  
 الولاية على مال يتيم بالوصاية فان كان صبي الميت فله لازمة  
 بعد موت الموصي فلا يملك القاضي غزله الابحانة او عجز طاهر  
 و من جانب الوصي فلا يملك الوصي غل نفسه الا في مثلين ذكرناهما  
 في وصايا الفوائد و ان كان صبي القاضي فلا لان للقاضي غزله كما  
 في القينة و له غل نفسه بخضرة القاضي قد ذكرنا التولية على الاوقاف  
 في وقف الفوائد بعينهم في العقود البيع نافذة و موقوف و لازم  
 و غير لازم و فاسد و باطل و ضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة  
 و ردت عليه ثمانية الباطل و الفاسد عندنا في العبادات  
 متراد فان وفي الكساح كذلك كمن قالوا الكساح المحارم فاسد عند  
 ابي حنيفة فلا حد و باطل عند ما يفقد وفي جامع الفصولين كساح  
 المحارم قبل باطل و سقط احد ثلثة العقد انتهى و اما في البيع  
 فمتباينان فباطل ما لا يكون مشروعاً با صله و وصفه و فاسد  
 ما كان مشروعاً با صله دون وصفه و حكم الاول انه لا يملك القبض  
 و حكم الثاني انه يملك به و اما في الاجارات فمتباينان قالوا  
 لا يجب الاجر في الباطل كما اذا استاجر احد الشريكين شريكه ليجل  
 طعام شرك و يجب اجر المثل في الفاسدة و اما في الرهن فقال  
 في جامع الفصولين فاسد يتعلق به الضمان باطله لا يتعلق به  
 الضمان بالاجماع و يملك الجبس للدين في فاسدة دون باطله  
 و من الباطل لو رهن شيئاً باجر ناكحة او مغيبة و اما في الصلح فقالوا

شبهة الاشتاء و قيل  
 فاسد و سقط أحد صح

في الفاسد

من الفاسد الصلح عن الكارعة و دعوى فاسدة و الصلح  
 الباطل الصلح عن الكفالة و الشفعة و خيار العتق و قسم المرأة  
 و خيار الشرط و خيار البلوغ فبطل الصلح و يرجع الدافع  
 بما دفع كذا في جامع الفصولين و اما في الكفالة فقال في جامع  
 الفصولين اذا ادعى بحكم كفالة فاسدة رجع ما ادعى الكفالة  
 بالامانات باطله انتهى و لم ينص الفرق بين الفاسد و الباطل  
 في الرهن و الكفالة بما ذكر فليرجع الى الكتب المطولة و اما الكتابة  
 فخرقوا فيها بين الفاسد و الباطل فنعق ما اذا العن في فاسد ما  
 كالكتابة على حر او خمر بر ولا يعق في باطلها كالكتابة على ميتة  
 او دم كما ذكره الزيلعي و اما الشركة فطاهر كلامهم الفرق بينها  
 فالشركة في المباح باطلة و في غيره اذا فسد شرط فاسدة  
 الباطل و الفاسد عند الشافعية متراد فان في الكتابة و الخلع  
 و العارية و الوكالة و الشركة و الفراض و في العبادات في الحج  
 و كره الاسيوطي و الله اعلم و حقيقته جل  
 ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد شيئا  
 خيار الشرط و خيار عدم النقد الى ثلاثة و خيار الروية و خيار  
 الاستحقاق و خيار الغبن و خيار الكسبة و خيار كشف الحال و خيار  
 فوات الوصف المرغوب منه و خيار هلاك بعض المبيع قبل القبض  
 و بالاقالة و التحالف و هلاك المبيع قبل القبض و خيار التغير في الفعل  
 كالنصرة على احد بي الروايتين و خيار النكاح في المراجعة و النول  
 و ظهور المبيع متاجراً او مرموناً فله ثمانية عشر سبباً كلها  
 مباشرة بالعاقد الا التحالف فانه لا ينفسخ به و اما بفسخ القاضي  
 و كلها تحتاج الى الفسخ و لا ينفسخ فيها بنفسه و قد منافى الكساح  
 في قسم الفوائد جحد و ما عدا الكساح فسخ له اذا ساعد جحد  
 عليه و اختلفوا في جحد الموصي للوصية الفسخ بل يرفع العقد

العيب و خيار صح



ثم اصله او فيما يتقبل قال الشرح الاسلام انه يجعل العقد كان  
 لم يكن في المبتدئ لا فيما مضى فائدة في احكام في شرح الهدى  
 وذكره الزيلعي ايضا من خيار العيب انتهى  
 ابيح كما قال في الهداية والكتاب كخطاب وكذا الارسال  
 حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة واداء الرسالة انتهى في فتح القدير  
 وصورة الكتابة ان يكتب ما بعد فقد بعث عبد بن بكير فلما بلغه  
 وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس ما في المبسوط من تصويره بقوله  
 يعني كذا فقال بعثتم فليس مراده الا الفرق بين السع والكاح  
 في شرط الشهود وقيل بل الفرق بين الحاضر والغائب فبغني من  
 الحاضر استينام ومن الغائب ايجاب انتهى وبصح الكاح بها قال  
 في فتح القدير وصورة ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب  
 حضرت الشهود وقراته عليهم وقالت زوجت نفسي منه وتقول  
 ان فلانا كتب الي بخطبي فاشهد واني زوجت نفسي منه اما لو لم يقل  
 بحضرة ثم سوي زوجت نفسي فلان لا ينعقد لان سماع الشهود  
 شرط واما سماعهم الكتاب والتعبر عنه منها قد سمعوا بشرط  
 ما اذا اتفقا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجيني نفسك فاني  
 رغب فيك ونحوه ولو جازا الزوج بالكتاب الى الشهود مختوما  
 فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهد واعلى بذلك لم يجز في قول  
 الى حنفية حتى يعلم الشهود ما فيه وجوزة ابو يوسف من غير شرط  
 اعلام الشهود بما فيه واصل كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنف  
 هذا اذا كان لفظ التزوج اما اذا كان لفظ الامر كقوله زوجي  
 نفسك مني لا بشرط اعلامها الشهود وبما في الكتاب لانها تنوب  
 طرفي العقد حكم الوكالة ونقله من الكمال قال فائدة اخلاف فيما اذا  
 جحد الزوج الكتاب بعد ما اشهدتم عليه من غير قراءة عليهم واعلام  
 بما فيه وقد فر المكنوب اليه الكتاب عليهم وقيل العقد بحضرتهم

طالق

فشهد وان هذا كتابه ولم يشهد وامامه لا يقبل هذه الشهادة  
 عندهما ولا يقضي بالكاح وعنده تقبل يقضي اما الكتاب  
 فصحيح بلا اشهاد وهذا الاشهاد لئلا يسهل ان يتمكن المرأة  
 من اثبات الكتاب عند جحد الزوج الكتاب اما وقوع الطلاق  
 والعناق بها فقال في البرازية الكتاب من الصحيح والآخر  
 على عشرة اوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدر معنونا وثبت  
 ذلك باقراره او بالبينه فكما خطاب وان قال لم انوب  
 الخطاب لم يصدق قضا ووبانه وفي المنقذ انه يد من ولو  
 كتب على شيء بسبب عليه امراته او جده كذا ان نوب صح  
 والا فلا ولو كت على الهوا او الماء لم يقع شيء وان نوب  
 وان كت امراته طالق فهي بعث اليها او لا وان كان المكتوب  
 اذا وصل اليك فانت كذا فما لم يصل لا تطلق وان يتم  
 ومحى من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها  
 فهي طالق اذا وصل ومحى الطلاق كرجوعه عن التعلق وانما  
 يقع اذا بقي ما يسمى كتابا او رسالة فان لم يبق هذا القدر  
 لا يقع وان محى الخطوط كلها وبعث اليها البياض لا تطلق  
 لان ما وصل ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب اقامة البينة  
 عليه انه كتم بيده فرق بينهما في القضا وذكر الزيلعي في مسائل  
 في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه او الا على الغرض فقام  
 البينة وفي القضا كبت انت طالق ثم قالت لزوجها افرأ على  
 علي ففر لا تطلق لم يقصد خطا بها انتهى قد سئل عن رجل  
 كتب ايمانام قال لاخر افرأ يا اهل طرزه فاجت بها لاخره  
 ان كانت بطلاق جئت لم يقصد وان كانت باسفا لولا  
 الناسي والمخطي والاهل كالعامة اما الاقرار بها فافرا  
 البرازية كتب كما باقية افرأ مني الشهود فانه اعلم

شهادة



القسم الاول ان يكتب لا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا  
 فلا محل للشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدر  
 مرسوما وعلم الشاهد على الشهادة على اقراره كما لو اقر ذلك  
 وان لم يقل شهد على فعله هذا اذ اكتب للغائب على وجه امانة  
 اما بعد ذلك على كنهه يكون اقرارا لان الكتاب من العاقل كذا  
 في المحاضر فيكون مستلزما والعامة على خلافه لان الكتابة قد يكون  
 للتحريم وفي حق الاخر شرط ان يكون مضمونا بمصدر وان  
 لم يكن في الغائب الله علم القسم الثاني كتب فراعنه الشهود  
 لهم ان شهدوا به ولم يقل شهد واعلى القسم الثالث ان يقرأ  
 به اخذتم عنده فيقول الكتاب شهد واعلى القسم الرابع  
 ان يكتب عندهم ويقول شهد واعلى كما في ان علموا بما فيه كان  
 اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعي عليه بالاداء اخرج حطا وقال  
 انه خط المدعي عليه بهذا المال ما كمر ان يكون خطه فاسكت  
 وكان من الخطين مشابهاة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد  
 لا حكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يرد على ان يقول هذا خطي واما  
 حورته فليس عليه بهذا المال ثم لا يجب كذا هنا الا بالاداء كالعامة  
 والصراف والسمسار انتهى وكتب في القضاة في الفوائد انه يعمل  
 به في البياع والسمسار والصراف فاخط فنه حجة وفي كتاب ملك  
 الكفار بالاستبتمان حتى لو وجد حرق في دارنا فقال انما رسول  
 لم يصدق الا ان كان معه كتابه كما في سيرة النخاسة فعمل بها واما  
 اعتماد الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علمه  
 عنه عدم التذكر فغير جاز عند الامام وجوز ابو يوسف للراوي  
 والقاضي ومن الشاهد وجوز محمد للكل ان يقر به وان لم يثبت كونه  
 على الناس في الخلاصة قال شمس اللامة اكلوا في معنى ان يقر  
 محمد وبكذا في الاجناس انتهى وفي جارات البراريه امر الصكاك

بكتابة الاجارة والشهد او لم يجز العقد لا ينعقد بخلاف صك  
 الاقرار والمهنة انتهى واختلفوا فيما لو اقر الزوج بكتابة الصك بطلان  
 قبض يقع وهو اقرار به وقبله لو وكل فلا يقع حتى يكتب به يفتي وهو  
 الصحيح في زماننا كذا في القنية ومضاهيه وقبله لا يقع وان كتب  
 الا اذا نوى الطلاق في المستقبل بالمعجزة في خطه وعرفه وسعدان  
 يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ انتهى ويجوز الاعتقاد على الكتب  
 الفقه الصحيحة قال في فتح القدير من القضاة فطرق نقل المصنفين  
 غير المجتهدين اخذ امرين اما ان يكون له سند فيه البينة او باخذ من كتاب  
 معروف نداء لثمة الايدي نحو كتب محمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن محمد  
 المشهورة انتهى ونقل السبوطي عن ابي اسحق الاسفرائيني لاجماع  
 على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند اليه  
 مضاهيه انتهى ويجوز الاعتقاد على خط المصنف اخذ امره فلهتم يجوز  
 الاعتماد على اشارته فالكفاية اولى واما الدعوى في الكتاب  
 والشهادة فممنوعة في يده فقال في الحاشية ولو ادعى في الكتاب  
 تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة  
 في موضعها وفي البيتمه سئل في كل من جاعته بالدعوى لا شيئا  
 غير نسخة يقر بها بعض الموكلين بل سمعها القاضي فاجاب اذا  
 تضمنها الوكيل مبرر الموكل صح دعواه والا لا انتهى وفي  
 شهادات البراريه شهد احد جماعة نسخة وقرأه بلسانه وقرأ  
 غير الشاهد الكتاب منها وقرأ الشاهد ايضا معه مقارنا لقراءة  
 لا تصح لانه لا يبين القاضي من الشاهد وذكر القاضي ادعي الله  
 في الكتاب تسمع اذا اشار الى موضعها انتهى وفي الصفة تخذ  
 بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد وبالله لسان يجب هذا اصطلاح  
 القضاة وفي البيتمه سئل على محمد عن الشاهد اذا كان يصف  
 حدود المدعي حين ينظر في الصك اذا لم ينظر فيه لا يقدر



بل يقبل شيئا منه فقال اذا كان خطره بعقله وحفظه غير الخطر  
 فلا يقبل فاما اذا كان يستعين نوع استعانة كقاري القران  
 ثم المصحف فلا بأس به انتهى واما انحواله بالكتاب وذكرها  
 في كفالته الواقعات احكامية في فصل السفتية وفصل صفها  
 تفصيلا حسنا فليراجع من رآه واما الوصية بالكتابة فقال  
 في شهادة المحتسب كما بخط يده اقرارا بآمال او وصية لاخيه  
 على من غير ان يقرأه سعدان بشهادة انتهى في النجاسة الشهادة  
 رجل كنت صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ  
 وصيته عليهم قال علماء ونا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قال  
 بعضهم وسعهم ان يشهدوا بالصحيح انه لا يسعهم وانما كل  
 لهم ان يشهدوا باحدى معاني ثلاث اما ان يقرأ الكتاب  
 عليهم او كت الكتاب غيره وقرأ عليه من يدى الشهود ويقول  
 لهم اشهدوا على ما فيه او يكتب هو من يدى الشاهد والشاهد يعلم  
 بما فيه ويقول هو اشهدوا على ما فيه وتمايه فيها انتهى  
 الاشارة من الاخرس مجترة وقائمة مقام العادة  
 في كل شئ من بيع واجارة وهبة ورسن وكساح وطلاق وما  
 وارا وقرار وقصاص الا في احدى ود ولو حد قدف ويزاد  
 مما خالف فيه القصاص احدى ود وفي رواية ان القصاص  
 كاحد ودهنا فلا يثبت بالاشارة وتمايه في الهدية قد  
 اقصر في الهدية وغيره على استثناء احدى ود ويزداد  
 عليها الشهادة فلا يقبل شيئا منه كما في التهمة واليمين  
 في الدعوى فحق ايمان خزانة القادى وتختلف الاخرس  
 ان يقال له عليك عمة سد وميثا قد ان كان شربة بعم  
 ولو حلف انه كانت اشارة اقرارا بانه تعا وظاهرهما  
 المشايخ على استثناء احدى ود فقط صحة سلامة بالاشارة

كتب

ثم قال

المفرد

ولم ار الا ان فيها نقلا صريحا وكفاية الاخرس كل شربة وانه  
 في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة اولا  
 والمعتد لا ولد اذ كره في الكفر بالاشارة في اشارة الاخرس  
 ثم ان يكون معذورة واللام يعتبر وفي فتح القدر والطلاق  
 ولا يخفى ان المراد من الاشارة التي يقع بها طلاق الاشارة  
 المعروفة بنصوت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا  
 لما اجمعه الاخرس ان كان محتفل اللسان فيه اختلافي الصلوة  
 على انه ان امت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة  
 والاشهاد عليه ومنهم من قد رآه لا يثبت له ولو ضعف  
 وان لم يكن محتفل اللسان لم تعتبر اشرته مطلقا الا في  
 اربع الكفر والاسلام والنسب الا في كذا في تقيع المجبوت  
 ويزاد اذ امر مسئلة الا في بالاشارة الشرح في روا  
 احدث واما الكافر اذ امر النسب لا يخط فيه بحد الدم  
 وكذا ثبت بكتاب الامام كما قد مرناه او اذ امر الكتاب والطلاق  
 اذا كان نصير اليهم كما لو قال انت طالق اشارة ثلاث  
 وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق اشارة ثلاث لم تقع  
 الا واحدة كما علم في الطلاق ولم ار الا ان حكم انت هكذا  
 مشبها باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة  
 من المحرم الى الصبي فقتله بجرح احدى المشيرة وهنا فروع  
 لم ارها الا في الفرع الاول اشارة الاخرس بالقرعة وهو  
 جنب ينبغي ان يحرم عليه اذ امر قوله ان الاخرس يحسب  
 تحريك لسانه فمخلو التحريك قراءة الفرع الثاني علق  
 الطلاق بمشيئة اخرس فاشارة المشية وينبغي الوقوع لوجود  
 الشرط الفرع الثالث لو علق مشية رجل باطلاق من فاشارة  
 بالمشية وينبغي الوقوع فيما اذا اجمعت الاشارة

انتهى واما اشارة غير الاخرس



في العجالة واصحابنا يقولون اذا جعلت الاشارة والتبيين  
 فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من  
 جنس المشار اليه يتعلق بخلق العقد بالشار اليه لان  
 موجود في المشار واما الوصف فيسعه وان كان من جنس  
 جنس يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس تابع  
 له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية ولا  
 تعرف الذات الا ترى ان في اشتري فصا على انه باقوت  
 فاذا سوز حاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشتري  
 على انه باقوت احمر فاذا اهو احضر العقد لانها واحد الجنس  
 انتهى قال الشارحون ان في الاصل منقول عليه في السكاح  
 البيع والاجارة وسائر العقود ولكن لو حلف جعل احمر  
 داخل جنسا واحدا والعبد جنسا واحدا فتعلق المشار اليه  
 فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الدن من اكل اشار  
 الى خمر او حبي هذا العبد وشار اليه خمر ولو سمي حراما وشار  
 الى حلال فلها اكلان في الاصح ولو سمي في البيع شيئا وشار  
 الى خلافه فان كان من جنس بطل البيع كما اذا سمي باقوتا  
 وشار الى تر حاج لكونه بيع المعدوم ولو سمي ثوبا مرميا  
 الى مروي اختلفوا في بطلانه او في بطلانه في الخاينة  
 البيع الباطل في الاختلاف في الثوب دون الفص ونظيره  
 الفص الذكر والانثى من جنس واحد فان كانا من جنس  
 واحد فله انحران كان الجنس متحدا والغايت الوصف في  
 باب الاقنة اقالوا لو نوى الاقنة بهذا الامام زيد فبان  
 عمر لم يصح الاقنة ولو نوى الاقنة بالامام القائم في المحر  
 على طن انه زيد فبان انه عمر يصح ولو نوى الاقنة بهذا  
 الشاب فاذا سوسج لم يصح الاقنة ولو بهذا الشيخ

في اكل

فاذا

فاذا سوسج يصح لان الشاب يدعي شيئا بعلمه وقياس  
 الاول انه لو صلى على خازنه على انه رجل فبان انه امرأة  
 لم يصح واستنبط من مسند الاقنة الشيخ الاسلام الجني  
 في شرح البخاري عند الكلام على احدث صلاة في مسجد  
 هذا افضل من الف صلاة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند  
 اصحابنا فلا يكتفى بالشوا بكان في زمنه صلى الله عليه وسلم  
 الى ما قاله واما في السكاح فقال في الخاينة رجل له بنت احدى  
 اسمها عايشة فقال لاب وقت العقد زوجت منك بنت  
 فاطمة هذه وشار الى عايشة وغلط في اسمها فقال الزوج  
 قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك هذه الغلام  
 وشار الى بنته الصغرى لعل على الاشارة وكذا لو قال حكت  
 هذه العربية فكانت عجمية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه  
 البضا فكانت سودا او عكسه وكذا المجاعة في جميع وجوه  
 النسب الصفات العلم والنزول اما في باب الايمان فقالوا  
 لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلما بعد ما شاح حنث  
 ولو حلف لا ياكل لحم فاكل بعد ما صار كبش حنث لان في الاول  
 وصف الصبيان وان كان داعيا الى البهمن لكنه منتهى عنه  
 شرعا وفي الثاني وصف الضعيف من اع اليها فان المنع عنه  
 اكثر امتناعا من لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا او امرأ  
 هذه او صديقه هذا زالت الاضافة فكلما لم يحنث في العبد وحنث  
 في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطبل  
 فباعه ثم كلمه حنث **القول الثالث** قال في فتح القدر الملك  
 قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو لو كلت  
 ويبلغني ان يقال للمانع كالمحج عليه فانه مالك ولا قدرة  
 له على التصرف والبيع المنقول مملوك للمشتري ولا قدرة له

فاطمة لا ينعقد السكاح ولو كانت  
 المرأة حاضرة فقال لاب زوجت  
 منك بنتي صح



على بعه قبل قبضه وعرفه في الكاوي القدسي بانه الاختصاص  
 كالحاخذ وانه حكم الاستيلاء لانه يثبت لا غير اذ المملوك لا يملك  
 كالمكسور لا ينكسر لان اجتماع المملكتين في محل واحد محال فلا بد ان  
 يكون المحل الذي يثبت الملك فيه قابلاً لباغ المملك والحاكي غير الملك  
 هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير الى اخره  
 وفيه مسائل الاولى اسباب الملك المعاوضات المأبذة الامهات  
 والتخلع والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف  
 والعتقة والاستيلاء على المباح والاجيا وتلك اللقطة بشرطه  
 ودية القيل بملكها او لا ثم ينتقل الى الورثة ومنها العرة بملكها  
 الجفن فنورث عنه والغاصب اذا فعل بالمقصود شيئاً ازال  
 اسمه وعظم منافعه ملكه واذا خلط المشي بمشي بحيث لا يميز ملكه  
 الثاني لا بد حل في ملك الانسان شيء بغير اجتراره الا الارث  
 اتفاقاً وكذا الوصية في مسئلة وهو ان يموت الموصي لم بعد موت  
 الموصي قبل قوله قال الربيعي وكذا اذا اوصى للمجنون حل ملكه  
 ثم غير قبول شخصاً لعدم من على عليه حتى يقبل عليه انتهى فزوت  
 ما وب للعبد وقبله غير اذن السيد ملكه السيد بلا اختياره وغلة  
 الوقف بملكها الموقوف عليه وان لم يقبل نصف الصدق بالطلاق  
 قبل الدخول كمن سخطه الزوج ان كان قبل الدخول مطلقاً وبعد  
 ولا بملكه الاقضاء او رضاء كما في القدر والمعجب اذ ارد على المانع  
 به لكن ان كان قبل القبض انقض البع مطلقاً وان كان بعد فلا  
 من القضاء او الرضا كالموسوب اذ ارجع الواهب فيه وارث  
 الجنائز والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن في الملك المأخوذ  
 منه جبراً كالمبيع اذا تملك في البائع فان الثمن حل في ملك المشتري  
 وكذا انما ملكه في الولد والثمار والمائات الباع في ملكه وما كان من  
 انزال الارض الا الكلا والخشيش والصيد الذي يرض في ارضه

ان الله البيع بملك المشتري بالاكتاف القبول الا اذا كان  
 فيه خيار شرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقاً وان  
 كان المشتري فكذا كذا عند الامام خلافاً لما في التحقيق الامر  
 موقوف فان لم كان المشتري فكون الزايد له من حيث ذلك  
 فصح فهو للبائع فالزوايد له ويقرب منه ملك المرند فانه يزود  
 عنه زوايد اخرى فان سلم بين انه لم يزل ان مات او قتل  
 بان انه زال في وقتها الرابعة الموصى له بملك الموصي بالقبول  
 الا في مسئلة قد مناه فلا يحتاج اليه فلهما شيئان شبهة لينة  
 ولابدة من القبول وشبهة بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض  
 واذا وقع الياس من القبول اعبرت ميراثاً فلا يتوقف على  
 القبول واذا قبلها ثم رد ما على الورثة ان قبلوا يفسخ ملكه  
 والالم بجبر واكتاف الولو ايجدة الملك بقبوله يستند الى وقت  
 موت الموصي بدليل ما في الولو ايجدة رجل اوصى بعبد لانيان  
 والموصي له غايب فنفقة في مال الموصي فان حصر الغائب ان قبل  
 رجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك بامر القاضي ان لم يقبل فهو ملك  
 الورثة انتهى انما منه لا يملك الموجه الاجرة بفصل العقد وانما بملكها  
 بالاستيفاء او بالتكليف او بالتجمل او بشرطه فلو كان عتقاً فاقعة  
 الموجه قبل وجود واحد مما ذكرنا لم ينفذ عتقه لعدم الملك عليه  
 بذا لا يملك المتأجر المانع بالعقد لانها تحدث شيئاً  
 ولنه افارقت البيع فان البيع عن موجوده فماتت فهو على  
 ملك الموجه ولذا قلنا ان المتأجر لا يرضح اجارته من الموجه لساو  
 اختلافوا في القرض هل ملكه المستقر من القرض او بالقرض  
 وقائده ما في البرارته باع المقرض المستقر من القرض  
 الذي في يده المستقر من قبل الاستئصال يجوز لانه صار ملكاً للمقرض  
 وعند الثاني لا يجوز لانه لا يملك المقرض من قبل الاستئصال كمنع



وسع المستقر من كونه لانه لا يملك المستقر من اجماعاً فيه وليس على  
 انه يملك نفس القرض ان كان لا يتبعان كالنقد من كونه بيع  
 ما في الذمة وان كان قائماً في المستقر من كونه المقصود  
 في الكرم المستقر من بعد القبض قبل الكل بخلاف البيع من قبل لئلا  
 في مناسبة الغلب للكم السابعة ذمة الفيل ثبت للمفوض ابتداء  
 ثم منتقل الى ورثة منى كبر امواله فيقتضي ذمونه وينفذ وصاؤه  
 ولو اوصى ثلث ماله دخلت وعندنا القصاص من كل عتق  
 فيورث كسائر امواله ولهذا الوانك لا تقتضي ذمونه تنفيذ  
 وصاياه وذكره الزمعي في باب القصاص في عتق النفس وعتق  
 على ذلك ولم ارفع فرعه له قال اقلني فقله وقلنا لا قصاص  
 بما تعلق الروايات عن الامام فلا ذمة ايضاً لانه ثبت للمفوض  
 وقد اذن في قتله وسواه من الروايتين بمعنى ترجيحهما لما ذكرنا  
 ثم رأت في البراري ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحه بخلاف  
 نقلنا وسمعه المحمد والمنه ولو جنى المومن عتق وارث السد فقلنا لم  
 اره الا ان مقتضى ثبوتها للمجنى عليه ابتداء ان يكون الحكم مخالفاً  
 لما اذا جنى على الراهن الثامن في رقبه الوقف الصحيح عند الملك  
 يزول عن المالك لا الى مالك لانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه  
 ولو كان معينا التامعة اختصوا في وقت ملك الوارث قبل  
 في اخبره من اجابة المورث وقيل بموته وقد ذكرناه في فائدة  
 الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدستور المستقر للتركة يمنع  
 ملك الوارث قال في اجماع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين  
 لو استقر فيما دون ملكها بآثر الا اذا ابرأ الممت غريمه واداه  
 وارثه بشرط البيع وقت الاداء اما لو اداه من مال نفسه مطلقاً  
 شرط البيع او الرجوع يجب له دين على الميت فتصير مشغولة به  
 فلا يملكها فلو ترك ابنا وقفاً ودينه استغفاً فاداه وارثه

١٥٩  
 ثم اذن القرض في التجارة او كانه لم يبيع او لم يملكه ولا ينفذ  
 بيع الوارث التركة المستقرة بالدين وانما يبيعه القاص  
 والدين المستقر في منع جوار الصلح والقسمة فان لم يبيع  
 لا يمنع ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقسمتها  
 ثم ظهر دين محبط او لا ردت القسمة والوارث استخلاص  
 التركة بقضا الدين لو مستغفاً وبها مسئلة لو كان الدين  
 للوارث والمال مخصصه فهل يسقط الدين ما باخذ به  
 اولاد وما باخذه دينه قال في اخر البراري استغفاً التركة  
 بد من الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث  
 انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلاف عن المتوفى  
 قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعينه يرد عليه مغوراً باجارتها  
 التي اشترى بها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويصرف  
 وصى الميت ما بيع في التركة مع وجوده واما ملك الموصى له  
 فليس خلافه عند بل يعقده بملك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة  
 في حقه كذا ذكره الصدق الشهيدي في شرح ادب القاضي للمختص  
 وذكره في التخصيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يبيع شراؤه ما باع  
 الميت باطل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشر  
 ملك الصدق بالعقد فالزوايد لها قبل القبض وانما الكلام  
 في تصنيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد  
 ذكرنا تفصيلاً في شرح الكفر وقد منا ان النصف يعود الى  
 الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقاً بعد  
 بقضا او رضاء وقائده في الزوايد اكدته عشرة استقر  
 الملك يستقر في البيع اجمالي غير انحصار القرض ببيع الصدق  
 بالدخول او اكلوة او الموت او وجوب العدة عليها  
 قبل الكاح كما اوضحناه في الشرح والاخر من زيادة دين اخذ



من كلامهم والمراد بالاستقراء في البيع الامن من انفساه  
 بالملك وفي الصداق الامن من تشطيره بالطلاق من شرط  
 البردة وتقبل من الزوج قبل الدخول لا يتوقف استقراء  
 على الغصب لانه لو ملك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين الدين  
 والعين وجميع الدون بعد لزومها مستقرة الا ان لم  
 يقبله الفسخ بالانفساح بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبل الا  
 بجواز الاعتراض عنه واما الملك في المصوب والمستهلك  
 فستند عندنا الى وقت الغصب بالاستهلاك فاذا عتقت  
 المصوب ضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب  
 وقائده الاكتاب ووجوب الكف في نفوذ البيع ولا يكون  
 الولد له بالحقق عندنا ان الملك ثبت للغاصب شرطا  
 بالنقصا للقيمة لا حكما ثابتا بالغصب مقصودا ولذا لا يملك  
 الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف من باب النسي  
 وفي الحديث من انفق المودع على ابوي المودع بلا  
 اذن اذن القاضي ضمنهما ثم اذا ضمن لم يرجع عليه لانه  
 لما ضمن ملكه بالضممان فظهر انه مستبرعا وذكر الرمي انما بالصمان  
 استند ملكه الى وقت التعدي فبين ان تبرع بملكه فصار  
 كما اذا قضى من المودع بها انتهى وفي شرح الزوائد  
 القاضي خان من اول كتاب الغصب الاول ان زوال المصوب  
 عن ملك المالك عنه اذا الضمان عنه تابستند الى وقت  
 الغصب في حق المالك والغاصب في حق غيره بما يقتصر على  
 التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي منعنا من حمل  
 الزوال مقصورا على الحال فثبت سند في حق الكل بل ضرر  
 في وجوب الضمان في وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره  
 الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لانه حكم الشرع يظهر في

ملك صح

لان الزوال في حق المالك  
 والغاصب استند لا يكون  
 الغصب سببا للملك وضعا  
 حتى يستند في حق الكل صح

في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على  
 هذه الاصل منها الغاصب اذا اودع العين ثم ملك عند المودع  
 ثم ضمن المالك الغاصب فلا يرجع له على المودع لانه ملكها بالضممان  
 فصار مودعا مال نفسه وقبضه اذا غصب جازته فاودعها فثبت  
 فضمنها المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح  
 ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجر ولو كانت محررة من الغاصب  
 عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على  
 الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع ما ضمن  
 على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء  
 ولو اختار المودع بعد تضمينه اخذ با بعد عودها ولا يرجع على  
 الغاصب لم يكن له ذلك وان ملك في يده بعد العود ومن  
 الاباق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا  
 اذا ذبح عينها والمودع حبسها على الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه  
 للمالك فان ملك بعد حبس ملك بالقيمة وان ثبت عينها  
 بعد حبس لم يضمنها كالوكيل بالبشر الا ان الغاصب وصفه مو  
 لا يقابل شي ولكن تجزئ الغاصب ان شاء اخذ با وادى جميع القيمة  
 وان ترك مكانه الوكيل بالبشر ولو كان الغاصب احر با او  
 رهنتها فهو والودبعة سواء وان عارها او وهبها فان ضمن  
 الغاصب كان الملك له وان ضمن المستعير والموصوب له  
 كان الملك لهما لانها لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان  
 قرار الضمان عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكانها مشتر  
 فضمن سبقت ايجارته له وكذا الغاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه  
 لا يرجع على الاول فحقق عليه لو كانت محررة وان ضمن  
 الاول ملكها فحقق عليه لو كانت محررة ولو كانت اجنبية فلا  
 الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فصير الثاني غاصبا ملك



الاول وكذا الواهب المالك بعد التخصيص او وهبها له كان  
 الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول لم يضمن الاول  
 الثاني حتى ظهرت ابحارته كانت ملكا للاول فان قال المأتمما  
 للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رجع على الغير  
 فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كان للثاني  
 وتنام التفرعات فيه اثنا عشر الملك اما للعين والمنفعة معا  
 وهو الغالب للعين فقط او للمنفعة فقط كالعبد الموصى بالمنفعة  
 ابد ارقبه للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعة الموصى له  
 فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولد والعتق  
 والكتب للمالك وليس الموصى له الاجارة ولا اخراجه من بلد  
 الموصى له الا ان يكون له في غيره ما يخرج العبد من ذلك ملك  
 استخداه الا في وطنه وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى له  
 على شيء وبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له  
 ولو جنى العبد فالغدا على المخذوم فان مات رجع ورثته بالغدا  
 على صاحب الرقبة فان ابي بيع العبد وان ابي المخذوم على  
 الغدا فاداه المالك او دفعه وبطلت الورثة وارث الحناية  
 عليه للمالك كالموئوب له وكسبه ان لم ينقص اخذته فان  
 نقضها اشترى بالارث حادوم ان بلغ والآب مع الاول وضم اليه  
 الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا لم يمتنع  
 على قتله فاذا اختلفا ضمن الصانع قيمة شترى بها اخر ولو غنقه  
 المالك نفقه وضمن قيمته بشترى بها خادما يملكه في وصايا المحيط  
 واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ اخذته فنفقته على المالك  
 وان بلغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه عن اخذته  
 ففى على المالك فان تطاول المرض باعه القاضى ان راى  
 واشترى ثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط واما

صدقة الفطر فعلى المالك كما في الطهارة وما في الزمعي فانه  
 لا تجب صدقة فطره من سبق قلم كما في فتح القدير وبكسر حمله على ان  
 المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته واما بيعه في غير الموصى له  
 فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا  
 بالتراضى ذكره في السراج الوهاج في الجبايات بخلاف ما اذا  
 قل خطأ واخذت قيمته بشترى بها عبدا او ينتقل حقه فيه غير  
 تجده كالوقف اذا استبدل له انتقل الوقف الى بدله ذكره  
 قاضى خان من الوقف وكالمبدل اذا قل خطأ بشترى بغيره  
 ويكون مدرا من غيره بذكره الزمعي في الجبايات ولم ار حكم  
 كتابته من المالك وينبغي ان يكون كالعاقبة ولا يصح الا بالتراضى  
 وحكم عاقبة في الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه حادوم المنفعة  
 للمالك وحكم وطى المالك وينبغي ان يحل له لانه تابع للمالك  
 الرقبة وقدره الشافعى بان يكون مما لا يحل والا فلا اثنا عشر  
 ملك الهبة والصدقة بالقصر بسنة الملك في الهبة لوجود  
 مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقة وفي الصدقة مما ذكرنا  
 في اصل الملك الاربعة عشر ملك العقار للشفيع الاخذ بالتراضى  
 او قضاء القاضى فقلها لا ملك له فلا تورث عنه لو مات  
 وبطل اذا مانع ما يشفع به وانه علم بتسببه قد علمت ان الوصى  
 له وان ملك المنفعة لا يجوز وينبغي ان له الاعارة والمانع  
 فيجوز ويعبر بالاختلاف باختلاف المستعمل والموقوف عليه كونه  
 لا يجوز ويعبر بالثافعية جعلوا ذلك اصلا وهو ان ملك  
 المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك  
 الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعمل والموصى له بالمنفعة  
 مالك للانتفاع فقط وبه يخرج على قول الكرخى من ان الاعارة  
 اباضة المنافع لا ملكها والمانع عند ما انها ملك المنافع



بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا تملك المستغرة  
 الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ان يملكها  
 بعوض لانه ملك الاجارة بملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة  
 بلا عوض فملكها نظير ملك لانه لو ملكها للزم احد الاخرين  
 الغير الجازين لزوم العارية او عدم الاجارة وهذا التعليق  
 يستلزم الموقوف عليه والمنفعة ونحوها سواء على الراجح فملك  
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمنفعة وقيل انما ايج له  
 الانتفاع وهو ضعيف بان الاعارة ونحوه في فتح القدر  
 من الوقف اما اجارة المقتطع ما اقطع الامام قاضي العلامة  
 قاسم بصحتها **قال** لا اثر لجوار اجراج الامام له في اثناء المدة  
 كما لا اثر لجوار موت الموقوف في اثناءه ولا يكون ملك المنفعة لانه  
 مقابلة مال فهو نظير المستاجر لانه ملك منفعة الاقطاع كمنفعة  
 استعداده لما اعد له لان نظير المستغرة لما قلنا واذا مات الموقوف  
 او اخرج الامام الارض عن المقتطع تنفس الاجارة لان نقل الملك  
 الى غير الموقوف كما لو انتقل الملك في النظائر الذي خرج عليها  
 اجارة الاقطاع وهي اجارة المستاجر واجارة العبد الذي  
 صولح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه العلة واجارة  
 العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجاره واجارة  
 ام الولد انتمى **وقد** **الف** رساله في الاقطاعات اخرى هي  
 التحفة الموضحة في الاراضي المصرية وفيما افتي به العالم العلامة قاسم  
 النصير بان الامام ان يحج الاقطاع عن المقتطع متى شاء وهو  
 محمول على ما اذا اقطع ارضاً مضمرة من مال ما اذا اقطع  
 مواتاً فاحصاً ليس له اخراجه عنه لانه صار ملكاً للرفقة كما ذكره  
 ابو يوسف في كتاب الخراج وانه اعلم **القول** **المن**  
 وعرفه في الحادي القديسي بانه عبادة عن مال كمنه يحد

في الذمة يبيع او يستهلك او غيرهما وايضاؤه واستيفاء  
 لا يكون الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوباً  
 بعشرة دراهم صار الثوب ملكاً له وحدث الشراء في ذمة عشرة  
 دراهم ملكاً للبائع فاذا وقع المشتري عشرة الى البائع وجب  
 مثلهما في ذمة البائع وبنا وقد وجب للبائع على المشتري عشرة  
 بدلاء الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلهما بدلاء عن  
 الثوب المدفوعة اليه فالتقيا قضاها انتهى وتفرع عن ان طر  
 ايضاً انما هو المقاصة لو ابراه عنه بعد قضاءه صح ورجع  
 المديون على الدين كما دفعه وقد ذكرناه في المدائين اسم  
 القواعد واحضرت من احكام منجها جواز الكفالة وبنا  
 صحها وهو لا يسقط الا بالاداء او الا برافلا بخوبى بدل الكفا  
 لانه يسقط بدونها بالتمتع ومنجها جواز الرهن به فلا يجوز  
 الكفالة والرهن بالعيان الا امانة والمضمونة بغيرها كالبيع  
 واما المضمونة بنفسها كالمقنوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح  
 غرم العمد والبيع فاسد او المقبوض على سوم الشرائع  
 الكفالة والرهن بها لانها ملحقه بالدين قال ابو  
 مغزيا الى السبكي في حكمة شرح المذهب فرع حديث الاعضا  
 القربة وقف كشرط الواقف ان لا تغار الابرين  
 ولا تخرج من مكان تجبها الابرين لا تخرج اصلاً والبدني قول  
 في هذا ان الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف  
 ولا تقال لها عارية ايضاً بل لا خد لها ان كان مراهل الوقف  
 استحق الانتفاع وبده عليها امانة فشرط اخذ الرهن عليها  
 فاسد وان اعطاه كان هنا فاسداً ويكون في بد خازن  
 امانة لان سدة العقود في الضمان كصحتها والرهن امانة هذا اذا  
 اريد الرهن الشرعي وان اريد مدلوله لغة وان يكون مذكراً

به ان كان



يصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم مراد الواقف فمحمول ان  
 يقال بالبطلان في الشرط المذكور حملا على المعنى الشرعي ويجعل ان  
 يقال بالصح حملا على اللغوي وهو الاقرب بصحة الكلام ما امكن  
 وجنبه لا يجوز اذ اجهل به وانه وان قلنا ببطلانه لم يجر اجهلا  
 لتعذره ولا بد وانه اما لانه خلاف شرط الواقف اما لغيره  
 الاستثناء فانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال لك صح لانه شرط فيه  
 غرض صحيح لان اوجهما مطنة ضياء على كل حال على ما في الواقف  
 ان مكن كل من يقصد الانتفاع بذلك المكن في مكانها وفي بعض  
 يقول لا يخرج الا بذكره وبذلك لا بأس ولا حاجة لبطلانه وهو  
 كما حملنا عليه قوله الا برين في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود  
 ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يضعه في  
 الواقف باسند كرجح اعادة الموقوف وباسند كرجح ان يطا  
 فينبغي ان يصح هذا ومتى اخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف  
 يمنع ولا نقول بان تلك التذكرة تبقى متأبلا له ان ما جده فاذا  
 اخذ باطاله انما زان برء الكتاب ويجب عليه ان يرد ما يضا غير  
 طلب لا بعد ان يحل قول الواقف الرين على هذا المعنى حتى يصح  
 ذكره بلفظ الرين تنزيلا للفظ على الصحة ما امكن وجنبه لا يجوز اجهلا  
 بالشرط المذكور ويمتنع بغيره لكن لا ثبت له احكام الرين لا يصح  
 ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير فريط ولو تلف بغير فريط  
 صمنه ولكن لا ينعين فكيف الرين لو فانه ولا يمتنع على صاحبه ان يصر  
 فيه انتهى قول اصحابنا لا يصح الرين بالامانة بل للكتب الموقوفة  
 والرين بالامانة باطل فاذا اهلك لم يجب شي بخلاف الرين القاسم  
 فانه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي  
 فغير بعيد ومنها صحة الابرار عنه فلا يصح الابرار عن الاعيان والابرار  
 عن دعواها صح فلو قال اراك عن دعوى يد العين صح الابرار

فلا يسمع دعواه بعده ولو قال ان رنت فمعه هذه الدار او غيرها  
 هذه لم يسمع دعواه وبينة وكذا قال ابراركم عنها او غيرها  
 فيها فهو باطل لانه انما يصح وانما ابرار عن ضمانه كذا في النية  
 في الصلح وفي كافيه الحكم من الاقرار لا حق له قبله بغير العين  
 والدين والكفالة والابارة والحد والقصاص انتهى وبه علم  
 انه بغير ايمان الاعيان في الابرار العام لكن في مدان الفقه في  
 الزوجان وابرار كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وكان  
 للزوج بغير ارضها واعيانه فانه لا بد له من الابرار عن جميع  
 الدعاوى انتهى وبذلك في الابرار العام الشفعة فهو مستقط لها  
 قضا لا بدانه ان لم يقصد باكتسابه ولو اوجبته وفي احواله الابرار  
 عن العين المغصوبة ابرار عن ضمانها وقصير مائة في يد الغاصب قال  
 زفر لا يصح الابرار وبقي مضمونه ولو كانت العين متمسكة صح الابرار  
 ويري من صحتها انتهى فقوله الابرار عن الاعيان باطل معناه انها  
 لا تكون ملكا له بالابرار والا فالابرار عنها سقوط الضمان صح  
 يحل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح تاجيل الاعيان  
 لان الاجل شرع رفقا للتخصيل والعين حاصلة **فيها**  
 الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا لا اسما لا سلم  
 وبطلان الصرف والقرض والتمتع الا قاله ودبر الميت ما اخذ  
 به الشفع العقار كما كتبناه في شرح الكفر عند قوله وصح حامل  
 كل من الا القرض وليس منه دين لا يكون الا من وجلا الا  
 الدية والمسلم فيه واما بدل الكتابة فصحة ما حاله وهو  
 الفائدة الثانية ما في الذمة لا ينعين الا بقصص وكذا لو كان لها  
 من سبب احد فقصاص احد ما نصيبه فان شريكه ان يشترك  
 ويصح تفرقة على ان ما في الذمة لا ينعين قسمته الفائدة الثالثة  
 الاجل لا يحل قبل وقته الا بموت المدون ولو كانا للحاق فمعه

فانحصار الاعيان القابلة

ويجوز تاجيل كل دين ويلزم الا القرض فانه  
 لا يلزم وموت المبيع لا يحل التمسك الموقوف  
 وموت المشتري يحل ولو اخل الموقوف  
 لا يصح لان الثمن في الذمة وكان فائدة  
 الما جيل ان يخرج ولو دى الثمن في مال المالك  
 وبالموت ينعين الا ذمة المركة فلا فائدة  
 في التاجيل بغير ارضه او الدعاوى في نوع  
 او في الما جيل



يد ارحوب ولاجل موت الدين اما انكرى اذا استوفى له  
 دين موجل فنقول سقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط  
 كما قال الشافعي واما الجنون فطامه كلامهم انه لا يوجب انحلول  
 لا مكان التحصيل بولي الفاعلة الرابعة اكمال بقبل الناجل الا ان  
 ويجعل في لزوم القرض شيان حكم المالكى لزوم بعد ما ثبت عند  
 اصل الدين او ان يحل المستقرض صاحب المال على رجل له  
 سنة او سنين يصح ويكون المال على المحال عليه الى ذلك  
 الوقت عند انقضاء الفاعلة اكمال لا يقبل بعد للزوم الا اذا نذر ان  
 يطالبه به الا بعد شهر او اوصى بذلك وشرط ان يحل القبول  
 والا فلا يصح والمال حال شرط ايضا ان لا يكون مجهولا جهلا  
 متفاحشة فلا يصح ان يحل الى مهب الرمح ومجي المظفر ويصح الى  
 الحصاد والدباس ان كان السع لا يحوز ثمن موجل اليها  
 كذا في القنية تنبيه قال الدين للمدون اذ مبط عظمى كل  
 شهر فليس تاجيل لانه امر بالا عطا وعند الشافعية اكمال لا  
 يقبل بعد للزوم الا اذا نذر ان يطالبه به الا بعد شهر او اوصى  
 بذلك الحكم الرابع لا يصح تملكه من غير مو عليه الا اذا  
 سطره على قبضه فيكون وكيل لا قابض للموكل ثم لنفسه  
 صحة غلوه عن التسلط قبل القبض وفي كاله الواقع الحساب  
 لو قال هبت منك درهم التي على فلان فقبضها من قبض  
 مكانها وانا غير جاز لانه صار الحق للمو سوب له فملك الاستبداد  
 انتهى وهو مقتضى عدم صحة الرجوع عن التسلط وفي منتهى  
 من الزكوة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد وسب  
 وينا على رجل او به قبضه جاز استحسانا وان لم يامر به لا  
 وبيع الدين لا يحوز ولو باعه من المديون او وسمه جاز والفت  
 لو وهبت مراهرا فباعها او لانها الصغر من هذا الزوج

بنية الزكوة و امره قبضه  
 قبضه احراه من بنية الزكوة  
 صح

ان امرت بالقبض صحى الا لانهما بنية الدين من غير علم الدين  
 انتهى وفيه ايات القنية قضى من غرضه ليكون له ما على المظفر  
 فرضى جاز ثم رقم لاخر بخلافه ولو اعطى الموكل بالبيع للامر المسمى  
 قضاء المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا  
 ويرجع البائع على الامر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله  
 انتهى ثم قال انها لو قالت المهر الذي لي على زوجي لو ادى لي لا يجوز  
 اقرار بانه انتهى وخرج عن تملك الدين من غير مو عليه كاله فاتها  
 كذلك مع صحتها كما اشار اليه الربيعي منها وخرج ايضا الوصية به  
 لغرضه عليه فانها جائزة كانه وصايا الزانية فاستثنى ثلاث  
 وخرج الامام الا عظم على عدم صحة تملكه من غير عليه انه لو وكله  
 بشر اعبه مما عليه ولم يعين المبيع والبائع لم يصح النوكل وصح  
 ان عين احد مما وجمعوا انه لو وكل به لونه بان تصدق بما عليه  
 فانه يصح مطلقا ولو وكل المتاجر بان يعبر العين من الاجرة صح  
 وقد اوصناه في كاله البحر انما مس لا تجب الزكاة فيه اذا كان  
 منفيا فاذا قبض العين مما اصله بدل تجارة وجب عليه درهم  
 وقد بيناه في كتاب الزكوة من شرح الكثر انواع المدون اليه علم  
 ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الما الذي في الطهارة يمنع  
 الدين وجوب شرائه لقول الربيعي في اخواب النيم والمراد  
 الغائل عن حاجته الثاني في السرة كذلك فيها منع ولم اره الا  
 الزكوة والمراد منها ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر  
 والكفارات ودين الزكوة مانع والرابع الكفارة واحذف في  
 منعه وجوبها والصحيح انه ممنوع بالمال كما في شرخا على المنار  
 من نخل الامر الخامس صدقة الفطر والتفقوا على منعه وجوبها  
 تنبيه من العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره ومنعه وجوب كونه  
 لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل السادس الحج بمنعه

المدون جاحد او لو بنية عليه فلو  
 كان على مفروجه لا اذا كان  
 صح



اتفاقا السبع نفقة القربى ينبغي ان يمنعها لان الفتوى على  
عدم وجوبها الا بملك نصاب حر مان الصدقة الشارح مان ستر  
الاغنى لا يمنع لان الدين لا يمنع ديناً اخر الساع له لا يمنع  
وجوبها العاشر الاضحية بمنعها كصدقة الفطر ثم قد مناه  
لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغنياً ومنعه ان كان  
مستغنياً ومنع نفاذ النصف الوصية والتبرع في المرض من  
اخذ الزكاة والدفع الى المدبول فضل ما ثبت في ذمة المعسر لا ثبت  
اذا ملك المال في الزكاة بعد وجوبها لا يبقى في ذمته ولو لم يكن  
غير دفعها وطلب الساعي بخلاف اذا استملكه وصدقه الفطر  
لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال كذا الكج بخلاف اذا كان  
معسراً وقت الوجوب ثم اسره فانها لا يجبان ما يجزئ في  
الصوم وعينه فلا فرق فيه بين الغنى والفقير كذا الصبة وفيه  
الحلق واللباس والطيب لعذر وكفارة اليهن ما يكون  
الصوم مشروطاً بغير كفارة الفطر في رمضان وكفارة  
الظهار وكفارة الفتل ودم التمتع والقران فيفرض فيهما  
قالا اعتبار الاعسار وقت مكفيرة بالصوم وكذا يفرض في  
الشح الثاني فلا وجوب على الفقير فاذا اليسر يلزمه الاجابة  
ما يقسم على الدرس ما يوفى عنه اما حقوق الله تعالى كالزكاة  
وصدقة الفطر فتسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد  
فان وقت التركة بالكل فلا كلام والا قدم المتعلق بالعين على  
ما تعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفريض  
وان اخرها كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت في القوة  
بداها بذاته واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض  
الا العتق والمجابهة ولا معتبر بتقديم والتاخير لم ينص عليه  
وتماه في وصايا الزمعي تذبذب فيما يقدم عند الاجماع وعينه

المدبول ثلثه في السفر جنب ما يصح ميت وثمة ما يكفي لخدمته  
فان كان الماء ملكاً لخدمته فهو اوله به وان كان لهم جميعاً  
لا يصرف لخدمته ويجوز ان يتم لكل وان كان الماء مباحاً كان  
الحج اوله لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح  
امانا للمرأة فيغسل الحنف بيم الميت ويتم المرأة ولو كان الماء  
بين الابن والابن فالاب اوله لان له حق ملكا لالابن  
ولو وسب لهم قدر ما يكفي لخدمته قالوا الرجل اوله لان الميت  
يسر من اهل بيوت البنية والمرأة لا تصلح لامانة الرجل قال  
مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة  
المشاع فمما يحمل القسمة لا تقيد الملك وان اتصل به القبض  
كذا في ما وصى قاضي خان مراده من قوله ان غسل الميت سنة ان  
وجوبه بها بخلاف غسل الحنف فانه في القران ينبغي ان يلحى ما اذا  
كان مباحاً ما اذا اوصى به لاجل الناس لا يكفي الا احدهم  
واما غيره بخانه وموحدت وجد ما يكفي لخدمته فانه يحضر  
الى النجاسة كما في فتح القدير من الاخماس وعلى هذا لو كان بيع الملك  
ذو نجاسة يقدم عليهم ولم اره اجمع جزاره وسنة وقسمة  
النجاسة واما اذا اجمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اره  
وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا الكسوف لا يشترط  
فواته بالاجلاء ولو اجمع عليه وكسوف جزاره ينبغي تقديم  
النجاسة وكذا لو اجتمعت مع جمعة وفرض لم يخف خروج فيه  
وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الوزن والتراخي واما الكسوف  
اذا اجتمعت في المحط واذا اجتمع حدان فدر على در واحد  
ورمى ان كانت من اجناس مختلفة بان اجمع حد الزنا  
السرقه والشرب والقهف الفقهاء يدرى ما يفتوا فاذا برى  
حد للقهف فاذا برى ان شأبه اما لقطع وان شأبه كالحزنا



وحده الشرب آخر بالشبهة بالاجتهاد في الصحاح وان كان محصنا  
 يبدأ بالفقاه ثم بعد القذف ثم بالرحم ويبلغ غزاه انتهى ولو اجتمع  
 التعزير واحد ووقف التعزير على أحد وفي الاستيفاء للتحقق  
 للعبد كذا في الظاهر ولم ار إلا ان اذا اجتمع قتل القصاص  
 الردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً لكن العبد واما اذا  
 اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم اذا قدم قتل الردة  
 فانه يفوت الرجم واذا قدم قتل القصاص فهو الفضل بسبب  
 حصل مقصود القصاص الردة وان فات الرجم فرع تقرب  
 من هذه المسائل مسائل اجتماع الفضيلة والنقص فيها الصلوة  
 اول الوقت ما يتم واخره بالوضوء فعند ما يسحب التاخر كان  
 طمع من وجود الماخره والا فالقديم افضل ولم ار لصحابة  
 يتم في اوله ويصل في اخره واخره لو ضا وصلى ثانياً ولا يعد  
 القول بفضله وقال الشافعية انه الخاتمة في محصل الفضيلة  
 ومنها لو صلى منفرداً صلى في الوقت المستحب ان اخره صلى مع  
 الجماعة فالفضل ان خير ومنها لو كان كسبغ الوضوء تقوت  
 الجماعة ولو اقتصر على مرة او ركعتين فضل الاقتصار لا الركعتين  
 ومنها غسل الرجلين فضل في المسح على الخفين لمن حوازه والا فهو  
 افضل وكذا الجفيرة من لا يراه ومنها التوضي من الجوف  
 من النهر كخضرة من لا يراه والا لا ومنها لو خاف فوت الركعة  
 لو مشى الى الصف فغنى اليتمه الا فضل اركعه في الركوع وقول  
 النووي في شرح المذهب لم ارفه لاصحابنا ولا غيرهم شيئاً  
 فصور ومنها لو كان بحث لو صلى فاعداً قدر على سنة الفراه وا  
 صلى فاما لا فقد وقراه ومنها لو ضاق الوقت عمن الطهارة  
 او الصلوة تركها وجوباً ولو ضاق الوقت المستحب غير استيفاء  
 السنن وينبغي تقديم الموكدة ثم الصلوة في المستحب ومنها

لان يحصل مقصودها  
 بخلاف ما صح

تقدم الدين المقرب في الصلوة وما كان معلوم السبب على الدين  
 المقرب في المرض ومنها باب الامانة يقدم الا علم ثم الاقراء  
 ثم الاوسع ثم الاسن ثم الاصبح وجهاً ثم الاحسن خلافاً للسنن  
 زوجه ثم من له جاه ثم الانطف لو باثم المقيم على المسافر ثم آخر  
 الاصيل على المعتق ثم المبتعم عن احدث على المبتعم عن احدث فانه  
 في الشرح ويقرب من هذه المسائل بعض حصال الكفاية يقال  
 البعض فالعالم بالجمعي كقول العرب ولو شرفه وعلمه يقابل بها  
 وكذا شرفه **فانه** لا يقدم احد في التراحم على الحقوق الا بمرح  
 ومنه يستنبط كذا في دعوى والامانة والدرس فان  
 استودا في المحي اقرع بينهم **القول في مثل واجر المثل**  
**والمثل في نوابها** اما مثل المثل فذكره في مواضع منها باب  
 التيمم قال في الكفر ولو لم يعطه الا بثلث المثل له ثمنه لا يتم  
 والابتيم وقسره في الغاية بمثل القيمة في اقرب موضع يعرفه  
 الما او بعين سيرة وقسره الزبلي بالقيمة في ذلك المكان  
 كن لم يبين انه في وقت غنة او في غلب الاوقات والظاهر  
 الاول فان الاعتار للقيمة حاله النقوم ويتعين ان لا يعتبر  
 مثل المثل عند الحاجة الى سد الرمي في خوف السلاك وربما  
 فصل الشربة الى زمانه فيج شراو ما على القادر ما ضعاف  
 قمتها اجبا لنفسه ومنها باب الحج فمن المثل للزاد والماء القدر  
 اللاتين وكذا الراجل كما في فتح القدير ومنها على قول محمد اذا  
 اختلف المتبايعان في الخلفا وتعاثا وكان المبيع بالكا فان  
 البيع يضيغ على قيمة الهلاك بل تعتبر قيمته يوم التلف او  
 القبض واقلها قال في المحط ومنها اذا وجب الرجوع  
 بنقصان العيب عند تعدد ردة كسب يرجع قال قاضي خان  
 وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحيحاً لا عيب فيه ويقوم وبه



العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان نقصان  
عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبار يوم البيع او يوم القبض كذا  
لم يذكره الزمعي ومن الهام وينبغي اعتبار يوم البيع ومنها  
المقبوض على سوم الشراء المضمون بتسوية الثمن اكان  
قالا اعتبار القيمة يوم القبض او يوم التلف قال ومنها المعصوب  
القبضي اذا اهلك فالمعتبر قيمة يوم غصبه اتفاقا ومنها المعصوب  
المشلي اذا انقطع قال ابو حنيفة لعشر قيمة يوم اخصوته وقال  
ابو يوسف يوم العيب قال محمد يوم الانقطاع ومنها المثلث  
غصب يعتبر قيمة يوم التلف لا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد  
فاسد يعتبر قيمة يوم القبض لانه دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر  
يوم التلف لانه يتقرر عليه عشر قيمة يوم اخطائه ومنها العبد اذا  
حتى فاعققة السيد عشر عام لم يهاول قلنا يضمن الاقل من قيمة امره  
هل المعسر يوم اخطائه او قيمة يوم اخطائه ومنها الرس اذا اهلك  
بالاقل من قيمة يوم الرس فالمعسر قيمة يوم الهلاك لقولهم ان يده  
بدامانه فيه حتى كانت نفقة على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا  
مات كما ذكره الزمعي ومنها لو اخذ من الارز والعسل ما اشبه  
ذلك قد كان في قعر ديارا مثلاً لينفق عليه ثم اخضعهما بعد ذلك  
في قيمة الماخوذ هل يعتبر قيمة يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع الاشياء  
بل كان اخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجمع عنده قال يعتبر وقت  
الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان عتق العبد  
المشرك اذا اعتقه احدهما وكان موسراً واختار الساكس ثمنه  
فالمعسر القيمة يوم الاعاق كما اعتبر حاله المبرر والاعسار فيه  
كما ذكره الزمعي ومنها قيمة ولد المغرور احر وفي الخلاصة يعتبر قيمة  
يوم اخصوته واقصر عليه وحكاه في النهاية ثم حكى غير الاسبيعي  
انه يعتبر يوم القضا والظمانه لا خلاف في اعتبار يوم اخصوته

ذكره الزمعي في مع الغائب  
ومنها العبد المجع عليه صح

او يوم اخصوته قال في القيمة  
يعتبر يوم الاخذ صح

ومن اعتبر يوم القضا فانما اعتبره بناء على ان القضا لا يبرح  
عنها ولذا ذكر الزمعي ولا اعتبار يوم اخصوته وثانياً اعتبار  
يوم القضا ولم ارم من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان خيبر  
الالة قالوا لو كان كذا وجب على الضارب نصف عشر قيمة  
لو كان حياً وعشر قيمته لو كان ميتاً كذا في الكفر وفي الخيانة  
ومما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبار يوم الوضع ومنها  
قيمة الصيد المثلث في الحرم او الاحرام فهي الكفر في الثاني بقويم  
عدلين في مقفله واقرب موضع منه ولم يذكر الزمان في الظاهر  
فهما يوم قتله كما في المثلث ومنها قيمة اللقطة اذا انصدمت بها  
لو انتفع بها بعد التعريف ولم يخرها لكما فالمعسر قيمة يوم التصدي  
لقولهم ان سب الضمان بضره في مال غيره بغير اذنه ولم اره  
صريحاً ومنها قيمة جارية الابن اذا اجهلها الاب فاداه والظاهر  
م كلامهم ان الاعتبار بقيمة قبيل العلوق لقولهم ان الملك ثبت  
شرط للاستلاد عند ما لا يحكم ومنها قيمة الصداق في انصف  
بالطلاق قبل المسيس وكان بالكل ولم اره صريحاً وينبغي ان  
يعتبر يوم القضا به او التراضي لما قد مناه لا يعود الى ملك  
الزوج النصف الا باحدهما اذا كان بعد القبض فحده تسعة  
عشر موضعاً فاعتقدها واستدعى اعلم  
تح في مواضع احدها الاجارة في صورتها الفاسدة ومنها  
لو قال له المواجه بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والملك  
كل شهر كذا او قبل كذا المسمى ومنها لو قال شري العبد للاجير عمل كذا  
كنت ولم يعلم بالاجر بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له  
شيئاً ولم يساجه وكان الصانع معروفاً بملك الصنعة وجب  
اجر المثل على قول محمد وبه يفتي ومنها في غصب المنافع اذا كان  
المعصوب مال يقيم او وقف او معد للاستغلال على المفتوح

فاذا عطل الاجارة فاسدة وانقطع المثل  
منه من المثل ومن المسمى كذا كان  
المثل كذا المسمى ومن المسمى كذا كان  
كجاء المثل على طيبي احتج

في ان الغصب الصريح اما اذا كان  
الملك والعقد فلا يضمن العقد على

والمراد بالملك الاستغلال بان يبيع  
بالسكن كالحام والري  
والحالات الصغار منها ما لا  
تؤثر في الملك كذا  
على طيبي



وليس منها ما اذا خالف المتكلم الى شرط بان حمل اكثر من  
المشروط فانه لا يجب اجماع ما زاد لان الضمان والاجل لا يجتمعان  
ومنها اذا قدمت المساقاة والمرارة كان للعامل اجر مشله  
ومنها اذا انقضت الاجارة وفي الارض سرح فانه تبرك  
باجر المثل ان يستخصد ومنها اذا قدمت المضاربة للعامل  
اجر مشله الا في مسئلة ذكرنا بان الفوائد ومنها عامل الكوة يستحق  
اجرة مثل عمله بقدر ما يكسبه ويكتفي احواله وفائدة ان لما خذ  
انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاموال موالهم الى الامام فلا اجر له  
ومنها ان طر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل عمله  
حتى لو كان الوقف طارحاً لست غلبها الموقوف عليهم فلا اجر لها  
كما في النجاسة وهذا اذ عين القاضي له اجر فان لم يعين له وسعى منه  
سنة فلا شيء له كذا في القصة ثم ذكر بعده انه سحى ان لم يشترط له  
القاضي فلا يجتمع له اجر النظر والعمالة ولعمل مع العملة انتهى  
الوصي اذا انقضت القاصي عن له اجر بقدر اجرة مشله جازوا  
وصى الميت فلا اجر له على الصحيح كما في القصة ومنها القسام لو لم  
يتاجر بمعين ما يستحق اجر المثل ومنها سحى القاصي على خاتمة المحرم  
والسجلات اجرة مشله تنبيهات الاول قوله في الزرع بعد تقضيا  
هه الاجارة تبرك باجر المثل مغناه بالقضاء او الرضا والا  
فلا اجر كما في القصة الثاني اذا وجب اجر المثل وكان متناك سعى  
في عقد فاسد فان كان معلوما لا ترا عليه وينقص منه وان كان  
مجهولاً وجب العا باطلع الثالث يجب اجر المثل من جنس الدرام  
والدنانير الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متفاداً منهم  
ستقصي منهم من ساهل في الاجر بكونه الوسيط حتى لو كان اجر  
المثل اشئ عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض  
عشر وجب احد عشر بخلاف النقوم لو اختلف المفهومون في

لست

بشملك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته  
اقل وجب لاختلاف الاكثر ذكره الاقطع في باب السرقه المحس  
اجر المثل في الاجارة الفاسدة بطلت ان كان السبب جرم  
والكل في القصة وقد منا حكم زيادة اجرة المثل في الفوائد  
الاصل في اعتبار حديث بروج  
واشق وبنينا في شرح الكثر ما هو وبمن لعشر وانما الحكم متنا  
في المواضع التي يجب فيها في الكساح الصحيح عند عدم النسبة  
او تسمية ما يصلح مهر كالحجر والحجر والقرابة قد زوجه  
وكساح اخرى وهو كساح الشغار ومحمول كساح النسبة التي على  
خطر وفوات ما شرطه لسامر المتافع شرط الدخول في الكساح  
او الموت وانما اذا اطلقها قبله فالمتعة ولا تنتصف في الكساح  
الفاسد بعد الدخول في الوطى شبهة ان لم تعد الملك سباعا  
كما في انه ابنة اذا جعلها ما يتعد وفيه المهر بعد الوطى وما لا  
يتعد وانما في الكساح الصحيح فغلبه الوحيقة منقسماً على عدد  
الوطيات تقدر اولا لا يتعد وكما لا يتعد ولو طوى الاب جارية  
انه اذا لم يجبل وكذا ابو طوى السبد مكاتبته وفي الكساح الفاسد  
ويتعد ولو طوى الابن جارية ابنة او الزوج جارية امراته وفي  
والد الصبر الشهيد بالتعد وفي الجارية المشتركة وتمايه في  
شخصاً على الكساح تنسب بحج مهران فما اذا زنى باجراً ثم تزوجها  
وهو كساح لها مهر المثل الاول المسمى بالعقد ومهران ونصف  
فما لو قال كلما تزوجت كنت طالق فزوجه في يوم  
واحد ثلاث مرات ولو زاد باين ودخل بها في كل مرة فغلبه  
خمسة مهور ونصف بيانه في فها وفي قاضي جان  
التعلق بالحصول مضمون جملة حصول  
مضمون اخرى وفي الشرط في الملوحة بانه يغلب حصول

رجل قال لا اداة كلما تزوجت طالق فزوجه  
في يوم واحد ثلث مرة ودخل بها في كل مرة  
فانه يقع عليها طلاقان وبذلك مهران  
ونصف مهر في قانس قول في حصة وان  
يوسف لانه لما تزوجها اولا وقع عليها  
طلاق واحد ولزني نصف مهر الطلاق  
قول الدخول فاذا دخل بها وادخلها  
سبعة لان قول الشافعي لا يقع  
الطلاق المعلق بالزوج فحق عليها العقد  
فاذا تزوجها ثانياً وسر في العقد يقع  
عليها طلاقان او دية اطلاق بعقد الزوج  
في قول الثاني وان يوسف لان عقدتها  
اذا تزوج المعقود ثم طلقها قبل الدخول  
كان ذلك طلاقاً بعد الدخول كما وان  
كانت المعقود بالدخول غير مشترطة  
الطلاق بعد الدخول بعقد الرجعة  
وتزوجت كمال المهر فحق عليه المهر  
في الكساح الثاني فجمع عليه مهران  
ونصف والمهر الكساح الثالث ولا  
يجب المهر الثالث كمال المهر  
ولو قال كلما تزوجت طالق فزوجه  
ثلث مرات ودخل بها في كل مرة فانه  
ثلاث وعلمه خمس مهور ونصف قانس  
قول في حصة وان يوسف نصف مهر  
بالكساح الاول ومهر مثل بالدخول الاول  
ومهر بالكساح الثاني ومهر مثل بالدخول  
الثاني لانه وطئها في شبهة ومهر بالكساح  
الثالث لان الكساح الثالث صادقاً  
وهي مبانة فاعية الكساح الثالث مهر  
مثل بالدخول الثالث لانه دخول غير شبهة  
فيجمع عليه خمس مهور ونصف

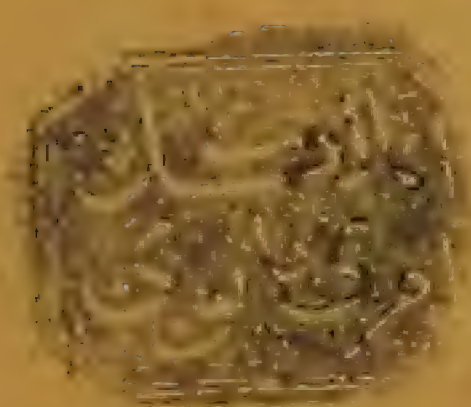


مضمون جملة حصول مضمون جملة انتهى بشرط صحة التعليق  
 كون الشرط معدوماً على خط الوجود فالعقل كمال من تخير  
 والمستحيل باطل وجود رابط حيث كان الجواب هو أو لا  
 نخر وعدم فاصل اجنبي من الشرط والجواب كونه أداة شرط  
 وفعله وجهاً صالحاً فلو انقصر على الأداة لا يتعلق واختلصوا  
 في تجزئة لو قدم الجواب والفتوى على بطلانه كما بناء في شرح الكفر  
 تعليق التعليلات والتقييدات

بالبشرط باطل كالمسح والشرع والاعارة والاستبصار والهيئة  
 والصدقة والكساح والاقرار والابراء وغل الوكيل وحمل المادون  
 والرجعة والحكم والكفالة بغض الملامم والوقف في زوا  
 والهيئة بغض المتعارفين وما جاز تعليقه بالشرط لم سطل الشرط  
 الفاسد كطلاق وعنف حوالة وكفالة وبطل الشرط لا باطل  
 الرين في الاقالة بالشرط الفاسد وتعلق السبع بكلمة ان باطل  
 الا اذا قال بعث ان رضني الى اوقته كخيار الشرط وبكلمة على  
 صحيح ان كان ما يقتضيه العقد او ملائمة له او جرمي العرف به  
 او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاحد منهما وقد ذكرنا في  
 مد انبات الفوائد ما خرج عن محله لم لا يصح تعلق الارباب بالشرط  
 وفي السبع ثلاثون مسألة يجوز تعليقه فيها جملة ما لا يصح تعليقه  
 وبطل فاسد ثمانية عشر السبع والقسمة والابارة والرجعة  
 والصالح عن مال الابراء والكسح وغل الوكيل في رواية وايحاب  
 الاعسكات والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية  
 وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق الخلع والرين والوص  
 والمنة والصدقة والوصية والشركة والمضاربة والقضاء  
 والامارة والكفالة والحوالة والاقالة والغصب امان القن  
 ودعوة الولد والصالح عن الفضايل في جناية غضب عقد ذنة

١٤٩

وددعة وعارته اذا ضمنها رجل شرط فيها كفالة او حوالة  
 وتعليق الرد بعيب بخار شرط وغل فاض الحكيم عند محمد ومما  
 في جامع الفصولين البرازية قاعدة مع ملك التجيز ملك التعليق  
 الا لو كمل بالطلاق ملك التجيز ولا يملك التعليق في ملك التجيز  
 لا يملك التعليق الا اذا اعلقه بالملك او سببه الثابت بعد الحكم  
 لو قال كل مملوك امك فمؤخره بعد غنقى صح بخلاف الصبي ومما  
 في الجامع للصدرة سليمان من باب البهين في ملك العبد والمكاتب  
**القول في احكام السفر** خصه الفطر والمسح ثمانية  
 ايام بلباسها واما التنقل على الدابة فحكم خارج المصرا لا السفر  
 ومنها سقوط الجمعة والعدين الاصححة وكبيرة التشرنوب واما صحته  
 الجمعة فمن احكام المصروف من احكام السفر حرمته على المرأة بغير زوج  
 او محرم ولو كان واجباً وفيمه كان وجود واحد مما شرط لوجوب  
 الحج عليها واختلصوا في وجوب نفقة عليها اذا اشغ المحرم لا  
 بها والمعتد لوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب الا اذا استثنى  
 من حرمته خروجهما الا باجدهما بغيرهما في دار الحرب والالام  
 وقم احكامه منع الولد منه الابرضاً ابوبه لان في الحج اذا استغنى  
 عنه وتحرر على المدلول الا باذن الدائس الا اذا كان مؤجلاً وكف  
 ركوب البحر من سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحرر السفر منه  
 وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي يستويان في  
 بقية الاحكام معها اذا غرما في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم  
 الفارس كما في كتابه **القول في احكام المحرم** لا بدخلة احد الا  
 محرمات ذكره المحاوره به ولا نقل ولا يقطع من فعل خارجة النجاسة  
 ويحرم التعرض لصيده ويجب ان يحرقه ويحرم قطع شجرة ورد في  
 حشيشه الا الاخذ بلسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات  
 وحسناته كسبائة ولو اخذ فيه بالهم ولا بكن فيه كافر وله الذبح





ولا تمتنع ولا قرآن لمكي ويخص الهدايا به ويكره اخراج حجارة  
وترايه وموسا وغيره عندنا في اللقطة والهدية على العانة  
فيه خطا ولا حرم للمدينة عندنا فلا تلت هذه الاحكام الا  
الغسل لدخولها وكرامة المجاورة بها **الفصل في حكم**  
**المسجد** هي كثره جدا وقد ذكرها اصحاب الفقه في كتاب  
الصلوة في باب على حدة فمنها تحريم دخوله على الخوض والرجل  
والنساء ولو على وجه العبور وادخال نجاسة فيه كخافئها  
الثلوث ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع لصلوة  
الحائز وان لم يكن الميت فيه الا لعذر مطر او نحوه واختلف  
في علته فمنهم من علقه بخوف الثلوث ومنهم بانه لم يزلها عليه  
الاول تحريمه وعلى الثاني نهي به ورجح الاول لعلامة قاسم  
ولم يعلله احد منها بخاتمة الميت لاجتماعهم على طهارته بغسله  
كان سائما ومنها صحة الاعتكاف فيه ومنها جرمه ادخال الصبيان  
والمجانين حيث غلب تخبيسهم والافكره ومنها انكاف الفم بعد  
قلتها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في انا واما الفضة فيه  
في انا فلم اره وينبغي ان لا فرق ومنها منع اخذ شئ من اجزائه  
قالوا في ترايه ان كان مجتمعا جاز الاخذ منه ومسح الرجل عليه الا  
لا ومنها حرمه البصاق فيه والقاء النجاسة فوق الحصة  
من وضعها كحكة فان اضطرب اليه دفنه ويكره المصنعة الوضوء  
الا ان يكون ثم موضع اعد لذلك لا يصح فيه او في انا ويكره  
مسح الرجل من الطين على عموده والبراق على جبطاته ولا يجزئ فيه  
بيراء وترك القديمة ويكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة  
يعقل البقر ولا يجوز اتخاذه طريق فيه للمرد والاعذر وكره الصغار  
من خياطة وكثابة ما جو وتعليم صبيان احوال لغز الا حفظ المسجد  
في روايته ويكره الجلوس فيه للمصيبة وسحق النجاسة له عليه

فان من يكره دخوله كفته ركعتان كل يوم وسحق عفة الكحل  
فيه وجلوس الفاصي فيه ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالتحلي و  
يكره دخوله لمن اكل ذارح كرهته ومنع منه وكذا اكل موز  
فيه ولو بلسانه ومن السع والشرا وكل عفة لغز المعتكف بقدر  
حاجة ان لم يحضر السلعة وانث والفضالة والاسعار والاكل  
والنوم وغير غريب ومعتكف الكلام المباح وفي فتح القدير  
ياكل الحشرات كما تاكل النار الحطب وزرع الصوت بالذرة  
الا للنفقة واخراج الرزق منه في الدبر والحضوة وليس فيه  
وتطيفه وتطيبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى  
عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المدور فيه ما يتم  
ونفسق ويكره تخصيص مكان فيه لصلاته ولا تعين الملازمة فلا  
يزج عجزه لو سبقه اليه ولا يل المحلة جعل المسجد مسجداً الا  
ان يكون لكل طائفة موزون ولهم جعل المسجد من اعدا ولا يجوز  
اعارة ادواته لمسيح او ولا يشعل المسجد بالمناع الا خوف  
في الفقه العامة **فان** اعظم المساجد حرمه المسجد الحرام ثم مسجد  
المدينة ثم مسجدت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم مساجد  
الشوارع ثم مساجد البيوت **احكام يوم الجمعة** اختص احكام  
لزوم صلاة يوم الجمعة واشترائط الجماعة لها وكونها ثلاثة  
سوى الامام والمخطئة لها وكونها قبلها شرطاً وقرأة السورة  
المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها  
والطيب لبس الحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعد  
افضل في الخوض في المسجد والتكبير والاستغفار بالعبادة الى  
خروج الخطيب لا يسن البراد بها ويكره افراده بالصوم واقرأ  
ليلته بالصيام وقرأة الكهف فيه ونفى كرامته النافذة وقت  
الاستوا على ابي يوسف المصحح المعتمد وموخر ايام الاسبوع



ولوم عبده وفيه ساعة اجابة وتفتح الارواح وتزارة القبور  
 وبما من الميت فيه عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلة  
 امن في قبة القبر وعذابه ولا تسبح فيه جهنم وفيه خلق آدم  
 وفيه اخراج من الجنة وفيه يقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة  
 ربهم سبحانه وتعالى وهذا اخر ما اورده من من اجمع  
 والفرق مما يكثر دونه ويقبح بالفتنة جهنم وسد كده والمنه والكل  
 والقوة **نشر** ببول الله وقوته في اجمع والفرق  
 ما افرق فيه الوضوء والغسل بخدبه الوضوء عند اختلاف  
 المجلس وبكره بخدبه الغسل مطلقا يمسح فيه الحنفية بغير الغسل  
 بسن فيه الترتيب بخلاف الغسل تسليما مضمة والاستئذان  
 فيه بخلاف الغسل ففرضه يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على  
 ما افرق فيه مسح الحنفية غسل الرجلين وتأف المسح دونه  
 ورايت في بعض كتب الشافعية نحو غسل الرجل المعصومة لا طلاق  
 ولا يجوز مسح الحنفية المعصومة وصورة الرجل المعصومة ان تسحق  
 قطع رجله فلا يمكن مسحها بثلاث الغسل دون المسح بغير تعميم  
 الرجل دون الحنفية لا ينفقضا بخلاف المسح هو افضل  
 من المسح لمنزاه ما افرق فيه مسح الرأس والحنفية تسليما  
 الرأس والحنفية لو تم مسح الرأس لم يكره وان لم يندب بغير  
 تثليث الحنفية ما افرق فيه الوضوء واليتم كونه في الوجه واليد  
 فقط ولا يجوز الا العذر ولا يمسح به الحنفية ويفتقر الى التنية  
 ولا بسن كدبه ولا تثليثه ويسن فيه النقص وتوحي  
 احدث الاصغر والاكثر ما افرق فيه مسح الجبهة ومسح  
 الحنفية لا يشترط شها على وضوء ويشترط لبسه على حال الطهارة  
 وجمع مع الغسل بخلاف مسح الحنفية وجب تعممها او اكثرها  
 بخلاف الحنفية والنصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد

المسح على الحنفية لم يغسلها ولا يقدر بمدة خلافه ولا ينفق  
 اذا سقطت عن غير ضرورة فلا يجب اعادته بخلاف الحنفية اذا  
 سقط لا تنزع للنجاسة بخلاف الحنفية اذا كان على عضو جبر  
 فسقط احدهما اعادها بالاعادة مسحا بلا تنزع الحنفية  
 ما افرق فيه الجفص والنفاس اقل الجفص محذور ولا لاصل  
 النفاس واكثره عشرة ايام واكثر النفاس اربعون  
 يكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس الجفص لا يقطع  
 الساع في صوم الكفارة بخلاف النفاس فينقض العدة به  
 دون النفاس يحصل به الفصل من طلاق السنة والبدعة  
 بخلاف النفاس فيسقط كفا في النهاية من الافراق اربعة  
 قصور ما افرق فيه الاذان والاقامة كحوز راحي الصلوة  
 عن الاذان بخلاف الاقامة يسقط التمسك به والاسراع فيها  
 كمره اقامة المحدث الا اذا نه ما افرق فيه سجود السهو والاكراه  
 موسجدتان وهي واحدة موافق احص صلوته بعد السلام وهي  
 فيها مولا لا يكره خلافا لا يقوم له ويقوم لها يشهد له ولم  
 خلافا الذكر المشرع في سجود السهو لا يشرع فيه  
 ما افرق فيه سجود السهو والشكر سجود الشكر لا يطلو  
 بخلافه والتفويض وجوب سجدة السهو بخلاف سجدة الشكر  
 فانها حادثة عند ابي حنيفة واجبة وموعنة ما روي عنه انها  
 ليست مشروعة اى وجوبا ما افرق فيه الامام والمأموم  
 الاتهام واجبة على المأموم دون الامام الا لصحة صلوة النبي  
 خلفه او حصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام اذا بطلت  
 صلوة المأموم بخلاف حنيفة اذا عين الامام واخطأ لم يصح  
 اقده بخلاف الامام اذا عين المأموم واخطأ ما افرق  
 فيه الجمعة والعيد اجمعة فرض العيد واجبة وقتها والظهر



ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطية وكونها  
 قبلها بخلافه بينهما وان لا تعد في مصر على قول بخلافه  
 في عهد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافه ما افرق  
 فيه غسل الميت احيى سخط البداهة بغسل وجه الميت بخلافه  
 ولا يؤخر غسل جليده بخلافه احيى ان كان في مستقع الماء ولا  
 يمسح راسه في وضوء الغسل بخلافه احيى في رواية ما افرق فيه  
 الزكاة وصدقة الفطر شرط في نصاب الزكاة النمو ولو تعد  
 بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها لغيره بخلافه ولا وقت لها  
 وصدقة الفطر وقت محدد وياثم بالتأخير عن اليوم الاول  
 تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافه بعد وجوب الراسن افرق  
 فيه التمتع والقران تجل من العمة بعد الفراغ منها ان لم يحق  
 الهدي بخلافه يحرم بالعمة وحده ما في المنفقات باثني عشر  
 ثم يحرم ما يحج من المحرم بخلافه الفارن فانه يحرم بهما معا  
 ما افرق فيه الهبة والابرا بشرط لهما القبول بخلافه  
 الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا ما افرق فيه الاجارة  
 والسبع التاقت بنفسه وصحها وبملك العوضه بالعقد  
 وفيها لا الابو احد في الاربعة وتفسخ بالاقرار بخلافه وتفسخ  
 بعيت حادث بخلافه فاذا اهلك الثمن قبل مضيه لا يبطل البيع اذا  
 بطلت الاجرة العين قبل انفسخ ما افرق فيه الزوجه والالة  
 لا قسم للالة بخلافه ولا حصر لعدد الا ما افرق في الزوجهات ولا  
 تعد نفقتها بخلاف الزوجه فانها بحسب حالها وبسقطها النشوز  
 بخلاف الزوجه والقرن نفقتها مقدرة كحالها ونفقة الكفاية  
 ونفقةها لا تسقط مضى الزمان بعد التفرار والاصطلاح بخلاف  
 نفقتها وشرط نفقة اعساره وزمانه وليس المنفق بخلاف  
 نفقتها ما افرق فيه المرتد والكافر الاصيل لابق المرتد ولو كره

فانه بعد  
 غسل الميت  
 ولا يشترط  
 كذا في  
 كذا

ويعتق موت احدكما اذا  
 عقد بالنفسه كذا في صح

ولا صدق لهما بخلاف الزوجه  
 ما افرق فيه نفقة الزوجه  
 صح

ولا يصح كفاه ولا تحل في حمة ويهدر دمه ولو وقف ملكه  
 ونصر فانه ولا يبس ولا يفاد ولا يمن عليه ولا يرث ولا  
 يرث ولا يدر في مقام اهل مله ولا يتبعه ولده فخص  
 ما افرق فيه العتق والطلاق ونفع الطلاق بالفاط العتق  
 دون عكسه وهو البعض المباحات الى الله تعالى دون العتق  
 ويكون بدعيًا في بعض الاحوال دون العتق ما افرق فيه العتق  
 والوقف العتق نقل العتق بخلاف الوقف لا يرث بالرد خلا  
 الوقف على معين ما افرق فيه المدبر وام الولد ثلاثة عشر كما  
 في فروع الكرايم لا تضمن بالنفقة ولا عتاق البيع الفاسد  
 فلا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وعتق جميع المال يوم الثالث  
 وقسمها ثلث قيمتها لو كانت فته وهو النصف في رواية والملك  
 في اخرى اجمع في اخرى وعندها العدة اذا اعتقت وامه  
 لا على المدبرة ولو استولدت ام ولد لا يملك لصاحبها  
 بالضممان بخلاف المدبرة وثبت نسب ولدها بالسكرت  
 دون ولد المدبرة ولا تسع لبن المولى بعد موته بخلافه ولا  
 يصح تدبيرها ويصح استبدال المدبرة ولا يملك اخوها ولها  
 بيعه ولو استولد بجارية ولده صح ولو صغير ولو بر عبد  
 لا ما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح يصح اعتاق البائع بعض  
 المشتري بتكرار لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو امره المشتري  
 باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح ولو امره بعتق  
 ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع شاه ففعل  
 كانت للبائع بخلافه في الصحيح ولو ابراه عن القيمة بعد فسخ القاء  
 ثم ملك المسع فعليه القيمة وفي الصحيح لا تمن عليه ولا شفقة فيه خلا  
 الصحيح ما افرق فيه الامانة العظمى والقضاء شرط في الامام  
 ان يكون قاضيًا بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد في عصر واحد



وإذا زعم القاضى ولو فى مصر واحد ولا يغزل الامام  
بالفسق خلاف القاضى عليه قول ما افرق فيه القضاة بحسبه  
للقاضى سماع الدعوى عموماً ولا تحت شرط من شرط  
او غش ولا يسمع البينة ولا يكلف ما افرق فيه الشهادة والرواية  
بشرط العدالة فيها دون الرواية لا بشرط الكور في الرواية  
مطلقاً وبشرط في الشهادة بالحدود والقصاص بشرط  
دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصلة وفرعه ورقبته بخلاف  
الرواية للعالم الحكم بعلمه في الحرج والعقد اتفاقاً بخلاف  
القضاة بعلمه فقيهه خلاف الاصح قبول الجرح المبهم من العالم  
بخلافه في الشهادة ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا بغير  
نقد الاصل بخلاف الرواية اذا روى شيئا ثم رجع عنه لا يخلو  
بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادته المحذور  
في قذف بعد التوبة وتقبل روايته ما افرق فيه جنس الرهن  
والمبيع لو كان غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً والرهن اذا  
كان غائباً عن المصر ويحق المرتهن مودته في احضاره ولم يلزمه  
احضاره قبل الدين والمرتهن اذا اعاد الرهن من الراس لم يطل حقه  
في الجبس فله رده بخلاف البائع اذا اعاد المبيع او اودعه  
من المشتري سقط حقه فلا يملك رده ومما في سماع السراج  
الوباع والبائع اذا قبض الثمن سلم المبيع للمشتري ثم وجدته  
زبوناً او بنهرجه وردهما ليس له استرداد المبيع وفي الرهن بئره  
ولو قبضه المشتري ما ذن البائع احد نقد الثمن تصرف منه ببيع  
او بئره ثم وجد البائع الثمن زبوناً ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف  
الرهن ذكره الاسيحياني في السوء وقاضى خان في الرهن ما افرق فيه  
الوكيل بالمبيع والوكيل بقض الدين صح اثر الاول من الثمن في خطه  
وضمن ولا يصح في الثاني صح من الاول فتول الحوالة لآخر الثاني

173  
وصح من الاول اخذ الرهن لآخر الثاني وصح منها الكفيل وصح  
ضمان الوكيل بالقبض المدون منه ولا يصح ضمان الوكيل في  
المبيع المشتري في الثمن وتقبل شهادته الوكيل بالقبض بالدين  
لا الوكيل بالقبض بالمبيع به والمشتري مطالب الوكيل بما دفعه له  
اذا سلمه الموكل بعد فتح السع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا  
يصح نهي الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالمبيع بخلاف الوكيل  
بالقبض ما افرق فيه الكساح والمرحمة لا يصح الا بشهود بخلافها  
لا بد فيه من رضا بالخلافها لا مهر فيها بخلافه لا يصح الا بمقتضى  
ما افرق فيه الوكيل الوصي بملك الوكيل غل نفسه لا الوصي بعد قبول  
لا بشرط القول في الوكالة وبشرط في الوصاية وتقبل الوكيل  
بما قبله الموكل ولا يتعد الوصي لاستحقاق الوكيل اجرة على عمله بخلاف  
الوصي لا يصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح ونصح الوصية  
وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة وبشرط في الوصي الاسلام  
والحرية والبلوغ والعقل ولا بشرط في الوكيل الا العقل واذا مات  
الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت الوكيل  
لا ينصب غيره الا عن سقوطه وللخلف وفي ان الوصي يغزل وصي  
الميت لحياته او تهمه بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا  
من التركة فادعى المشتري انه معيب لا يبينه فانه يكلف على البتة  
بخلاف الوكيل يكلف على نفى العلم وهي في القسنة ولو اوصى لفقير  
ايهل البذلح فالفضل للوصي ان يجاوز مبلغ فان اعطى في كونه  
جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء الحجاج يجوز ان يصدق  
على غيرهم من الفقراء ولو خص لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا  
خزانة المفتين في الحايبة ولو قال سيدان تصدق على جنس  
فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق  
ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور انتهى فهذا مما خالف فيه الوصي



الوكيل لو استأجر الموصي الوصي لتفقد الوصية كانت وصية  
 له بشرط العمل وهي في الخاتمة ولو استأجر الموكل الوكيل فان  
 كان على عمل معلوم صح والالا وكتمعان في ان كلا منهما ان  
 مقبول القول مع العين يصح امر او معاهما وما وجب لعقد هما  
 ويضمنان وكذا يصح خطهما وما جعلهما ولا يصح ذلك منهما فيما  
 لم يجب بعقدهما واعلم ان الوصي الوارث بشرط كان في  
 اختلافه غم الميت في التصرف والوارث اقوى للملكة العين ولو  
 بعق عبد معين فملك منها اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه  
 بتخيير او بغيره وتبيرا وكفاية ولا يملك الوصي الا التخيير وهي  
 التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة بقضاء الدين وتنفيد الوصية  
 ولو في غيبة الوصي الا بامر القاضي في الخاتمة وصى القاضي  
 كوصي الميت وبقر فان في احكام ذكرنا ما في وصايا الفوائد  
 اين القاضي كوصية وبقر فان في ان الامن لا يحقق عمدة كالعلم  
 ووصية لمحقه كوصي الميت واسد سبحانه وتعالى علم الحمد لله  
 رب العالمين ولتختم هذه الفوائد عشتي من ابواب متفرقة  
 وفوائد لم تذكر فيما سبق اذا اتى بالواجب زاد عليه  
 بل يقع الكل واجبا ام لا قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله في  
 الصلوة وقع فرضا ولو اطلال الركوع والسجود فيها وقع  
 فرضا واختلفوا فيها اذا مسح جميع راسه فقبل يقع الكل فرضا  
 والمعتد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار  
 الغسل فقبل يقع الكل فرضا والباقي سنة والمعتمد ان الاول  
 فرض والثاني مع الثالثة سنة مؤكدة ولم الآن ما اذا اخرج  
 بغيره من جنس من الابل هل يقع فرضا او سنة وما اذا نذر بجزء  
 شاة فذبح بدنه وحصل طمته في الشاة هل ينوي في الكل الوجوب  
 ام لا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب او ثواب

الفضل مما زاد وفي مسألة الزكاة لو استحق الاستراذ من العال  
 بل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم رايهم قالوا في الاصح كما ذكر  
 ابن وهبان مخرجا الى الخلاصة الغني اذا ضحي شاتين وقت احد  
 فرضا والاخرى تطوع وقيل الاخرى لحم انتهى لم ار حكم ما اذا  
 وقف بعققات ازيد من القدر الواجب وزاد على حالها في نصف  
 الزوجة او كشف عورته في الخلا رايه على القدر المحتاج اليه  
 بل ما ثم على الجميع اولا والله اعلم تعلم العلم يكون  
 فرض عن وهو بقدر ما يحتاج اليه له به وفرض كفاية وهو  
 ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وباء وهو النجس في الفضة علم القلب  
 وحاما وهو علم الفلسفة والشجيرة والتنجيم والرمل وعلوم  
 الطب والعين والسمع ودخل في الفلسفة المنطق فزينة القسم  
 علم الحروف والموسيقى وكروها وهو اشعار المتولد من من  
 الغزل والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا تخف فضا وكذا  
 النكاح بدخلة الاحكام كحمنة كالبنا في شرح الكفر من كذا  
 الطلاق بدخلة كذا القتل ذكر البزار في المناسبات  
 عم الامام البخاري الرجل لا يصبر متحدا كمالا الا ان كنت رجا  
 مع اربع مثل اربع في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع  
 لاربع وهذه الراجمات لانتم الا باربع مع اربع فاذا مات  
 له كلها يات عليه اربع وابنتي باربع فاذا اصبه كره الله تعالى  
 في الدنيا باربع واثابه في الاخرة باربع اما الاولى فاجاب  
 الرسول صلى الله عليه وسلم وشراعه واجاب الصحابة معاً  
 والنابيع احوالهم وسائر العلماء وتوارثهم مع اربع اسماء  
 رجالهم وكناهم واكنتمهم وازمنهم لاربع النجدة والخطب العامة  
 مع التوسل والشتم مع السورة والشكر مع الصلوات مع  
 اربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات



في اربع في صفه في ادراكه في شبهه في كونه عند اربع عند  
 شغفه عند فاعه وفقره وغناه بربع بالبحال بالبحال بالبلدا  
 على اربع على الحارة على الاخاف والجلود والاكاف الى الوت  
 الذي يمكن نقلها الى الاوراق غير اربع عن مهوره وودنه  
 ومثله وعن كانه ابيه اذ علم انه خطه لاربع لوجه الله تعالى  
 والعلم ان وافق كتاب الله تعالى ونشأ باين طابيهما ولا جبا  
 ذكره بعد مونه ثم تتم له هذه الاشياء الا بربع من كعب العبد  
 معرفة الكتابة واللغة والصرف النجوم مع اربع مع عطا الله تعالى  
 الصحة والقدرة والحصر والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء  
 بان عليه اربع الابل والولد والمال والوطن وابنه بربع شمانه  
 الاعداد طائفة الاصدقا وطعن الكمال حبه العلماء فاذا صبر  
 اكرمه الله تعالى في الدنيا بربع بغير القاعه وطيبه النفس والذية  
 العلم وجودة الابد واثابه الله تعالى في الاخرة بربع الشقا  
 لمن اراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا تطل الاظلمة والشر  
 من الكوثر وجوار النبيل في اعلا عيلين فان لم يطق احتمال هذه  
 المشاق فغلبه بالفقه الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قاسا كن  
 لا يحتاج الى بعد اسفار ويطي ديار وركوب بحار وهو مع ذلك  
 ثمره الحمد وبس ثواب الفقيه وعزة اقل من ثواب المحدث  
 انتهى قال في اخر المصنف اذا سئلنا من هذا بنا وذهب  
 مخالفا في الفروع بعبنا ان نجيب بان نه بننا صوابا بحمل  
 الخطا ونه بب مخالفا خطا بحمل الصواب لانك تظنت  
 القول لما صح قولنا ان المحتمة بخطى وبصيت اذا سئلنا عن  
 معتقنا ومعتقنا خصومنا في العقاب بعبنا ان نقول  
 الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا هكذا انقلع المشايخ  
 المفرد المضاف الى معرفة للعموم صرحوا به في

في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى فليخذلني  
 بحال الفون عن امره اي كل امرته تعالى ومنه فروع الفقهية  
 اوصى لولد زيد او وقف على له وكان له اولاد ذكور وانا  
 كان ليكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على القاعدة  
 ومنه فروعها لوقال لامرته ان كان حملك ذكرا فانت طالق  
 وان كان انثى فنتين فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق  
 الحمل اسم لكل غلاما او جارية لم يوجد شرط ذكره الربيعي  
 من باب التعلق وهو موافق للقاعدة ففرغته عليها ولوقلتا بعدم  
 العموم للزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لوقال زوجتي  
 طالق او جدي حر طلق واحدة وعقود احد والتعيين اليه و  
 متفصلا باطلاق الكل وعقود الجميع وفي البرارية في الامان ان  
 فعلت كذا فامرته طالق وله امر امان فاكثر طلق واحدة و  
 البيان اليه انتهى وكانه انما خرج من الفرع عن هذا الاصل  
 لكونه من باب اليمين المبنيه على العرف كما لا يخفى **فائدة** قال  
 بعض المشايخ العلوم ثلثة علم لا يصح وما اصرق ومو علم النجوم  
 والاصول وعلم لا يصح ولا اصرق ومو السان والتفسير وعلم  
 يصح واصرق ومو علم الفقه واكثر **فائدة** من الجوهرة  
 قال محمد ثلاث من الناة استقراض الجيرة والجلوس على باب  
 الاحكام والنظر في حرات الحجام انتهى **فائدة** من المنظر  
 في الجوان من هذا خل الجنة الاحمسة كل اصحاب الكهف وكيش  
 اسمعيل في ناقة صالح وحمار الغرير وراق النبي صلى الله عليه وسلم  
**فائدة** منه المؤمن بقطعة خمسة ظلمة العظمة وغيم الشك يرج  
 الفتنة ودخان الحرام ومار الهوى **فائدة** في الد عابر رفع  
 الطاعون سئل عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسعين  
 بالقاهرة فاجبت بان لم اره صبرا وكذا صرح في العاية غراه



الشمي الصحابة اذ انزل المسلمين نزلت الامام في صلاة  
الفجر وهو الثوري احمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند  
النوازل مشروع في الصلوة كلها انتهى وفي فتح القدر ان  
مشروعية القنوت للنازل مستمرة لم يفسح وبه قال جماعة من  
اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابي جعفر عن النبي انزل القنوت  
فارق الدنيا اي عند النوازل ما ذكرنا من اخبار اهل الحديث  
تقرره كقولهم ذلك بعد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت الصدوق في  
مخاربه الصحابة رضي الله عنهم سيما وعنه محاربة اهل الكتاب  
وكذلك ثبت عن علي بن محمد بن معاوية ومعاوية بن  
مخاربه انتهى فالقنوت عند نازل النازل ثابت وهو الذي  
اي رغبنا الله شك ان الطاعون فربما عند النوازل قال المصنف  
ان نزل المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى وفي القاموس  
النازل الشديدة انتهى وفي الصحاح النازل الشديدة من  
شدة ايدها تنزل بالناس انتهى وذكر في السراج الوهاج  
قال الطحاوي ولا يقف في الفجر عند نازل غير بنية فان قف  
بنيه فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قف  
بينما يدعو على وعل وكون في بنى الحبان ثم تركه كذا في الملتقط  
انتهى فان قلت هل له صلاة قلت هو كالحسوف لما في المصنف  
قبيل الركوة وفي الحسوف والظلمة في النهار واشتد الريح  
والمطر والثلج والافراع وعموم المرض يصلي وحدها انتهى  
ولاشك ان الطاعون من قبل عموم المرض فيسكن رغبنا  
فراوى وذكر الزلمي في حسوف القرآن تنصير كل واحدة  
وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل  
والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل لليل  
الثلج والامطار الدائمة وعموم الاحراض واخوف الغالب

في الله وودخو ذلك من الافراع والاموال لان ذلك من الآيات  
المخوفة انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع للضرورة كما  
يفعله الناس بالقاهرة ما جعل قلت هو كحسوف القمر وقد قال  
في خواتم المفتين الصلوة في حسوف القمر تؤدى في كل  
في الظلمة والريح والفرق والامساك بان يصلوا افرادي بدعون  
ويتصرون الى ان يزول ذلك انتهى فطاعة انهم يجمعون  
للضرورة والتصرع لانه اقرب الى الاحاطة وان كانت الصلوة فردا  
وفي المجتبى في حسوف القمر وقل الجماعة جائزة عند ما كنهت  
سنة انتهى في السراج الوهاج يصل كل واحد نفسه في حسوف  
القمر وكذا في غير حسوف من الافراع كالريح الشديدة والظلمة  
الهائلة في العدو والامطار الدائمة والافراع الغالبة وكلها  
حكم حسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفرغ  
الى الصلوة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلوة والسلام  
اذا حزن امر صلى انتهى وذكر شيخ الاسلام الغني في شرح هذا  
الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار  
الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء  
الهائل بالنهار وعموم الاحراض وغير ذلك من النوازل الا هو  
والافراع واذا وقع صلوا وحدها وسلكوا وتضرعوا وكذا  
في اخوف الغالب من العدو وانتهى فقد صرحوا بالاجتماع والافراع  
لعموم الاحراض وقد صرح شارح البخاري وسلم والمسلمون  
على الطاعون كابن حجر بن النوازل اسم لكل مرض عام وان كل  
طاعون وباء وليس كل باء طاعون انتهى فتصير اصحابنا بالمر  
العام بمنزلة تصيرهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون  
وبه علم جواز الاجتماع للضرورة لكن يصلون افرادي كغيب  
ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للضرورة



برفعه بدعه و اطال الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني  
 في شرح النجاشي سببه وحكم فرياته به وخرافاته في بلد صابر  
 محتسبا وخرجه من بلد موطنها وخرجهما وندك علم ان اصحابنا  
 لم يملوا الكلام على الطاعون وقد اوسع الكلام فيه الشبلخي  
 القضاة في تحفيقه كما ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه الميسر  
 بسند الماعون في فوائد فصل الطاعون وقد طالعته في تلك  
 السنة في اوله الى اخره وقد ذكر فيه ان المرحم عندنا في السجدة  
 ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه مخوف الى ان يزول عنهما  
 فبقية تصرفاته في الشك للمريض وعند المالكية روايتان و  
 المرحم منها عندنا ان حكمه حكم الصحيح واما الخففة فلم ينصوا على  
 خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون حكمه حكم الصحيح  
 عند المالكية هكذا قال في جملة من علمناهم انتهى قلت انما كانت قواعدنا  
 انه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق  
 الزوج وهو محصور او في صف القتال لا يكون في حكم المريض  
 فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف في بارز حلا  
 او قدم ليقتل بقود او رجم فانه في حكم المريض لان الغالب  
 الهلاك انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل  
 ببلدهم كما لو اقبض في صف القتال فكذا قال جماعة من علمنا  
 لابن حجر ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله  
 بواحد انا اذا طعن واحد فهو مريض حقيقه وليس الكلام  
 انما هو في من لم يطعن من اهل البلد الذي نزل هم الطاعون  
 وذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة انه  
 تستند في احد الاوجه في النبي غير الدخول الى بلد الطاعون  
 وهو منع التعرض الى السلام ومن الاول انه على مشروعية  
 الداء والخروج في ايام الوفاة امور اوصى بها خلق الاطباء

اسفغ  
 سوك

مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك الريا  
 والمكث في الاحكام وملازمة السكون والدعة وان لا يكثروا  
 من استنشاق الهواء الذي يعضد صرح الرئيس ابو علي ابن  
 بان اول شيء يباد فيه بعلاج الطاعون الشرط ان يكون  
 في سهل مافيه ولا يترك حتى يجد فتزاد سميته فان اجتبع الى مصده  
 بالحجم فليقبل بلطف وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض  
 ويبرد باسفيجة مبلولة معجونة في خل ماء او دمن ورد او  
 دمن تفاح او دمن اسن يعالج بالاستفراغ بالقصد ما  
 يحمله الوقت او بوجوب ما يحجج الخلط ثم يقبل على القلب بالحفظ  
 والتقوية بالمبررات والمعطرات ويجعل على الطبخ ادوية  
 اصحاب الخففات كجابرقت وقد اعفل الاطباء في عصرنا  
 وما قبله به التدبير فوقع التعرط الشديد مما توأطوا به على عدم  
 التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك  
 فيهم وذاع بحيث صار عامتهم يعتقدون ذلك وفيه النقل  
 غير رئيسهم مخالف ما اعتدوه والعقل يوافقه كما تقدم الطعن  
 بشير الدم الكابن فيخرج في البدن فيفضل الى مكان منه ثم  
 اثر ضرره الى القلب فيقتل ولذا قال ابن سينا لما ذكر  
 العلاج بالشرط او الفصد انه واجب انتهى كلام شيخ  
 الاسلام وفي النزابة واذا نزلت الارض وهو في بيته  
 يستحب له الفرار الى الصحاح القوية تعا ولا تلقوا بايديكم  
 الى التهلكة وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من حسن المرسلين انتهى  
 وهو جواز الفرار من الطاعون اذا نزل ببلده واحدا في  
 الصحيحين بخلافه وروي العلافي في فقاواه انه صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن ما لم يسمع المشي فقبل ان يفر من قضا الله تعا فقال عليه  
 السلام فرار ي الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى **فائدة**

شرط الكاظم اي نزع البزغ  
 ينكس الزاكنة او من  
 وقل البزغ الشئ اخره

الاس بالمد من نجا  
 لوجود الفتح الدوا بوجوه وسط  
 الغم اي تجيب اخره



نقل الامام السبكي الاجماع على ان كنيته اذا بدت ولو بغير  
وجه لا يجوز اعادة ذكرها في السبوطي في حسن المجاهرة في  
انجاز مصر القاهرة عند ذكر الامراء قلت مستنبط من ذلك  
انها اذا قلت لا تفصح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا  
بالقاهرة في كنيته بجاره زو بدله فقلها الشرح محمد بن الحسين  
قاضي القضاة فلم يفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها  
فلم تجاسر حاكم على فتحها ولا سنان في نقله السبكي في الاجماع قول  
اصحابنا ويعاد المنهزم لان الكلام فيها يدور الامام لا فيها انهم  
فليسا على **قائده** الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء  
والاعارة والسلطة والامانة والولاية في مال الولد والولاية  
على الاوقاف لا يحل توليته كما كنيته في الشرح واذا فسق لنقل  
وانما بسحقه بمعنى يجب غزله او يحل الالباس فيه فانه لا ولا  
له في مال له كما في وصا ما تخاينه وقت عبادة النظر فلا نظره  
في الوقف وان كان من اواقف المشروط له لما ان تصرفه  
لنفسه لا ينقض كلفه تصرف في غير ملكه ولا يؤمن على ماله ولذا  
لا يدفع الركا به نفسه ولا ينقض على نفسه كما ذكره في محله  
كلفه يؤمن على مال الوقف في فتح القدير الصالح للمنظر  
من لم يسأل الولاية للوقف ليس فيه فسق يعرف ثم قال وضح  
بانه مما يخرج به الناظر اذا ظهر به فسق كشراب الخمر ونحوه آهي  
والظاهر ان كبح مني لما لم يسم فاعله مخبره القاضي لا يقول  
به لما عرف في القاضي **ثم اعلم** ان السفة لا يستلزم الفسق  
لما في الذخيرة من كبح السفينة المبدع المضيق لما له سوا كان  
في الشربان جمع اهل الشراب والفسقة في داره وطعمهم ويسقيهم  
ويسرق في النفقة ويفتح باب الجبايزه والعطا عليهم اذ في  
الحجران يصرف ماله في بناء المسجد واشباه ذلك في حجر عليه

العام

القاضي حيانا له لانه انتهى وذكر الرملة ان السفة من عاداته  
التذرو الاسراف في النفقة وان تصرف تصرفا لا لغرض او  
لغرض لا يبعد العقلا من اهل الديانة غرضاً مثل دفع المال الى  
المفتي واللعاب شر الاحكام الطيارة بمن غل والغبن في الحيا  
من غير محبة واهل المسامحات في التصرفات والبر والاحسان  
مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب  
انتهى والغفلة من اسباب الكفر عند ما انشا والغافل ليس  
بمفسد ولا ناقصه لكن لا يندى الى التصرفات الراجحة في  
في البياعات لسلالة قلبه ذكره الرملة ايضا ولم ارجحكم  
شخصا وه السفية ولا شك ان كان مضيقا للماله في الشرفه  
فاستحق لا تفصل شهادته لكن حصل المراد بالمغفل في الشهادة  
المغفل في كبح قال في تخاينه وفي اشددت غفلته لا تفصل شهادته  
انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول في التعجيل وهو  
الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبه الشيء عن بال الان  
وعدم تذكره له انتهى والظاهر ان المغفل في كبح غيره في الشهادة  
وموانه في كبحه لا يندى الى التصرف الراجح وفي الشهادة  
من لا تذكر ما يراه او سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به **قائده**  
لا تكره الصلاة على ميت موضوع على دكان لا ساقية فوله ان  
له حكم الامام وهو يكره انفراد على له كان لا يعلل بتشبيهه  
باهل الكتاب وهو منفقو ديننا والاصل عدم الكرامة وبه ائبت  
**قائده** ذكر الالب في في القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم  
القضا وفقه القضاء فرق بين الاخص والاعم فقه القضاء  
اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام  
الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا  
المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان اميرافريقه استفتى اسد بن العرا

وان كان في آخر تغفل شهادته وان  
كان مغفلا لا تفصل شهادته صح



في دحوه الاحكام مع جواربه دون سائر له وليس طاقه بالجواز  
 لانهم ملوك واجاب ابو محرز بمنع ذلك وقال له ان جاز النظر  
 اليهم جاز لهم النظر اليه لم يجز لمن نظر بعض من بعض فاجل  
 اعمال النظر في هذه الصورة الخيرية فلم يعتبر بها لهم ما بين  
 واعتبر بها ابو محرز والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم  
 القضاة وفقه القضاة فقضاة القضاة هو العلم بالاحكام الكلية علمها  
 بذلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الشيخ  
 الفقيه الصالح ابو عبد الله شمس فقضا القضاة وان لم يكن خفي  
 في الفقه واصوله شهيرة فلما جلس لخصوم اليه وفضل بينهم  
 وخل من له مقبوضا فقال زوجته ما شاكت فقال طاعته  
 على علم القضاة فقال له يا ايها القاضي عليك سهل على انتهى **قائده**  
 كستفتي سالاك قال فاعتبرت ذلك فسهل على انتهى **قائده**  
 وذكر الامري ان شروط الامانة المتفق عليها ثمانية الاحتماء وفي  
 الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا باجر الحرب وندبيرا بجوش  
 وان يكون له قوة بحيث لا يتولى اقامة احد ود ضرب الرقاب  
 والصفاء المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغا ذكرا  
 حرا ناضجا حاكما مطاعا قادرا على خروج عن طاعة واما المختص  
 فكونه قرشيا او ثميا ومعصوما وفضل اهل زمانه ذكره  
 الادبي في كتاب الامانة **قائده** كل انسان غير الانبياء لم يعلم  
 ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى غيب عنا الا الفقهاء  
 فانهم علموا ارادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق بقوله  
 عليه الصلوة والسلام هو راسه به خبر الفقيه في الدرس كذا في  
 اول شرح البيهقي للعراقي **قائده** اذا ولي السلطان مدرس  
 ليس اهل لم يصح توليته لما قد مناه من ان يحل عليه مقبلة المصلحة ولا  
 في توليته غير الابل خصوصا اننا نعلم من سلطان ما نسا انه نابو

العلم

في المدارس عليه اعتقاد الابلية فكانها كالمشروطة وقد قالوا  
 في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا لم لا يفسق العمل  
 لانه لما اعتقد الله صارت كانهما مشروطة وقت التولية  
 قال ابن الكمال عليه الصلوة فكذلك يقال ان السلطان  
 ابلية فاذا لم يكن موجودا لم يصح تقريره خصوصا ان كان  
 المقر ع مد رس اهل ان الابل لم يعمل وصح البرازي في الصلح  
 ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم من منح الحق  
 واعطى غير المستحق وقد مناع من سالة ابي يوسف الى يارون  
 الرشيد الامام لم يس له ان يحرج شيئا من يد احد الا حق ثابت  
 معروف وعرفنا وى قاضي خان ان امر السلطان انما ينفذ  
 اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ وفي مقبلة النعم وبميد النعم المدرس  
 اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا يستحق  
 الفقهاء المتروكون معلوما لان مدرستهم شاغرة عن مدرس  
 انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في المدرس  
 اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا لم يصح تقريره وان كان ابل  
 للتدريس لا يحق عليه في البصرة والذي يظهر انما يعرفه منطوق  
 الكلام ومفهومة وبمعرفة المفاهيم وان يكون له سابقه اشتغال  
 على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ  
 المسائل من الكتب ان يكون له قدرة على ان يسأل يجب اذا  
 سئل فيوقف ذلك على سابقه اشتغاله في النحو والصرف  
 بحيث صار يعرف الفاعل والمفعول الى غير ذلك واذا قراء  
 لا يلحقه اذا الحق قاري كحضرة رد عليه **قائده** لم يشهد الاستجاب  
 وعادهم رجل له امرأة سبية اكلت فلا يطلقها ورجل اعطى  
 مالا سفيها ورجل ابن لم يشهد كذا في حجر المحط **قائده**  
 كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيامة الا العلم فان الله تعالى

لوجوب اتباع شرطه  
 والابلية للتدريس



لا يبال عنه لانه طلب من فيه ان يطلب الزيادة منه وقيل  
 رب زدني علما فكيف نسال عنه ذكره في النصوص **قاعدة**  
 سنت عزم رتبة بها صفة لا يصلح فيها احد ولا يدبر للصح  
 جالس فيها للحكم قبل له وضع خزانة بها لحفظ المحاضر والبيانات  
 للنفع العام ام لا فاجبت بالجواز اخذ من قولهم لو ضاع الطريق  
 على المارة والمسجد واضع فلم ان يستعمل الطريق المسجد ومن  
 قولهم لو وضع اثاث بيته ومساعد في المسجد للحوف في الفتنة  
 العامة جاز ولو كان كجوب بقولهم بان القضاة الكما مع  
 وقالوا للناظر ان يوجر فناء للتجارة ليتجر المصلحة المسجد وله  
 وضع السرير بالاجارة في فناء ولا شك ان هذه الصفة في القضاة  
 وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوز وجعل بعض المسجد طريقا  
 دفعا للضرر العام وجوزوا اشتغالهم بالجوب الاثاث السجلات  
 دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصرحوا بان القضاة  
 يضع قنطرة عن غنمته اذا جلس فيه للقضاة وموافقة السجلات  
 والمحاضرات والوثائق فجوزوا اشتغال بعضه لاجازة اكثر  
 وتعذر حملها كل يوم فثبت القاضي الى اجماع دعوت الضرورة  
 الى حفظها به **قاعدة** معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمنصوص  
 رواية والراجح وراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضا البراءة  
**قاعدة** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه ومعنى قولهم اذا بطل المتضمن  
 بالكلية بطل المتضمن قالوا الواجبة او اقر له ضمن عقد فاسد فسد  
 الابراكم في الرزية وقالوا النعاطي ضمن عقد فاسد باطل لا  
 به السع كما في الخلاصة وقالوا وقال لعكس ذي بالف ففصله وب  
 القصاص كان في خزانة المفسين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقبله  
 فانه لو قال قسني ففصله لا قصاص لبطلانه بطل ما في ضمنه  
 وقالوا كما في محرانه لواجب الخوف عليه لم يكن باطلا لم يصح واذا ن

وصحوا بان القضاة اجماع  
 اولى من القضاة بنية صح

ادفع

لمستاجرة في العماره فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت  
 لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنه وقالوا الوجبة  
 السكاح لمنكوحه بمهر لم يلزمه فقلت لان السكاح الثاني لم يصح فلم  
 ما في ضمنه المهر وقد استثنى في الفتنة مستثنى لزم فيها لوجبه  
 للزيادة مادة للاجتناب ولو قال لها ابرأني فاني امرت مبرا  
 جديدا فابراة فجدد لها في هذه الصورة وقعت حادثة اشترى  
 جامعها مع او قافه وضمنه الى وقف المهر وشرط له شروطا فقلت  
 ببطلان شروطه ببطلان المتضمن وهو شرط اجماع ووقفه فبطل  
 ما في ضمنه وقالوا لو اشترى بماله لم يخر وكان له ان يخره  
 انتهى قلت لان الشر ما يبطل بطل ما ضمنه من اسقاط العين ثم قلت  
 يمكن ان يفرع على باع وطبقته في الوقف لم يصح ولا سقط حقه منها  
 تحرجا على هذه وخرج عنها ما ذكره في السوء لو باع الثمار واجره  
 الاشجار طاب له تركها مع ببطلان الاجارة فمقتضى القاعدة ان  
 لا يطيب لبث الاذن ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لو ابرأ  
 المولى عن عبد الكفاية فلم يقبل عتق وتبقى البذل مع ان الاثر  
 متضمن للعتق قد بطل بالرد ولم يطل ما في ضمنه من العتق ما ذكره  
 في الشفعة لو صرح الشفيع بما لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة  
 مع ان المتضمن للاسقاط صرحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا  
 لو باع شفعة بما لم يصح وسقطت ففصل بطل المتضمن ولم يبطل  
 المتضمن وقالوا لو قال العنبر لافراة او المنجحة لافراة اشترى ترك  
 الفسخ بالثبوت فاختارت لم يلزم الما اسقط خبارها ففصل بطل  
 التزام الما لما في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة  
 على الصحيح فلا يجب الما اسقط **قاعدة** يقرب من هذه القاعدة  
 قولهم المشي على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسئلة المدعي  
 للدعوى الفاسدة على المحتار قبل لان البناء على الفاسد فاسد



ذكره البرزنجي في الدعوى وبينت الشرح فائدة صحة تعدد فسادها  
 في المسئلة المحففة فائدة اذا اجتمع الحقائق قدم حق العبد  
 لا حياجه على حق الله لغناه باذنه الا فيما احرم وفي ملكه صيد  
 وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب اجمع منها  
 لا يخرج ولا يرسله على وجه لا يضيغ ثم الفصل الثالث في الاشياء  
 والنظائر والله سبحانه وتعالى اعلم وتبلى الفرض الرابع  
 في الاشياء والنظائر وسوفن الاغفار بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله اولاً و آخراً والصلاة والسلام على من لم يزل  
 باطناً وظاهراً وبعد فهذا هو الفرض الرابع من الاشياء والنظائر  
 وسوفن الاغفار جمع لغفر قال في الصحاح الغفر كناية اذا غمر  
 والاسم اللغز والجمع الاغفار مثل رطب رطاب اصل اللغز  
 حجر البرلوع بن القاصفا والنا فقاء يخفف مستقيماً الى اسفل  
 ثم بعدل عم يمينه وشماله عوداً يضاً يعترضها يخفى مكانه بتلك  
 الاغفار انتهى وقد طالع قد ما حيرة الفقهاء والعمدة فيهما  
 اشتكاه على كثره ذلك ثم رايته في ربا الذخاير الا شرفية في  
 الاغفار الحنفية شيخ الاسلام عبد البر بن الشيخ فانتجت منها  
 احكامها باختصار تاركاً لما فرغ على ضعف او كان ظاهراً **طهارة**  
 اي ماء افضل المياة فقل ما ينبع من اصابه عليه الصلاة والسلام  
 اي صيغة لا يجس لوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان  
 الغرف منه متداركاً اي حيوان اذا خرج من البرجاء نزع الجميع  
 ما لا فقل الفارة ان كانت بارية من الهرة ينزع كله والا لا  
 اي يترك نزع ولو واحد منها فقل يترصب بها الدلو  
 الا خسر من يترجبت بموت نحو فارة اي ما كثير لا يجوز الوضوء  
 به وان نقص حايه الوضوء ولا يجوز شره فقل هو ما حوض اعلاه  
 ضيق واسفله عشر في عشر اي ما طهور يجوز الوضوء به ولا

حرف

ولا يجوز شره فقل ما مات فيه صفيح تحرق وتنف صلوته اي  
 كبير لا يكون شره فقل ما قتل كبير النعجب والنعظم اي  
 مكلف لا يجب عليه العشاء والوتر فقل ما كان قبله اذا غابت  
 الشمس فيها طلعت اي مصل نفسه صلوته بقراءة القرآن  
 فقل ما سبقه احدث فقرأ في ذهابه اي صلوته قراءة بعض  
 السورة فيها افضل من سورة فقل الزاوي للاستجابات  
 في رمضان فاذا قرأ بعض السورة كان افضل من قراءة سورة  
 الا خلاص من ان يقال في غير ما ايضا لان البعض اذا كان  
 اكثر ايات كان افضل اي صلوته افسدت خمساً وادى صلاة  
 الحنفية فقل جل ترك صلوته وصلى بعد ما خمساً ذكر للفقهاء  
 فان قضى الغائبة فسدت الحسن وان صلى السادسة قبل  
 قضائها صححت الحسن في فيه كلام في شرح الكفر اي صلاة  
 اصلها احدث فقل مصله الرابع اذا قام الى الخائفة فقل  
 قد انشبهه فوضع جهته فحدث قبل الزرع تمت ولو رفع  
 قبل احدث فسد وصفيه الفرضية وفيه قال ابو يوسف انه  
 صلوته فسدت اصلها احدث فنجاً من قول محمد بن ابي مصل قال  
 نعم ولم يفسد صلاته فقل ما عا دها في كلامه اي مصل متوضئ  
 رى الماء فسدت فقل المقتدى بابا بام منعم اذا راه دون اياه  
 اي امرأة تصلح لائمة الرجال فقل اذا قرأت اية سجدة سجدت  
 وتبعها السامعون اي فريضة يجب ادائها ويحكم قضاؤها  
 فقل الجمعة اي رجل كراهة سجدة في مجلس واحد وكثرة الوجوب  
 عليه فقل اذا غاب خارج الصلوة منها وسجد لها ثم اعادها  
 في الصلوة **كراهية** اي مال جبت زكوة ثم سقطت بعد الحول  
 ولم يسكن فقل الموقوف اذا رجع الواهب فيه بعد الحول  
 ولا زكوة على الواهب ايضا اي مضاب حولي ما رغب عن الدين

نحو

زه كلمة استبحر عند اهل العراق وانما  
 ابو يوسف نهكا قبل الصورة الغنم  
 مغرب



ولا تزكو فيه فقل المهر قبل القبض او مال الضمان اى رجل  
يزكى رجله اخذها فقل من ملك نصاب بئمة لانس او بئمة  
وريم اى رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له  
ديون ولم يقضيهما اى رجل مغبى له خفا اخر اجماع بعض  
دول بعض فصل المهر اذا خاف من ورثة بخرها من غيرهم  
اى رجل سخط له اخفا وما فقل انما فم الظلمة لا يعلمون  
ماله اى رجل غنى عند الامام ولا تحل له فخره عند محفل له  
فقل من له دور مستغلهما ولا يملك نصابا **المهر** اى رجل  
افطر ما عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه وحده ورد الفاضل  
شهادته وكل ان يقول من كان في صحته صورة اختلاف اى رجل  
نوى رمضان في وقت البنية وقع نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع اى  
صايم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من بلغ ريق صليبه  
اى صايم افطر ولا قضا عليه فقل من شرع فيه مطلقا ما كس شرع  
بنية القضا فبين ان لا قضا عليه اى رجل نوى التطوع في  
وقته ولم يصح فقل الكافر او اسلم قبل الزوال **الحج** اى فان  
لادم عليه فقل من احرم بها قبل وقته ثم انى بافعلها في وقته اى  
فقير ملزمه الاستفراض للحج فقل من كان غنيا وجب عليه ستم حكمة  
اى افا في جاوز الميقات بلا احرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد  
دخول مكة او من جاوز اول المواقف **الطلاق** اى اب جوزته  
من كفوا ولم ينفذ عند الامام فقل الاب سكران اذا زوجها  
ما قبل من مهر مشددا اى امرأة اخذت ثمنه مهورا ثمنه ازدواج  
في يوم واحد فقل امرأة حامل طلق ثم وضعت فلها كمال المهر  
ثم تزوجت وطلعت قبل الدخول ثم تزوجت فمات اى رجل  
مات غمرا بربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والمهرث والثنية  
لامرلها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون المهرث والرابعة

ولم يقضيهما

دوا

لها الميراث دون المهر فقل موهبة زوجة مولاه امته ثم عتقه  
ثم اعتق احد بهما ثم تزوج حرة ونصرا نية اى صغير توكلت  
عليه اجازته فقل المكاتب الصغيرة اذا زوج مولاه اى اب  
زوج بنته فلم يرخص الولي فبطل فقل العبد اى جامع لوجب  
المصاهرة فقل جماع الصغيرة والميتة اى مطلقة فلا ما دخل  
بها الثاني ولم تحل فقل اذا كان العقد فاسدا اى معتدة  
امتنعت رجعتها ولم تحل لغيرة فقل اذا اغتسلت وبقيت لبعث  
بلا غسل **الطلاق** اى رجل لم يقع فقل اذا اغتسل الاضاركا  
اى رجل قال كل امرأة اتزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق  
فتزوج ولم يقع فقل اذا قصده ملك الساعة التي هو فيها  
وهذا اذا سكن اى رجل له امرأتان ارضعت احدهما حبثا  
حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغيرة  
فاعتقت فاختارت نفسها فخرت باخو وله زوجة فامتنعت  
الصبي الذي كان زوج ضرعتها بلين هذا الرجل حرمت ضرعتها  
عنه زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت متزوجا جليدا  
فلا يجوز والله اعلم **الطلاق** اى عبد عتق بلا عتاق وصا  
مولاه ملكا له فقل حربي دخل دارا مع عبده بلا امان العبد  
مسلم عتق واستولى على سيده ملكه ويثا لوجه اخر اى  
رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد حرا اى زوجين مملوكين  
تولد منهما ولد حر فقل الزوج عبد تزوج بالاذن ابنة ابيه  
قال له ملك للاب موهبة لانه ابن ابنة اى رجل اعتق عبده  
وباعه وجاز فقل ان عبد العبد بعد عتقه سباه سيده وباعه  
اى عبد عتق عتقه على شرط وجد ولم يعتق فقل اذا قال له  
ان صليت ركعة فانت حر فضلا يا ثم تكلم ولو صليت ركعتين  
عتق فاركعة لا بد من ضم اخرى اليها لتكون حايثه اى رجل

طلاق

هذا ما قاله المصنف في هذا المحل ولم يتبع  
بالرابعة وجب ان يشترط واحدة من النساء  
الثالثة لا مهر لها على ما مر في الفصل الثالث  
مثل ان يقول وقد كان العبد كذا ومثله غير  
مهر مسل اسلامه وكانوا يدعون ان لا مهر  
فالاول زوجة لانه لا مهر لها ولا ميراث  
والثانية بعض الحرة لها المهر والمهرث  
والثالثة بعض المملوكات لها المهر والمهرث  
دون المهر فثبت المسئلة  
لواحق بترك الغناء ولعل  
المصنف تركه في الرابعة  
لكونها غير مستورة



اقر بعقده عبده ولم يعق فقل اذا اسند الى حال صباه  
**الامانة** قال لامرأته ان خرجت فربها المافات طالق  
 فما اجمده فقل تخرج ولا يثبت لان المأ الذي كانت فيه زال  
 رجل اتى الى امرأته بكيس فقال ان حبلى فانت طالق وان  
 قصصته فانت طالق وان لم تخرجي باقية فانت طالق فاحس  
 ما في الكيس لم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر او ملح صوغه  
 في الماء فذاب ما فيه امرأته تزينت باكر فقال لها زوجها  
 ان لم اجمعاك في هذه الشباب فانت طالق فترجعتا وابت  
 لبسهما فما اخلص فقل ان لبسهما سوو وكجا معها فلا يثبت طلق  
 ان لم اطاك مع هذه المقنعة فانت طالق وان وطئت معها  
 فانت طالق ما اخلص فقل ان يطاها بغيرها ولا يثبت ما دلت  
 المقنعة باقية وما جبان حلف لا يطا سواها واراودة لا يحكم  
 فقل ان نبوي الوطى رجله في صدق بانه له ثلاث نسوة وله  
 ثوبان فقال اني لبس كل واحدة منكن ثوبا منها في هذا الشهر  
 عشرين يوما والا فاعن طوالت كيف اخلص فقل لبس ثوبان  
 منها كل ثوبا لبس احدهن ثوبا عشرة ونزعه فلبسه الاخرى  
 بقية الشهر حلف انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يبارها  
 حتى ازلت فقد اشبعها ان وطئت عاريا فذلك اول باب  
 فكله اما اخلص فقل بطا وها ونصفه مكشوف والنصف مشور  
**الحكم** اي رجل سرق ثاثة فرحوز ولا قطع فقل اذا سرقها  
 على دفعت كل مرة اقل من عشرة اي رجل سرق مال ابيه  
 و قطع فقل اذا كان من الرضاع اي رجل ان شرب الخمر  
 طابعا فبدي حرقها طابعا بالبينه وعق العبد ولم يحد فقل  
 اذا كان رجلا و امرأتين **السيرة** اي رجل امن الفاقص ولم  
 يقتلوا فقل موافق حربي طلب الامان لا يف فهد با ولم يقتله

اي مرتد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا او فيه شبهة احمي حصين  
 لا يجوز قتله ولا امان لهم فقل اذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو  
 البعض حل قبل الباقي اي رضيع يحكم باسلامه بلا تبعية فقل  
 ليقط في دار الاسلام **المفقود** اي رجل بعد ميتا وهو حي فقل  
 فقل **المفقود** الوقت اي شي اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكن  
 جاز فقل الوقت اذا قبضه الوقت لا يجوز واذا قبضه غارا اي  
 وقف اوجه انسان ثم مات فانفسى فقل الوقت اذا اجر  
 ثم ارتد فانت فانه يصير ملكا لو شئت وتفسخ بموته **البيع** اي  
 بيع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده بمقام مقامه جاز  
 فقل بيع المريض بجاهه بسرة لا يجوز ومنه جاز اي  
 رجل باع اباه وصح حلالا فقل اذن لعبد ان يزوج  
 ففعل فولدت ابنا ومات فورثها ابنا فطالب الابن  
 مالك ابنة بمهره فوكلة المولى في بيع ابيه واستيفاء المهر  
 فممنه ففعل جاز اي رجل اشترى ابنة ولا يحل له فقل اذا  
 كانت موطوءة ابيه او ابنة او محوسبة او اخته من الرضاع  
 او مطلقته ثنتين اي خبر لا يجوز بيعه الاخر الشافعي  
 غي ما يحس فلبس لم يخرجه من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم  
 لا شترونه ولم يخرجه اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم  
 طاهر فيحو منهم علام **الكفارة** اي كفل بالامر اذا ادى لم يرضع  
 فقل عبدا كفل سيده بامره فاوى بعد عتقه **القضاء** اي بيع  
 بغير القاضى عليه فقل مع العبد المسلم للكافر والمصحف المملوك  
 لكافر اي قوم وجبت عليهم يمين فلما حلف واحد سقطت  
 غير الباقي فقل رجل اشترى دارا بابها في سكة نافذة وقد  
 كان قد با في سكة غير نافذة فحججه ان لا يبيعه فلفوا فان بخلوا  
 قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين عليه الباقين لان

وكيله

عندكم



فائدة النكول قد امتنع الحكم به خلف البعض ذكره العباد  
 غم فنادى به الليث **الشهادات** أي شهود شهيد وانه  
 شر يكين فقبلت على احد عمادون الاخر فقل شهود نصارى  
 شهيد واية نصارى مسلم يعقوب بن عبد شريك أي شهود قبل  
 شهادتهم ولا يعرفون المشهود عليه فقل في الشهادة على الشهادة  
 أي شاهد جائز له الكلام فقل اذا كان الحق يقوم بغيره او كان  
 القاضي قاضيا او كان يعلم لا يقبل أي مسلم لم يقبل شهادتهما  
 بشئ وشهد نصريان بصدقه فقبلت فقل نصريان مات له ابن  
 مسلمان شهد ابناه انه مات نصريان ونصريان انه مات  
 مسلما قبل النصريان **الاقرار** أي اقرار بالدين فمكرر فقل  
 الاقرار بالدين والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره  
 ابن الشحنة والثاني في غير اقرار ما يكون والظاهر ان لا وجود  
 لملك الرواية **الصلح** أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح  
 ويرد الخصم البديل اليه فقل الحق الصلح غير الشفعة **المضاربة**  
 أي مضارب يعزم ما انفقته فمعه فقل اذا لم يتوجه بده  
 فمالمحاشية **السبب** أي اب وسبب لانه وله الرجوع فقل اذا  
 كان الابن مملوكا لا جنى أي موهوب وجب فمعه ثمنه الى الوالد  
 فقل المسلم فيه اذا وسب رب المسلم اليه وجب عليه  
 رد راس المال **الاجارة** خاف المستاجر فمعه الاجارة  
 باقرار الموجه بين ما يحمله فقل ان يحمله السنة الاولى فليلا  
 فملاجرة ويجعل للاخيرة الاكثر **الوديعة** أي رجل ادعى ودية  
 فصدقه المدعي عليه ولم يجره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا  
 اقر الوارث بان المروكث وديعه وعلى الميت ومن لم يصح  
 اقراره ولم صدقه الغرماء فمضى القاضي ومن الميت يرجع  
 المدعي على الغرماء تصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة

والعارية

والرهن **العارية** أي مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب  
 السفينة في نية البحر او السفينة فقل عمة اظلم او الظلم بعد  
 ما صار الصبي لا يابض الاثديها او فرس العاري في دار الجرب  
 او عارية الرهن قبل قضا الدين أي مودع ضمن الملاك فقل  
 اذا طهرت حقة أي مودع لم تخالف وضمن فقل اذا امر به  
 الى بعض رثته فمعه اليه بعد موته **المكات** أي كتابه فمضنها  
 عمة المعاقدين فقل اذا كان المكاتب بونا فمعه فمضنها  
 أي مكاتب وندرجا ربيعة فقل اذا كان له حربي في دار الجرب  
 او ديرة ثم اخذ به الى دار الاسلام او بمحقا بدار الجرب  
 فمعه المولى **المأذون** أي عبيد لا يثبت اذنه بالسكوت اذا را  
 مولاه بيع وبسرى فقل عبد القاضي **العقب** أي رجل فمضنها  
 شيئا فله شيان فقل اذا استملك احد مصرعي الباب او  
 زوجي خف أي غاصب لا ير ابدا على المالك فقل اذا كان للمالك  
 لا يعقل أي مودع يضمن لا تعد فقل مودع الغاصب **الشفعة**  
 أي شتر مسلم الشفعة ولم تبطل فهو الوكيل بالشر **القسم** أي  
 شركا فمضنها اذا طلبوا لم يضمن فقل السكة الغير النافذة  
 ليس لهم ان يقسموها وان اجمعوا على ذلك **الاصح** أي مسلم عال  
 ذبح وسمي لم يخل فقل اذا سمي ولم يرد بها التسمية على الذبح أي رجل  
 ذبح شاة غيره فمعه ولم يضمن فقل شاة الاضحية في ابائها او  
 قصاب شاة بالذبح **الكرامية** أي انا فمعه النقد من حرم استعانة  
 فقل المتحد فمعه الادعي أي انا مباح الاستعمال كره الوضوء  
 فقل ما خصه لنفسه أي مكان في المسجد ذكره الصلوة فقل ما خصه  
 لصلوة دون غيره أي ما سبل لا يجوز الشرب منه فقل ما وضع  
 الصبي فيه كوزا فمعه أي رجل يدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها  
 فقل اذا وقع الحريق في محلة فمعه لا طفاؤه باذن السلطان



**الحكماء** اي جان اذا مات المجنى عليه فعليه نصف الدية واذا  
 عاش فالدية فقل الحكماء اذا قطع شفة الصبي خطأ باذن امه اي  
 رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع راس  
 فعليه خمسون ديناراً فقل اذا خرج راس الولد فقطع انسان اذنه  
 ولم يمت فعليه دينه وان قطع راسه فعليه غرة اي شيء في الانسان  
 يجب بثلثه دية وثلثه اخماسها فقل الانسان **المرضى** ما اول  
 ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سعد بن الربيع كذا في المحط  
 اي رجل قتل له اوص فقال بما اوصى انما يرثني عمك فخانك  
 وجدناك واخفاك وزوجناك فقل صحح تزوج بك في رجل  
 فريض امته وام ابية والمرضى متزوج بك في الصحيح كذا  
 قوله ت كل من جدد في الصحيح من المرضي بنتين فالبنتان جدد في الصحيح  
 ام امته خالناه واللتان من ام ابية عمناه وقد كان بالمرضى  
 متزوجاً ام الصحيح فقلت بنتين ففما اخا الصحيح لانه والمرضى  
 لابييه فاذا مات المرضي فلامرأته الثمن وما جددنا الصحيح ولبناته  
 الثلثان وفي عمته الصحيح وخالناه ولحمته السدس فما امرأته  
 الصحيح لانه والمسئلة تصح من ثمانية واربعين والله اعلم بالصواب  
 والله المرحوم والمآب ثم الفن الرابع محمد بن عوف وحسن بن عوف  
**الفن الخامس** من اجل اسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله  
 الذي علم وقابض الامور من الله تعالى وبكلمة مقتضى علمه واجل  
 الناس والصلوة والسلام على افضل خلق الله عليه وفضل الامور  
 كلها اليه **وبعد** فهداهم الى الصواب من الاشياء والنظام  
 وهو من اجل جمع حيلة وهي كذا في تدبير الامور وهي تقليب الفكر  
 حتى يهتدي الى المقصود واصحابها الواو واحال طلب الحيلة  
 كذا في المصباح واختلف مشايخنا في التعبير عن ذلك فاختر كثير  
 التعبير كتاب الحيل واختر كثير كتاب الخارج واختر في المنطق

من كان  
 ولا خيرة لايه ما بقي وما  
 اخا الصحيح لانه صحيح

وقال قال ابو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب احمل انما هو  
 الهرب من الاحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى ومنه بديك  
 ضغنا فاضرب به ولا تحث وذكر في الخبر ان رجلاً اشترى  
 صاعاً من تمر بصا عين فقال عليه الصلوة والسلام اربيت الله  
 تمر كذا بالسلعة ثم ابتعت بسلعتك تمر اذنه اكله اذالم يورد الى  
 الضرر باجده انتهى وفيه فصول **الاول** في الصلوة او صلى الظهر  
 اربعاً فاقمت في المسجد فاجله ان لا يجلس على راس الاربعة حتى  
 تنقلب هذه الصلوة نقلاً ويصلي مع الامام **الثاني** في الصوم  
 التزم صوم شهر من شأبعين صام رجلاً وسفان ناقصاً  
 فاجله ان يسافر مدة السفر فيصوم اليوم الاول من رمضان  
 عما التزم ولو حلف لا يصوم رمضان هذا بسا ولا يخط **الثالث**  
 في الزكاة فله ان يصاب ارا ومنع الوجوب عنه فاجله ان تصدق  
 بدرهم منه قبل التمام او يهب النصاب لانه الصغر قبل التمام  
 يوم واختلفوا في الكرامة وشأبعنا اخذوا بقول محمد ذكراً  
 للمضر غم الفقراء وماله على فقره دنوا وجعله غير ركاه العين فاجله  
 ان تصدق عليه ثم ياتيه منه عم دينة وهو افضل من غيره ولو امتنع  
 المدون من دفعه له ماله وياخذ منه لكونه ظفر بحسنه فان  
 ما نفعه رفقته الى القاضي فكله قضاء الدين او يوكّل المدون خادم  
 الدين يقبض الزكاة ثم يقضاه فيقبض الوكيل صاعاً لملكه للموكل  
 ونظر فيه بما كان عنه فيدفعه ويأته ما تقدم ودفعه ما لم يملكه  
 ويجب فلا يملك المال الى الوكيل الا غيبته ومنهم من اخذ ان يقول  
 كلما غلبت فانت وكل في دفعه بان في صحة التوكّل اختلافاً  
 فان كان للطالب شرك في الدين كفاف ان شاركه في القبض  
 فاجله ان تصدق الدين بالدين يهب المدون قضاء الدين  
 فلا يشاركه واجله في الكف في الكفص بها التصديق بها على فقير

فاذا اشعنا



ثم سوكيف فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساحة الرابع  
 في الفدية اراد الفدية عم صوم ابية او صلواته وسوقه يعطى  
 منون من الحنطة فقه ثم يسميه ثم يعطيه بكذا الى ان يتم الخامس  
 في الحج اذا اراد الاقامة دخول مكة بغير احرام من الميقات قصد  
 مكانا اخر داخل المواقب كبستان بنى عامرا اذا اراد ان يكون  
 لبنته محرم في السفر بزوجه فمعه عياله يعلمها فقط السادس  
 في النكاح ادعت امرأة نكاحه فانكر ولا بنية ولا يجر عند الامام  
 عليه لا يمكنها التزوج ولا يجر من يطالبها لانه يصير مفرا بالنكاح  
 فاحبسه ان امره القاضي ان يقول ان كنت امرأتى فاطمة  
 ثلاثا ولو ائمتي نكاحها فاكثرت فاحبسه في دفع العي عنهما على قولهما  
 ان تزوج باخر واختلفت صحا قرارها بكل حال غائب احبسه حتى  
 يثبت الالب شيئا من مهر بنيتها للزوج انما ان كانت كبيرة فانه يثبت  
 كذا باذنها على انها ان تكرت الاذن فانما ضامه فصيح وان كانت  
 صغيرة يحبس الزوج البنت بذكر القدر على الالب وان كان وليا  
 فصيح ويبرأ الزوج واذا اراد ان تزوج عبده على ان يكون  
 الام له بزوجه على ان امره بامه المولى يطالبها المولى كلما اراد  
 واذا خافت المرأة الاخراج فمعه باقا فاذا اخرجها كان لها تمام  
 مهر مثلها او ثلث لابلها او ولد ما يدين فاذا اراد اخرجها منها  
 المقر له فان خاف المقر ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا ما يحا  
 بذكر المال شيئا فاذا حلف لا ياتى ثم والاولى ان تشرى شيئا  
 ممن شق به او كفيل له ليكون على قول الكل فان محمدا خالف  
 في الاقرار اراد ان يتزوجها وخيف فمرا وليها توكله ان  
 يتزوجها فمعه نفسه ثم يقول محضرة الشهود تزوجت المرأة التي  
 جعلت امرها الي بصداق كذا اجوزة ان خفاف ان كان كفوا  
 وذكر المحل الى ان انحصاف رجل كبير في العلم يصح الاقصد به

تزوج على مهر كذا على  
 ان لا يجرهما صح

ولو ادعت عليه مهر او قد كان فعد الى امها وخاف ان يكرها  
 ينكر اصل النكاح وجاز له ان يحلف انه ما تزوجها على كذا اقا  
 اليوم والاعبار لبنية حيث كان مطلقا ما حلف لا يتزوج بحيلة  
 ان يزوجه فصولي ويجزى بالفعول وكذا الاقصد في تزوج وتوكلت  
 لا يزوج بنته فزوجها فصولي واجازة الالب لم يحث  
 السابع في الطلاق كتب الى امراته كل امرأة بغير ك  
 وعنه فلانة طالق ثم محي اسم فلانة وبعث بالكتابها المطلق  
 فلانة وبه حيلة جديدة واحبسه للمطالبة ثلاثا ما ان يقول المحلل  
 قل العقد ان تزوجك وجامعتك فانت طالق ثلاثا  
 او بانية فبقيت بالجماع مرة فان خاف فمساكه بلا جماع  
 فيقول ان تزوجك او مسكتك فوق ثلاثة ايام ولم  
 اجامعتك فمساك لك والاسن ان تزوجه على ان امرها  
 بيه ما في الطلاق بشرط بداتها بك ثم قبوله اما اذا بدا  
 المحلل فقال تزوجك عي ان امرك بيدك فقبضت لم يصبر  
 بيه ما الا اذا قال عي ان امرك بيدك ما تزوجك فقبضت  
 واذا خافت ظهور امرها في التحليل تنب لم تنق به بالاشهر  
 به محلو كما امرها بما يحل مع مشلته ثم يزوجه منه فاذا دخل بها  
 وهبه منها وتقبضه فيفسخ النكاح ثم ينفق على بلده باع  
 ونظر فيها بان العبد ليس بكفو ويكن حمله على رضا المولى  
 او انها لا ولي لها حلف ليطلقها اليوم فاحبسه ان يقول  
 لها انت طالق ان شاء الله او على الف فلن تقبل حلف  
 لا يطلقها فخلعها اجنبي ودفع له به لم يحث تو قال كل  
 امرأة تزوجها فمضى طالق فتزوج فاذا حكمها شافعا محكم  
 بطلان المبين صح ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت  
 طالق ثلاثا فاحبسه ان يقول لهما انت طالق على الف درهم



ولم يقبل لم يقع وعلمه الفتوى أنكرا طلاقها فاحكمه ان لم يعل  
بينا ثم يقال له انك امرأة في هذا البت فيقول لا لعدم  
علمه فقال له كل امرأة بك منه فني ما بين فحش لك فظهر  
عليه فيشهدون عليه ان لم يطلع قدرا نصفها حلال نصفها  
حرام فاحكمه ان يحلل الحرة في الفدر ثم يطلع البيض منه حلف  
لا يدخل دار فلان فاحكمه حله لها في فقهه فقال ان اكلتها فني  
طالق وان طرحتها فني طالق باكل النصف ويطرح النصف او  
ماخذ يا من هذا انسان بغير امره **السابع** في اكله سئل ابو حنيفة  
عن رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان سئلتني اخلع ولم  
اخلعك وحلفت بي لعنك ان لم تسأل اخلع قبل الليل فقال  
ابو حنيفة للمرأة سلبه اخلع فسات فقال له قل حلفك على  
فقال لها قولي لا اقبل فقال قال قومي واذهب مع زوجك  
فقد بركل منها وجدا اخرى ان تباع المرأة جميع مما كملها عمر  
تتق به قل مضى اليوم ثم يستره **الثامن** في الالبان حلف  
لا يزوج بالكوكة لعقد خارجها ولو في سوادها ما ينفسه  
او يوكيله لا يزوج عبده فممنه ثم اراده فاحكمه ان يبيعها  
في فقهه لزوجها ثم يسترها لا يطلقها بخاري يخرج منها  
ثم يطلقها او لو كل فطلقها خارجها حلف لا يزوجها بعقد  
منين قال ان تزوجها فني طالق فزوجها الا وان يطلقها  
فتحل لغرة بيقض حلفته امرأته بان كل جارية ثمة ما فني  
حرة فقال نعم ما ويا قريه بعينها صحت ثمة ولو نوى باجارية  
السفينة صحت ثمة ولو قال كل امرأة تزوجها عليك ما ويا  
بعد رقبك صحت عوض على عبده ثمة فقال نعم لا يكفي الا بصبر  
حائفا وهو الصحيح كذا في التارخاينه وعلى هذا فما يقع  
التعاقب في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعاقب

فني طالق

نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت كذا فعبدي حرة ببيعة ثم  
ثم يستره فاحكمه في مع المدبر يعقب بموت سببه ان  
يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حرة انتقض البيع باقائه  
او جبار ثم ادعى فاحكمه ان يحلف المدعي عليه ما ويا مكانا  
غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف لا يستره باثني عشر درهما بشر  
باصد عشر وشئ اخر غير الدرام لا يبيع الثوب من فلان ثم ان  
فاحكمه مع الثوب منه وفيما هو يبيعه منه بعرض او ببيعة البعض  
ويهب البعض او لو كل ببيعة منه او ببيعة فضولي منه بغير البيع  
لا يستره بما يجار وفيه بطل او يستره بالاسم ثم يستره بالاسم  
لابنه الصغير عبده حرة ان اخذ دينه منقرقا ياخذ الا درهما  
حلف لياخذ من فلان حقه او بقبضه ثم اذا ان لا ياخذ منه  
ماخذ ثم يكبل المحلوف عليه او مكبله او حوله وقبل بحث ان كملت  
من هذا الجهر فقهه ولفقه في عصدة وتطبخ حتى يصير بالكان فقهه  
لا ياكل طعاما فلان يبيعه له او يهديه فباكله ان صعدت فقهه  
وان زلت فقهه اكلها وبير لها لا ينقص عليها يهبها ما لا ينقصه  
او يبينها فبطل العبد اذا انقضت عدها او تاجر زوجها  
كل سنة بكذا على ان يجر لها مجننه الكسب وان كان صانعا  
تساجره ليقبل العمل طلب ان يطلق ضرته فاحكمه ان يزوج  
اخرى اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ما ويا  
الجديدة او بكت اسم الضرة في كف البسرى حلفه السارق  
ان لا يجربها بها ثم بعد عليه الاسماء من ليس سارق يقول لا  
والسارق سكت علم اسمه فيعلم الواي السارق ولا تخالف  
لا يسكنها وشئ عليه نقل الامتعة ببيعة ممن شق به وكبح ان  
لم اخذ منك حقي قال الاخوان اعطيك فاحكمه لها الا خبرا  
**التاسع** في الاعتاق ولو ابعه احبته للشركين في تدبير العبد

مع اخوانه بشره



ثم يقول طلقت فلانة بشر  
باليمنى ما في كونه الشرخ



وكانت له ان لو كان يفعل ذلك بجلته واحدة اختلفت على  
 العبد في المرض بلا سعاية ان يبعده بنفسه ويقبض البذل  
 فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبض منه بحضرة الشهود  
 واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض اعتقه ولم يشهد حتى  
 مرض فان اقر بعينه في الثلث فاجله ان يقر بالعبد لرجل ثم ارجل  
 يعقده اذا اراد ان يطا جارية ولا يمتنع ببيعها لو ولدته بغيرها  
 لابنة الصغير ثم تزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا  
 يكون ام ولد **الحاشية** في الوقف والصدقة اراد الوقف  
 في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة بقرانها وقف  
 وان لم يسمه وانه متوليها وصي في يده اراد وقفه ففعل  
 صحيحا انما فاجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى  
 المتولي ثم ينسازها فيحكم القاضي بالزوم او يقول قاضيا  
 حكم بصفحة فليزوم او ان بطله فاض كان صدقة **الحاشية**  
 في الشركة اجملة في حوازي بالعرض ان يبيع كل نصف متاعه  
 بنصف متاع الاخر ثم يعقدها او يبيعها معروفة **الحاشية**  
 في الهبة ارادت مينة المهر من الزوج على ان خلصت من الولاء  
 يعود المهر عليه فاجله ان يبيعها شيئا سورا بمقدار المهر فاذا ولدت  
 تنظر اليه فزوجه بخيار الروية وان ماتت فقد برئ الزوج  
 ويمكن ان يضمن له دين اراد السفر على ان مات برئ المهر ولا  
 فهو على حاله يفعل ذلك قال لها ان لم تهني صدقتك اليوم فانت  
 طالق فاجله ان تشترى منه ثوبا ملفوفا بمهر ما ثم ترده بعد  
 اليوم فيبقى المهر ولا حنث **الحاشية** في البيع والشرا  
 اراد بيع داره على ان امكنه سلمها والآرد العمن فاجله  
 ان يقر المشتري ان السابيع باعها وصي في يد طال ثم يعقب  
 ولم يكن في يد السابيع ولولا ذلك لكان المشتري حري السابيع

على تسليمها بكذا او كذا خصاص وعابو عليه تعليم الكذب  
 وكذا لك عيب على الامام الا عظم في قوله او باع جلي فحذف  
 المشتري من السابيع ان يبيع جليها وينقص البيع فاجله  
 ان يبيع السابيع بان يقر بان اجعل في عبيده او من فلان حتى لو  
 ادعاه لم يسمع ووجب عنها بانه ليس امر بالذنب وانما  
 المعنى انه لو فصل كذا كان حكمه كذا اراد شراشي وخاف  
 ان يكون السابيع قد باعه فاراد المشتري ان يبيع  
 يرجع على السابيع بضعف الثمن لو ما كجانه وبنار مثله ثم يشترى  
 اليه اربائة دينار ويبيع الثوب له بالمانه فاذا استخفج  
 بالمانه في لو اراد البيع بشرط البراءة فكل عيب وخاف  
 فمشتري باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري فاجله  
 في بيع جارية يعقدها المشتري ان يقول ان اشترتها مني  
 حرة فاذا اشترتها باعتقت وان اراد المشتري ان يخذله او  
 يعد موتى فتكون بدرة اراد شراها فذهب اليه ليس معه  
 الا النصف بنقده ما معه ثم يبيع منه ثم ينفقه فلا ينفقه  
 بالتعريف بعد ذلك لم يرغب في الفرض الا ببيع فاجله ان يشترى  
 منه شيئا فليدفعه مراده من الرجوع ثم يبيع من اراد  
 السابيع ان لا يضمنه المشتري لعيب جاره السابيع ان يقول ان  
 حاصمتك عيب فهو صدقة وان اراد السابيع ان لا يرجع عليه  
 المشتري اذا استحق فاجله ان يقول المشتري بانه باعه من السابيع  
**الاربع عشر** في الاستبراء اجملة في عدم لزوم ان يزوجه  
 السابيع او لا يضمن ليس كونه حرة ثم يبيعها ويقبضها ثم يطلقها  
 قبل الدخول لو طلقها قبل القبض وجب على الاصح او يزوجه  
 المشتري قبل القبض كذا ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف  
 ان لا يطلقها بجعل امر بائنه كلاما شائنا فليأكل ما شاء

وكون حلالا له فاجله ان يبيع  
 له بضعف الثمن



على المجلس او يزوجهما المشتري قبله ثم بشرهما ويقبضهما ويخلفها  
 في كرامته اجملة لا سقاطه **الخامس عشر** في المدائن اجملة  
 في ابراد المديون ابرأ باطلا او تاجيله كذلك واصله كذلك  
 ان يقر الدين بالدين لرجل شق ويشهد ان اسمه كان عاتية  
 وبو كنه يقبضه ثم يذهبها الى القاضي ويقول المقر له انه كان  
 باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر  
 للقاضي امسح هذا المقر قبض المال وان كذبت فيه حذوا وحج  
 عليه في ذلك صح القاضي عليه ويمسحه من قبضه فاذا فعل ذلك  
 ثم ابرأ او اجل او صالح كان باطلا وانما جئنا الى حجر القاضي  
 لان المقر مواله في ملك القبض فلا يقبض اجملة فثبت فانه  
 يفعل عنه ثم قال انخصاف بعده وقال ابو حنيفة نحو قبض الكسبي  
 كان باسمه المال بعد اقراره وتاجيله وبراؤه ومبته لا يري  
 اجملة جازا اجملة في تحمل الدين لغير الطالب اما الاقرار كما  
 سبق او كونه اذ ان يبيع رجل من الطالب شيئا بما له على فلان  
 او يصالح غمالم على المطلوب بعده فيكون الدين لصاحب  
 العبد اذ اراد المديون التاجيل وخاف ان الدين ان يطلو  
 ويكبل في البيع فلم يصح تاجيله بعد العقد فاجله ان يقر ان المان  
 وجب كان مؤجلا الى وقت كذا اراد احد الشريكين دين  
 ان يوجله نصيبه والى الاخر لم يخر الا برضاه فاجله ان يقر ان  
 حصته من الدين كذا وكذا اراد المديون التاجيل وخاف  
 ان يكون الطالب اقر بالدين لغيره واخرج نفسه من قبضه  
 فاجله ان يضم الطالب المطلوب ما يدركه من دينه قبله او  
 يتجده ومبته وتوكل في ملكك وحدثت احدى مبطلة التاجيل  
 الذي استحقه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يلزمه  
 فاذا اختلفت اجملة ثم ظهر انه اقر بالمال قبل التاجيل اخذ المال منه

من وجب كان مؤجلا

لان

كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله وجب له  
 ان يقر الطالب بقبض الدين من تاجر معين ثم يقر المطلوب بعد  
 يوم بمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا خاف كل من صاحبه جهر  
 الشهود قالوا لا تشهد والابعد قراءة الكتاب فاذا قرأ  
 احدهما وامسح الاخر لا تشهد واعلى المقر ونظر فيه قال الشافعي  
 ان تشهد وان قال له لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم  
 يقبل المقر له لا تشهد على المقر اما اذا قال له لا ابعد الشهود  
 اجملة في ما قبل الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح اتفاقا  
 على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا  
 الى كذا وبصدقة الطالب انه كان مؤجلا عليهما ويقر الطالب  
 بان الميت لم يترك شيئا والا فصد حل الدين بموته فيؤثر الوارث  
 بالبيع لقضاء الدين في هذا على ظاهر الرواية فبان ان الدين اذا  
 حل بموت المديون لا يحل كغيره **المثال عشر** في الاجارة  
 اشتراط المنة على المستاجر بفسدها وجملة ان ينظر الى قدر  
 ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم باجره الموجه بصرفه البها  
 فيكون المستاجر وكبلا بالاتفاق فان ادعى المستاجر الاتفاق  
 لم يقبل منه الا بجملة ولو اشهد له الموجه ان قوله مقبول الا بجملة  
 لم يقبل الا بها اجملة ان يحل المستاجر له قدر المنة ويدفعه  
 الى الموجه ثم الموجه يدفعه الى المستاجر ويأجره بالاتفاق  
 في المنة فيقبل بلا بيان او يحل مقدار ما في يد عدل لو اشتاجر  
 عرضة باجرة معينة واذن له رب العين بالبا فبها  
 من الاجر جاز واذا انفق في البناء استوجب عليه قدر  
 ما انفق فيلحقان قصاصا ويتراوان الفضل ان كان  
 والبناء للموجه ولو اجره بالبناء فقط فبني اختلفوا قبل الملاح  
 وقبل المستاجر اجملة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة

حيلة اشتراط المنة للمستاجر



ان يبيع الارض في المستاجر او لا ثم يواجره وقبه بعضهم  
 بما اذا كان بيع رغبة اما اذا كان بيع هنل فبالحق فلا يبقا  
 عليه ملك البائع وعلاوة الرغبة ان يكون بضمته او بالكره نقصان  
 يسير شرط حراج الارض على المستاجر غير جائز كاشط  
 المرة ويجعل ان يزيد في الاجرة بعده ثم يادنه بصره فيه  
 ما تقدم في المرة واشطراط العلف وطعام الغلام على المستاجر  
 غير جائز ويجعل ما تقدم في المرة الاجارة تنفذ بموت المستاجر  
 واذا اراد المستاجر ان لا تنفذ بموت المواجر بغير المواجر  
 ما بها للمستاجر عشرين فيزرع فيها ماشا وما حرج فهو له  
 او بغير بانه اجور لرجل في المسلمين بغير المستاجر بانه استاجر  
 رجل من المسلمين فلا يتطل بموت احد مما اذا كان في الارض  
 عين فقط او بغير فاراد ان يكون للمستاجر بغير بانه المستاجر  
 عشرين له حق الانتفاع عشرين فيخو اذا اجر ارضه  
 وجعلها لفلان فاراد ان يسلم الثمن للمستاجر يدفع الثمن للمستاجر  
 معاملة على ان لرب المال حصة الف جزء من العشرة والباقي للمستاجر  
**السابع عشر** في منع المدعى ان يدعي عليه شيئا باطلا فاجله  
 لمنع البعير ان يفر به لانه الصغير ولا جنى وفي الثاني اخلاف  
 او بعيره لغيره فغيره المستعبر للبيع فيساو به المدعى  
 فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صنع الثوب شيئا به  
 بطلت ولو قال لم اعلم او ببيع المدعى عليه من موشى به ثم يهبه  
 للمدعى ثم يستحق المشتري بالبنه **الثامن عشر** في الوكالة  
 ايجله في جواز شراء الوكيل بالبيع لنفسه ان شرطه بخلاف  
 جنس ما امر به او باكثر مما امر به او يصح بالشرا لنفسه كحضرة  
 موكلة او يوكل في شراة ايجله في صحه ابر الوكيل غير الثمن ثم  
 يدفع المشتري الثمن له اراد الوكيل ان اذا ارسل المتاع

اتفاقا  
 دفع له الوكيل  
 قدر الثمن

للموكل لا يضمن فاجله ان يادون له في كذا اذا اراد الابداع  
 بتأذنه او برسله الوكيل مع اجير له لان الاجير لو اضره في عمله  
 او برفع الوكيل الاخر الى القاضي فبانه في رسالة **الثاني عشر**  
 في الشفعة ايجله ان يهب الدار في المشرى ثم هو يوهبه قدر  
 الثمن وكذا الصدقة او بقر لمن اراد شراها بها ثم يقر الاخر له  
 بقدر ثمنها او يتصدق عليه بخلاف ما على دار الجار بقر ثمنه ثم يبيع  
 الباقي **العشرون** في الصلح مات وترك ابنا وزوجة  
 ودارا فادعى رجل الدار فصالحاه على مال فان صالحاه على غير مال  
 فالمال عليهما اثمانا والدار بينهما اثمانا والا فالمال عليهما نصفان  
 كاله اراد ايجله في جعل الاقرار كغيره ان يصالح اجنبى عنه على فرا  
 على ان يسلم لها الثمن له سبعة او بقر المدعى بان لها الثمن والسا  
 للابن **الحادي والعشرون** في الكفالة **الثاني والعشرون** في الحوالة  
 ايجله في عدم الرجوع اذا افسس المحال عليه او مات مفسدا  
 ان يكتم ان الحوالة على فلان مجهول وايجله في عدم براه الجمل  
 يضمن المحال عليه **الثالث والعشرون** في الرهن ايجله في جواز  
 المشاع ان يبيع منه النصف بغير ثمن يبرئ منه النصف ثم  
 يفسخ البيع ايجله في جواز انتفاع المرهن بالرهن ان يستعبر  
 بعد الرهن فلا يبطل بالعارة ويبطل بالاجارة لكن يخرج عنه  
 الضمان مادام مستعملا فاذا فرغ عاد الضمان ايجله  
 في اثبات الرهن عند القاضي في عينة الراس ان يهبه السا  
 فبدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضى القاضي بالرهنينة  
 ودفع الخصومة **الرابع والعشرون** في الوصية الوصايا لا يقبل  
 التخصيص بنوع ومكان زمان فاذا حصص بدينار بمصر وثمره  
 بالشام واراد ان ينفق كل فاجله ان شرط لكل ان يوكل  
 ويحمل رائه او بشره الا افراد ايجله في ان ملك الوصى غل

مقبول



نفسه متى شاء ان يشترط الموصي وقت لا بضاً تجلده في ان الصلح  
يغزل وصي الميت ان يدعى وبناء على الميت فيجوز به القاصي لم يبرأ  
منه انتهى والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
**الفصل السادس من الاثني والعشرون** اسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه  
الفصل السادس من الاشياء والخطاير وهو في الفرق ذكر  
بينها في فرق كل باب شيئاً جمعها في فرق الامام الكرام  
المسمى بتلقيح المجلوب **كتاب الصلوة** ومنها بعض مسائل الطهارة  
البعرة اذا سقطت في البر لا تجس الماء ونصفها نجسة والفرق  
ان البعرة عليها جلدة يمنع من الشروع ولا كذلك النصف في  
المحلب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوصي امرأته المرضية  
بخلاف عبده وامته والفرق ان العبد ملكه يجب عليه صلاة المرأة  
لا يزوج ما البر كله بالعارية ويخرج من ذنبها والفرق ان  
الدم يخرج من ذنبها فتخرج الكل له ولو نظر المصلي في المصحف  
وقرأ منه فسدت لا يلهي فرج امرأة يشهوه لان الاول يعلم وتعلم  
بينها لا ان قال الامام بعد شهر كثر مجوسياً فلا اعاد عليهم  
ولو قال صليت بلا وضوء او في ثوب نجس عاده وان كان متيقناً  
والفرق ان اجاره الاول تنكح رعيه والثاني محتمل اقم بعد  
شروعاً متفلاً لا يقطعها ومفترضا يقطعها وبالثم والفرق  
ان الشيء لا صلاحها الاول سورة الفارة نجس لا يوجبها  
للضرورة وجده ميتاً في دار الحرب مع زنا وفي حجة مصحف  
يصل عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد اماناً  
الا به بخلاف دار الاسلام **كتاب الزكاة** نحو نحلها بعد  
ملك نصاب قبل الحول لا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات  
والفرق ان فيها تعجيل بعد وجود السبب فيه قبل الحول وفيها كونه

لقرانه ونفسه وبالسبع لا يجوز والفرق ان مبنى الصدقة على  
المساجة والمعاوضة على المضاربة شك في اداها بعد الحول  
اذا ما وزع اذا الصلوة بعد الوقت والفرق ان جميع العمر وقتها  
فهي كالصلوة اذا شك في اداها في الوقت اشترى عن غير ما يجعله  
على كعك التجارة لازكاة فيه ولو كان جسيماً وجب الفرق ان  
الاول سنهك دون الثاني والملح والخطب للطنخ وحرمن  
والصابون للقصار والشب والقرط للذبايح كزرع امان  
والعصف للصباع كالسمسم والفرق ظاهر **كتاب الصوم**  
نذر صوم بوبين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر محبتين سنة  
لزمناه والفرق امكان محبتين في نفسه وبالنائب بخلافه  
ذاق في رمضان في الملح قليلاً كفو لو كثيراً لان قليلاً نافع  
وكثيره مضر وقضى كفو بابتلاع سمسة في خارج لان مضغها  
لا يفسد كلاً بل يضرع دون لا ابتلاع **كتاب الحج** لو رمى حجر  
بالماء جاز وبالجوار لا لان الاول استخفافاً بالابيطان في  
الثاني اغاراه ولو دل المحرم على قتل صبي لزمه الجوار ولو دل على  
قتل مسلم لا والفرق ان الاول محذور احراره والثاني محذور  
بكل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف لا اعادة وفي الصوم  
والاصححة الاعادة والفرق ان نذر كره في الحج متعذر وفي غيره  
مستحب اعتق العبد بعد حجه حج للاسلام ولو استغنى الفقير كفاه  
والفرق انعقاد السبب في الفقير دون العبد والصبي كالعبد  
والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم كالفقير **كتاب النكاح** النكاح  
يثبت به دون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع وكخوة لا  
والفرق ان النكاح فيه حق الله لان احل الله حرمه سبحانه  
بخلاف الملك لانه حق العبد لا بقبض صداقها قبل الدخول  
وهي بكر بالغة لا قبض ما وبه الزوج لها ولو قبض لها كان



له الاسترداد والفرق بينهما من قبض صداقهما كان فيهما  
 ولانه خلافا في الموصوب لو تسامح امرأة بشهوة حرم لهما  
 وفروعا ان لم ينزل وان نزل لان الاول داع للجماع  
 فافهم مقامه خلافا في الثاني من البروج حرم المصاهرة  
 لاجتماعه لان الاول داع الى الولد لان الثاني تزوج انه على ان كل  
 ولد له حرم صحيح النكاح والشرط ولو اشترى ابنة كذا فله  
 لان الثاني في نفسه الشرط الاول **كتاب الطلاق** قال  
 يستأمراني وقع ان يوي ولو زاد واستد لا وان يوي لا يخل  
 الاول لان الثاني في الثاني يخلص الاخبار بكل وطى المطلقة حيا  
 لا سفر بها والفرق ان الوطى يجمع بخلاف المسافر يقتل ان  
 الزوج المعقود عن بائن لا يحرمها ولها النفقة وحال تمام  
 النكاح بخلاف عدم مصداق فيه النكاح في الاول بخلافه في الثاني  
 انت طالق ان دخلت الدار عشرة فدخلت لا تقع شي من ذلك غير  
 ولو قال ان طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الطلاق  
 لان العدة في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للخلع بخلافه في  
 الثاني فيتم كل غل بطلان الطلاق ولو وكلها بطلا فملا لانه  
 عليك لها بفتح الطلاق والعاق في الابراء والتدبر والنكاح  
 وان لم يعلم المعنى بالتلفيق بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقا  
 والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ ملا رضاء بخلاف الثانية **كتاب**  
**العناق** لو اضافة الى فرجة عتق الا ذكره لان الاول يعتبر عن  
 الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق بخلاف  
 طلاقك على واجب لان الاول بوصفية دون الثاني ولو قال كل  
 عبد اشترته فهو حر فاشترته فاسد ثم صحح لا يعتق في النكاح  
 تطلق لا يخلو البمين في الاول بالفساد بخلاف الثاني عتق احد  
 عبدين ثم قال لم اعن هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه

في الافرار فانه لا يتعين الاخلان البيان اجم بينهما فكان  
 تعبنا اقامة له واستد علم بالصواب واليه المرجع والمآب  
**الفصل السابع في الحكايات** اسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فمدا  
 موالف السابع في الاشياء والنظر في غايته وهو فن الحكايات  
 والمراسلات وهو فن واسع قد كنت طالعت فيه واخوت كنت  
 الفصادي وطالعت مناقب الكرد في حراراً وطبقات عبد  
 القادر لكنني اختصرت في هذا الكراس منها الزينة مختصراً  
 غالباً على ما استعمل على احكام لما جالس ابو يوسف للتدريس  
 ثم غير اعلامه في حنفية فاشمل اليه او حنفية رحمة به خلافاً  
 غير مسائل حنيفة الاولى في قصاص جرح الثوب جارية بمقصو رايه  
 يستحق الاجرام لا فاجاب ابو يوسف يستحق الاجر فقال له  
 الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم قال له  
 الرجل ان كانت القصارة قبل الجرح واستحق الا لا الثانية  
 هل الدخول في الصلاة ما يفرض ام ما يسه فقال بالفرض  
 فقال اخطأت فقال ما يسه فقال اخطأت فخير ابو يوسف  
 فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليد من سنة الثالثة  
 طير سقط في قدر على النار فيه لحم وحرث بن يوكلان ام لا  
 فقال يوكل فخطاه فقال لا يوكل فخطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوخاً  
 قبل سقوط الطير فغسل ثلاثاً ويوكل وترى المرفقة والابرة اكل  
 الرابعة مسلم له زوجة ذميمة ماتت هي حامل منه تدفن في المقابر  
 فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل  
 الله فخطاه فخير فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن يحول وجهها  
 غير القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون  
 وجهه الى ظهر امه انما منه ام ولد لرجل تزوج بغير اذن من لا



فقلت المولى هل يحب العدة من المولى فقال يحب فخطاه فقال  
 لا يحب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا يحب  
 والا وجب فسلم المولى سوف تقصيره فعاد الى ابيه حينئذ فقال  
 قبل ان تخصم كذا في اجارات الفيض وفي مناقف الكردري  
 ان سبب افراذه انه عرض مرضاً شديداً فعاده الامام وقال  
 لقد كنت املك بعدى مسلمين لمن اصبحت بموتهم علم كثير فلما را  
 اعجب نفسه وعقد مجلس المال قال له حينئذ ما جاك المسئلة  
 القصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله وعقد مجلساً حسن  
 مسئلة في الاجارة ثم قال من طعن في استغنى عن التعليم فليكن على  
 انتى وقال في اخر الكاوى الحصري مسئلة جلييلة في ان البيع  
 بملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار جري الكلام بمر  
 سفيان في البشر في العقود متى يملك المالك بها معها او بعده  
 اللاح الى ان قال سفيان ارايت لو ان رجلاً سقط فاكسرت  
 اكان الكسر مع ملاقاتها الى الارض قبلها او بعده يا اوان الله  
 خلق ناراً في قطة فاحترق اه مع الخلق احترق او قبله او بعده  
 وقد قال غير سفيان في الصحيح عند اكثر اصحابنا ان الملك في البيع  
 يقع معه لا بعده فيقع البيع والملك جميعاً من غير تقدم ولا تاخر  
 لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطر  
 معاً وكذا الكلام في سائر العقود في الكساح والخلع وغيرهما من عقود  
 المبادلات الى اخر ما ذكره وفي مناقف الكردري قال الامام  
 الاعظم خدعتني امرأة وفقتني امرأة وذهبتني امرأة اما الا  
 قال كنت مجتازاً فاشارت الى سعة مطروح في الطريق سمعت  
 انها خرسان وان الشئ لها فلما رفعتها لها قالت احفظه حتى  
 تسلم لصاحبه الثانية سالتني امرأة عن مسئلة في الحضانة فلم اعرفها  
 فقلت قولاً لعلي الفقه من اجله الثالثة مررت ببعض الطريق

فقلت امرأة في الذي يصلح البغى بوضوء العشاء فتعذر ذلك  
 حتى صار دابة وسئل الامام عن رجل قال لا ارجو الجنة ولا النار  
 ان رولا اخاف الله واكل الميتة واصلى لا ركوع وسجود  
 واشهد بالم اريد وبغض الحق واجب الفقه فقال اصحابه  
 في الرجل مشكل فقال الامام في الرجل يرجو الله لا الجنة ولا النار  
 لا ان رولا اخاف الظلم من الله تعالى في عذابه وباكل السمك  
 والحداد ويصل على البخارة ويشهد بالتوحيد ويغض الموت  
 وهو حق يجب المال الولد وما فتنه فقام السائل وقيل  
 راسه وقال اشهد انك للعلوم وعائنتي وفي اخر الصاوي  
 الطبري سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن رجل يقول  
 لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجو  
 فقال قوله لا اخاف النار ولا ارجو الجنة فليط فان الله تعالى  
 خوف عباده بالنار بقوله تعالى واتقوا النار التي اعدت للكافرين  
 ومن قبل له خوف ما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف ذلك كراهية  
 وفي مناقف الكردري قدم فتاوة الكوفة فاجتمع عليه الناس  
 فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقوف  
 قول عمر رضي الله عنه تتربص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة  
 وتزوج ما شئت قال فان جاء زوجها الاول قال تزوج  
 وانما هي قال لا تزوجت ذلك زوج ايها بلا غير فصاة  
 وقال لا ابيكم بشئ قال الامام خرجنا مع حماد بن شعيب الاش  
 واعوذ الما لصلوة المغرب فمضى حماد بالنيمة الاول الوقت  
 بوخر الى اخر الوقت فان وجد الماء والائتم فوجد في اخر الوقت  
 وهذه اول مسئلة خالف فيها استماده وكان للامام جارة  
 لها غلام اصاب منها الفرح فحبته فقال ايها له كيف تلده  
 بكر فقال هل لها احد ثمن قالوا نعمتها فقال تهب الغلام منها

فقلت



ثم تزوجها منه فاذا زال غدرها ردت الغلام اليها فبطل  
 الكاح وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذا هو  
 بابن ابى ليلى راكبا بغلة فتبارفراعيه نسوة يغيبن كثر فقال  
 الامام حسبن نظر ابى ليلى في قطرة فوجد قضبة فيها شهادة  
 قد عاهد بشهد تلك القضبة فلما شهد اسقط شهادته وقال  
 للمغنيات حسبن فقال منى قلبك ذلك حين كنت ام يغيب  
 قال حين كنت قال اردت بذلك حسبن بالسكوت فاصبح  
 شهادته كان ابو حنيفة في وليمة في الكوفة وصفا العلماء والاسرا  
 وقد زوج صاحبها ابنيه فاختن فغلط الناس فرقت كل  
 بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتنى فقبيلان قصصا على كل  
 منها المهر وترجع كل الى زوجها فسل الامام فقال عبي بالحق  
 فاتي بها فقال اتجب كل منكما ان يكون المصاحب عنده قال نعم  
 فقال لكل منها طلق التي عندك ففعل ثم امر بجد الكاح  
 فقام مسرع فقبل من عبيد وحكي الخطيب نحو ازرى ان كلب  
 الروم ارسل الى الخليفة مالا خربلا على يد رسوله وامران  
 يسبل العلماء غرث مسائل فانهم اجابوك ابذل لهم بالمال  
 وان لم يجيبوك اطلب من المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يأت  
 احد ما فيه منفع وكان الامام اذا كان جيبا حاضرا مع اساقفة  
 في جواب الرومي فلم ياذل له فقام واسناد من الخليفة فاذن  
 له وكان الرومي على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال  
 انزل مكانك الارض ومكان في المنبر ففرل الرومي وصعد  
 ابو حنيفة رضي الله عنه فقال سل فقال اتى شي قبل ابي قال  
 هل تعرف العبد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول فليس  
 قلته شي قال اذا لم يكن قبل الواحد المجازي للفظي شي فكيف  
 يكون قبل الواحد احمق فقال الرومي في اي جهة وجهه انه

قال اذا اوقدت السراج فامى وجه نوره قال ان نور سراجي  
 فيه اجهات الاربع فقال اذا كان النور المجازي المستفاد  
 الزائل لا وجه له الى جهة فنور الخالق السموات والارض والكل  
 الدائم المفيد كنف كونه جهة قال الرومي بماذا اشتغل  
 تعالى قال اذا كان على المنبر شبه منك انزله واذا كان على  
 الارض موحدا مثلي رفعه كل يوم سوي شأن فترك المال وعاش  
 الى الروم احتاج الامام الى الما في طريق الكاح فساد  
 اعياناً فرتة ما فلم يبعه الاجمعة وراهم فاشترى بهما ثم  
 قال له كيف انت ما بسوق فقال اريد فوضعه من ثوبه فاكل  
 ما اراد وعطش فطلب الما فلم يعطه حتى اشترى منه شرابا ثم  
 وراهم **وصية الامام الاعظم لابى يوسف** بعد  
 ان ظهر له الرشيد وحسن سيره والا فقال على الناس فقال  
 يا يعقوب وقرال سلطان عظم منزله واياك والكذب بن  
 يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك لجاهه عليه فاك  
 اذا كثرت اليه الاخلاف تهان بك وصغرت منزلك  
 عنده فكن منه كما انت من النار تنفع وتباعد ولا تن منه فان  
 السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة الكلام  
 يده فانه ياخذ عليك ما قلته ليري من نفسه من يدى حاشيته انه  
 اعلم منك فانه يحط بك فتصغر في عين قومه وتكسر اذا دلت  
 تعرف قدرك وقد غيبرك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم  
 من لا تعرف فاك ان كنت ادون حالاً منه اعلمك ترفع عليه فيضرك  
 وان كنت اعلم منه اعلمك تحط به فتسقط بك من عين السلطان  
 واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم منه انه  
 رضاك ويرضى منك في العلم والقضاء بما يحتاج الى انك  
 مذموب غيرك في الحكومات ولا توال اصل اوليا السلطان وحاشيته

من تقر الى فقط وتباعه  
 عن حاشيته



ليكون مجدك وجاهك باقيا ولا تنكلم بنبي العانة والبيحا  
 الا كما تسال عنه واياك والكلام في العانة والتجارة الا بما  
 يرجع الي العلم كجلا بوقف على جيك وعينك المال فاسم  
 النطنك ويغضون من سبلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفعل  
 ولا تنسب من نبي العانة وكثيرا يخرج الي الاسواق ولا تنكلم  
 المراسقين فانهم قسمة ولا تلبس ان تنكلم الاطفال منسج رؤسهم  
 ولا تمش في قارعة الطريق مع المشايخ والعانة فانك ان منهم  
 ازوري ذلك بعلمك اخرتهم ازوري بك من حيث ان منك  
 فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يرحم صغيرنا ولم يوف كبيرنا  
 فليس منا ولا تفعد على قوارع الطريق فاذا وعاك ذلك  
 فاقعد في المسجد ولا تاكل في الاسواق المساجد ولا تشرب  
 من السقايات ولا مزايدي السفاين لا تفعد على الخوايف ولا  
 تبسب الدباج والكل والنواع الابريش فان ذلك يفضي الى العنة  
 ولا تكلم الكلام في بيتك مع امرائك في الفراش الا وقت حاجتك  
 ابها لقد رذك لا تكلم لمسهام ومسهما ولا تقربها الا ذكر الله  
 بعدا ولا تنكلم بامرئنا الغير من بهيها ولا بامرئنا الجوري فانها  
 تبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت غريرها تكلمت عن  
 الرجال الاجانب ولا تخرج امرأة كان لها بعل او اب او ام  
 او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يخل عليها احد من اهلها  
 فان المرأة اذا كانت ذايال يدعي بوبها ان جميع ما لها له  
 عاربه في مدها ولا تدخل بيت ابها ما قدرت واياك ان تخرج  
 ان ترف في بيت ابها فانهم باخذون امواك ويطمعون فيها  
 غاية الطمع واياك ان تخرج بذات البنين البنات فانها  
 تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتتفق عليهم فان الولد  
 اغرمك ولا تجمع من امرأتين في دار واحدة ولا تترقب

الا بعد ان تعلم انك تفدر على القيام بجميع حوائجها وطلب  
 العلم اولاً ثم اجمع المال في كمال ثم تزوج فانك اذا طلبت  
 المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم وعاك المال الى  
 شر الجوارى والعلمان وتشتغل باله نيا والنساء قبل  
 تحصل العلم فتضيع وقتك ويجمع عليك الولد وتكثر عا  
 فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم وتشتغل في عيون  
 شبائك ووقت فراغ قلبك وخاطر كتم تشتغل بالمال  
 ليجمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش البال فاذا  
 جمعت المال فزوج وعلبك بقوى الله تعالى واذا الاما  
 والنصيحة لجميع الخاصة والعانة ولا تستخف بالناس وافر  
 نفسك وقرهم ولا كثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك  
 وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من اهل اشتغل بالعلم  
 وان لم يكن من اهل اجبك واياك ان تكلم العانة بامر الله  
 الكلام فانهم قوم بقله ونكفشت تعلقون بك وفيك  
 بنفسيك في المسائل فلا تجب الا عن سؤاله ولا تضم اليه غيره  
 فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت غرسه من غيرك  
 ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعصت عنه كاتبتك  
 ضللك واقل على متفقتك كاتبتك اتخذت كل واحد منهم ابنا  
 وولد التزديعهم رغبة في العلم وفرناقشك في العانة والسوة  
 فلا تافسه فانه يذيب ماء وجهك ولا يجشم من احد عند ذكر  
 الحق وان كان سلطانا ولا تعرض لنفسك في العبادات الا  
 باكثر مما يفعل غيرك وتقاطا ما فالعانة اذا لم يروا منك  
 الاقبال عليها باكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة  
 واعتقدوا انك لا تفعل الا ما نفعهم الحيل الذي هم فيه واذا  
 وخطبة فيها اهل العلم فلا تتخذ بالنفسك بل كن كواحد من اهلها

بالعلم



ليعلموا انك لا تقصد جواهرهم ولا يخرجون عليك جميعهم يطعنون  
 في نهيبك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم  
 فتصبر مطعوناً عندهم طائفة وان تقصود في المسائل فلا  
 تنافسهم في المناظرة والمطارحات ولا تترك لهم شيئاً الا عن  
 دليل واضح ولا تطعن في همتهم فانهم يطعنون فيك وكن  
 من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كل كانت في عزيتك  
 ولا تصحح امر العلم الا بعد ان تجعل ستره كعلامة واذا ولاك  
 السلطان عملاً لا يصلح لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم  
 انه يوليئك ذلك العلمك واما ان يتكلم في مجلس النظر على خوف  
 فان ذلك يورث الخلل في الالفاظ والكلم في اللسان واما ان  
 ان كثر الضحك فانه يثبت القلب ولا يثبت الا على طائفة ولا يثبت  
 عموماً في الامور وفي ذلك من خلفك فلا تجبه فان البهايم تنادى  
 من خلفها واذا حكمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك  
 واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس  
 ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس لتعلموا ذلك منك  
 واتخذ لنفسك رداً خلف الصلوات يقرأ فيها القرآن ويذكر الله  
 تعالى وتكره على ما اودعك في الصبر والذكاء والنعمة والحمد  
 اياماً معدودة في كل شهر تصوم فيها ببقية غيرك بك  
 وراقب نفسك وحافظ على صلواتك لتنتفع في دنياك وادرك  
 بعلمك ولا تشتر لنفسك ولا تتبع بل اتخذ لنفسك مصلاً يقوم  
 باستغاثك وتعتمد عليه في امورك ولا تطعن اليه وديارك اليه  
 مانت فيه فان الله تعالى سألك عن جميع ذلك لا تشتره في الغلمان  
 المردان ولا تظهر نفسك التقرب الى السلطان ان فرمك فانه  
 ترتفع اليك فان تمت ايامك ان لم تقم عليك لا تتبع الناس  
 في خطاياهم بل في صوابهم واذا عرفت انساباً بالشر فلا تترك

بل اطلب منه خيراً فاذا ذكره به الاني باب الدين فاكثرت اذا عرفت  
 في دينه ذلك فاذا ذكره للناس كجلا يتبعوه ويخبروه قال عليه  
 السلام اذكروا الفاجر ما فيه حتى يحذروه الناس ان كان  
 ذاجباً ومنزلة والذي ترى منه اخلل في الدين فاذا ذكر ذلك  
 ولا تبالي من حايه فان الله تعالى معك ناصر وناصر الدين  
 فاذا فعلت ذلك مرة بابوك ولم تجاسر احد على اظهار البغية  
 في الدين واذا رأت من سلطان مالا يوافق العلم فاذا ذكر ذلك  
 مع طاعتك اياه فان به اقوى من يدك تقول له انا مطيع  
 لك في الذي انت فيه سلطان وسلط على غيري اذكر من  
 سيرتك مالا يوافق العلم فاذا فعلت مع سلطان مرة كفك  
 لانك اذا اظمت عليه ودمت لعلمه يتبعون فيكون في ذلك  
 جمع الدين فاذا فعل مرة او مرتين يعرف منك بجد في الدين  
 احرص في الامر بالمعروف فاذا فعل مرة اخرى فاذا دخل عليه  
 وحده في داره والنصح في الدين في النظر ان كان مبتدعاً  
 وان كان سلطاناً فاذا ذكره ما يحضر في محلاته ومنه لئلا  
 فان قبل منك الا فاسئل الله ان يحفظك منه واذا الموت  
 واستغفر للاستاذ ومن اخذت عنهم العلم وداو على السلافة  
 واكثر من زيارة القبور والشيخ والمواضع المباركة وقيل  
 من العامة ما يعرفون عليك خبراً وباهم في النبي عليه السلام  
 وفي رواية الصالحين في المساجد والمسازل والمقابر والابواب  
 احداً من اهل السما والا على سبيل الدعوة الى الدين لاكثر  
 اللعب والشتم واذا ان المؤذن فقامت لدخول المسجد كجلا  
 تقدم عليك العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان ما را  
 على جارك فاستره عليه فانه امانة ولا تظهر امر الناس  
 ومن استشارك في شيء فاشتر إليه بما تعلم انه يقر بك في الله



واقبل وصيتي هذه فانك تنفع بها في اولائك واخوانك  
 واياك والبخل فانه ينجس المرء ولا تترك طعاماً ولا كذا اباً ولا  
 ولا صاحب تحالب بل احفظ حركتك في الامور كلها وليس  
 ثياب البيض في الاحوال كلها واظهر غنى القلب من غير  
 قلعة احصر في الرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغنى لا تظهر  
 الفقر وان كنت فقيراً وكنت غنياً فان من ضعف منزله واذا  
 مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالاً بل وادام النظر الى  
 الارض وادخل الى الاحكام فلا تقاوم الناس في اجرة الاحكام  
 والمجلس بل ارجع على ما تعطى العادة لينظر مرورك بينهم عظيم  
 ولا تلم الامتعة الى احبابك ولا سائر الصانع بل اتحد لنفسك  
 ثقة بفعلك لك ولا تخاص بالاجابة والى ولا تزل الدائم  
 بل اعتمد على غيرك وحق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان وجدته  
 خير منها وول امورك غيرك ليجعلك الاقبال على العلم فذاك  
 احفظ لحاجتك واياك ان تكلم المجانين في ما يعرف المسطرة  
 واجمع من اهل العلم والدين الذين يطلبون الجاه ويستغفرون  
 بذكر المسائل فيما من الناس فانهم يطلبون تحريكك لا بنا لوك  
 منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع  
 عليهم ما لم يرفعوك لئلا يفتح بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا  
 تقدم عليهم في الصلوة ما لم يقدموك على وجه العظم ولا تدل  
 الاحكام وقت الظهر والغداة ولا تخرج الى النظارات لا تحضر  
 نظام السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت بيان لوزن على  
 قولك الحق فانهم اذا فعلوا ما لا يحل وانت عندهم ربما لا تملك منهم  
 ويطعن الناس ان ذلك حق لسكونك فيما بينهم وقت اقام عليهم  
 واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العادة فان القاص  
 لا بد له ان يكذب واذا اردت اتخاذ مجلس لاصحاب اهل العلم

هذه صفت

فان كان مجلس فقه فاحضر نفسك واذكر فيه ما لم تعلمه كسلا  
 بقية الناس محصورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس  
 على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذلك الا  
 فلا ولا تقعد ليدرس من يدرك بل اترك عنده من اصحابك  
 ليخبرك بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر او غير تحذ  
 مجلس غيبة بجاك وتركيتك له بل وجه اهل محنتك وعامتك  
 الذين يعتمد عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناج  
 الى طبيب ناجيتك وكذا صلوة الجارية والعبد والاشي  
 من صالح دعاك واقبل هذه الموعدة مني وانما اوصيتك  
 ومصلحة المسلمين انتهى وفي اخر تلقيح المحبوبي قال احكام الشهيد  
 نظرت في ثمانية خرمشلالا ياي و نوادر ابن سماعه في  
 كتاب المنسقي قال حين ابتلي بحنة القتل مر وفم حنة الانراك  
 هذا اجزاء من اثر الدنيا على الاخرة والعالم متى اخفى علمه وترك  
 حقه خيف عليه ان يتحس بما يسوءه فينبيل كل سبب لك انه  
 لما راي في كتب محمد بن حسن مكررات وتطويلات جنبها  
 وحذف مكرراتها فامسى محمد ارحمه الله في مناسبه فقال لم فعلت  
 هذا بكيتي فقال لان في الفقهاء كسالى فحذفت المكرر وذكرت  
 المقرر شهراً فغضب قال قطعك الله كما قطعته فابتد  
 بالانراك حتى جعلوه على راس شجرتين فقطع نصفين

